الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل:

توازن ميزان العمليات الجارية
دراسة تحليلية وقياسية للفترة
(2011-2000)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

في العلوم التجارية

من إعداد:

غراس نهلة

تحت إشراف:

أحمد بوراس

أستاذ التعليم العالي

لجنة المناقشة:

أ.د السعدي رجال	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د أحمد بوراس	جامعة أم البواقي	مقررا
أ.د عبد الوهاب شمام	جامعة قسنطينة 2	مناقشا
أ.د مبارك بوعشة	جامعة قسنطينة 2	مناقشا
أ.د سعداني شبايكي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
د. زبير عياش	جامعة أم البواقي	مناقشا

2014-2013

شكر وتقدير

يسرني أن أتشكر الأستاذ المشرف أحمد بوراس لقيامه بالإشراف على هذا البحث، والجهوذ المبذولة في إرشادي وكل المساعدات التي قدمها لي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بفاضل الشكر للأستاذ الفاضل مولود حشمان الذي لاطالما ساعدني في انجاز الجانب القياسي.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا الكريمين وأخواتي العزيزات.

فهرس المحتويات

	الصفحة
المقدمة	1
I الفصل الأول: توازن ميزان المدفوعات	12
تمهيد	13
I-1- ميزان المدفوعات	13
1-1- تعريف ميزان المدفوعات	13
1-2- تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات	14
I-2- مقاربات توازن ميزان المدفوعات	18
2-1- التوازن بإحداث تغيرات في السعر	18
2-1-1- نظام قاعدة الذهب (نظام صرف ثابت)	18
2-1-2 مقاربة المرونات (نظام صرف متغير)	20
2-2 التوازن باحداث تغيرات على مستوى الدخل الكلي	22
2-2-1 مضاعف التجارة الخارجية	24
2-2-2- حدود تحليل كينز	27
2-2-3- أثر المضاعف في اقتصاديات صغيرة مفتوحة	28
2-2-4- أثر المضاعف في اقتصاديات مرتبطة	28
2-3- التوازن بإحداث تغيرات على مستوى الدخل الكلي والأسعار (مقاربة الاستيعاب)	29
2-3-1- التوازن المحلي للاقتصاد	30
2-3-2- التوازن الخارجي للاقتصاد	31
2-3-3- التوازن المحلي والتوازن الخارجي	32
2-4- المقاربة الزمنية	33
2-5- نموذج Mundelle – Fleaming	35
2-5-1- التوازن في سوق السلع (IS)	36

2-5-2- التوازن في سوق النقد (LM) 41

I-3- أثر السياسات الماكرو اقتصادية في اقتصاد مفتوح 45

3-1- أثر سياسة الموازنة في اقتصاد مفتوح (نظام صرف متغير) 45

3-2- أثر السياسات النقدية في اقتصاد مفتوح (نظام صرف متغير) 46

3-3- أثر سياسة الموازنة في حالة اقتصاد مفتوح (نظام صرف ثابت) 47

3-4- التوازن في سوق الصرف (توازن ميزان المدفوعات) 48

3-5- السياسات الماكرواقتصادية وأنظمة الصرف المختلفة وحركة رؤوس الأموال التامة وغير التامة. 51

خلاصة 56

II الفصل الثاني: نظام الصرف، ميزان المدفوعات ومستحقات الدين الخارجي 58

تمهيد 60

II-1- تطور نظام الصرف في الجزائر 59

1-1- المرحلة (1960-1973) سعر الصرف الثابت مع الفرنك الفرنسي 59
1-2- مرحلة ما بعد قاعدة الذهب (1974-1987) 60
1-3- المرحلة (1987-1992) 61
1-4- المرحلة (1983-1998) 64
1-5- انشاء سوق ما بين البنوك (1995) 66

II-2- تطور ميزان المدفوعات للفترة (2000-2011) 69

2-1- الفترة (2000-2001) 70

2-2-الفترة (2001-2002) 71

2-3- الفترة (2002-2003) 72

2-4- الفترة (2003-2004) 72

2-4- الفترة (2004-2005) 73

2-5- الفترة (2004-2005) 74

2-6- الفترة (2005-2006) 75

2-7- الفترة (2006-2007) 76

2-8- الفترة (2007-2008) 77
2-9- الفترة (2008-2009) 78
2-10- الفترة (2009-2010) 80
2-11- الفترة (2010-2011) 80
II-3- الدين الخارجي والتسديد المسبق للديون 84
3-1- تطور مستحقات الدين الخارجي 85
3-2- هيكل ومؤشرات الدين الخارجي 86
خلاصة 89
III الفصل الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر 91
خلال الفترة (2001-2011)
تمهيد 92
III -1- تطور أسعار الاستهلاك 92
III -2- مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع العام والخاص 96
2-1- مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع العام 97
2-2- مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع الخاص 105
III -3- تحليل النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2011) 106
3-1- التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 106
3-2- مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 110
3-3- تحليل الطلب 112
3-3-1- الاستهلاك النهائي 112
3-3-2- الاستثمار الخام 113
3-3-3- إجمالي الإنفاق المحلي 114
3-3-4- تطور حجم الاستثمار وايرادات المحروقات للفترة (2000-2011) 115
3-3-5-الواردات 116

3-3-6- الصادرات 117
3-4- تطور المبادلات الخارجية للسلع للفترة (2001-2011) 117
3-4-1- درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري 117
3-4-2- أهم موردي وزبائن الجزائر 119
3-4-2-1- الواردات 119
3-4-2-2- الصادرات 123
3-5- النظام البنكي والوساطة المالية 127
3-5-1- تعبئة المدخرات (الودائع) 128
3-5-2- منح القروض 130
3-6- البطالة 139
III -4- سياسة الموازنة 144
4-1- مفهوم سياسة الموازنة 144
4-2- تطور إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012) 150
4-2-1- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2012) 152
4-2-2- تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012) 154
4-2-3- تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال للفترة (2000-2012) 156
4-2-4- تطور رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012) 159
4-3- التوازن العام والدخل الدائم 162
4-4- سياسة الموازنة وفرضية الدخل الدائم 165
الخلاصة 168
IV الفصل الرابع: الدراسة القياسية 172
تمهيد 173
IV -1- أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري (مقاربة المرونات) 173

1-1- دالة الطلب على الصادرات 173
1-2- دالة الطلب على الواردات 174
1-3- دالة الميزان التجاري 174
IV -2- المقاربة الزمنية لميزان العمليات الجارية 176
IV -3- النماذج القياسية المستخدمة 180
3-1- اختبار السكون لدى السلاسل الزمنية 180
3-2- اختبارالتكامل المشترك (Test de cointegration) 181
3-3- اختبار التكامل المشترك ل (Johensenm 1195) 181
3-4- نموذج تصحيح الخطأ 182
3-5- اختبار (Durban_Watson) 183
3-6- Le Test D'Exogénéité d'Hausman 183
3-7- البيانات والمتغيرات 185
IV -4- النموذج القياسي 185
4-1- أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري 185
4-1-1- دالة الصادرات 187
4-1-2- دالة الواردات 195
4-2- النتائج القياسية للمقاربة الزمنية للميزان الجاري 202
الخلاصة 205
الخاتمة 205
الملاحق
المراجع
فهرس الجداول
فهرس المحتويات
الملخصات

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدل الصرف المتوسط السنوي للفترة (1962-1970)	60
2	تطور الميزان التجاري للفترة (1989-1993)	61
3	تطور الأرصدة بالعملة الأجنبية خلال الفترة (1980-1990)	62
4	تطور حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (1985-1993)	62
5	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1986-1991)	65
6	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1993-1998)	64
7	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2011)	69
8	تطور مستحقات الدين الخارجي وخدمة الدين خلال الفترة (1989-1998)	85
9	تطور الديون طويلة وقصيرة الأجل خلال الفترة (2000-2011)	85
10	هيكل ومؤشرات الدين الخارجي للفترة (2003-2011)	87
11	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة (2001-2012)	92
12	تطور أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة للفترة (2004-2012)	93
13	تطور المؤشر خارج المنتجات الفلاحية الطازجة للفترة (2001-2012)	93
14	تطور أسعار المنتجات الغذائية المعملية للفترة (2002-2011)	94
15	تطور أسعار المستوردة للفترة (2002-2011)	94
16	مؤشر القيم الوحدوية للاستيراد للفترة (2002-2011)	95
17	تطور أسعار الخدمات للفترة (2003-2011)	95
18	التطور السنوي للمؤشر العام: القطاع العمومي الصناعي	97
19	التغير السنوي للمؤشر حسب قطاع النشاط	97
20	التطور السنوي لمؤشر قطاع الطاقة	98
21	التطور السنوي لمؤشر قطاع المناجم والمقالع	99
22	التطور السنوي لمؤشر قطاع الحديد، الصناعة الميكانيكية والكهرباء	101
23	التطور السنوي لمؤشر قطاع مواد البناء	102
24	التطور السنوي لمؤشر قطاع الكيمياء والبلاستيك	103
25	التطور السنوي لمؤشر قطاع الصناعة الغذائية والسجائر	104
26	التطور السنوي لمؤشر قطاع النسيج، الجلود والأحذية	104
27	التطور السنوي لمؤشر قطاع صناعة الخشب والورق	105
28	التطور السنوي لمؤشر أسعار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص	106
29	مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2002-2011)	107
30	مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات للفترة (2002-2011)	107
31	مؤشر الانتاج الصناعي للمؤسسات العمومية للفترة (2002-2011)	110
32	نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2002-2011)	118
33	العشر بلدان الأولى الموردة للجزائر: الفترة (2000-2011)	119
34	هيكل واردات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية للفترة (2001-2011)	121
35	هيكل واردات السلع من حيث مجموعة الاستعمال للفترة (2001-2011)	122
36	العشر بلدان الأولى المستوردة من الجزائر: الفترة (2000-2011)	123

37	هيكل صادرات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية للفترة (2001-2011)	125
38	هيكل صادرات السلع من حيث مجموعة الاستعمال للفترة (2001-2011)	126
39	جمع الودائع للفترة (2001-2011)	128
40	تطور طبيعة وحجم القروض للفترة (2001-2011)	130
41	تطور حجم السيولة وحجم القروض للفترة (2001-2011)	138
42	تطور معدل البطالة، معدل النشاط ومعدل التوظيف حسب الجنس للفترة (2004-2013)	141
43	تطور معدل التوظيف حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني للفترة (2004-2013)	143
44	إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)	150
45	تطور تركيبة الإيرادات العامة للفترة (2000-2012)	152
46	تطور تركيبة الإيرادات الجبائية للفترة (2000-2012)	153
47	تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012)	155
48	تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لإجمالي النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2012)	157
49	نسبة رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)	161
50	الحاجة للتمويل خلال الفترة (2009-2012)	161
51	وضعية مرجعية في الأجل المتوسط ووضعية أخرى بديلة للفترة (2012-2016)	166
52	نتائج تقدير دالة الصادرات	190
53	اختبار استقرار بواقي دالة الصادرات باستخدام النموذج (حد ثابت واتجاه عام)	192
54	اختبار استقرار بواقي دالة الصادرات باستخدام النموذج (حد ثابت)	193
55	اختبار استقرار بواقي دالة الصادرات باستخدام النموذج (انعدام حد ثابت)	193
56	نتائج تقدير دالة الصادرات في الأجل الطويل	194
57	نتائج تقدير دالة الواردات	197
58	نتائج استقرارية بواقي دالة الواردات باستخدام النموذج (حد ثابت واتجاه عام)	198
59	نتائج استقرارية بواقي دالة الواردات باستخدام النموذج (حد ثابت)	198
61	نتائج استقرارية بواقي دالة الواردات باستخدام النموذج (انعدام حد ثابت)	199
62	نتائج تقدير دالة الواردات في الأجل الطويل	201
63	نتائج استقرارية بواقي دالة المقاربة الزمنية للميزان الجاري	202
64	نتائج استقرارية بواقي دالة المقاربة الزمنية للميزان الجاري	203
65	أثر متوسط سعر البترول ورصيد الموازنة على الميزان الجاري	204

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تسجيل العمليات الدائنة والمدينة في ميزان المدفوعات (بيع المقيمين لغير المقيمين)	15
2	منحنى على شكل j	22
3	أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل القومي	24
4	أثر مضاعف التجارة الخارجية (حالة انعدام الادخار والاستثمار)	25
5	أثر مضاعف التجارة الخارجية (حالة وجود ادخار واستثمار)	26
6	التوازن المحلي	30
7	التوازن الخارجي للاقتصاد	32
8	Diagram Swan	33
9	توازن ميزان المدفوعات مع ثبات معدل الصرف الحقيقي	38
10	أثر ارتفاع حجم النفقات الحكومية على حجم الناتج وعلى الميزان التجاري	39
11	أثر ارتفاع حجم الطلب الأجنبي على الميزان التجاري	40
12	العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل الصرف	43
13	العلاقة IS/LM سعر الصرف ومعدل الفائدة	44
14	أثر سياسة الموازنة في اقتصاد مفتوح (نظام صرف متغير)	45
15	أثر السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح (نظام صرف متغير)	46
16	أثر سياسة الموازنة في اقتصاد مفتوح (نظام صرف ثابت)	47
17	السياسة النقدية في حالة نظام صرف ثابت ونظام صرف متغير	50
18	مثلث عدم التوافق	51
19	سياسة الموازنة في حالة نظام صرف ثابت وحركة ضعيفة لرأس المال	52
20	سياسة الموازنة في حالة نظام صرف مرن وحركة ضعيفة لرأس المال	53
21	سياسة الموازنة في حالة نظام صرف ثابت وحركة كبيرة لرأس المال	54
22	سياسة الموازنة في حالة نظام صرف مرن وحركة كبيرة لرأس المال	55
23	سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي التوازني للفترة (1970-2015)	68
24	تطور الميزان التجاري للفترة (2000-2011)	80
25	تطور ميزان المدفوعات للفترة (2000-2011)	80
26	مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011	107
27	مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات لسنة 2011	107
28	تطور الاستهلاك النهائي، الاستهلاك العمومي والاستهلاك الخاص للفترة (2000-2011)	112
29	تطور الاستثمار الخام، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، تغير المخزون (2000-2011)	114
30	تطور حجم الإنفاق المحلي، الاستهلاك النهائي، الاستثمار الخام للفترة (2000-2011)	115
31	تطور حجم الاستثمار الخام وإيرادات المحروقات للفترة (2000-2011)	116
32	درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر للفترة (2002-2011)	118
33	تطور حجم السيولة ومعدل نمو القروض للفترة (2002-2011)	139

34	تطـور معـدل البطالــة، معـدل النشــاط ومعـدل التوظيـف حسـب الجـنس للفتـرة (2004-2013)	140
35	تطـور معـدل التوظيـف حسـب قطـاع النشـاط وحسـب القطـاع القـانوني للفتـرة (2004-2013)	143
36	الفارق في الكساد	145
37	الفارق التضخمي	146
38	رصيد الموازنة الدوري والهيكلي	149
39	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2012)	151
40	تطور الايرادات الجبائية للفترة (2000-2012)	153
41	تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012)	155
42	تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لاجمالي النفقات العامة واجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2012)	157
43	تطور رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الإجمالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)	160
44	العجز الأولي خارج المحروقات المحتمل خلال الفترة (2005-2016)	168
45	الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لدالة الصادرات	186
46	العلاقة بين حجم الصادرات ومؤشر أسعار الصادرات	187
47	العلاقة بين حجم الصادرات ومؤشر أسعار الصادرات	189
48	العلاقة بين حجم الصادرات وسعر الناتج المحلي الأجنبي	189
49	منحنيات تأثير سعر الصرف الاسمي على حجم الصادرات في الأجل الطويل	191
50	الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لدالة الواردات	195
51	العلاقة بين حجم الواردات وسعر الصرف الاسمي	200
52	العلاقة بين حجم الواردات ومؤشر أسعار الوادرات	196
53	العلاقة بين حجم الواردات والناتج المحلي الاجمالي	197
54	العلاقة بين حجم الواردات وسعر الصرف الاسمي في الأجل الطويل	200

المقدمة

المقدمة:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مراحل اقتصادية مختلفة و التي انتهجت خلالها سياسات وإجراءات متعددة ، فمن مرحلة التخطيط المركزي في السبعينات من القرن الماضي أين ركزت الجزائر جهودها في توسيع مجال الاستثمار لخلق قطاعات إنتاجية فعالة ومنافسة ، وزاد الوضع خطورة بعد انهيار أسعار البترول في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وتأزم المديونية الخارجية، فاضطرت الجزائر إلى تبني سياسات إعادة الهيكلة في إطار برامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ومن أهمها: تخفيض قيمة العملة الوطنية والتخفيض من الطلب العام وإعادة جدولة الديون الخارجية وغيرها من الإصلاحات التي سمحت لها بالانتقال إلى اقتصاد السوق، وتطبيق مبادئه من تحرير رؤوس أموال والتوجه نحو الخوصصة.

إلا أنه بعد الارتفاع المحسوس لأسعار البترول و الفوائض الهامة لاحتياطيات الصرف ابتداء من سنة 1999 تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الجديدة تهدف من ورائها إلى تنشيط كافة القطاعات وبالأخص قطاع التجارة الخارجية والنظام المصرفي، تطوير البنى التحتية وتوفير خدمات اجتماعية من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج مواصلة النمو الاقتصادي (2010-2014) ، الشيء الذي أدى إلى التوسع في نفقات ميزانية الدولة .

إن دراسة معمقة لهذه السياسات المنتهجة ومعرفة أثرها على الاقتصاد الوطني بصفة خاصة وكذلك أثرها على العلاقة بالمحيط الاقتصادي الدولي بصفة عامة يستلزم دراسة ميزان العمليات الجارية والذي يعتبر حلقة ربط بين الاقتصاد الوطني و المحيط الخارجي . بالإضافة إلى أنه يعكس الوضعية التنافسية للبلد على المدى الطويل. ولقد عرف ميزان العمليات الجارية منذ سنة 2002 فوائض هامة والتي لا تزال في تزايد مستمر.و هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الأساسية التالية:

هل تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية يرجع إلى أداء اقتصادي ورشادة مالية ؟ أم إلى ارتفاع المستويات العامة لأسعار البترول؟

يؤدي بنا هذا التساؤل إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل السياسة المتبعة من قبل الدولة المتعلقة بتخفيض الدينار حسنت من وضعية ميزان العمليات الجارية؟

- ✓ هل كان للاستثمار وكذا حجم الادخار المحليين دورا في تحسين وضعية ميزان العمليات الجارية؟
- ✓ هل سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة سياسة رشيدة تنعكس إيجابا على رصيد ميزان العمليات الجارية؟
- ✓ هل راكمت الجزائر ادخار كاف للمحافظة على مستوى النفقات العامة في حالة انخفاض احتياطيات الصرف؟
- ✓ ما هو مستوى العجز الأولي خارج المحروقات الواجب الوصول إليه في الأجل المتوسط؟

فرضيات الدراسة:

1. تخفيض الدينار الجزائري ساهم في زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات.
2. لعب الادخار المحلي والاستثمار الداخلي دورا فعالا في تحسين رصيد ميزان العمليات الجارية.
3. للجزائر ادخار كاف يسمح لها بمواجهة ارتفاع حجم النفقات العمومية في حالة انخفاض أسعار البترول.
4. ارتفاع حجم النفقات العمومية لم يؤثر سلبيا على رصيد ميزان العمليات الجارية.
5. إن سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة هي سياسة حذرة تضمن نموا اقتصاديا في إطار استقرار ماكرو اقتصادي في الأجل المتوسط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ دراسة هيكل الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية للميزان التجاري،ميزان المداخيل وميزان التحويلات الجارية.
- ✓ دراسة تطور سعر الصرف منذ الاستقلال إلى مرحلة تطبيق التعويم المدار.
- ✓ تحليل المديونية الخارجية .
- ✓ دراسة سياسة الموازنة المتبعة من الدولة من خلال تحليل حجم النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازنة.

أهداف الدراسة:

- ✓ دراسة البرامج المسطرة من طرف الدولة خلال هذه السنوات، ومدى انعكاسها على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تحليل الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).
- ✓ تحديد أسباب فوائض ميزان العمليات الجارية هذه السنوات من خلال دراسة قياسية تعتمد على مقاربة المرونات والمقاربة الزمنية لميزان العمليات الجارية.

الدراسات السابقة:

تستلزم دراسة توازن ميزان العمليات الجارية تحليل المقاربتين التاليتين:

1-مقاربة المرونات (Approche Elasticité) :

يقصد بالمرونة العلاقة بين تغيرات معدلات الصرف والتدفقات التجارية ،وكان **Alfred Marshall** أول اقتصادي تطرق إلى هذه الفكرة، فالبنسبة له انخفاض أسعار صرف العملات قد يحسن من وضعية الميزان التجاري وذلك من خلال ارتفاع أسعار الواردات بالأسعار المحلية وانخفاض قيمة الصادرات المحلية بالأسعار الأجنبية مما سيرفع من حجم الصادرات ويخفض من حجم الواردات. إلا أن هذا التحسن لايتم إلا بتحقق شرط واحد: أن تكون مرونة الطلب السعرية على الصادرات ومرونة الطلب السعرية على الواردات أكبر من الواحد الصحيح .

هذا وقد حاولت مجموعة من الاقتصاديين فيما بعد تعميق هذه الفكرة بتفسير التدفقات التجارية بعاملين أساسيين (التنافسية والدخل) **Mead(1951), Goldstein et Khan(1985), Agenor(1999)**

يقصد بالتنافسية **(Compétitivité)** أثر التغيرات الطارئة على الأسعار النسبية للسلع المحلية المبادلة بالنسبة للسلع الأجنبية على حجم الصادرات و الواردات والتي من الممكن تمثيلها بمعدل الصرف الحقيقي.

أما الدخل فيقصد به الناتج المحلي الإجمالي حيث يلعب الدخل دورا هاما في تحسن أو تدهور الميزان التجاري، وتم تطوير هذه الفكرة من قبل الاقتصاديين:

(Laursen Metzler Harberger,1994) فانخفاض سعر الصرف قد يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات ومنه ارتفاع حجم الدخل الحقيقي، مما يرفع من حجم الواردات والذي يرتبط بالميل الحدي للاستيراد للبلد المحلي. أما بالنسبة للبلد الأجنبي فان هذا التدهور سوف يؤدي إلى

انخفاض حجم دخله الحقيقي ومن ثمة انخفاض حجم وارداته المحلية المرتبط بميله الحدي للاستيراد، ولهذا أدخلت تغيرات على شروط مارشال لورنر وأصبح شرط التوازن كالآتي:

[(مرونة الطلب السعرية على الصادرات + مرونة الطلب السعرية على الواردات) > 1 + الميل الحدي للاستيراد في البلد المحلي والأجنبي]. [Adja L'élou Gnaro,2004]

إن الأثر الايجابي المنتظر من تخفيض العملة على الميزان التجاري قد يستغرق وقتا معتبرا حيث يشهد الميزان التجاري تدهورا بعد تخفيض قيمة العملة ثم تحسنا و هذا ما تطرق له كل من **(Menon,1995), (Dixit 1989, Baldwin et Krugman 1989)** فبالنسبة لهم تطور العلاقات التجارية لابد وأن يأخذ وقتا معينا فالمتعاملين الاقتصاديين بحاجة إلى دراسة السوق وجمع المعلومات اللازمة حول أسعار مختلف السلع ومنه فالاستجابة إلى التغيرات السعرية لا تتم إلا بعد مرور مرحلة زمنية معينة.

2 - المقاربة الزمنية (Approche Inter temporelle)

تم تطوير هذه الفكرة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي نتيجة للعيوب المتعلقة بمقاربة المرونات بحيث أن هذه الأخيرة لا تأخذ بعين الاعتبار دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الجزئية بالإضافة إلى تهميشها لعامل الزمن والذي قد يؤثر على تصرفات الأفراد.

إن توازن ميزان العمليات الجارية من خلال هذه المقاربة يكمن في المساواة بين الاستثمار الداخلي والادخار المحلي و منه لا بد من دراسة سلوك المتعاملين الاقتصاديين في مجال الاستثمار والادخار.ولقد تم تطوير العديد من النماذج الاقتصادية التي تبين أثر المتغيرات الاقتصادية الجزئية على ميزان العمليات الجارية أهمها نموذج **(Obstfeld et Rogoff,1995)** الذي أدخل في تحليله المتغيرات التالية(الدخل الفردي، الاستثمار الداخلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، النفقات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ،حجم المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم السيولة النقدية، حجم القروض الخاصة والقروض للاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولقد تم اعتماد نفس النموذج من قبل **(Bussière et Al 2004)** بإدخال متغيرات جديدة.

إن الشروع في تنفيذ البرامج الحكومية أدى إلى توسع كبير في حجم النفقات العمومية، باعتبارها الأداة التي يعتمد عليها من أجل رفع الطلب العام، والذي بدوره سيساهم في خلق طاقات إنتاجية ستساهم مستقبلا في رفع حجم العرض المحلي وزيادة معدل النموالاقتصادي. إلا أن ارتفاع حجم النفقات العمومية قد يؤثر سلبيا في الأجل المتوسط والطويل على رصيد ميزان العمليات الجارية مؤديا إلى تدهور الرصيد، ولذلك لا بد على الدولة أن تتحكم في ارتفاع حجم النفقات العمومية تفاديا للآثار السلبية الناجمة عن ذلك، وهذا ما سنحاول فهمه من خلال فرضية الدخل الدائم.

فرضية الدخل الدائم (L'hypothèse du revenu permanent)

فيما يخص توازن الميزانية العامة (موازنة الدولة) وترشيد نفقاتها فيتم من خلال ما يسمى بفرضية الدخل الدائم والتي تسمح لنا بإعداد قواعد تقود سياسة الموازنة على المدى المتوسط وهذا من خلال ربط استهلاك الدولة بالثروة البترولية لا بالايرادت البترولية، بحيث تفترض هذه الفرضية أن الثروة البترولية تستهلك على فترة زمنية طويلة ولكن محددة في الزمن .

نقوم من خلال فرضية الدخل الدائم بحساب العجز الأولي خارج المحروقات باستخدام طريقتين : التعديل الموازناتي في بداية الفترة أي [**Ajustement budgétaire au début de période (Barntt et Osoowski, 2003)**] و تكوين العادات أي [**Formation D'habitudes (Light et Otlers ,2006), (Carcillo et Al, 2007)**]

لا بد على البلدان المصدرة للبترول أن تضع سياسة موازنة عامة دقيقة، بحسن ضبط نفقاتها وإيراداتها وخاصة أن معظم الإيرادات مرتبطة بقطاع المحروقات الخاضع إلى تقلبات أسعاره على مستوى الأسواق العالمية من جهة وندرته من جهة أخرى.إن سياسة الموازنة الدقيقة والفعالة حسب الاقتصاديين (**Katz et All, 2004**) هي السياسة التي تأخذ بعين الاعتبار قيود الموازنة على المدى الطويل، بحيث يتطلب [1] وأن تكون القيمة الحالية لنفقات الدولة أقل أو تساوي القيمة الحالية للإيرادات غير البترولية والموجودات الصافية للدولة بما فيها الثروة البترولية.

هذا وقد تعددت الدراسات القائمة حول هذه المفاهيم نذكر من أهمها:

- **دراسة (Abdelaziz Rouabah, 2005) :**

Les déterminants du solde de la balance des transactions courantes au Luxembourg

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب تدهور ميزان العمليات الجارية للكسمبورغ وقسمت الدراسة إلى جزئين،حيث تم في الجزء الأول دراسة تخفيض العملة على الميزان التجاري باستخدام نموذج (Substitut Imparfait) للاقتصادي (Armington,1969) وبعد تقدير دالة الطلب على الصادرات والواردات باستخدام طريقة (Log Lineaire) توصلت الدراسة إلى مرونة الطلب السعرية على المدى الطويل تبين أن ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة 1 ٪ بالنسبة

---

[*] **طبقت فرضية الدخل الدائم على العديد من الدول المصدرة للبترول ,نذكر من أهمها:**

Sao Tome et Principe (Segura,2006), Baunsgaard (Le Nigeria,2003), Balassone Takizawa et Zegrebs (La Russie,2006) ,Light et Alters (Le Gabon,2006)

لأسعار المنافسين الأجانب يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات بنسبة -0,25 ٪ للخدمات وبنسبة -1,302٪للسلع.

أما مرونة الطلب السعرية على المدى القصير تبين أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض حجم صادرات السلع بنسبة - 0,05٪ وحجم الخدمات بنسبة - 0,257٪ . هذا في حين أن مرونة الطلب السعرية للواردات السلعية في المدى الطويل قدرت بنسبة - 0,405٪ وبالنسبة للخدمات بقيمة -0,175 ٪، ويفسر هذا الاختلاف إلى تركيبة مختلفة لصادرات وواردات البلد وميل حدي كبير للاستهلاك. و فيما يخص مرونة الدخل فقدرت بالنسبة لصادرات السلع والخدمات بنسبة (1,188 و 1,987) وبالنسبة لواردات السلع والخدمات بنسبة (1,282 و 1,025)، وفسرت مرونات الدخل إلى انفتاح الاقتصاد اللكسمبرغي على الاقتصاد الدولي.

في الجزء الثاني تم دراسة تدهور ميزان العمليات الجارية باستخدام المقاربة الزمنية Intertemporelle وذلك باستخدام نموذج (Bussière et Al,2004) وقدر النموذج باستخدام طريقة (Méthode Des Moments Généralisés) وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار كان العامل الرئيسي لتدهور ميزان العمليات الجارية.

- **دراسة (Aja _lélou Gnaro,2004) Dynamique du solde des transactions courantes du Togo, déterminants et soutenabilité**

تم من خلال هذه الدراسة تحليل ميزان العمليات الجارية الطوقولي وذلك بدراسة أثر تخفيض العملة على حجم الصادرات والواردات الطوقولية وكانت النتائج كالتالي: (انخفاض العملة بنسبة 10٪ أدى إلى انخفاض حجم الواردات بنسبة 4٪ على المدى القصير و نسبة 6 ٪ على المدى الطويل وفيما يخص حجم الصادرات فلم يكن للتخفيض أثرا وفسر ذلك إلى طبيعة هيكل الصادرات الطوقولية المتمثلة أساسا في المواد الأولية وضعف المنتجات الصناعية)، كما تم دراسة الميزان بالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية لنموذج (Obstfeld et Rogoff, 1995) وذلك باستخدام نموذج (Méthode Des Moments Généralisés) للاقتصادي (Hansen,1982) وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم الاستثمار أدى إلى تدهور رصيد ميزان العمليات الجارية فابتعاد حجم الاستثمار عن مستواه التوازني بنسبة 1٪ يؤدي إلى تدهور ميزان العمليات الجارية بنسبة 0,79 ٪ وهذا راجع إلى انخفاض حجم الادخار العام بالإضافة إلى أن 95 ٪ من الإنتاج الصافي يستهلك وانه اقل من نسبة 4 ٪ تدخر.

➢ **دراسة (Abdelhak S.Senhadji Et Claudio E. Montenegro 1999)**

Time Series Analysis Of Export Demand Equation

قاما الاقتصاديان بتحديد دالة الطلب على الصادرات ل 53 دولة متطورة وأخرى نامية ، ومن أجل ذلك تم ربط دالة الصادرات والمتمثلة في حجم الصادرات الحقيقية للدولة المحلية بمتغيرين : (نسبة سعر صادرات البلد المحلي بالنسبة إلى أسعار أهم شركائها التجاريين، ومتغير النشاط المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه القيمة الحقيقية للصادرات لأهم الشركاء التجاريين للبلد المعني). وتوصلت الدراسة إلى أن 22 دولة من بين 53 لها مرونة سعرية أكبر من الواحد أما 33 دولة المتبقية تظل مرونتها السعرية ضعيفة. وبالنسبة لمرونة الدخل ل 39 دولة لها مرونة دخل تفوق الواحد، بالإضافة إلى أن متوسط مرونة الدخل في الأجل القصير لا تتعدى 0.5٪ ومتوسطها في الأجل الطويل يقارب 1.5٪، ويعود ذلك إلى أن الصادرات لا بد وأن تأخذ وقتا زمنيا للاستجابة للتغيرات في الدخل ، بالإضافة إلى أن مرونة الدخل والسعر بالنسبة للدول الافريقية تظل ضعيفة مقارنة بالدول الأسيوية.

➢ **دراسة (Luc Desiré OMGBA, 2010)**

Trois Essais Sur l'Economie Politique De La Rente Pétrolière Dans Les Etats Africains

تم من خلال هذه الدراسة تحليل أثر انخفاض العائدات البترولية لدولة الكامرون على الاقتصاد الوطني، وكذلك دراسة أثر سياسة الموازنة المتبعة من الدولة والتي تعتمد على العائدات البترولية كقناة رئيسية لتمويل الاقتصاد، ومنه تم استخدام فرضية الدخل الدائم للاقتصاديين **(Leigh et Olters,2006)** وتطبيق نموذج التوازن العام المحسوب الديناميكي **(Modèle D'équilibre Géneral Calculable Dynamique)**. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض عائدات البترول ستؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0.4٪ خلال الفترة (2008-2015) ونسبة 0.5 ٪ خلال الفترة (2016-2025)، وأنه لابد على الدولة إتباع سياسة توسعية على المدى الطويل من أجل الوصول إلى مستوى مقبول لدعم النفقات العمومية. **(Atteindre un niveau soutenable des dépenses publiques)**

➢ **دراسة (Salif Sada Sall, 1999)**

Impact à moyen terme de la dévaluation du franc (CFA) sur les exportations Sénégalaises

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تخفيض **(FCFA Franc Des Colonisations Françaises Africaine)** على الصادرات السنغالية، وبذلك تم تقسيم الدراسة إلى جزئين فترة ما قبل التخفيض (1970-1993) وفترة مابعد التخفيض (1994-1996)، وتم تقدير دالة الطلب

على الصادرات بالاعتماد على نموذج(**Sall Et Ndiaye,1997**) والتي تحدد فيها الصادرات على أساس معدل الصرف الحقيقي، الناتج المحلي لأهم 20 شريك لدولة السنغال، القدرة المحلية للإنتاج. وتوصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات ولكن بنسبة ضعيفة (0.201٪ في الأجل القصير و 0.654٪ في الأجل المتوسط) ويعود ذلك إلى أن صادرات دولة السنغال مكونة أساسا من منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة و أسعارها تحدد في الأسواق العالمية للمواد الأولية.

دراسة (SY Demba et SY Hamat, 2013)

Les Causes Du Déficit Structurel Du Compte Courant Du Sénégal

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب العجز في الميزان الجاري لدولة السنغال واقتراح سياسات اقتصادية فعالة للحد من هذا الأخير، و من أجل ذلك تم استخدام طريقة التكامل المشترك للاقتصاديين (**Pesaran et Al,2001**) باستخدام النموذج (**Modèle Autorégressif à Retard Echelonné**) و تم ربط التغيرات في رصيد الحساب الجاري بالمتغيرات الماكرواقتصادية التالية: حجم الادخار الوطني، شروط التبادل لدولة السنغال، معدل الصرف المتوسط السنوي للدولار الأمريكي بالنسبة للفرنك الفرنسي، رصيد الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الحقيقي، معدل الاستيراد، الفرق بين الاستثمار الوطني و مستواه في المدى الطويل باستخدام (**le fitre Hodrick Prescott**)، أخذت هذه البيانات خلال الفترة(1980-2010).

وتوصلت الدراسة إلى أن العجز في الميزان الجاري للسنغال يعود إلى ارتفاع حجم وارداتها، قلة حجم الصادرات بسبب تحسن قيمة العملة ومنه قلة تنافسية السلع المصدرة باعتبار عملة السنغال مرتبطة باليورو والذي بدأ يتحسن نوعا ما بالنسبة للدولار ابتداء من سنة 2003 إلى حد سنة الدراسة. إضافة إلى ارتفاع وتوسع الاستثمار مقارنة بمستوى الادخار، مما يجبر السلطات إلى الحد من الاستيراد ودعم المنتج الوطني وكذلك الرفع من مستوى الادخار الوطني.

- **دراسة (Wliullah Mahmoud Khan Kakar, Rehmatullah Kakar, Wakeel Khan, 2010)**

The Determinents Of Pakistan's Trade Balance, An ARDL Cointegration Approach .

تطرقت هذه الدراسة إلى اختبار المقاربات الثلاثة المتعلقة بتوازن ميزان المدفوعات الباكستاني خلال الفترة الزمنية (1970-2005) وهي: المقاربة النقدية، مقاربة الاستيعاب، ومقاربة المرونات.

وتم ربط رصيد الميزان الجاري بكل من مستوى الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد الواسع ومعدل الصرف الحقيقي، وتم اختبار العلاقة باستخذام مقاربة Cointegration And Error Correction Model

بتطبيق نموذج : Autoregressive Ditributed Lag (ARDL) وتوصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة يحسن من وضعية الميزان الجاري ، إلا أن أثر التخفيض يظل ضعيفا مقارنة بأثر عرض النقد والدخل اللذان يرتبطان بعلاقة قوية مع الميزان الجاري.

- **دراسة (Issouf Samake, Priscilla Muthoora et Bruno Versaille, 2013)**

Viabilité Budgétaire, Investissement Public et Croissance dans les Pays à Faible Revenu, Riche en Ressources Naturelles (Le Cas Du Cameroun).

تم من خلال هذه الدراسة تقييم آثار الإيرادات البترولية المستخدمة كقناة لتمويل الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي وكذلك على استمرارية الموازنة (La Viabilité Budgétaire) في دولة الكامرون. وذلك باستخدام نموذج (EGSD : Equilibre Général Stochastique Dynamique) والذي يسمح من جهة بدراسة أثر الاستثمار العمومي على معدل النمو وكذلك دراسة اتجاهات أهم المؤشرات الماكرواقتصادية المتعلقة بالموازنة كالعجز الأولي خارج البترول (DPNP : Déficit Primaire Non Pétrolier) وكذلك الدين العام، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا بد من ارتفاع الاستثمار العمومي لضمان نمو اقتصادي دون أن يؤثر ذلك على استمرارية الموازنة.

- دراسة **Cheikh Tidiane NDIAYE (2009)**

La Sensibilité De L'Activité Economique Aux Chocs Monétaire et Budgétaire

تم من خلال هذه الدراسة تقييم الفعالية النسبية للسياستين النقدية وسياسة الموازنة في دولة السنغال، من خلال ربط الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات التفسيرية التالية: (النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، مؤشر أسعار الاستهلاك وحجم السيولة) وتم تطبيق النماذج التالية:

(Un Modèle à Correction D'erreur , Un Modèle Vecteur Auto Régressif et Un Modèle de Causalité de Granger)

وتوصلت الدراسة إلى أنه في الأجل القصير كل من السياسة النقدية وسياسة الموازنة لها أثر على النشاط الاقتصادي، فسياسة الموازنة من خلال الإيرادات أكثر فعالية من السياسة النقدية في الأجل الطويل والمتوسط ، أما فيما يخص النفقات فلها أثر ضعيف في الأجل القصير وأثر سالب في الأجل الطويل على عكس السياسة النقدية التي لها أثر ايجابي ضعيف في الأجل المتوسط والقصير، ومنه لا بد على دولة السنغال التركيز على سياسة الموازنة أكثر من السياسة النقدية من خلال تخفيض حجم النفقات العمومية غير المنتجة وتطوير الاستثمار الخاص. كما تشير الدراسة كذلك إلى أن كل من السياستين الموازنة والنقدية تخضع إلى عوامل خارجية من الصعب التحكم والتنبؤ بها ومنه لابد من رسم سياسة نقدية وسياسة موازنة

ملائمة تسمح بمواجهة الصدمات الخارجية من خلال استخدام أمثل للموارد نحو نفقات منتجة تسمح باستمرارية ماكرو اقتصادية (Assurer une Viabilité Macro économique) .

- دراسة **Kako Nubukpo (2007)**

Dépenses Publiques Et Croissance des Pays De L'Union Economique Et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA)

تم من خلال هذه الدراسة تقييم فعالية سياسة الموازنة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا خلال الفترة (1965-2000)، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Un Modèle à Correction D'Erreurs) بحيث تم ربط الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي بالمتغيرات التالية: (معدل التضخم، حجم النفقات الإجمالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، شروط التبادل، حجم السكان النشطين كمؤشر لرأس المال المادي، الاستثمار الخاص، مستوى التعليم الثانوي كمؤشر لرأس المال البشري). وتوصلت الدراسة إلى الأثر الايجابي للنفقات العمومية على معدل النمو الاقتصادي في كل دول الاتحاد، كذلك إلى الأثر الايجابي لكل من مؤشر رأس المال البشري والمادي على معدل النمو الاقتصادي ومنه لا بد على الدولة الاستثمار في قطاع التعليم. كما تم دراسة أثر مكونات النفقات العمومية من نفقات الاستهلاك ونفقات الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ وتوصلت الدراسة إلى أن نفقات الاستهلاك لها أثر سالب في الأجل الطويل على معدل النمو الاقتصادي، على عكس نفقات الاستثمار التي لها أثر موجب. ومنه وبالرغم من أهمية نفقات الاستهلاك بالنسبة لسير الإدارات العمومية إلا أنه على الدولة مراقبة هذا النوع من النفقات من خلال تحديد سقف لها، حتى لا تنعكس سلبيا على معدل النمو.

منهجية الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفاهيم سعر الصرف وميزان المدفوعات وكذلك المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية لدراسة أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان العمليات الجارية وكذلك أثر الادخار والاستثمار على رصيد العمليات الجارية.

خطة البحث:

سعيا منا إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة في ظل الفرضيات المعتمدة، فقد قمنا بتقسيم الدراسة الى خمسة فصول متوازنة ومتكاملة مع بعضها البعض. كما قمنا بإدراج

الإطـار العـام للدراسـة مـن خـلال المقدمـة العامـة. هـذا وقـد تنـاول الفصـل الأول دراسـة مختلـف منـاهج تـوازن ميـزان المـدفوعات والتـي تقتصـر علـى مـنهج المرونـات ومـنهج الاسـتيعاب والمـنهج النقـدي، أمـا الفصـل الثـاني فقـد تمـت فيـه دراسـة تطـور ميـزان المـدفوعات تطـور سـعر الصـرف وتحليـل المديونيـة الخارجيـة للجزائـر خـلال الفتـرة (2000-2011). فـي الفصـل الثالـث تناولنـا تطـور النشـاط الاقتصـادي الجزائـري مـن خـلال عـرض وشـرح تطـور أهـم المؤشـرات المـاكرو اقتصـادية خـلال الفتـرة (2000-2011) أي فتـرة ارتفـاع العائـدات البتروليـة، و أخيـرا خصـص الفصـل الخـامس للدراسـة القياسـية والتـي قسـمت إلـى جـزئين ، حيـث خصـص الجـزء الأول إلـى دراسـة اثـر تخفـيض سـعر الصـرف الحقيقـي علـى الميـزان التجـاري مـن خـلال تقـدير دالـة الطلـب علـى الصـادرات ودالـة الطلـب علـى الـواردات، أمـا الجـزء الثـاني فلقـد خصـص إلـى دراسـة أثـر بعـض المتغيـرات الماكراقتصـادية علـى الميـزان الجـاري والمتمثلـة فـي: (حجـم الاسـتثمار الأجنبـي، حجـم الاسـتثمار والادخـار المحللـين، متوسـط أسـعار البتـرول، إجمـالي النـاتج المحلـي الحقيقي، حجم السيولة، حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، الانفتاح الاقتصادي).

صعوبات الدراسة :

لقـد صـادفتنا خـلال انجـاز البحـث العديـد مـن الصـعوبات منهـا: عـدم الحصـول علـى جميـع البيانـات، عـدم تفسـير العديـد مـن المعطيـات الاقتصـادية علـى سـبيل المثـال تطـور مؤشـرات أسـعار الانتـاج الصناعي للقطاع العام والخاص حيث تتوفر البيانات لكن بدون تفسير.

الفصل الأول

توازن ميزان المدفوعات

تمهيد

لا تعيش الدول في عزلة عن العالم الخارجي، بل تربطها مجموعة من المعاملات والتبادلات الاقتصادية بشكل دائم سواء تعلق الأمر بمبادلة السلع والخدمات أو تحويل واستقطاب رؤوس الأموال من والى الخارج. و دراسة هذه المبادلات يستلزم دراسة ميزان المدفوعات لما يكتسيه من دور أساسي في تحديد حقوق والتزامات كل دولة اتجاه محيطها الخارجي. وهذا ما سنسعى لتوضيحه في هذا الفصل من خلال التطرق الى مفهوم ميزان المدفوعات، شرح مختلف بنوده وكيفية تسجيل العمليات الاقتصادية التي يجريها بلد ما مع بقية العالم، كما سيغطي الفصل أهم مقاربات توازن ميزان المدفوعات والتي تتم اما من خلال احداث تغيرات على السعر وهو ما يسمى بمقاربة المرونات، أو احداث تغيرات على مستوى الدخل أي ما يسمى بمقاربة الدخل، أو احداث تغيرات على الأسعار والدخل أي مقاربة الاستيعاب، أو من خلال المقاربة النقدية التي تقيس الاختلالات التي يمكن أن تحدث في ميزان المدفوعات من خلال الفرق بين طلب وعرض النقود. كما أن دراسة ميزان المدفوعات تستلزم دراسة نموذج (Mundell-Fleming) والذي يدرس التوازن في ميزان المدفوعات تحت أنظمة صرف ثابتة ومتغيرة وفي حالات مختلفة تتعلق بحركات رؤوس الأموال الدولية.

I-1- ميزان المدفوعات:

نظرا للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم هذه السنوات من تحرير للتجارة الخارجية وانفتاح أسواق رؤوس الأموال الدولية، أصبح من الضروري دراسة وضعية ميزان المدفوعات والتي من خلالها نستطيع الحكم على العلاقات الدولية التي تربط بلد م ببلد آخر أو مجموعة من البلدان

1-1 تعريف ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات آداة تحليل هامة تعكس الوضعية الاقتصادية لكل بلد اتجاه العالم الخارجي، ويسمح له بمواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة، واتخاذ كل التدابير والاجراءات لتفادي الوقوع في أزمات. و من أجل دراسة توازن ميزان المدفوعات لابد من دراسة تفصيلية للحسابات التي يضمها بالإضافة إلى طريقة تسجيل كل عملية و يمكن إعطاء تعار يف متعددة لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

يعرف ميزان المدفوعات "على أنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في دول أخرى في فترة زمنية عادة سنة". [عوض الله،2004، ص64].

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات "على أنه الأداة التي يعتمد عليها الاقتصادي من أجل دراسة العلاقات الدولية، فهو يلخص جميع المعطيات الاقتصادية الوطنية و التي يمكن أن تساعدنا في إجراء دراسات و بحوث معمقة كالتعرف عن طبيعة السلعة المصدرة والمستوردة، متابعة تطور رصيد الميزان التجاري، متابعة التوجه الجغرافي للمبادلات وحساب معدل التبادل الدولي". [Slim,El Alaoui,2006,p11]

1-2- تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات:

يتم تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات بين أطراف مقيمة و أخرى غير مقيمة. و يقصد بالمقيمين كل الوحدات الاقتصادية المتواجدة على التراب الوطني و التي تمارس نشاطها فيه أي كانت جنسيتها كالأشخاص، المؤسسات والإدارات العامة وغيرها و يستثنى من ذلك البعثات الدبلوماسية و الدراسية والسياح نظرا لخضوعهم لأوامر و قوانين دولهم، أما الأطراف غير المقيمة فهي تتمثل في بقية الأشخاص الأخرى الطبيعية المحلية والأجنبية المقيمة بصفة دائمة في الخارج والممارسة لنشاطها الرئيسي هناك، كذلك الأشخاص المعنوية المحلية والأجنبية المتواجدة بالخارج والممارسة هناك لنشاط اقتصادي حقيقي بوحدات إنتاجية مستقلة.

و لميزان المدفوعات جانبين جانب مدين و جانب دائن ، فكل عملية تتم بين بلد معين وبقية العالم تسجل في الجانبين الدائن بإشارة موجبة والمدين بإشارة سالبة، فتصدير سلع معينة أو خدمة تسجل في الجانب الدائن بإشارة موجبة أما استيراد سلعة أو خدمة تسجل في الجانب المدين بإشارة سالبة ،وفيما يخص الميزان المالي فالإشارة الموجبة تعكس خروج للعملة الصعبة من المقيمين لغير المقيمين أي ارتفاع الالتزامات اتجاه الخارج وتسجل في الجانب الدائن، أما الإشارة السالبة فتعكس دخول العملة الصعبة من غير المقيمين للمقيمين أي انخفاض الالتزامات اتجاه العالم الخارجي وتسجل في الجانب المدين. [Guillochon, Ckaweckie,2003,p175]

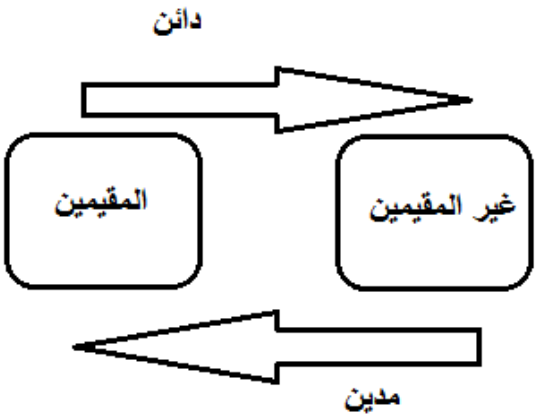

الشكل رقم(1-1)

تسجيل العمليات الدائنة و المدينة في ميزان المدفوعات (بيع المقيمين لغير المقيمين)

المصدر : Bernard Guillauchon, Annie Kawecki.2006,p176

و منه فالقيم المسجلة في الجانب الدائن تترجم انخفاض في الموجودات على الخارج سواء كانت حقيقية، مالية، أو نقدية، أو ارتفاع الالتزامات اتجاه الخارج. أما العمليات المسجلة في الجانب المدين فهي تترجم ارتفاع الموجودات على الخارج سواء كانت حقيقية، مالية أو نقدية، أو انخفاض الالتزامات اتجاه الخارج. [Banque de France,Balance des paiements,2011,p2]

هذا بالإضافة الى ان ميزان المدفوعات يضم ميزان حسابات مهمة هي: [Guillochon, Ckaweckie,2003,p14]

- **حساب العمليات الجارية:**

يتضمن الحساب أربع حسابات مهمة و هي: [Guillochon, Ckaweckie,2003,p176]

أ-**الميزان التجاري:** يسجل في هذا الحساب جميع التحصيلات والمسحوبات بالعملة الصعبة المتعلقة بحركة السلع أي الصادرات و الواردات، فالتحصيلات المرتبطة بالصادرات تسجل في الجانب الدائن و المسحوبات المرتبطة بالواردات تسجل في الجانب المدين. و منه فلهذا الحساب أهمية بالغة حيث يسمح بمعرفة ما إذا حقق البلد عجزا أو فائضا في تجارته الخارجية، وكذا التعرف على أهم المتعاملين الاقتصاديين و اتخاذ القرارات الصائبة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المصدرة أو المستوردة.

رصيد الميزان التجاري = الصادرات – الواردات.

ب- ميزان الخدمات: يسجل في هذا الحساب كل الإيرادات و النفقات المرتبطة ببيع و شراء الخدمات كالتأمين، تكاليف نقل البضاعة وغيرها من الخدمات.

رصيد ميزان الخدمات = مداخيل من العملة الصعبة المرتبطة ببيع خدمات لغير المقيمين – خروج من العملة الصعبة المرتبطة بشراء خدمات من غير المقيمين.

ج- ميزان المداخيل: يسجل في هذا الحساب رواتب العمال بالإضافة إلى عوائد الاستثمارات في المحافظ و كذلك عوائد الاستثمارات المباشرة (الفوائد و الأرباح فقط) لأن قيمة الاستثمارات مسجلة في الميزان المالي.

رصيد ميزان المداخيل = المداخيل الأجنبية المحصل عليها من المقيمين – المداخيل الوطنية المحصل عليها من غير المقيمين.

د- ميزان التحويلات الجارية: يضم هذا الحساب المبادلات التي تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل و يطلق عليها بالعمليات غير التبادلية أي عمليات من جانب واحد بحيث لا يترتب على هذا النوع من العمليات دين أو حق كالهبات والمساعدات الدولية، كما يضم كذلك هذا الحساب التحويلات للإدارات العمومية، تحويلات العمال لأجورهم.

رصيد ميزان التحويلات الجارية = مداخيل عملة صعبة مرتبطة بتحويلات جارية – مخرجات عملة صعبة مرتبطة بتحويلات جارية.

- **حساب رأس المال:**

يسجل في هذا الحساب كل ما يتعلق بتحويل رأس المال أي عمليات الإقراض والاقتراض بالإضافة إلى العمليات التي تتعلق بالتنازل عن بعض الأصول غير المالية مثل براءات الاختراع .

رصيد حساب رأس المال = دخول العملة الصعبة المرتبطة بعمليات رأس المال– خروج العملة الصعبة المرتبطة بعمليات رأس المال.

- **الحساب المالي:**

يضم هذا الحساب المالي حركات رأس المال، حركات الأصول وكذا الالتزامات المالية المسماة بالتدفقات المالية التي ترجع إلى تطور الأسواق المالية هذه السنوات الأخيرة. بحيث أصبحت هذه التدفقات لا تقسم إلى رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل و إنما تقسم حسب طبيعة تدفقاتها و يمكن تصنيفها كالتالي:

1) **استثمارات مباشرة:** و هي جميع العمليات التي تخص الأوراق المالية و الهدف منها هو التأثير على تسيير المؤسسة المصدرة. و الاستثمارات المباشرة تشمل المستثمرين الممتلكين لنسبة 10% من رأس المال الاجتماعي للمؤسسة المستثمرة، و كل استثمار يفوق هذه النسبة يعتبر استثمار في محفظة الأوراق المالية.

2) **استثمارات في محفظة الأسهم:** يشمل هذا الاستثمار جميع العمليات على الأوراق المالية و الهدف منه هو الحصول على دخول مستقبلية و يدرج كذلك ضمن هذا الأخير أدوات السوق النقدي و أدوات السوق المالي.
3) **استثمارات أخرى**: تضم القروض التجارية المتعلقة بالعمليات على السلع و الخدمات و المشتقات المالية مثل الفوائد على عمليات (Swap) .

➢ **صافي الاحتياطات الدولية**:

يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطيات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات و تتكون هذه الاحتياطات من الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية لدى البنك المركزي، الرصيد من العملات الأجنبية، الودائع الخاصة للسلطات النقدية في البنوك الأجنبية، الأصول قصيرة الأجل التي تحتفظ السلطات النقدية في صورة أدونات الخزينة على الدول الأجنبية، موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي كحقوق السحب الخاصة و التوجه إلى الأسواق الدولية للحصول على قروض قصيرة الأجل. [عابد،2001،ص292]

رصيد الميزان المالي = دخول العملة الصعبة المرتبطة بعمليات مالية - خروج العملة الصعبة المرتبطة بعمليات مالية.

يعتبر ميزان رأس المال و الميزان المالي مقابلين (contrepartie) لميزان العمليات الجارية فعلى سبيل المثال إذا سجل بلد ما فائضا في حسابه الجاري بقيمة 15 مليار دولار فهذا يعني أن هذا البلد اشترى ما قيمته 15 مليار دولار أصولا مالية من باقي العالم و التي تسجل ضمن الحساب المالي.

➢ **حساب السهو والخطأ:**

في حالة عدم تساوي مجموع البنود للجانب الدائن و المدين يتم إدراج حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين و مكانة هذا القيد هي الجانب الأول في حساب رأس المال سواء كان دائنا أو مدينا.

I-2- مقاربات توازن ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بتوازن يطلق عليه بالتوازن المحاسبي (الأصول = الخصوم) إلا أن هذا التوازن لا يعكس التوازن الاقتصادي للبلد لأن التوازن المحاسبي قد يتماشى في كثير من الأحيان مع عدم توازن اقتصادي، و لذلك فإن دراسة عجزا أو توازن ميزان المدفوعات

تستلزم التفرقة بين نوعين من المدفوعات: المدفوعات المستقلة و مدفوعات الموازنة. [Barre,1970,p745]

***المدفوعات المستقلة:** هي التي تفسر بطريقة مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات، و هي ناجمة عن معاملات لها أسباب اقتصادية كالاستيراد من دولة نظرا لانخفاض أسعارها أو توظيف رأس مال أو تقديم هبات، أي بمعنى آخر كل العمليات التي تتم لأسباب مستقلة عن حالة ميزان المدفوعات.

***مدفوعات الموازنة:** و تمثل العمليات التي تتم نظرا لحالة ميزان المدفوعات، فهي ليست مستقلة بل مشتقة من المدفوعات المستقلة كحركات الذهب التي تتم لتسوية العجز في الميزان التجاري والتحويلات الحكومية. و منه فتوازن ميزان المدفوعات يعكس التساوي بين الجانب الدائن و المدين للمدفوعات المستقلة. هذا و تعتمد دراسة توازن ميزان المدفوعات على ثلاثة مناهج مختلفة و التي بإمكاننا تلخيصها على النحو التالي:

2-1- التوازن بإحداث تغيرات في السعر:

اعتمد التقليديون على هذا المنهج باعتبار جهاز الثمن قادرا على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي على حد سواء، و يقصد بالتغير في الأسعار إما التغير في الأسعار الداخلية مع إبقاء معدل الصرف ثابت وإما إحداث تغير في سعر الصرف عن طريق تخفيض لقيمة العملة أو رفع لقيمة العملة بافتراض أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل والمنافسة تامة.

2-1-1- نظام قاعدة الذهب للاقتصادي (David hume): (نظام سعر صرف ثابت)

ترجع هذه القاعدة إلى الاقتصادي **David hume** (1752) و تكمن في إحداث تغيرات على أسعار الصادرات و ا لواردات من خلال إحداث تغيرات على حركات الذهب و منه إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، و لقد اعتمدت هذه القاعدة على النظرية الكمية للنقود و التي تنص على أن ارتفاع المخزون من الذهب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الوطنية مما يرفع سعر الصادرات المحلية مقارنة بالصادرات الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات تدريجيا لارتفاع سعرها و ارتفاع حجم الواردات و إعادة التوازن في ميزان المدفوعات. لكن هذه القاعدة أظهرت العديد من النقائص بحيث أنها لا تفسر بطريقة كاملة التغيرات الداخلية للأسعار، تغيرات الدخل و كذلك حركات رؤوس الأموال. [Barre,1970,p745].

2-1-2- مقاربة المرونات: (نظام سعر صرف متغير)

تتناول هذه المقاربة أثر التغيرات في سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات و لكن قبل دراسة هذه التغيرات لابد من تعريف معدل الصرف الاسمي و الحقيقي: [Marrewijk,2005,p11]*

أ- معدل الصرف الاسمي: يمثل عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة من العملة الأجنبية أو العكس. فانخفاض هذا المعدل يعني انخفاض في قيمة العملة في حالة نظام صرف مرن **(Dépréciation)** أو تخفيض في قيمة العملة في حالة نظام صرف ثابت **(Dévaluation)**، أما ارتفاع المعدل فيعني ارتفاع قيمة العملة في حالة نظام صرف مرن **(appréciation)** أو رفع قيمة العملة في حالة نظام صرف ثابت **(réévaluation)**.

ب- معدل الصرف الحقيقي: يمثل مقياسا للسعر النسبي للناتج الوطني مقارنة بالناتج الأجنبي أي كمية السلع الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من السلعة الوطنية و يعتبر هذا المعدل مؤشرا للقدرة التنافسية لأسعار السلع المحلية و في نفس الوقت يعتبر مؤشرا عكسيا، حيث أن انخفاض معدل الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض السعر النسبي للناتج الوطني مما يحسن القدرة التنافسية للبلد المعني وتغيرات معدل الصرف الحقيقي راجعة إلى تغيرات معدل الصرف الاسمي، و كذا معدل التضخم المحلي والأجنبي و يمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية :[Marrewijk,2005,p7]

$$£=(e\ p^* / p) \quad \text{العلاقة (1-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

£ يمثل سعر الصرف الحقيقي

P يمثل مستوى الأسعار في الدولة المحلية

P^* يمثل مستوى الأسعار في الدول الأجنبية

e يمثل سعر الصرف الاسمي و منه فسعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية.

تخفيض قيمة العملة و توازن ميزان المدفوعات:

إن الهدف المنتظر من تخفيض قيمة العملة أو انخفاضها هو رفع الأسعار الداخلية للسلع وبالأخص أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية و منه رفع حجم الصادرات وتخفيض حجم

* لقد تم استخذام المرجع من قبل الباحثة: زيرار سمية في مناقشتها لماجستير اقتصاد اعمال تحت عنوان (تخفض الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري سنة 2008)

الـواردات و إعـادة التـوازن فـي ميـزان المـدفوعات. ويلخـص أثـر تخفـيض سـعر الصـرف الحقيقـي من خلال العلاقة التالية [Marrewijk,2005,p7]:

$$CA\ (£) = \mathbf{X}\ (£) - \mathbf{M}(£) \quad \text{العلاقة (2-1)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$\frac{\delta\ CA}{\delta\ £} \succ \mathbf{0}, \frac{\delta\ X}{\delta\ £} \succ \mathbf{0}, \frac{\delta\ M}{\delta\ £} \prec \mathbf{0} \quad \text{العلاقة (3-1)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

CA الميزان التجاري و هو دالة في سعر الصرف الحقيقي.

X قيمة الصادرات دالة في سعر الصرف الحقيقي.

M قيمة الواردات وهي كذلك دالة في سعر الصرف الحقيقي.

فـالميزان التجـاري إذن و الـذي يمثـل الفـرق بـين حجـم الصـادرات و المسـتوردات السـلعية (العلاقة رقم1) ويعتمد على سعر الصرف الحقيقي.

و يرتفع سعر الصرف الحقيقي في الحالات التالية:

- ✓ ارتفاع سعر الصرف الاسمي **e**
- ✓ ارتفاع مستوى الأسعار في الدول الأجنبية P^*
- ✓ انخفاض مستوى الأسعار في الدول المحلية P

تشير العلاقـة رقـم **(3-1)** أنـه عنـدما ترتفـع أسـعار السـلع الأجنبيـة سـيؤدي ذلـك إلـى تخفـيض حجـم الطلـب علـى السـلع المسـتوردة $(\frac{\delta\ M}{\delta\ £} \prec \mathbf{0})$، و كـذلك يرتفـع حجـم الطلـب علـى سـلع المحليـة $(\frac{\delta\ X}{\delta\ £} \succ \mathbf{0})$.

إن دور سـعر الصـرف فـي تحقيـق التـوازن فـي ميـزان المـدفوعات مـرتبط بمرونـة الطلـب وعـرض الصـرف الأجنبـي، إلا أنـه فـي الواقـع مـن الصـعب تحديـد مرونـات عـرض و طلـب الصـرف الأجنبـي و لـذلك تـم ربطهمـا بمرونـة الطلـب علـى الصـادرات و الـواردات. حيـث يعتبـر المصـدر الرئيسـي لعـرض الصـرف الأجنبـي هـو صـادرات الدولـة المحليـة فـي حـين أن الطلـب علـى الصـرف الأجنبـي هـو واردات الدولـة المحليـة. و يمكـن كتابـة العلاقـة بـين مرونـات عـرض و طلـب الصـرف الأجنبـي، و عـرض و طلـب الصـادرات و الـواردات علـى النحـو التـالي [البيلاوي،1968، ص118] :

مرونة عرض الصرف الأجنبي : $\frac{\text{مرونة طلب الصادرات}+1}{\text{مرونة طلب الصادرات}-1}$ .....العلاقة رقم (1-4)

مرونة طلب الصرف الأجنبي: $\frac{\text{مرونة عرض الواردات}+1}{1-\frac{\text{مرونة عرض الواردات}}{\text{مرونة طلب الواردات}}}$ .....**العلاقة رقم (1-5)**

و لكن السؤال الذي يمكن أن يطرح هل تخفيض سعر الصرف سيؤدي حتما إلى تحسن وضعية ميزان المدفوعات؟ و لذلك لابد من التساؤل على شروط فعالية تغيرات سعر الصرف. أي متى سيكون لتخفيض قيمة العملة أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات؟

لقد تطرق كل من الاقتصاديين [**Alfred Marshall et Abba lerner**] إلى هذه الفكرة وتوصلا إلى أن تخفيض سعر الصرف لن يكون له أثرا ايجابيا إلا بتحقق شرط واحد و هو أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات و مرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد الصحيح:

$\epsilon x + \epsilon M > 1$ ..... **العلاقة رقم (1-6)**

ϵx تمثل مرونة الطلب على الصادرات

ϵM تمثل مرونة الطلب على الواردات

إلا أن مرونة طلب و عرض الصادرات و الواردات تتوقف على مجموعة من العوامل و هي السلع الدولية والسلع الداخلية في كل دولة و على مدى القدرة على الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بينهما .

بالإضافة إلى ذلك فلقد لوحظ في نهاية الستينات من القرن الماضي أن تخفيض قيمة العملة كانت يتبع أولا بتدهور في الميزان التجاري إلا أنه بعد مرور فترة زمنية قد تتجاوز السنة لوحظ تحسن في وضعية الميزان التجاري و يأخذ التطور شكل (**J majuscule**)، ويعود السبب إلى تأخر استجابة الكميات المصدرة و المستوردة للتغيرات في الأسعار الراجعة إلى تخفيض أسعار الصرف فارتفاع سعر الواردات سيؤدي للمهلة الأولى إلى انخفاض الطلب عليها أما بالنسبة لأسعار الصادرات فالمصدرون يحتاجون إلى وقت أطول للحصول على حصص في السوق و قد يحدث نفس الشيء في حالة ارتفاع أسعار الصرف.

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

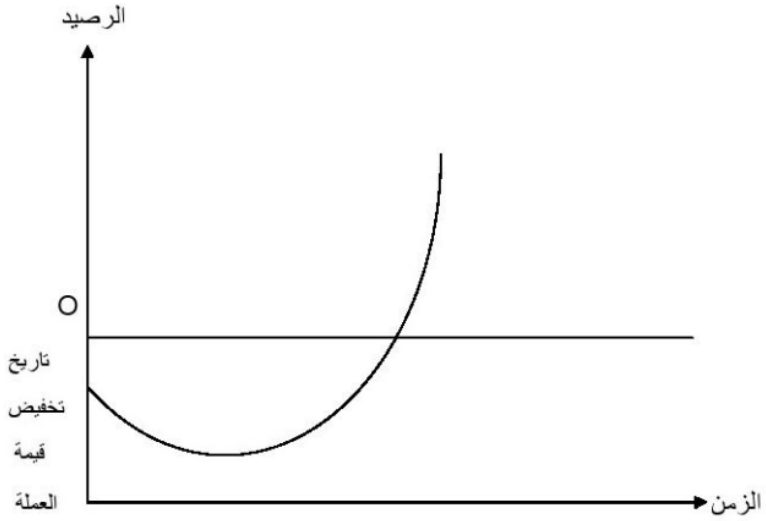

الشكل رقم (1-2)

منحنى على شكل j

المصدر:(Bernard Guillaochon, Annie Kawacki, 2003, p210.)

ومن هنا يمكن القول أن كل من قاعدة الذهب و نظام الصرف المتغير لا يختلفان من حيث الجوهر حيث أن كلاهما يعتمد على جهاز الأثمان في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. إلا أن الاختلاف يكمن في الإجراءات و وسائل التغيير؛ ففي نظام الصرف الثابت يحدث تغير في المستوى العام للأسعار للدولتين بعملتهما المحلية مع بقاء سعر الصرف ثابتا، أما بالنسبة لنظام الصرف المتغير فالتغير يحدث في سعر صرف العملتين مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا.

2-2- التوازن بإحداث تغيرات على مستوى الدخل الكلي:

حسب هذه المقاربة فإن تغيرات ميزان المدفوعات راجعة إلى التغيرات في الدخل وتعتمد هذه الأخيرة على النظرية العامة لكينز، حيث انطلقت من الفرضية الأساسية و التي تنص على أن كل من الأسعار معدل الصرف و معدل الفائدة ثابت. فالتوازن عند كينز لم يعد عند مستوى التشغيل الكامل بعد رفضه لقانون ساي للمنافذ و من ثمة فتغيرات الدخل أصبحت ممكنة وتعتبر كأهم متغير في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

لقد قام تحليل كينز على ثلاثة متغيرات هامة النقود، الاستثمار، الادخار. حيث يتوقف الطلب على النقود على سعر الفائدة و التي اعتبرها ثمنا للنقود أو التخلي عن السيولة، وكذلك الطلب على الاستثمار الذي يتوقف كذلك على سعر الفائدة، و أخيرا فالطلب على الادخار مرتبط بحجم الدخل و يمكن تمثيل دوال الطلب بالمعادلات التالية: [البلاوي،1968، ص135].

دالة الطلب على النقود $M = f(r)$ **.....العلاقة رقم(1-7)**

دالة الطلب على للإستثمار $I = f'(r)$ **.....العلاقة رقم (1-8)**

دالة للطلب على الإدخار $S = f''(y)$ **.....العلاقة رقم (1-9)**

إن دراسة الدور الذي يلعبه الدخل في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم باستخدام فكرة المضاعف، و يعرف المضاعف على أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل التوازني و في نفس الاتجاه و العكس صحيح. [ابو السعود،2004، ص117].

و التغير في الدخل قد يرجع إلى تغير مستقل في الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات و غيرها من المتغيرات؛ ومن أجل دراسة أثر هذه المتغيرات على الدخل سوف نتطرق إلى مفهومي مضاعف الاستثمار و مضاعف التجارة الخارجية. [ابو السعود،2004، ص143].

مضاعف الاستثمار:

$$y = C + I$$ **.....العلاقة رقم (1-10)**

$$\Delta y = \Delta C + \Delta I$$ **.....العلاقة رقم (1-11)**

$$\Delta I = \Delta y - \Delta C \rightarrow \frac{\Delta I}{\Delta y} = \frac{\Delta y}{\Delta y} - \frac{\Delta c}{\Delta y} \rightarrow \frac{\Delta I}{\Delta y} = 1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

.....العلاقة رقم (1-12)

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}} \rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{\frac{\Delta S}{\Delta y}}$$

.....العلاقة رقم (1-13)

و منه فالزيادة في الدخل القومي المترتبة عن الزيادة في الاستثمار مساوية إلى مقلوب الميل الحدي للادخار. فعند زيادة الاستثمار سيزيد الدخل القومي و يخلق كمية مساوية له من الادخار، مع افتراض الميل الحدي للاستهلاك ثابتا و منه الميل الحدي للادخار.

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

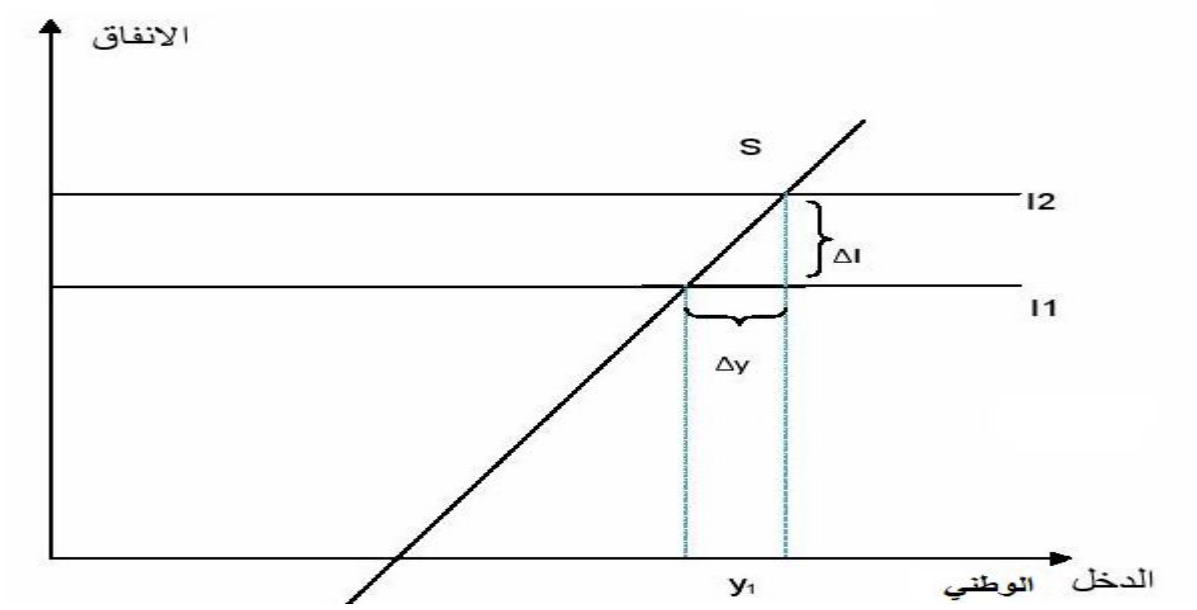

الشكل رقم (1-3)

أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل القومي

المصدر: (حازم الببلاوي، 1968، ص147)

حيث أن:

S تمثل دالة الادخار، I تمثل دالة الاستثمار.

نلاحظ من خلال الشكل أن الادخار دالة متزايد في الدخل، أما الاستثمار فهو دالة في سعر الفائدة وليس في الدخل، و ارتفاع الاستثمار الممثل بـ ΔI أدى إلى ارتفاع الدخل بـ Δy مولدا بذلك ادخارا مساويا له.

2-2-1- مضاعف التجارة الخارجية:[الببلاوي،1968، ص147].

يقتضي مفهوم مضاعف التجارة الخارجية دراسة العلاقة بين كل من الدخل و الواردات من جهة و العلاقة بين الدخل والصادرات من جهة أخرى.

فيما يخص العلاقة بين الصادرات و الدخل الوطني فهي معدومة، كون الصادرات تتأثر بظروف الطلب في الدول الأجنبية أي الدخل الوطني لهذه الدول. أما حجم الواردات فهو مرتبط بحجم الدخل الوطني كون الواردات تمثل الطلب على السلع الأجنبية و منه ارتفاعها سيزيد مع زيادة حجم الطلب و يمكن تمثيل هذه العلاقة بما يطلق عليه بالميل الحدي للإستراد، فإذا افتراضنا أن الواردات = M و الدخل الوطني y، فاننا نستطيع القول أن الميل الحدي للاستيراد = $\frac{\Delta M}{\Delta y}$ .....**العلاقة رقم (1-14)**

ولدراسة أثر مضاعف التجارة الخارجية نفترض حالتين:

أ- حالة عدم وجود ادخار استثمار

ننطلق من المعادلة التالية: $y = C + I - M + X$ .....**العلاقة رقم(1-15)**

و نظرا لعدم وجود ادخار و استثمار فالدخل الكلي سيوجه كليا للاستهلاك أي $y = c$ و هذا ما يستوجب أن يكون حجم الصادرات مساويا لحجم الواردات، وعند نقطة التوازن : $X = M$.....**العلاقة رقم (1-16)**

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

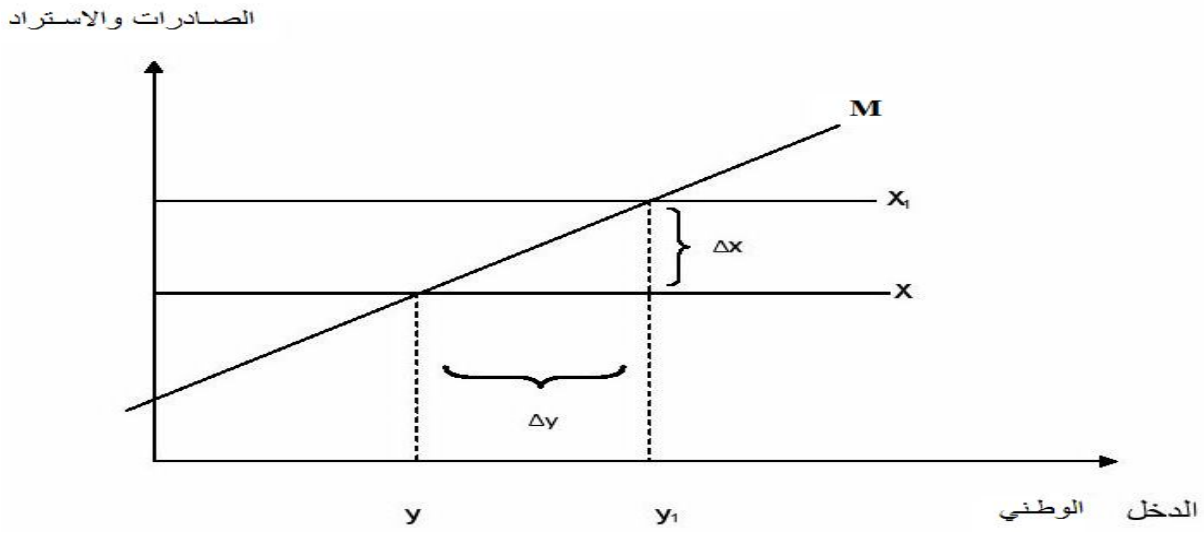

الشكل رقم (1-4)

أثر مضاعف التجارة الخارجية (حالة انعدام الادخار والاستثمار)

المصدر:(حازم الببلاوي،1968، ص 154)

إن ارتفاع حجم الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع حجم الدخل الوطني، مما سيرفع من حجم التشغيل في الصناعات المصدرة. جزء من هذا الدخل سيوجه إلى استهلاك السلع المستوردة والتي بطريقة توازنية سيرفع من حجم الواردات؛ أما الجزء الآخر و الذي يعتبر أكبر سيوجه إلى استهلاك السلع المحلية و التي من شأنها إعادة توزيع الدخول نحو السلع المحلية و منه ارتفاع الدخل. إذن فحجم الإنفاق على الواردات سيتزايد لتساوي حجم الصادرات مع حجم الواردات. أما حجم الصادرات فسيؤدي بأثر المضاعف إلى زيادة في حجم الدخل الوطني والذي سيرفع من حجم الإنفاق على الواردات.

ب- حالة وجود ادخار و استثمار:

عند إدخال مغير الادخار و الاستثمار في التحليل، سنصل إلى نقطة التوازن لما يتساوى كلاهما. و بما أن الاستثمار مقسم إلى استثمار محلي (I_n) و استثمار خارجي (صادرات – واردات) (I_E). ومنه سيتم دراسة أثر مضاعف التجارة الخارجية من دراسة العلاقة بين كل الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي، الادخار والدخل الوطني. و يعتبر الفرق بين الصادرات والواردات مساويا إلى الفرق بين الادخار و الاستثمار المحلي ويمكن تمثيل ذلك بالشكل البياني التالي:

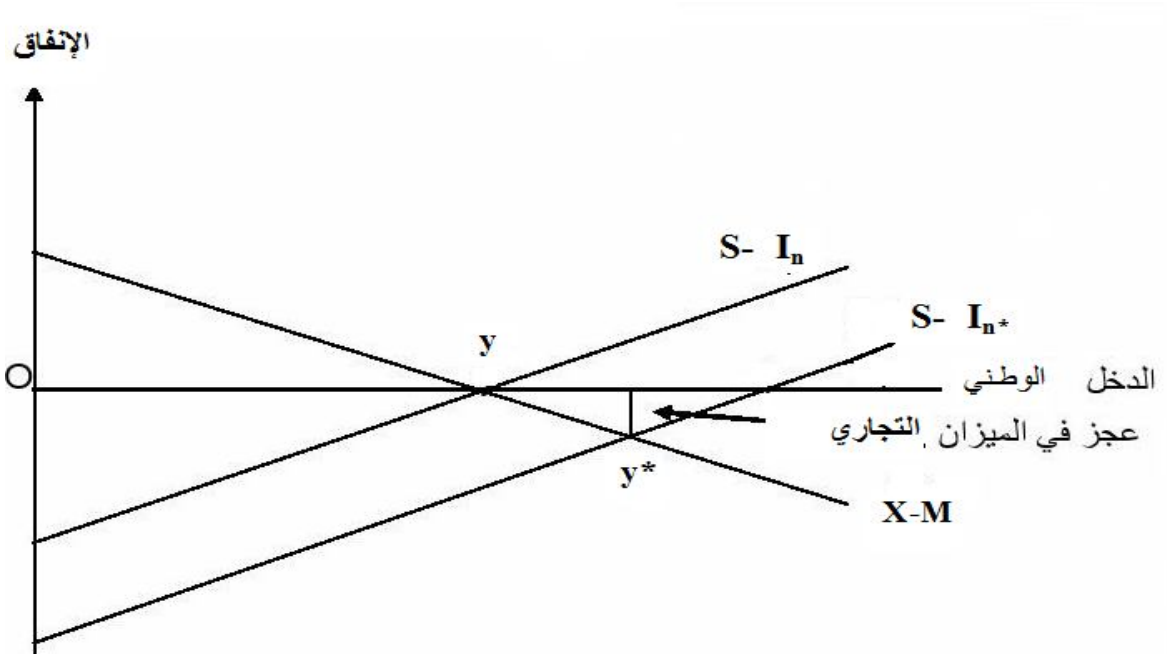

الشكل رقم (1-5)

أثر مضاعف التجارة الخارجية في حالة وجود ادخار واستثمار

المصدر:(حازم الببلاوي،1968، ص 156)

فيما يخص المنحنى (X – M) فهو يعبر عن علاقة متناقصة مع زيادة الدخل القومي لأن ارتفاع الدخل القومي لن يؤثر على حجم الصادرات و لكن في نفس الوقت سيرفع من حجم الواردات و لهذا فالمنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل.

أما المنحنى (S- I_n) فهو على العكس ينحدر من أسفل إلى أعلى و ذلك لأن الاستثمار المحلي ثابت لا يتأثر بالزيادة في الدخل أما الادخار فعلى العكس سيتزايد بزيادة الدخل. و لذلك فان المنحنى الذي يعبر عن الفروق بين الادخار والاستثمارات المحلية يعبر عن علاقة متزايدة مع زيادة الدخل القومي.

و توازن ميزان المدفوعات الذي يقتصر على توازن الميزان التجاري يكون مبدئيا عن النقطة y نقطة تقاطع ($S- I_n$) و ($X - M$). إلا أنه مع زيادة الاستثمارات المحلية ينتقل المنحنى من (S-I) إلى ($S- I_{n*}$) مسببا بذلك عجزا في الصادرات عن الواردات و منه عجزا في الميزان التجاري، وذلك لأن الاستثمار هنا متغير مستقل عن الدخل وليس متغيرا تابعا، ومنه زيادة الاستثمار سترفع من حجم الدخل القومي y والذي بدوره سيرفع من حجم الواردات مع ثبات حجم الصادرات، مما سيؤدي إلى إحداث عجز في الميزان التجاري والانتقال إلى نقطة توازن جديدة *y.

ومن خلال ما تقدم وكخلاصة يمكن القول أن تغيرات الدخل يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات، حيث أن زيادة الطلب على الواردات ترتبط بزيادة الدخل مما يؤدي إلى تفاقم ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى فانخفاض الدخل يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات نظرا لانخفاض الطلب على الواردات، أما الصادرات فهي تؤثر على الدخل عن طريق مضاعف التجارة الخارجية.

2-2-2- حدود تحليل كنيز:

إن تحليل كنيز حول أثر الدخل على توازن المدفوعات يعاني من نقائص عدة، حيث اعتبر كنيز أن الاستثمار متغيرا مستقلا عن الدخل و بهذا اعتبر تحليله ساكنا لا يأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة في فترات لاحقة و لا الأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدول. و منه إذا اعتبرنا أن الاستثمار متغيرا تابعا للدخل أي بالاعتماد على مفهوم المعجل و ليس مفهوم المضاعف، أي أن الاستثمار يتوقف على مدى الزيادة في الدخل القومي بين فترتين فهنا وبذلك وخاصة على السلع الاستهلاكية سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية. وتعتمد الدول المتخلفة على علاقات من نوع المعجل أكثر منها من نوع المضاعف، لامتلاكها جهاز إنتاجي غير مرن و منه فالتجارة الخارجية في هذه الدول سوف تزيد من الدخل القومي بعلاقة من نوع المعجل و سيحقق للاستثمار و التجارة الخارجية الطابع الدينامكي الذي لم يليه كينز اهتماما كبيرا.[البيلاوي،1968، ص160]

إن دور مضاعف التجارة الخارجية يرتبط بطبيعة اقتصاديات الدول محل التبادل فأثر المضاعف في اقتصاديات صغيرة مفتوحة يختلف عن أثر المضاعف في حالة اقتصاديات مرتبطة [Des économies interdépendantes] و يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

[Guillochon, Ckaweckie,2003,p226]

2-2-3- أثر المضاعف في اقتصاديات صغيرة مفتوحة

يقصد بالاقتصاديات الصغيرة : الدول التي وزنها النسبي في التجارة الدولية ضعيف، أي بعبارة أخرى التي لا يمكن لمناخها الاقتصادي أن يؤثر على حجم النشاط التجاري الدولي وفي هذا النوع من الدول ارتفاع حجم الطلب سيؤدي حتما من خلال آلية المضاعف إلى ارتفاع حجم الإنتاج و الدخل.

فمثلا ارتفاع حجم الطلب بسبب الزيادة في حجم الاستثمار الخاص أو الاستهلاك أو الصادرات أو الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تلبية هذا الأخير بالزيادة في الإنتاج الوطني و كذا الزيادة في حجم الواردات؛ هذا الارتفاع في الإنتاج سيترجم بارتفاع الدخول الموزعة و التي ستؤدي من خلال الاستهلاك إلى ارتفاع آخر للطلب و منه ارتفاع الإنتاج المحلي و ارتفاع حجم الواردات لمرة ثانية. لكن في هذه الحالة تعتبر الواردات تسربا لأنها ستساهم في تغذية الطلب الخارجي وليس الطلب على السلع المحلية.

2-2-4-أثر المضاعف في اقتصاديات مرتبطة

إذا شهد بلد كبير ارتفاعا في الطلب الكلي و كان لهذا البلد أثر على حجم المبادلات التجارية الدولية، بحيث تمثل تجارته الخارجية نسبة كبيرة في التبادل العالمي والتجارة العالمية، فإن الزيادة في هذا الطلب المبدئي سوف يرفع من حجم الدخل الوطني مما سيرفع بدروه من حجم الواردات الأجنبية؛ ما يترتب عليها زيادة الدخل الوطني في الدول الأخرى، وسنشهد بذلك موجات متتابعة من الزيادة في الدخول الوطنية. ولذلك لا تعتبر الواردات في هذه الحالة تسربا لأنها سوف تساهم في تغذية الطلب الأجنبي، والذي في المقابل سيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات من الخارج و التي ستغطي بدورها نشاط البلد المحلي و يمكن تمثيل هذا الأثر من خلال المعادلات التالية: [Guillochon, Ckaweckie,2003,P277]

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c + z\ (\frac{(1 - c*)}{1 - c* + z*})} = k$$

العلاقة رقم (1-17).....

$$\frac{dy*}{dG} = \frac{1}{1 - c* + (1 - c)\ (\frac{1 - c* + z*}{z})} = k*$$

العلاقة رقم (1-18).....

C^* , Z^* عبارة عن الميل الحدي للاستهلاك و الاستيراد من الخارج، ويعرف الميل الحدي للاستهلاك على أنه الزيادة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل بوحدة واحدة .

ومع افتراض زيادة في النفقات الحكومية في الدولة المحلية، وباعتبار أن **k** تمثل أثر المضاعف للدولة مصدر ارتفاع حجم الطلب وأن *k تمثل النمو الراجع في حجم نشاط البلد الأجنبي.

ومنه مع زيادة حجم الطلب في البلد المحلي والراجع إلى زيادة حجم النفقات الحكومية سيؤدي إلى تلبية الطلب من خلال زيادة حجم الإنتاج وكذا حجم الاستيراد، وأثر المضاعف في هذه الحالة مقاس بالمؤشر **K**. وبما أن تجارة البلد المحلي تؤثر على حجم المبادلات التجارية الخارجية ومنه زيادة وارداته سترفع من حجم النشاط في البلد الأجنبي المقاس بالمؤشر* **k** والذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات لهذا البلد مما يؤثر بطريقة أكثر على الأثر المبدئي لارتفاع حجم الطلب الداخلي؛ فكلما زاد الميل الحدي للاستيراد من الخارج * **Z** كلما زاد الأثر التوسعي للواردات، و في حالة انخفاض الطلب في البلد المحلي سوف يؤدي ذلك إلى إحداث ركود في البلدين و هذا الترابط في الاقتصاديات يتزايد مع تزايد حجم المبادلات التجارية لهذه الدول.

2-3- التوازن بإحداث تغيرات على مستوى الدخل الكلي و الأسعار (مقاربة الاستيعاب)

يعرف الاستيعاب على أنه الفرق بين الدخل الكلي و الإنفاق الكلي و يمكن تمثيله من خلال العلاقة التالية: [Barre,1970,p788]

$Y = C + I + G + X - M$ ..... **العلاقة رقم (1-19)**

$(X - M)$ تمثل ميزان المدفوعات ..... **العلاقة رقم (1-20)**

$X - M = Y - (C + I + G)$ ..... **العلاقة رقم (1-21)**

$(C + I + G)$ تمثل الإنفاق الكلي و يمكن أن يرمز لها بالرمز (A) أو الاستيعاب.... **العلاقة رقم (1-22)**

و منه يمكن إرجاع العجز في ميزان المدفوعات و الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أي عناصر الإنفاق عن قيمة الدخل الكلي و العكس في حالة وجود فائض.

وعند التوازن تساوي كل من الإنفاق الكلي والدخل الكلي أي:

$X - M = Y - A$ ..... **العلاقة رقم (1-23)**

لمعالجة العجز الكلي في ميزان المدفوعات لابد من تخفيض في قيمة العملة بطريقة تسمح بتخفيض الاستيعاب من جهة و في نفس الوقت ارتفاع الدخل القومي من جهة أخرى.

إن توضيح العلاقة بين الدخل و الاستيعاب يتم من خلال نوعين من التوازن : التوازن المحلي و التوازن الخارجي.

1-3-2 التوازن المحلي:

من أجل فهم العلاقة بين الدخل و الاستيعاب في حالة التوازن المحلي نستعين بالشكل التالي:

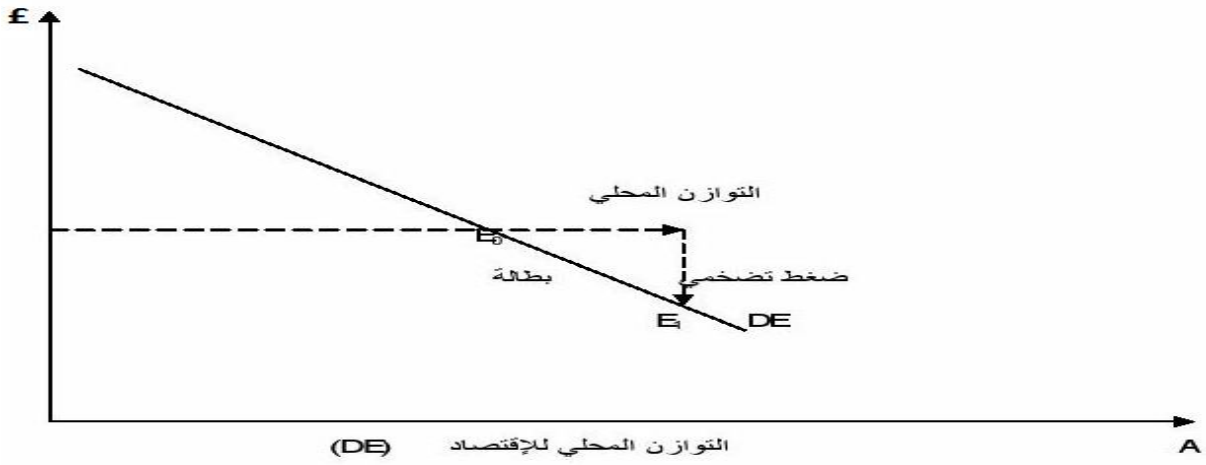

الشكل رقم (1-6)
التوازن المحلي للاقتصاد
المصدر: (Charles Van Marrewjik,2005,p17)

تمثل النقطة **£** سعر الصرف الحقيقي.
تمثل النقطة **A** مستوى الاستيعاب.
حسب الشكل يمثل DE التوازن المحلي للاقتصاد، وهو التوازن الذي يتطابق فيه حجم الإنتاج والمعدل الطبيعي للبطالة و الذي يمثل معدل البطالة الذي لا يؤدي إلى ارتفاع حجم التضخم **(Friedaman,1968)** . و يلاحظ كذلك من الشكل أن مستوى الإنتاج تابع لمستوى الاستيعاب (A) ولسعر الصرف الحقيقي **£** كما توضحه المعادلة التالية:

$$y = f(A,£)$$ .....العلاقة رقم **(24-1)**، حيث أن : $(\delta y/\delta A>0)$ و $(\delta y/\delta £<0)$

تشير المعادلتين إلى أن حجم الدخل مرتبط إيجابيا بكل من مستوى الاستيعاب و كذلك معدل الصرف الحقيقي.

تمثل النقطة E_0 نقطة التوازن الابتدائية المحلية، و عند هذه النقطة سيؤدي ارتفاع مستوى الاستيعاب **(A)**عند مستوى سعر صرف حقيقي معطى **(£)** إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج و تخفيض مستوى البطالة، ويؤدي إلى ضغط تضخمي كما هو موضح في الشكل رقم (1-6) و من أجل إعادة التوازن لابد من تخفيض السعر النسبي و منه انخفاض سعر الصرف الحقيقى، الشيء

الـذي يـؤدي إلـى انخفـاض الطلـب الأجنبـي علـى الصـادرات و ارتفـاع الطلـب المحلـي علـى الـواردات و منـه تخفـيض حجـم الإنتـاج و مـن ثمـة عـودة البطالـة إلـى معـدلها الطبيعـي عنـد النقطـة التوازنيـة E_1 . ومنـه فالمسـاحة أعلـى المنحنـى تبـين أن الاقتصـاد يعـاني مـن ضـغط تضـخمي و المسـاحة تحـت المنحنـى تبـين أن الاقتصـاد يعـاني مـن البطالـة.

[Marrewijk,2005,p18] *

2-3-2 التوازن الخارجي:

ان التـوازن الخـارجي فهـو التوافـق بـين الاسـتيعاب A و سـعر الصـرف الحقيقـي **(£)** بطريقـة تحقـق التـوازن فـي الميـزان التجـاري. و يـرتبط الحسـاب الجـاري سـلبيا بمسـتوى الاسـتيعاب وايجابيـا بسـعر الصـرف الحقيقـي **(£)**، شـريطة تحقـق شـروط مارشـال لـورنر و يمكـن تمثيـل ذلـك بالعلاقة التالية:

$CA= CA\ (A,£)$ ..... العلاقة رقم (1-25)

حيث أن : **$(\delta\ CA/\ \delta A< 0)$ و $(\delta CA/\ \delta £ > 0)$ ..... العلاقة رقم (1-26)**

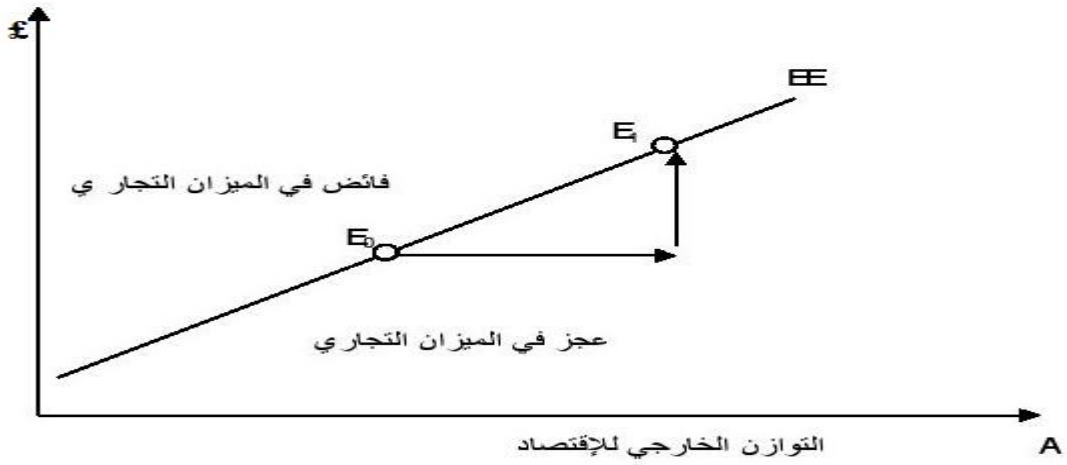

الشكل رقم (1-7)

التوازن الخارجي للاقتصاد

المصدر: (Charles Van Marrewjik,2005,p18)

أضـف الـى ذلـك أنـه يمكـن القـول أن الحسـاب الجـاري عكسـيا بمسـتوى الاسـتيعاب لأن زيـادة النفقـات الداخليـة تـؤدي إلـى ارتفـاع الطلـب علـى السـلع المسـتوردة، و يـرتبط إيجابيـا بمعـدل

* لقد تم استخذام هذه الأشكال من قبل الباحثة: زيرار سمية في مناقشتها لماجستير اقتصاد اعمال تحت عنوان (تخفض الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري لسنة 2008)

الصرف الحقيقي شريطة تحقق شروط مارشال لورنر. حيث أنه عند النقطة E_0 نقطة التوازن الابتدائية، فإن ارتفاع مستوى الاستيعاب عند معدل صرف حقيقي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات و منه إحداث عجز في الميزان الجاري و من أجل إعادة التوازن الخارجي لا بد و أن يرتفع سعر الصرف الحقيقي و منه سترتفع أسعار المنتجات الأجنبية مقارنة بالمنتجات المحلية، مما سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية و انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية و إلغاء العجز في ميزان المدفوعات.

2-3-3- التوازن المحلي و التوازن الخارجي: [Marrewijk,2005,p19]

قام الاقتصادي الأسترالي (Trevor Suwon) سنة (1955) بالدمج بين التوازن المحلي والتوازن الخارجي عند مستوى استيعاب و سعر صرف معين في شكل يطلق عليه (The Swan diagram) و الذي يبين الحالة التي تكون فيها الاقتصاد في توازن، و الأربع حالات الأخرى التي تمثل عدم التوازن و يمكن تمثل ذلك بيانيا على النحو التالي:

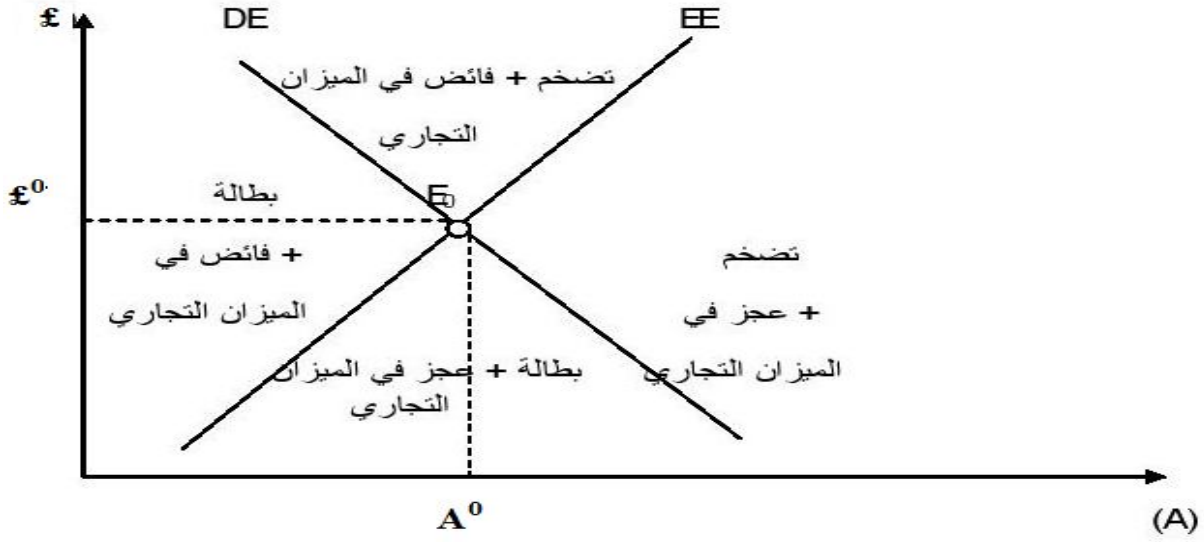

الشكل رقم (1-8)

Diagram Swan

المصدر: (Charles Van Marrewjik,2005,p19)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نقطة التوازن ستكون عند النقطة A^0 أين يتساوى كل من الاستيعاب و معدل الصرف الحقيقي أي عند النقطة $(A^0 , £^0)$ و حتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن لابد و أن يكون الاقتصاد في حالة من حالات عدم التوازن التالية:

- ✓ تضخم و فائض في الميزان التجاري

- ✓ تضخم و عجز في الميزان التجاري
- ✓ بطالة و عجز في الميزان التجاري
- ✓ بطالة و فائض في الميزان التجاري

2-4- المقاربة النقدية:

تم تطوير هذه المقاربة من طرف الاقتصادي **(Polak , 1957)** و عمقت من قبل الاقتصاديين.

Johnson (1975 ,1976), Mussa (1974), Dornbush (1973), Frenkel (1976), Mundell (1968, 1971).

حيث يرى أصحاب هذه المقاربة أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية و أن رصيده ما هو إلا ترجمة لحالة السوق النقدي المحلي. كذلك فان التغييرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية والتي تسمح بقياس حالات عدم التوازن في ميزان المدفوعات، مرتبطة هي الأخرى بالفرق بين الطلب و عرض النقود.[Ekomie,2000,p7]

فعلى سبيل المثال إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، مما يخفض من احتياطيات الصرف و منه سيلزم الدولة اللجوء إلى تخفيض في قيمة العملة لتفادي تراكم العجز، لذلك فالتقليص من عرض النقد و السيطرة على الإنفاق سيقلص من المستوردات و يحسن من وضعية ميزان المدفوعات.

يسمح النموذج الديناميكي للمقاربة النقدية بدراسة العلاقة بين معدل الصرف الحقيقي و حجم القروض الداخلية من جهة و بين معدل الصرف الحقيقي و الاحتياطيات الدولية من جهة أخرى، فارتفاع حجم القروض قد لا يؤدي أحيانا إلى زيادة حجم الإنتاج بل إلى انخفاض احتياطيات الصرف الرسمية، ومنه انخفاض قيمة العملة. ومن أجل دراسة أثر القروض الداخلية على حجم الموجودات الخارجية الصافية لابد من استخدام مؤشر(Polak). بحيث يقيس الخسارة من العملة الصعبة الراجعة إلى التوسع في حجم القروض الداخلية و تكون درجة الخسارة أكبر كلما زادت درجة الانفتاح على العالم الخارجي و يمكن تمثيل ذلك من خلال المعادلات التالية [Ekomie,2000,p7] :

$h = (x+M)/PIB$ ..... المعادلة رقم(1-27)

تمثل **h** درجة الانفتاح ،**x** حجم الصادرات، **M** حجم الواردات، **PIB** الناتج الداخلي الخام.

$V= M2/PIB$ ..... المعادلة رقم (1-28)

تمثل المتغيرة **V سرعة دوران النقود، M2 حجم السيولة.**

$P= hv/ (1+hv)$ ..... المعادلة رقم (1-29)

تمثل المتغير **P** معامل **(Polak).**

- ✓ **نموذج المقاربة النقدية لميزان المدفوعات:**

يتم صياغة النموذج النقدي لميزان المدفوعات من خلال المعادلات التالية: [Ekomie,2000,p7]

$S = (p/p^*)$ ..... المعادلة رقم (1-30)

P مستوى الأسعار في البلد المحلي

***P** مستوى الأسعار في البلد الأجنبي

S معدل الصرف غير أكيد **(Cours du Change à l'incertain)**

$M_d = k(p\ y)$ $M^*_d = k^*(p^*\ y^*)$ ..... المعادلة رقم (1-31)

تمثل **M_d** الطلب على النقود في البلد المحلي، **y** الدخل الحقيقي في البلد المحلي، ***y** الدخل الحقيقي في البلد الأجنبي.

$M_d = M_0 = M$ $M^*_d = M^*_0 = M$ ..... المعادلة رقم (1-32)

تمثل M_0 عرض النقود في البلد المحلي، **M^*_0** عرض النقود في البلد الأجنبي.

تشير المعادلة رقم **(1-30)** إلى مبدأ تعادل القوة الشرائية التي من خلالها وحدة من النقد المحلي لها نفس القدرة الشرائية في البلد المحلي و في البلد الأجنبي.

أما المعادلة رقم **(1-31)** تمثل دالة الطلب على النقود المحددة بالعلاقة الكمية و التي من خلالها **M_d** مرتبطة بالدخل الحقيقي **y** و المستوى العام للأسعار **p**.

و أخيرا فالمعادلة رقم **(1-32)** توضح شروط التوازن في السوق النقدي، مع الإشارة إلى أن عرض النقود له مكون داخلي متمثل في حجم القروض الداخلية و مكون خارجي متمثل في حجم احتياطيات البلد من العملة الصعبة.

بعد إجراء تحويلات على المعادلات السابقة يمكن كتابتها على النحو التالي:

$ds/s = i - i^*$ ..... المعادلة رقم (1-33)

حيث أن**i** و***i** تشير إلى معدلات التضخم في البلد المحلي و الأجنبي.

$dM_d / M_d = i$ $dM^*_d / M^*_d = i^*$ ..... المعادلة رقم (1-34)

$dM_d / M_d = dM_0 / M_0 = dM / M$ ..... المعادلة رقم (1-35)

$dM^*_d / M^*_d = dM^*_0 / M^*_0 = dM^* / M^*$ ..... المعادلة رقم (1-36)

من المعادلات السابقة نستخلص المعادلة التالية:

$ds/s = dM/M - dM^*/M^*$ ..... المعادلة رقم (1-37)

تشير المعادلة **(1-37)** وحسب المقاربة النقدية لميزان المدفوعات أن التغير في سعر الصرف يتماشى مع الاختلاف في معدلات التغير في المكونات الداخلية و الخارجية للكتلة النقدية.

و منه إذا كان حجم الكتلة النقدية المحلية يفوق حجم الكتلة النقدية الأجنبية عند مستوى إنتاج y و***y** سيؤدي ذلك إلى تدهور (تخفيض) قيمة العملة المحلية عند مستويات الإنتاج y و***y**

المعطـاة و العكـس فـي حالـة ارتفـاع الكتلـة النقديـة الأجنبيـة مقارنـة بالكتلـة النقديـة المحليـة أيـن سـيتم رفع أو تحسين قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية.

و قياسيا يمكن الربط بين سعر الصرف الحقيقي (TCER) و كل من القروض المحلية (CI) والاحتياطيات الدولية للدولة(R) حسب العلاقة التالية:

Log (TCER) = a log (CI) + b log (R) + C + U.....المعادلة رقم (1-38)

2-5- نموذجMundelle-Fleming:

يعتبـر نمـوذج **Mundelle-Fleming** توسـيعا لنمـوذج (IS, LM) فـي اقتصـاد مفتـوح، حيـث يسـمح لنـا بدراسـة و تحليـل أثـر السياسـات الاقتصـادية تحـت أنظمـة صـرف مختلفـة و فـي حـالات مختلفـة تتعلـق بحركـات رؤوس الأمـوال الدوليـة. وقـد تـم اعـداده مـن قبـل البـاحثين (Robert Mundelle et Marcus Fleming).

و يشـمل تـوازن هـذا النمـوذج مـن الناحيـة المـاكرو اقتصـادية ثلاثـة أنـواع مـن العلاقـات التوازنـات: تـوازن فـي سـوق السـلع (تـوازن بـين الإنتـاج و الطلـب الكلـي علـى السـلع)، تـوازن فـي سـوق النقـد (تـوازن بـين العـرض والطلـب الكلـي علـى النقـود) و أخيـرا تـوازن فـي سـوق الصـرف (تـوازن ميزان المدفوعات).

2-5-1- التوازن في سوق السلع (IS)

حتـى يتسـنى لنـا دراسـة هـذا النمـوذج نفتـرض ان سـوق السـلع يكـون فـي اقتصـاد مفتـوح، بحيـث يمكن تمثيل الطلب على السلع المحلية بالمعادلة التالية [Blanchard, Cohen,2004,p337] :

Z = C + I+G- £M +X ..... المعادلة رقم (1-39)

حيـث أن **C** يمثـل الاسـتهلاك، **I** يمثـل الاسـتثمار، **G** يمثـل الإنفـاق الحكـومي، £M تمثـل قيمـة الواردات بدلالة السلع المحلية، **Z** يمثل الطلب على السلع المحلية، **X** يمثل حجم الصادرات.

ويمكـن دراسـة أثـر سـعر الصـرف علـى كـل مـن محـددات الطلـب علـى السـلع المحليـة و محـددات الطلب على الواردات و الطلب على الصادرات من خلال المعادلات التالية:

t تمثـل معـدل الضـرائب، y النـاتج المحلـي، y^* النـاتج الأجنبـي، r معـدل الفائـدة، **£** سـعر الصـرف الحقيقي.

الطلب الداخلي: **C + I + G = C (Y_T) + I (Y,i) + G.....المعادلة رقم (1-40)**

الطلب على الواردات : **M= (Y,£) .....المعادلة رقم (1-41)**

الطلب على الصادرات : **X= (Y*,£) .....المعادلة رقم (1-42)**

من المعادلة رقم **(1-40)** نلاحظ أن حجم الاستهلاك لن يتأثر بمعدل الصرف الحقيقي و لو أن المعدل سيؤثر على تركيبة الاستهلاك بين سلع محلية و أجنبية لكن بدون تأثير على المستوى العام للاستهلاك، و سيظل الاستهلاك مرتبطا بالدخل بعد اقتطاع الضرائب.

أما فيما يخص حجم الاستثمارات فربما قد يؤثر معدل الصرف على خيار المستثمرين فيما يخص أسعار الآلات و المعدات المحلية و الأجنبية؛ إلا أنه لن يؤثر على المستوى العام للاستثمار حيث يظل هذا الأخير مرتبطا إيجابيا بمستوى الدخل و سلبيا بمعدل الفائدة. و أخيرا فالنفقات الحكومية لا تتأثر بمعدل الصرف بحيث تظل خاضعة للسياسات التي تتبعها الدولة.

فيما يخص المعادلة رقم **(1-41)** فحجم الواردات مرتبط بحجم الطلب الداخلي و الذي كلما ارتفع سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية و السلع لأجنبية. بالإضافة إلى أن حجم الواردات مرتبط بمعدل الصرف الحقيقي فكلما ارتفع سعر السلع الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية كلما انخفض الطلب على السلع الأجنبية و منه انخفض حجم الواردات، و أخيرا فإن المعادلة رقم **(1-42)** تبين أن حجم الصادرات مرتبط بحجم الإنتاج الأجنبي لأن صادرات بلد ما تمثل واردات البلد الثاني، و منه فجزء من الطلب الأجنبي موجه نحو السلع المحلية والجزء الثاني نحو السلع المستوردة مما يرفع حجم الصادرات، كما أن الصادرات ترتبط إيجابيا بمعدل الصرف الحقيقي، لأن ارتفاع معدل الصرف يعني ارتفاع سعر السلع الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية مما يزيد من صادرات البلد االمعني.

أ- دراسة العجز و الفائض في الميزان التجاري في سوق السلع (IS)

بعد تحديد كل من معادلة الطلب الداخلي و الطلب على الصادرات و الواردات سوف نقوم بدراسة أثر هذه التغيرات على الميزان التجاري بافتراض حالتين: (حالة ثبات معدل الصرف الحقيقي، معدل الفائدة، معدل الضرائب، الإنفاق الحكومي و الناتج الأجنبي)، أما الحالة الثانية فهي تفترض عدم ثبات المتغيرات السابقة.

الحالة الأولى: ثبات معدل الصرف الحقيقي

حتى يمكن دراسة وفهم هذه الحالة سنقوم بتقديم الشكل رقم **(1-9)** الموالي ثم نقوم بالتعليق عليه.

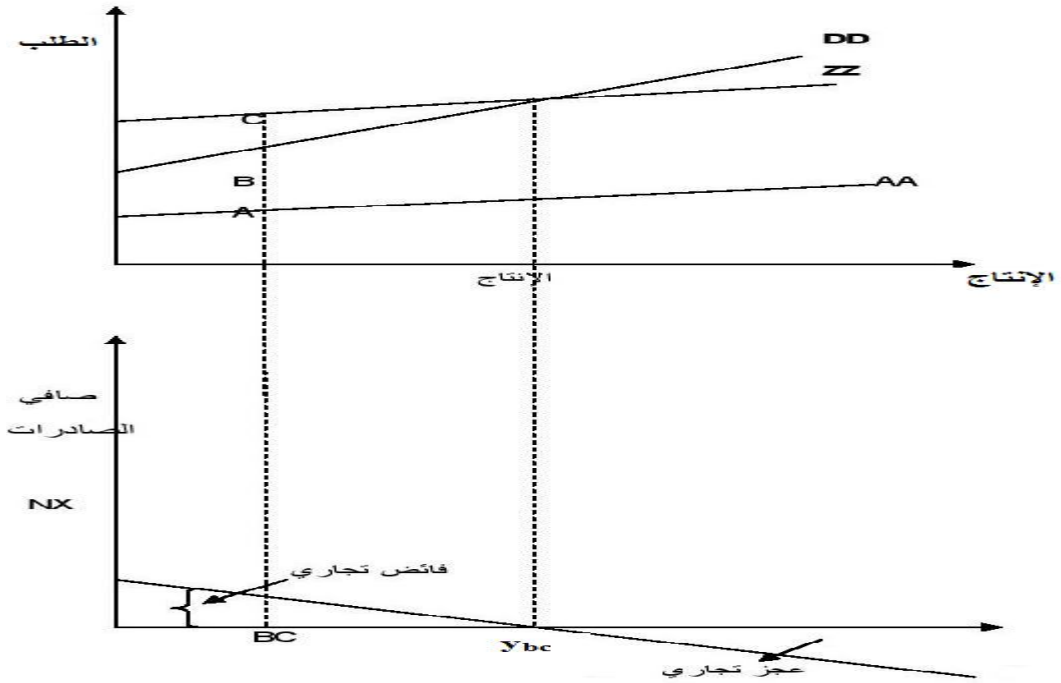

الشكل رقم (1-9)

توازن ميزان المدفوعات مع ثبات معدل الصرف الحقيقي

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p339)

إن المستقيم DD يمثل الطلب الداخلي و الذي هو دالة في الإنتاج أو الدخل و ميل المستقيم DD موجب أو أقل من الواحد حيث أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج و لكن بنسبة أقل من الواحد.

من أجل تحديد حجم الطلب على السلع المحلية لابد و أن نخصم حجم الواردات و منه سينتقل المستقيم من DD إلى AA و المسافة بين DD و AA تمثل حجم الواردات.

ثم نضيف حجم الصادرات و نصل إلى الخط ZZ فوق الخط AA و المسافة AA و ZZ تمثل حجم الصادرات و بما أن هذه الأخيرة لا تتأثر بحجم دخل الناتج المحلي و منه ZZ موازي للمستقيم AA.

يمكن تمثيل صافي الصادرات (الصادرات-الواردات) بيانيا هي خلال المستقيم NX والملاحظ هو أن صافي الصادرات دالة متناقصة في الدخل، فارتفاع الناتج يؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات، لكن حجم الصادرات يظل ثابتا و منه NX تتناقص مع ارتفاع حجم الناتج.

عند النقطة y_{bc} و التي تمثل الميزان التجاري فإن حجم الصادرات مساوي لحجم الواردات و وصافي الصادرات معدوم، و أي نقطة تمثل مستوى أعلى الناتج بعد y_{bc} فسيكون فيها تدهور

فـي الميـزان التجـاري و أي نقطـة تمثـل مسـتوى أقـل مـن النـاتج أي قبـل y_{bc} فسـيكون فيهـا فـائض في الميزان التجاري.

الحالة الثانية: عدم ثبات المتغيرات

إذا افترضـنا الآن أن كـل المتغيـرات السـابقة غيـر ثابتـة و أن حالـة تـوازن السـوق يفتـرض أن الناتج الداخلي يكون مساوي لحجم الطلب على السلع المحلية أي $y = Z$.

$Y= C (Y_T) + I (Y,i) + G - M (Y,£) + X (Y^*,£)$ .....المعادلة رقم (1-43)

و منه سيكون الناتج الداخلي دالة في كل الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الصادرات و الـواردات. و مـن أجـل دراسـة أثـر تغيـرات الطلـب علـى النـاتج و علـى الميـزان التجـاري سنفترض حـالتين ارتفـاع الطلـب نتيجـة لارتفـاع النفقـات الحكوميـة **(G↑)** و ارتفـاع الطلـب نتيجـة لارتفاع حجم النشاط الأجنبي **(Y*↑)** و كذلك انخفاض معدل الصرف الحقيقي **(£↓).**

ب- ارتفاع النفقات الحكومية:

يمكـن أن نمثـل أثـر ارتفـاع حجـم النفقـات الحكوميـة علـى حجـم النـاتج و علـى الميـزان التجـاري مـن خلال الشكل التالي :

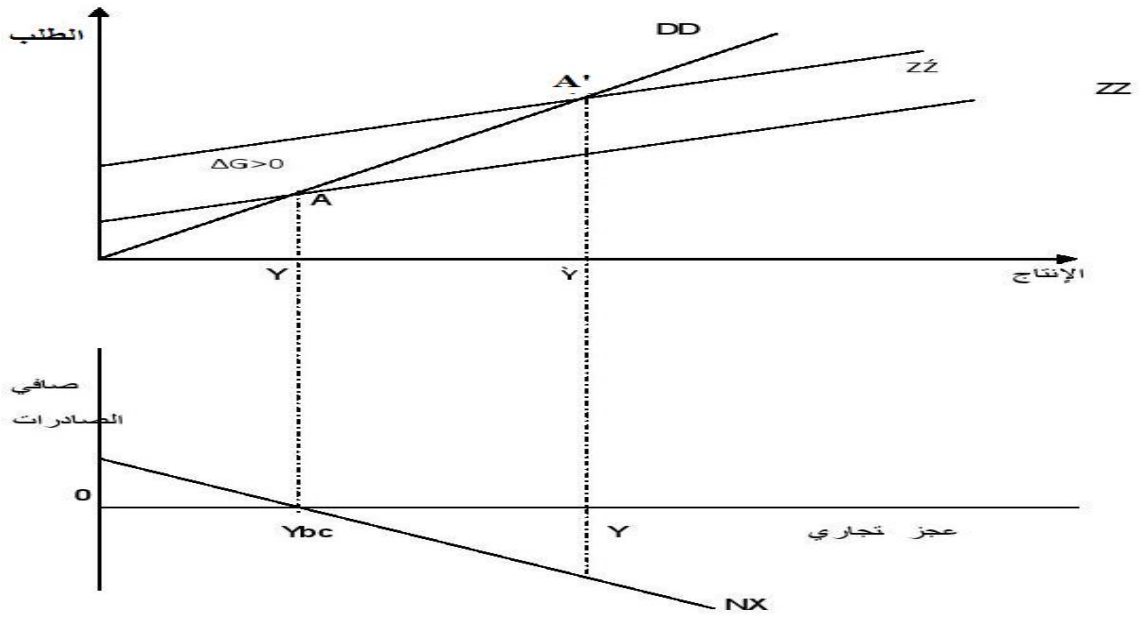

الشكل رقم (1-10)

أثر ارتفاع حجم النفقات الحكومية على حجم الناتج و على الميزان التجاري

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p342)

مـن خـلال الشـكل السـابق يلاحـظ انـه قبـل ارتفـاع الإنفـاق الحكـومي كـان التـوازن عنـد النقطـة A على الخط (ZZ)، أين الناتج ممثل بالنقطة y.

و عنـد هـذه النقطـة حجـم النـاتج مسـاوي لحجـم الطلـب و الميـزان التجـاري فـي حالـة تـوازن النقطـة y_{bc}. الآن إذا افترضـنا ارتفـاع حجـم النفقـات الحكوميـة ΔG فـإن الخـط ZZ سـينتقل إلـى ZZ' وحجـم النـاتج سـيرتفع مـن y إلـى y′ و نقطـة التـوازن الجديـدة تنتقـل مـن النقطـة A إلـى النقطـة A′ و الملاحـظ أن الزيـادة فـي حجـم النـاتج أكبـر مـن الزيـادة فـي حجـم النفقـات الحكوميـة أي وجود أثر للمضاعف.

و بمـا أن النفقـات الحكوميـة غيـر مرتبطـة لا بحجـم الصـادرات و لا بحجـم الـواردات و منـه فارتفاع حجم الناتج من y إلى y′ سيؤدي إلى إحداث عجز في الميزان التجاري.

ت- ارتفاع حجم الطلب الأجنبي:

يمكن تمثيل أثر ارتفاع حجم الطلب الأجنبي على الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

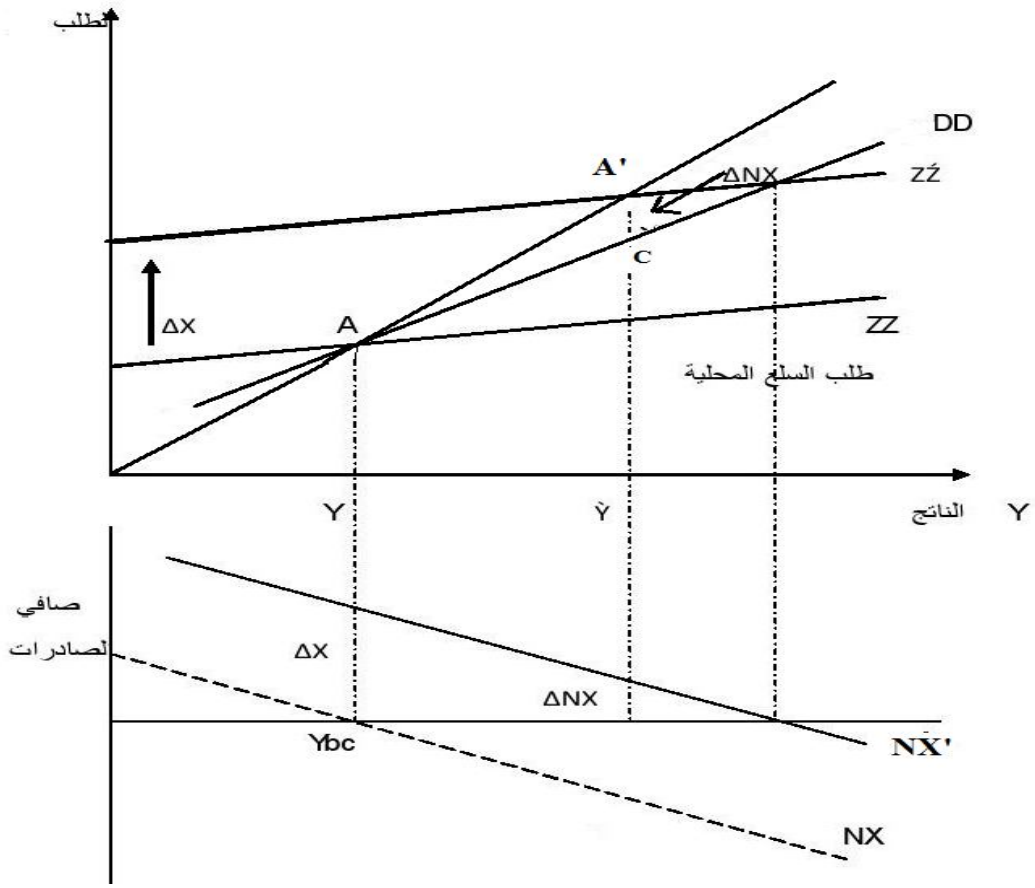

الشكل رقم (1-11)
أثر ارتفاع حجم الطلب الأجنبي على الميزان التجاري

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p345)

بـالرجوع الـى الشـكل المبـين اعـلاه نلاحـظ ان الطلـب علـى السـلع المحليـة ممثـل بـالخط ZZ والتـوازن فـي البدايـة سـيكون عنـد النقطـة A أيـن حجـم النـاتج يتوافـق مـع تـوازن الميـزان التجـاري أمـا المستقيم DD فهو يمثل الطلب الداخلي للسلع (C + G +I) كدالـة فـي النـاتج و الفـرق بـين ZZ و DD يمثل صافي الصادرات.

إذا افترضـنا الآن ارتفـاع النـاتج الـداخلي الخـام الأجنبـي y^* فـان ذلـك سـيؤدي إلـى ارتفـاع الطلـب الأجنبـي علـى السـلع المحليـة و منـه ارتفـاع حجـم الصـادرات ΔX، ممـا سـيؤدي بـدوره إلـى انتقـال الخـط مـن النقطـة ZZ إلـى ZZ' و بمـا أن حجـم الصـادرات ارتفـع بـ Δx فـإن صـافي الصـادرات سـيرتفع كـذلك و ينتقـل الخـط مـن النقطـة Nx إلـى النقطـة Nx' و التـوازن الجديـد فـي هـذه ا لحالـة سـيكون عنـد النقطـة A'، و التـي تتوافـق مـع مسـتوى إنتـاج أعلـى Y'. إذن فارتفـاع النـاتج الأجنبـي سـيؤدي إلـى ارتفـاع النـاتج الـداخلي وهـذا مـا سـيؤدي إلـى تحسـن وضـعية الميـزان التجـاري. حيـث أن النـاتج الـداخلي الخـام الأجنبـي يـؤثر مباشـرة علـى حجـم الصـادرات ولكـن بـدون تـأثيره علـى حجـم الطلـب الـداخلي، والـدليل أن ارتفـاع حجـم y^* أدى الـى انتقـال منحنـى الطلـب علـى السـلع المحليـة مـع ثبـات الطلـب علـى السـلع الداخليـة DD، أي بمعنـى آخـر لا يوجـد لارتفـاع الناتج الداخلي الخام أثر على زيادة حجم الاستهلاك والاستثمار الداخلين والانفاق العمومي.

مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- ارتفـاع حجـم الطلـب الـداخلي يـؤدي إلـى ارتفـاع حجـم النـاتج ممـا يـؤدي إلـى تـدهور الميزان التجاري.
- ارتفـاع حجـم الطلـب الخـارجي يـؤدي إلـى ارتفـاع حجـم الطلـب الـداخلي ممـا يحسـن من وضعية الميزان التجاري.
- أمـا فيمـا يخـص انخفـاض معـدل الصـرف فمـن المنتظـر أن يكـون لـه نفـس أثـر ارتفـاع مسـتوى النـاتج الأجنبـي والفـرق الوحيـد هـو أن الانخفـاض فـي معـدل الصـرف يجعـل أسعار السلع الأجنبية مرتفعة نسبيا.

2-5-2- التوازن في سوق النقد (LM) :

إن التـوازن فـي السـوق المـالي يفتـرض أن عـرض النقـود مسـاوي إلـى الطلـب علـى النقـود و منـه سـننطلق مـن العلاقـة التاليـة: **(M/P) = YL(i)** تمثـل **(M/P)** عـرض النقـود، أمـا **(i) YL** تمثـل الطلـب علـى النقـود حيـث أن هـذا الطلـب مـرتبط بحجـم المبـادلات فـي الاقتصـاد و مقـاس بمسـتوى الناتج الحقيقي **(Y)** و التكلفة البديلة للاحتفاظ بالنقود بدلا من الأسهم أي معدل فائدة أسمي **(i)**.

فيما يخص الخيار بين الأوراق المالية المحلية و الأجنبية فذلك يتوقف على فرضية تساوي معدل العائد لكل المستثمرين محليين أو جانب و منه تحقق شرط تكافؤ معدلات الفائدة والتي يمكن تمثيلها بالعلاقة التالية: [Blanchard, Cohen,2004,p364]

(1+i-i*) £ = £′e /.....المعادلة رقم (1-44)

£ معدل الصرف الجاري، **£′e** معدل الصرف المتوقع، **i** معدل الفائدة المحلي، ***i** معدل الفائدة الأجنبي.

و تشير العلاقة على أنه عند مستوى معين لمعدل الصرف المتوقع ومعدل الفائدة الأجنبي، فإن ارتفاع معدل الفائدة المحلي سيؤدي إلى انخفاض معدل الصرف الحقيقي أي تحسن قيمة العملة الوطنية.

بطريقة أخرى فان اخفاض سعر الفائدة المحلي سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و منه إلى تدهور قيمة العملة المحلية. إذا انطلقنا من فرضية أن معدل الفائدة المحلي مساوي إلى معدل الفائدة الأجنبي ومنه فمعدل الصرف الجاري بين البلد المحلي والأجنبي مساوي إلى معدل الصرف المتوقع. أي(**Les Conditions De Parité Des Taux D'interets**) : **(£=£′e)**

إذا افترضنا أنه لسبب ما تم تقليص حجم الكتلة النقدية في البلد المحلي. مما أدى الى ارتفاع (**i↑**) ومع افتراض معدل الصرف الجاري، ثابت و منه سوف يقوم المستثمرين الأجانب بالتخلي وبيع أوراقهم المالية الأجنبية، و استثمار أموالهم في الأوراق المالية المحلية لارتفاع سعر الفائدة عليها، ولذلك لابد وأن يبيعوا عملاتهم الأجنبية في مقابل الحصول على العملة المحلية و استخدام هذه الأخيرة لشراء أوراقهم المالية الجديدة.

و على إثر بيع هذه العملات الأجنبية سوف تتحسن قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية؛ لأن ارتفاع الطلب على عملة ما يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك العملة و سيستمر هذا الوضع كذلك إلى أن تتغير توقعات المستثمرين الأجانب، و الذين يتوقعون تدهور قيمة العملة المحلية مستقبلا و سيبدأ التخلي عن هذه الأوراق المالية و شراء أوراق مالية أجنبية أخرى، و سنصل إلى الوضعية التوازنية لما يتساوي تدهور قيمة العملة المحلية مستقبلا مع قيمة ارتفاع معدل الفائدة المحلي (**i**) المبدئي. و يمكن تمثيل ذلك بيانيا من خلال الرسم البياني التالي

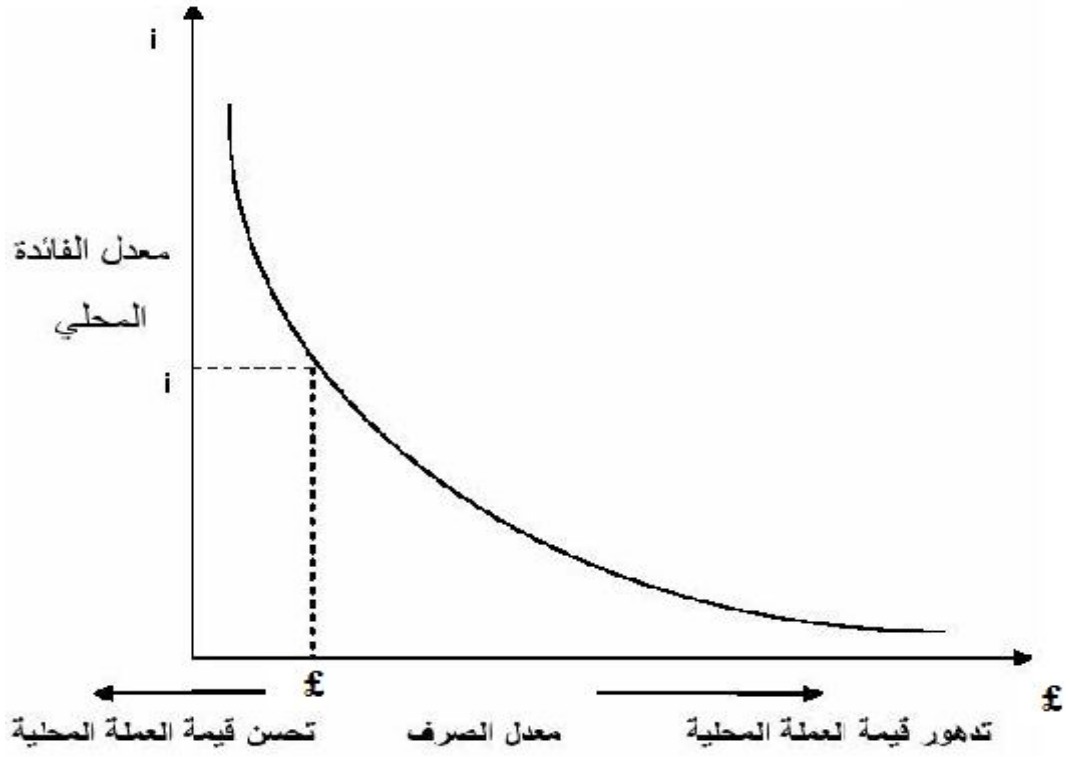

الشكل رقم **(1-12)**

العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل الصرف

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p366)

يوضح الشكل البياني اعلاه أنه من أجل معدل الفائدة محلي منخفض فإن معدل الصرف الحقيقي سيرتفع و عند معدل فائدة محلي أعلى فإن معدل الصرف الحقيقي سينخفض.

ث- سوق تفاعل السلع، سوق النقد، معدل الفائدة، سعر الصرف:

من أجل أن نبين كيف يتفاعل كل من سوق السلع و النقود مع معدل الفائدة و سعر الصرف ننطلق من معادلات التوازن التالية:

التوازن في سوق السلع :

IS: Y= C (Y_T) + I (Y,i) +G+ NX (Y , Y*, £′$_{e/}$ (1+i-i*)) ..... المعادلة رقم (45-1)

التوازن في سوق النقد:

(M/P) = YL(i) ..... المعادلة رقم(1-46)

ويمكن تمثيلها بيانيا من خلال الشكل التالي:

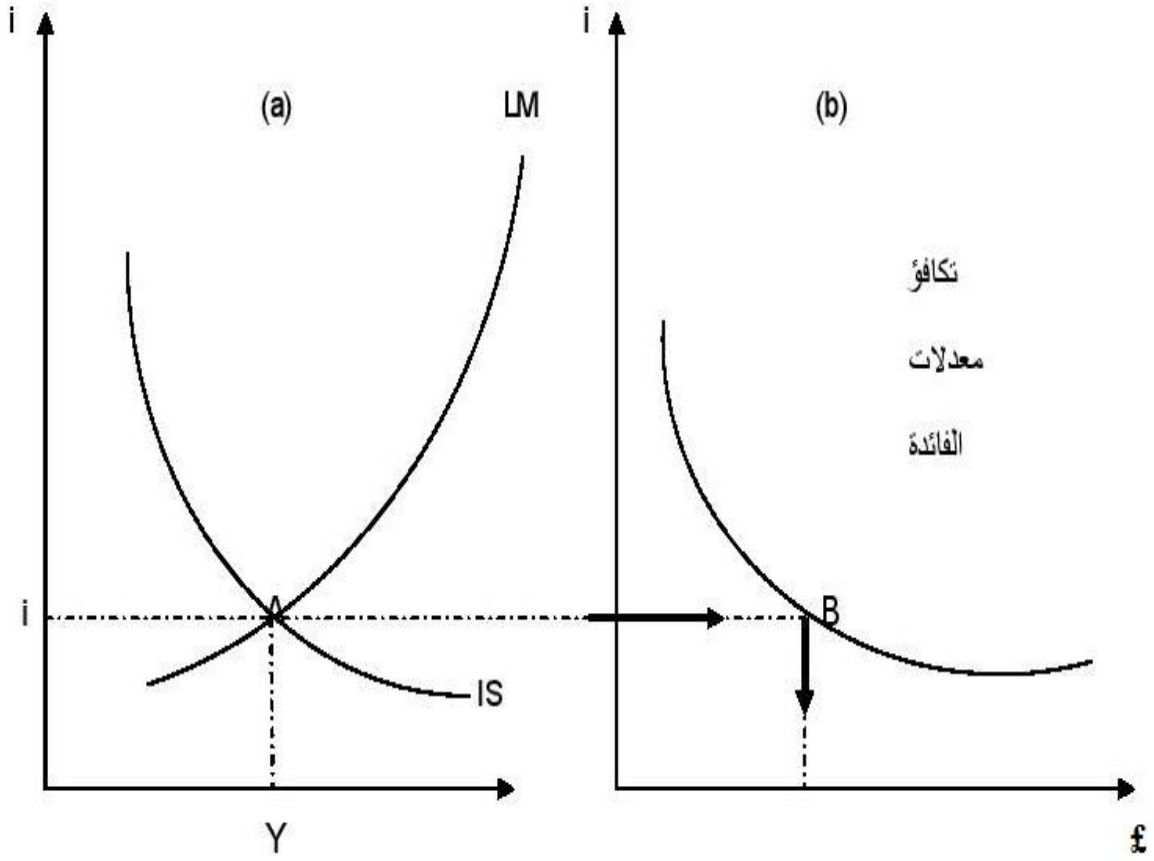

الشكل رقم: (1-13)

العلاقة LM/IS سعر الصرف ومعدل الفائدة i

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p368)

الآن إذا فترضنا ارتفاع في معدل الفائدة فإن ذلك سيؤثر بطريقتين: على حجم الإنتاج حيث أن ارتفاع (i) سيؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، ومنه سيخفض من الطلب على السلع المحلية وبالتالي على حجم الإنتاج. ومن جهة أخرى فارتفاع معدل الفائدة سيحسن من قيمة العملة المحلية مما سيؤدي إلى الارتفاع النسبي لأسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية ويخفض من حجم الصادرات و منه انخفاض حجم الإنتاج.لذلك فان المنحنى **is** متناقص وينحدر الى الأسفل، لأن معدلالفائدة يؤثر على حجم الانتاج من خلال تخفيض الاستثمار من جهة ومن خلال تحسن قيمة العملة من جهة أخرى، أما فيما يخص سوق النقد فتحسن قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع حجم المعاملات و منه إلى زيادة الطلب على النقود.

نقطة التوازن ستكون عند تقاطع كل من منحنى IS و LM عن النقطة A الشكل (a) الموافقة لمعدل الفائدة i و حجم الإنتاج (y) و معدل الصرف المشتق من الشكل (a) و المتمثل في الشكل (b).

I-3- أثر السياسات الماكرو اقتصادية في اقتصاد مفتوح

اذا افترضنا أن الاقتصاد مفتوحا فهذا يعني ان الطلب سيرتبط من جهة بمعدل الفائدة، ومن جهة اخرى بمعدل الصرف، ومنه فالسياسات المنتهجة من قبل الدولة سواء تعلق الأمر بسياسة الموازنة او السياسة النقدية سيختلف من نظام صرف ثابت الى نظام صرف متغير، وهو ما سنحاول دراسته خلال العناصر التالية:

3-1- أثر سياسة الموازنة في اقتصاد مفتوح (نظام صرف متغير)

يمكن أن نبين أثر ارتفاع النفقات الحكومية على كل من حجم الإنتاج، سعر الصرف، معدل الفائدة من خلال الشكل التالي [Blanchard, Cohen,2004,p369] :

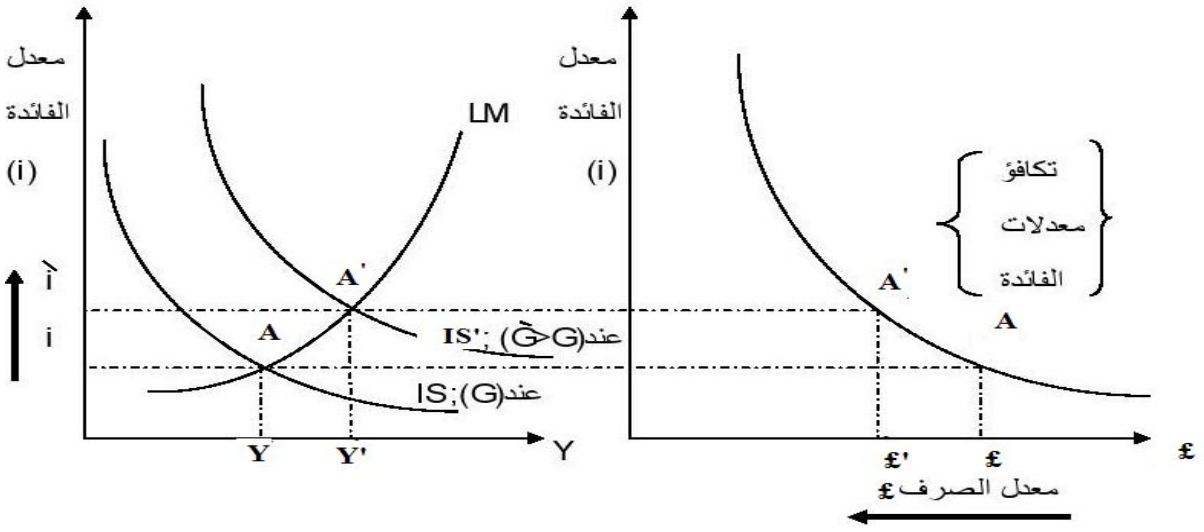

الشكل رقم (1-14)

أثر سياسة الموازنة في اقتصاد مفتوح، نظام صرف متغير

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p369)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه في الجهة اليسرى أن الوضعية التوازنية المبدئية للاقتصاد عند النقطة A، ارتفاع النفقات الحكومية من G إلى G′ سوف تؤدي إلى ارتفاع حجم الإنتاج لمعدل فائدة معطى و منه انتقال منحنى السلع من IS إلى IS′ ، و بما أن النفقات الحكومية ليس لها أثر على LM و منه المنحنى يظل ثابتا. و تصبح نقطة التوازن الجديدة عند النقطة A′ أين مستوى الإنتاج مرتفع y′ و معدل الفائدة كذلك (i′). و لكن ارتفاع معدل الفائدة سيؤدي

إلـى تحسـن قيمـة العملـة المحليـة و منـه انخفـاض معـدل الصـرف الحقيقـي أي مـن النقطـة **£** الـى النقطة **£′.** .

3-2- أثر السياسات النقدية في اقتصاد مفتوح (نظام صرف متغير)

يمكـن أن نمثـل أثـار السياسـة النقديـة الانكماشـية علـى كـل مـن حجـم الإنتـاج، سـعر الصـرف، معـدل الفائدة من خلال الشكل التالي:

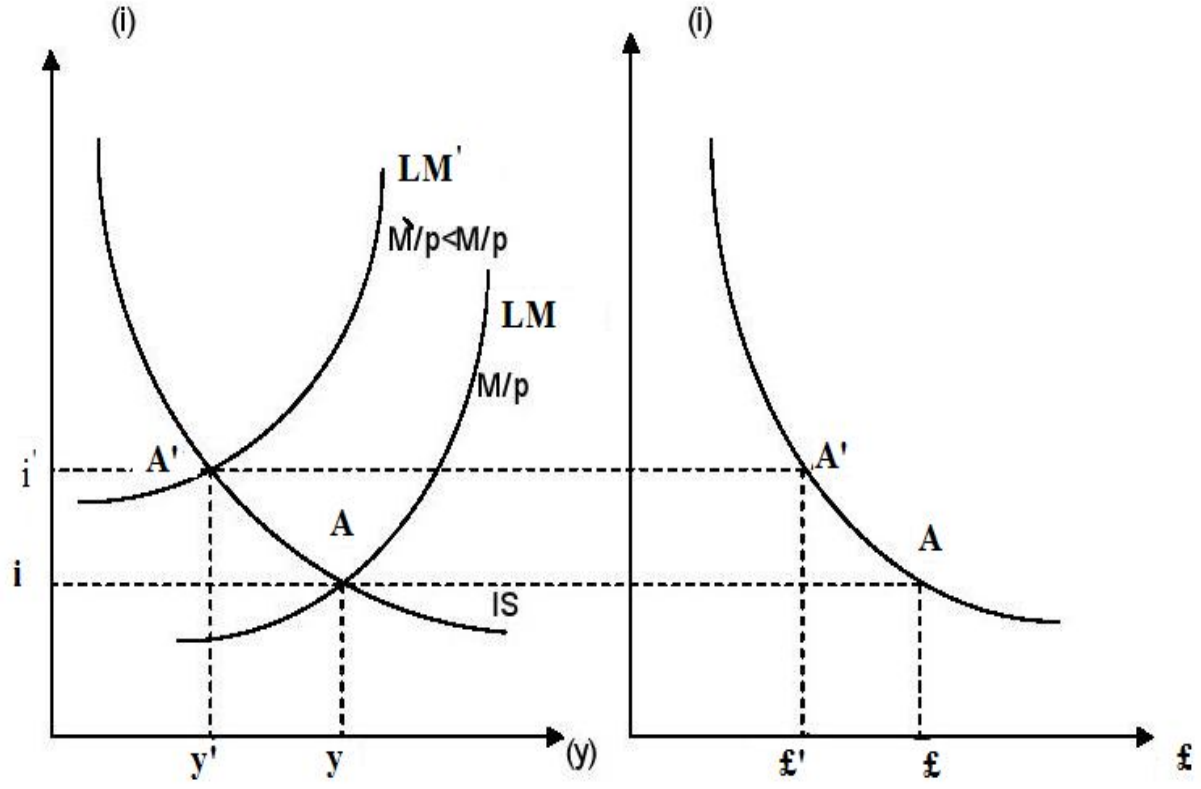

الشكل رقم (1-15)

أثر السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح، نظام صرف متغير

المصدر:(Olivier Blanchard, Daniel Cohen, 2004, p370)

إن انخفـاض المخـزون النقـدي الحقيقـي مـن (M/P)إلـى (M′/P) سـيؤدي إلـى انتقـال المنحنـى مـن (LM) نحـو (LM′) و بمـا أن الكتلـة النقديـة لا تـدخل فـي المعادلـة (IS) فيظـل المنحنـى علـى مـا هـو و سـتنتقل نقطـة التـوازن مـن النقطـة A نحـو النقطـة A′ أي النقطـة التـي تتوافـق مـع ارتفـاع معدل الفائدة من i إلى i′

وانخفـاض حجـم الإنتـاج مـن y إلـىy′ فانخفـاض مـن حجـم الكتلـة النقديـة سـيؤدي إلـى ارتفـاع معـدلات الفائـدة و منـه إلـى تحسـن قيمـة الأوراق الماليـة المحليـة و يحسـن مـن قيمـة العملـة. إلا أن ارتفـاع سـعر الفائـدة وتحسـن قيمـة العملـة سيخفضـان مـن حجـم الطلـب علـى الإنتـاج والـذي

سيخفض بدوره الطلب على النقود، ومنه انخفاض سعر الفائدة الذي سيعوض بدوره الارتفاع في سعر الفائدة المبدئي.

إن التحليل السابق يفترض أن معدل الصرف يتحدد على أساس سوق الصرف، أي بدون تدخل البنك المركزي.

3-3- أثر سياسة الموازنة في حالة اقتصاد مفتوح (نظام صرف ثابت):

إن الآثار الناجمة عن ارتفاع النفقات الحكومية في نظام صرف ثابت تختلف عن تلك المتحصل عليها في نظام صرف متغير و يمكن توضيح ذلك بيانيا: [Blanchard, Cohen,2004,p367]

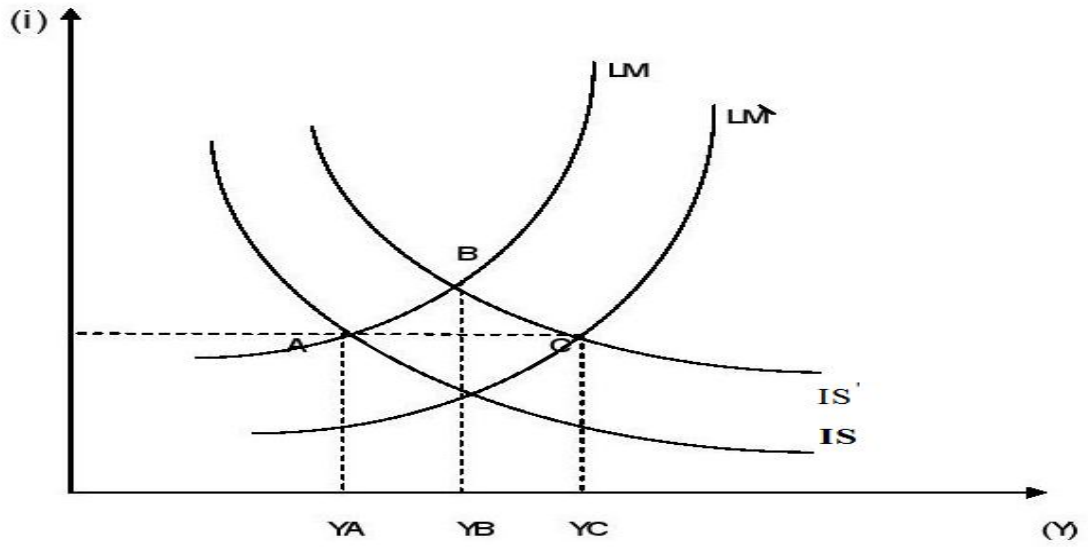

الشكل رقم (1-16)

أثر سياسة الموازنة في اقتصاد مفتوح، نظام صرف ثابت

المصدر:(Olivier Blanchard,Daniel Cohen, op.cit, p376)

إن اتباع سياسة موازنة توسعية سترفع من حجم الإنتاج و منه سينتقل المنحنى من IS إلى IS' في حين أن مخزون النقد سيظل ثابتا و منه ستنتقل النقطة التوازنية من النقطة A إلى النقطة B. و لكن ارتفاع الإنتاج سيرفع من سعر الفائدة مما سيحسن من قيمة العملة المحلية ويخفض من سعر الصرف. لكن في نظام صرف ثابت سيتدخل البنك المركزي لكي لا يسمح بتحسين قيمة العملة؛ و ذلك من خلال زيادة عرض النقد بطريقة تتماشى مع زيادة الطلب على النقد الناجم عن ارتفاع حجم الإنتاج و سينتقل المنحنى LM من اليسار نحو اليمين ليصبح

عـن LM' بطريقــة تجعــل معــدل الفائــدة و كــذلك معــدل الصــرف لا يتغيــران، ومنــه ففــي نظــام صرف ثابت تعد سياسة الموازنة أفضل منه في نظام صرف متغير.

3-4- التوازن في سوق الصرف (توازن ميزان المدفوعات)

لـم يقتصـر نمـوذج (**Mundell-Fleming**) علـى تحليـل و دراسـة سـوق السـلع و سـوق النقـد، بـل امتـد كـذلك إلـى دراسـة تـوازن ميـزان المـدفوعات فـي أنظمـة صـرف مختلفـة و فـي حـالات تكـون فيهـا حريـة انتقـال رؤوس الأمـوال بـين جهـات مختلفـة. و كيفيـة اختيـار نظـام الصـرف الأمثـل القادر على حماية الاقتصاد واستقراره أمام صدمات خارجية مختلفة.

✓ **مفهوم الحركة التامة و غير التامة لرؤوس للأموال**

« Mobilité parfaite et mobilité imparfaite de capitaux »

تتميـز البلـدان المتطـورة بأسـواق ماليـة نشـطة و فعالـة تنتقـل فيهـا رؤوس الأمـوال بكـل حريـة اتجـاه العـالم الخـارجي و دون التعـرض لأي عقبـة، بالإضـافة إلـى إمكانيـة إحـلال أوراقهـا المحليـة والأجنبيـة بكـل سـهولة حيـث يفتـرض أن يكـون لهـا نفـس درجـة المخـاطرة و أن أي اخـتلاف فـي معـدل الفائـدة المحلـي ومعـدل الفائـدة الأجنبـي سـيؤدي إلـى اخـتلاف فـي سـوق الصـرف، و منـه فتوازن سوق الصرف يشترط تساوي معدل الفائدة المحلي و الأجنبي.

أم البلـدان التـي تتميـز بأسـواق ماليـة ضـعيفة أو منعزلـة تمامـا عنهـا والتـي تتبنـى أنظمـة رقابـة للصـرف، فتـدفقات رؤوس الأمـوال فيهـا لا تخضـع إلـى تغيـرات فـي أسـعار الفائـدة وإنمـا تعـود إلـى استثمارات مباشرة ذات المردودية طويلة المدى. [Guillochon, Ckaweckie,2003,p242]

✓ **حركة تامة و غير تامة لرؤوس الأموال (نظام صرف ثابت)**

فـي حالـة نظـام صـرف ثابـت و حركـة تامـة لـرؤوس الأمـوال و بـافتراض أن البنـك المركـزي يتمتـع بسياسـة السـوق المفتوحـة التوسـعية و أن سـعر الفائـدة المحلـي و الأجنبـي متسـاويين، سـيقوم البنـك المركـزي بشـراء أوراق ماليـة فـي السـوق المـالي مسـببا بـذلك خلـق النقـود و رفـع الكتلـة النقديـة؛ الا أن ذلـك سـيعمل علـى تخفـيض معـدل الفائـدة الفائـدة (i) ممـا سـيدفع بالمسـتثمرين المـاليين إلـى التخلـي عـن أوراقهـم الماليـة المحليـة وشـراء أوراق ماليـة أجنبيـة كـون سـعر الفائـدة المحلـي أقـل مـن سـعر الفائـدة الأجنبـي، وبـذلك سيبيضـطرون الـى اللجـوء إلـى سـوق الصـرف ومبادلـة عملاتهـم المحليـة بعمـلات أجنبيـة، ممـا سـيؤدي إلـى تـدهور قيمـة العملـة المحليـة. وعليـه فـإن عـدم تـدخل البنـك المركـزي فـي هـذه الحالـة سـيؤدي إلـى تـدهور سـعر الصـرف؛ وتفاديـا لـذلك سـيتدخل البنـك المركـزي علـى مسـتوى سـوق الصـرف لشـراء عملـة محليـة مقابـل العمـلات الأجنبيـة، و الهـدف مـن هـذه العمليـة هـو الحفـاظ علـى تسـاوي سـعر الفائـدة المحلـي والأجنبـي

وإبقاء سعر الصرف ثابت، لكن هذه العملية ستستغرق وقتا قصيرا جدا كون حركة رؤوس الأموال تامة، ومنه فعند نظام صرف ثابت و في حالة حركة تامة لرؤوس الأموال، فالأثر الوحيد لعمليات السوق المفتوحة هو التغير في تركيبة أصول البنك المركزي دون إحداث أي تغير في القاعدة النقدية. حيث أن الأوراق المالية التي تم بيعها بعد رفع سعر الفائدة ارتفعت بقيمة معينة في عمليات السوق المفتوحة وانخفضت احتياطيات الصرف بنفس القيمة في سوق الصرف. أما في حالة حركة غير تامة لرأس المال، سيقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية في مقابل بيع العملات الأجنبية من جهة، ويحاول المستثمرين الأجانب التخلي عن أوراقهم المالية بالعملة المحلية مقابل الحصول على أوراق أجنبية من جهة أخرى، لكن في هذه الحالة سيكون التدخل في سوق الصرف أضعف، خاصة اذا كانت فيه رقابة على رأس المال مما يعرقل المستثمرين الأجانب في تحويل أموالهم نحو الأوراق المالية الأجنبية، وفي هذه الحالة سنشهد ارتفاعا في الكتلة النقدية، انخفاضا في معدل الفائدة المحلي، ارتفاعا في الأوراق المالية التي يحوزها البنك المركزي، وانخفاضا أقل في احتياطات الصرف. ومنه فدرجة انفتاح الأسواق المالية ودرجة الرقابة على حركة رؤوس الأموال على المستثمرين المحليين والأجانب، وقيمة احتياطيات الصرف للبنك المركزي، هي التي تحدد كيفية تدخل البنك المركزي في حالة انخفاض سعر الفائدة عند مستوى سعر صرف معطى.

[Blanchard, Cohen,2004,p381]

-3-5- السياسات الماكرو اقتصادية و أنظمة الصرف المختلفة و حركة رؤوس الأموال التامة وغير التامة

- ✓ **السياسة النقدية**: تختلف آثار السياسة النقدية التوسعية من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف متغير ويمكن تمثيل ذلك بيانينا على النحو التالي:

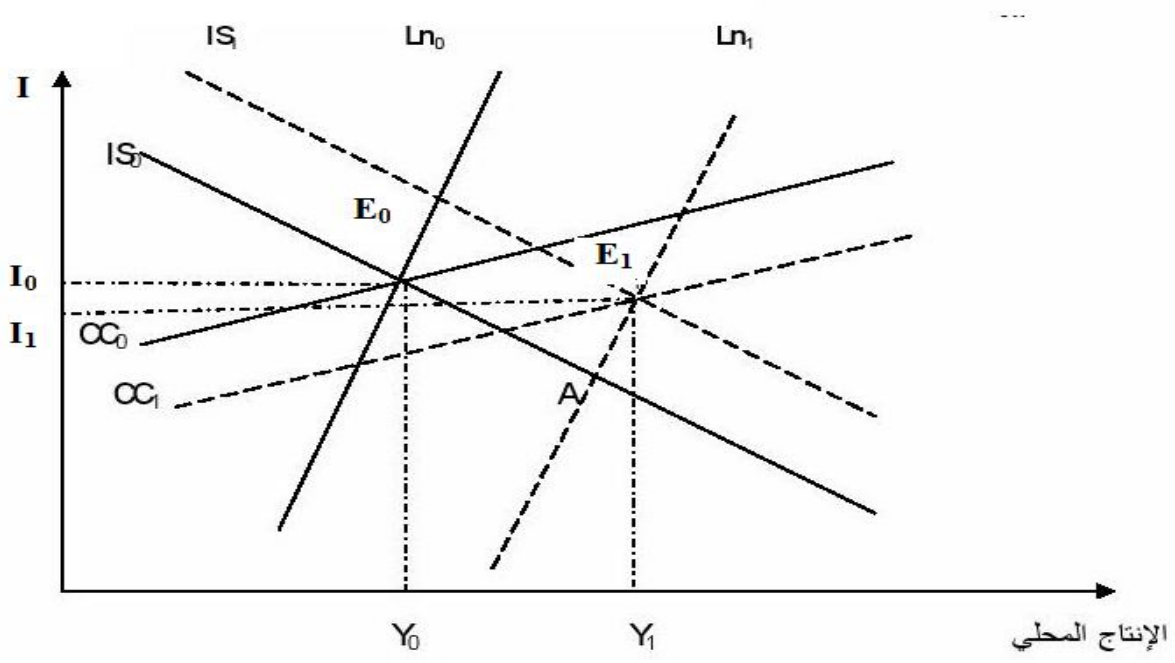

الشكل رقم (1-17)

السياسة النقدية في حالة نظام صرف ثابت ونظام صرف متغير

المصدر:(Bernard Guillochon, Annie Kawecki,2003,p248)

اعتمادا على الشكل السابق نلاحظ ان الاقتصاد في الوضعية المبدئية عند النقطة **E_0**، وعليه فان ارتفاع الكتلة النقدية يؤدي إلى انتقال المنحنى LM من LM_0 إلى LM_1 و يؤدي بذلك إلى تخفيض سعر الفائدة و كذلك ارتفاع حجم الطلب الكلي و منه ينتقل الاقتصاد إلى الوضعية الجديدة عند النقطة A.

و سيؤثر ذلك على سوق الصرف بطريقتين:[Guillochon, Ckaweckie,2003,p244]

4- ارتفاع الطلب الكلي سيرفع من حجم الواردات مما سيرفع من حجم عرض العملة المحلية.
5- انخفاض سعر الفائدة i سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال المحلية ومنه سيزيد من عرض النقد المحلي خاصة في حالة حركة تامة لرأس المال.

هذين الأثرين سيساهمان في إحداث فائض في عرض النقد في سوق الصرف و عجز في ميزان المدفوعات. حيث أنه في نظام صرف ثابت سيتدخل البنك المركزي للمحافظة على سوق الصرف، وذلك من خلال شراء عملة محلية مقابل عملات أجنبية، مما سيقلص من حجم الكتلة النقدية وينتقل المنحنى LM_1 إلى وضعيته الابتدائية LM_0 و تعود نقطة التوازن عند النقطة E_0 لكن تحت فرضية الحركة التامة لرأس المال اذا حاول البنك المركزي إبقاء سعر الفائدة المحلي تحت أسعار الفائدة الأجنبية، سيضطر هذا الأخيرللمحافظة على سعر الصرف

الـى شـراء نسـبة أكبـر مـن العمـلات المحليـة مقابـل العمـلات الأجنبيـة وهـذه السياسـة سـتبوء بالفشـل كـون البنـك سـيفقد اسـتقلاليته النقديـة. وهـذا مـا أطلـق عليـه باسـم : " مثلـث عـدم التوافـق". أي عـدم التوافـق بـين سياسـة نقديـة مسـتقلة، نظـام صـرف ثابـت وحركـة تامـة لـرأس المـال؛ وأبسـط مثـال علـى ذلـك النظـام النقـدي الأوروبـي سـنة 1990 **(SME : Le Système Monetaire Européen)**. و الـذي أجبـرت فيـه بعـض الـدول كفرنسـا لرفـع أسـعار فائـدتها حتـى تتماشـى مـع سـعر الفائـدة لألمانيـا، باعتبارهـا كانـت تحتـل مكانـة هامـة فـي النظـام آنـذاك، بـالرغم مـن أن الوضـع الاقتصـادي الفرنسـي كـان يسـتلزم خفـض أسـعار الفائـدة لمواجهـة البطالـة المرتفعـة و تنميـة الاقتصـاد، إلا أن خـروج رؤوس الأمـوال بسـبب انخفـاض أسـعار الفائـدة أجبـر الدولـة الفرنسـية علـى رفـع سـعر فائـدتها مـع التخلـي عـن اسـتقلالية سياسـتها النقديـة ويمكـن تمثيـل هـذه الوضـعية بمثلث يطلق عليه اسم: " **Triangle des incompatibilités** "

معدل صرف ثابت

حركة تامة لرؤوس الأموال

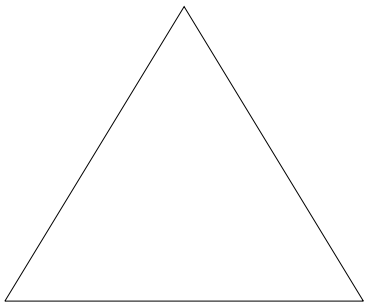

استقلالية السياسة النقدية

الشكل رقم (1-18)

مثلث عدم التوافق

المصدر:(Bernard Guillochon, Annie Kawecki,2003,p250)

أمـا فـي نظـام الصـرف المـرن فـإن تـدهور سـعر الصـرف سـوف يسـمح بتحسـن تنافسـية السـعر للسـلع المحليـة ممـا سـيرفع مـن حجـم الصـادرات و ينقـل المنحنـى مـن IS_0 إلـى IS_1 الموجـود فـي الشكل (1-17) ويكون التوازن النهائي عند النقطة E_1.

✓ **سياسة الموازنة**

إن ارتفـاع النفقـات الحكوميـة سـيؤدي إلـى ارتفـاع حجـم الطلـب العـام و كـذلك ارتفـاع سـعر الفائـدة. ارتفـاع حجـم الإنتـاج الـوطني سـيرفع مـن حجـم الـواردات ممـا سـيزيد مـن عـرض العملـة المحليـة مقابل العملات الأجنبية.[Guillochon, Kawecki,2003,p247] .

أمـا ارتفـاع سـعر الفائـدة فانـه سـيجلب رؤوس أمـوال أجنبيـة ممـا سـيرفع مـن حجـم الطلـب علـى العملـة الوطنيـة فـي سـوق الصـرف، و منـه فـان أثـر زيـادة النفقـات الحكوميـة علـى سـوق الصـرف سيرتبط بدرجة حركة رؤوس الأموال و التي يمكن شرحها من خلال البيانات التالية:

أ- حركة ضعيفة لرأس المال

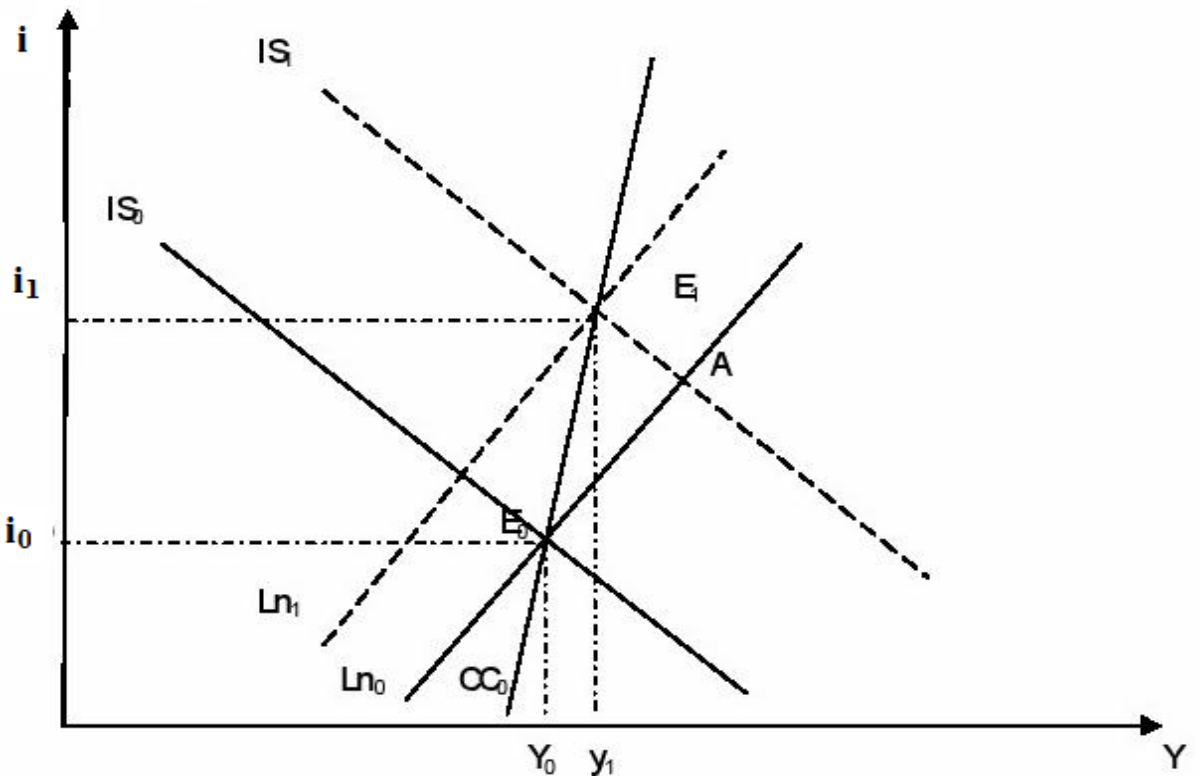

الشكل رقم (1-19)

سياسة الموازنة في حالة نظام صرف ثابت وحركة ضعيفة لرأس المال

المصدر:(Bernard Guillochon, Annie Kawecki,2003,p249)

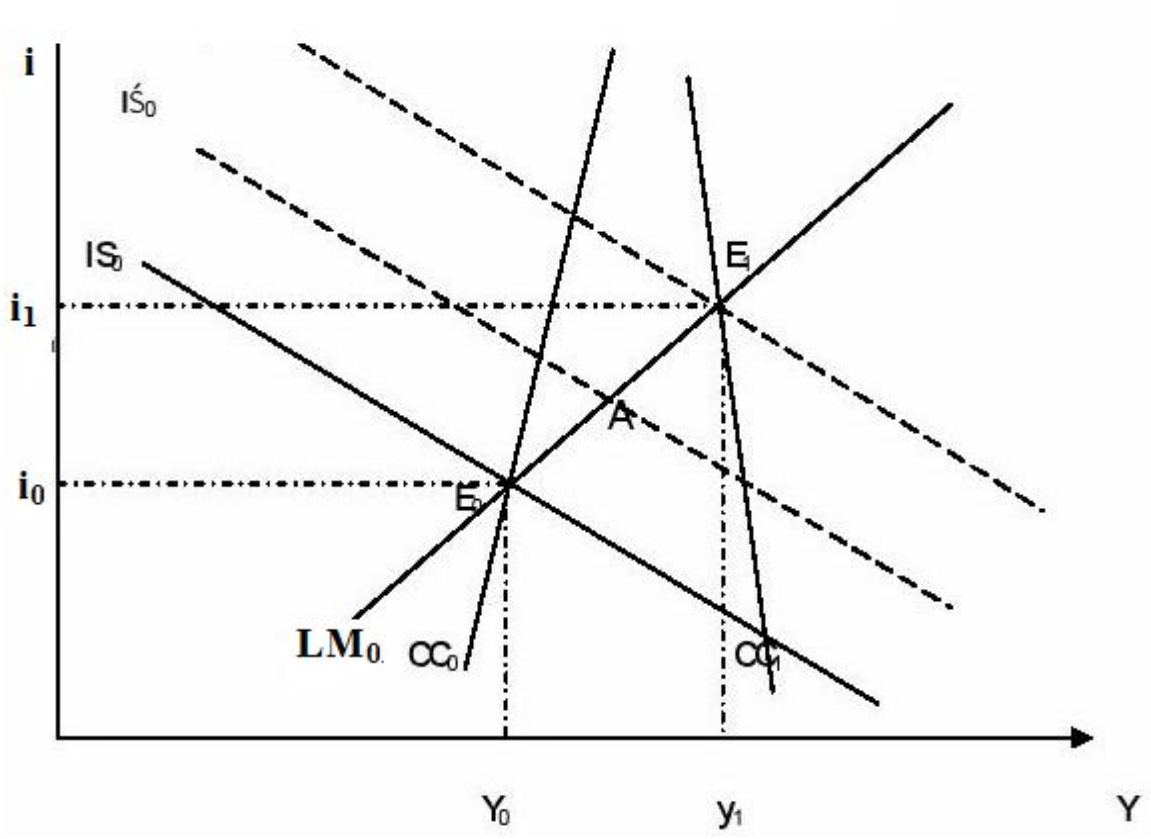

الشكل رقم (1-20)

سياسة الموازنة في حالة نظام صرف مرن وحركة ضعيفة لرأس المال

المصدر:(Bernard Guillochon, Annie Kawecki,2003,p249)

بالاعتماد على الشكلين السابقين يمكن ملاحظة انه في حالة حركة ضعيفة لرأس المال فالأثر المهيمن هنا هو تدهور الميزان التجاري الراجع إلى ارتفاع حجم الواردات، ونلاحظ من خلال الشكل رقم **(19-1)** أنه في حالة سياسة الموازنة و حركة ضعيفة لرأس ونظام صرف ثابت تكون الوضعية المبدئية للاقتصاد عند النقطة E_0، ومع ارتفاع النفقات الحكومية ينتقل منحنى سوق السلع من IS_0 إلى IS_1، أما المنحنى LM فيظل ثابتا ومنه تنتقل نقطة التوازن الجديدة إلى النقطة A تحت المنحنى CC_0 والذي يمثل سوق الصرف، مما يمثل فائضا في العرض النقدي المحلي على مستوى سوق الصرف. ففي نظام صرف ثابت و حركة ضعيفة لرأس المال سيضطر البنك المركزي بسبب الفائض في عرض النقد إلى بيع عملات أجنبية مقابل العملة المحلية لزيادة الطلب على العملة المحلية بطريقة تتماشى مع زيادة عرض النقد المحلي ومنه احتياطيات الصرف ستنخفض مع زيادة الانكماش النقدي (**Contration monétaire**)، مما سيزيد من ارتفاع سعر الفائدة و ينتقل الاقتصاد إلى النقطة التوازنية E_1 أي عند سعر فائدة أعلى ومستوى إنتاج أقل.

أمـا فـي نظـام صـرف مـرن فزيـادة عـرض النقـد مـن جهـة وعـدم تـدخل البنـك المركـزي مـن جهـة ثانيــة ســيخفض مــن قيمــة العملــة، وينتقــل المنحنــى مــن CC_0 إلــى CC_1 ممــا يزيــد مــن حجــم الصــادرات ويصــبح الاقتصــاد فــي وضــعية التــوازن عنــد النقطــة E_1 أي عنــد مســتوى انتــاج أعلــى من من النقطة A ومعدل صرف أقل.

ب- حركة تامة لرأس المال:

فــي حالــة الحركــة التامــة لــرأس المــال ســيتم التركيــز هنــا علــى زيــادة الطلــب علــى النقــود ولــيس عــرض النقــود. كمــا رأينــاه فــي التحليــل الســابق، باعتبــار الأثــر المهــيمن هنــا هــو ارتفــاع أســعار الفائـدة ولـيس العجـز فـي الميـزان التجـاري. ويمكـن توضـيح كـلا مـن أثـر سياسـة الموازنـة فـي حالـة نظام صرف ثابت ومتغير مع حركة كبيرة لرأس المال على النحو التالي:

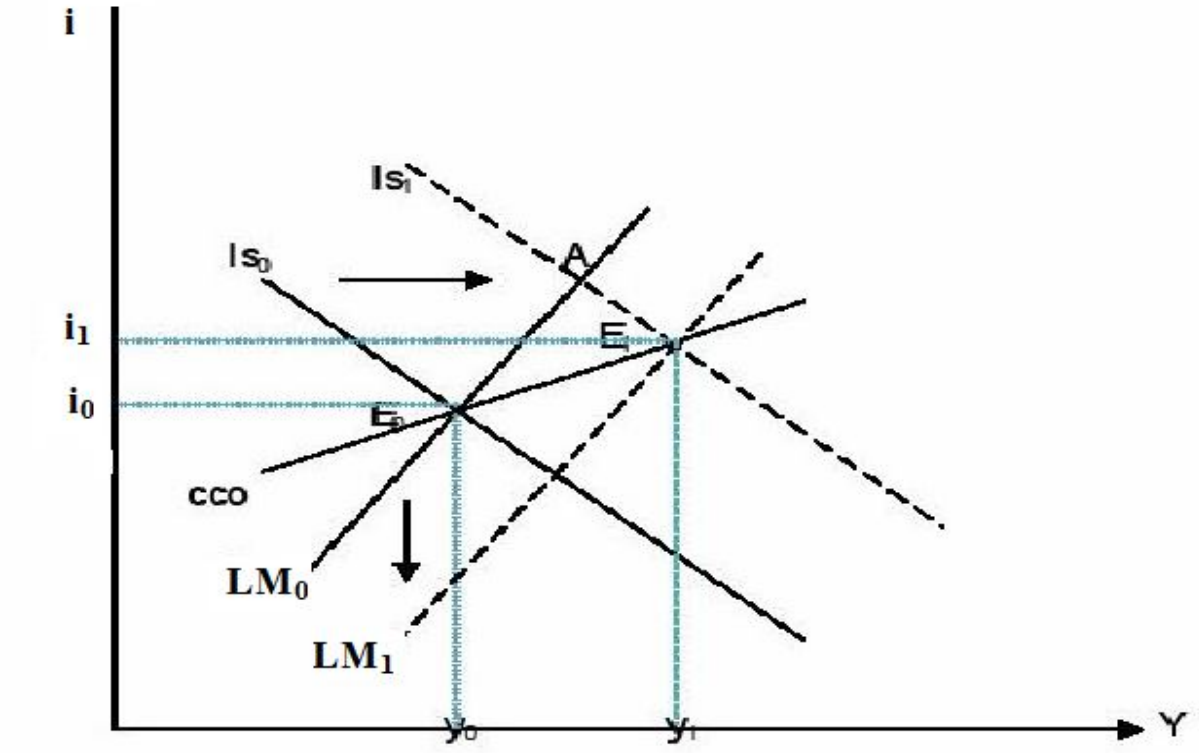

الشكل رقم (1-21)
سياسة الموازنة في حالة نظام صرف ثابت وحركة كبيرة لرأس المال

المصدر:(Bernard Guillochon, Annie Kawecki,2003,p250)

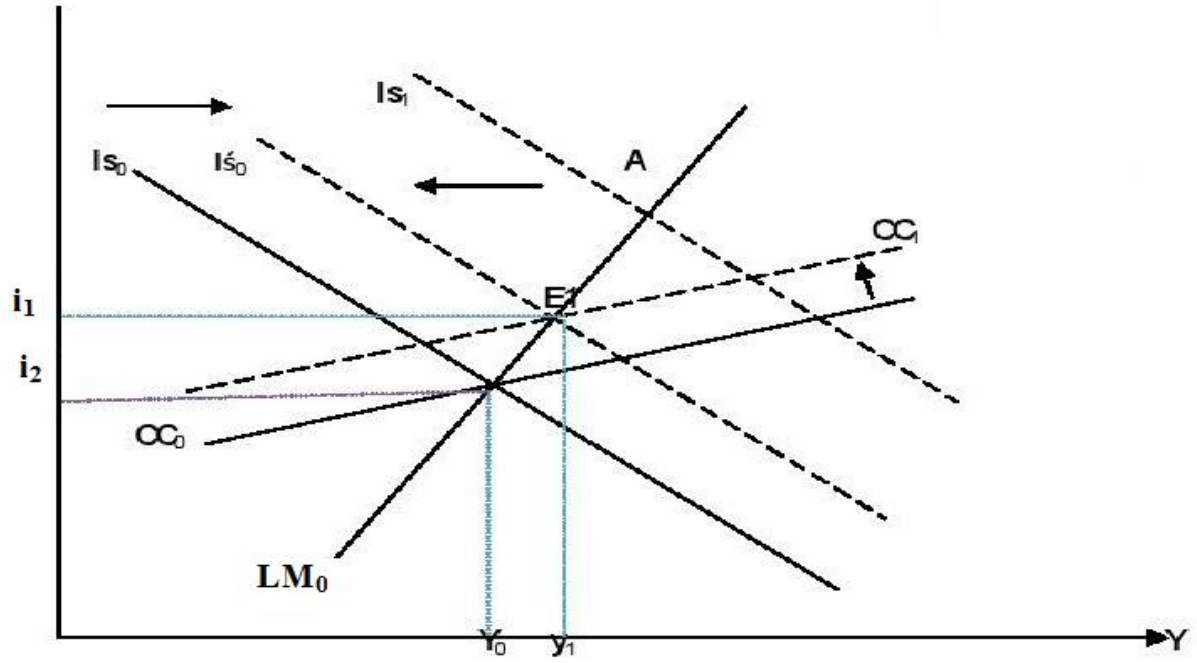

الشكل رقم (1-22)

سياسة الموازنة في حالة نظام صرف مرن وحركة كبيرة لرأس المال

المصدر:(Bernard Guillochon, Annie Kawecki,2003,p250)

بالرجوع الى الشكل البياني السابق (1-21) نلاحظ انه في حالة نظام صرف ثابت سترتفع احتياطيات الصرف الأجنبي بسبب ارتفاع الفائدة مما سيزيد التوسع النقدي ومن ثمة من أثر سياسة الموازنة؛ وينتقل الاقتصاد بذلك إلى الوضعية التوازنية E_1 عند مستوى إنتاج أعلى y_1 وسعر فائدة أعلى i_1. أما في حالة نظام صرف مرن، فان ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية وانتقال المنحنى من cc_0 إلى cc_1، كذلك تحسن قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض الطلب الأجنبي على السلع المحلية و منه انخفاض حجم الإنتاج و انتقال المنحنى من IS_1 إلى IS'_0 أي عند مستوى إنتاج أقل وسعر صرف محلي أعلى.

اذن فاذا حاولنا معرفة أي النظامين أكثر فعالية ،فإنه لابد أن نأخذ بعين الاعتبار نظام الصرف من جهة و استجابة تدفقات رؤوس الأموال لتغيرات سعر الفائدة من جهة أخرى. ففي حالة نظام صرف ثابت أين ارتفاع سعر الفائدة الأجنبي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال بحثا عن فرص استثمارية أكثر مردودية، تجبر السلطات النقدية على الحفاظ على تعادل سعر الصرف من خلال تخفيض احتياطيات الصرف و انكماش النقدي (**contraction monétaire**) و بهذا يرتفع سعر الفائدة المحلي ليتساوى مع سعر الفائدة الأجنبي و يعيد دخول رؤوس الأموال من

جديد، لكن هذا الارتفاع سيخفض من حجم الطلب الداخلي ويجر الاقتصاد نحو الكساد على عكس نظام الصرف المرن الذي يحسن من وضعية الاقتصاد على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة فنظام الصرف المرن يحسن الاقتصاد من خلال تحسن الرصيد التجاري مخفضا بذلك الآثار السلبية لخروج رؤوس الأموال.

خلاصة

لقد تم من خلال هذا الفصل تناول اهم مقاربات توازن ميزان المدفوعات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* تقوم مقاربة المرونات على سعر الصرف الحقيقي الذي يمثل مؤشرا للقدرة التنافسية لأسعار السلع المحلية، وتقتضي هذه المقاربة أن تخفيض قيمة العملة أو انخفاضها من المنتظر أن يرفع أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية ويخفض اسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية مما سيحسن من رصيد الميزان التجاري.

* يختلف اثر المضاعف في مقاربة الاستيعاب حسب وزن كل دولة في التجارة الخارجية، فالبنسبة للدول ذات الوزن الضعيف، لن تساهم الزيادة في حجم صادراتها الى زيادة الدخول في الدول الأخرى حيث تعتبر وارداتها في هذه الحالة تسربا، على عكس الدول ذات الوزن الكبير والتي لها أثرا في التجارة الخارجية باعتبار ان زيادة صادراتها سيؤدي الى ارتفاع حجم وارداتها مسببا بذلك ارتفاع الدخل الوطني في الدول الأخرى.

*تفترض المقاربة النقدية لميزان المدفوعات ان زيادة الكتلة النقدية المحلية عن الكتلة النقدية الأجنبية عند مستويات انتاج معينة محلية وأجنبية سيؤدي الى تدهور قيمة العملة المحلية والعكس في حالة انخفاض الكتلة النقدية المحلية اين سيتم رفع قيمة العملة المحلية.

* إن تفاعل سوق النقد، معدل الفائدة وسعر الصرف في حالة نظام صرف متغير وبدون تدخل البنك المركزي، يقتضي أن زيادة سعر الفائدة المحلي سيؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار ومنه انخفاض حجم الطلب وكذلك حجم الإنتاج، بالإضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة سيحسن من قيمة العملة المحلية وبذلك سينخفض حجم الطلب، حجم الصادرات ويتدهور ميزان المدفوعات.

* في حالة سياسة نقدية انكماشية وبدون تدخل البنك المركزي سينخفض عرض النقد مما يسبب ارتفاع سعر الفائدة، ومنه انخفاض سعر الصرف وتحسن قيمة العملة، الشيء الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب انخفاض حجم الإنتاج ومنه انخفاض معدل الفائدة الذي يعوض الارتفاع المبدئي في سعر الفائدة.

* إن تدخل البنك المركزي في حالة نظام صرف ثابت وبيعه للعملات المحلية مقابل العملات الأجنبية للحفاظ على سعر الصرف ليس بالأمر السهل خاصة عند حركة تامة لرأس المال وذلك لاستحالة التوفيق بين سياسة نقدية مستقلة، نظام صرف ثابت وحركة تامة لرأس المال.

* إن دراسة سياسة الموازنة لا تتم فقط من جانب اختلاف أنظمة الصرف بل لا بد وأن تشمل كذلك حركة رؤوس الأموال، وبما أن سياسة موازنة توسعية سترفع من حجم الطلب الكلي ومنه زيادة العرض النقدي مما ينجم عنها زيادة الواردات من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حجم الطلب سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومنه زيادة الطلب على النقود. فسيتم دراسة أثر التوسع في العرض النقدي في حالة حركة ضعيفة لرأس المال، ودراسة أثر ارتفاع الطلب النقدي في حالة حركة كبيرة لرأس المال كون المتغير المهيمن هنا هو سعر الفائدة المرتفع، وتبين أنه في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة لرأس المال سيسعى البنك المركزي للتخفيض من فائض العرض النقدي من خلال زيادة الطلب على العملة المحلية ببيع العملات الأجنبية ليعود الاقتصاد إلى وضعية تتسم بسعر فائدة أعلى ومستوى إنتاج أقل، أما في نظام الصرف المرن فزيادة عرض النقد من جهة وعدم تدخل البنك المركزي سيحسن في هذه الحالة وضعية ميزان المدفوعات كون عرض النقود سيدهور من قيمة العملة.

وفي حالة حركة كبيرة لرأس المال مع افتراض ثبات سعر الصرف فسيسعى البنك المركزي للحد من فائض الطلب النقدي من خلال زيادة العرض النقدي أي بشراء عملات أجنبية مقابل بيع عملة وطنية مما سيرفع من حجم الانتاج، أما في نظام الصرف المرن فان زيادة الطلب على النقود سيحسن من قيمة العملة مما يدهور ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني:

نظام الصرف، ميزان المدفوعات ومستحقات الدين الخارجي في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

سيتم خلال هذا الفصل دراسة تطور كل من نظام الصرف، ميزان المدفوعات وهيكل الدين الخارجي، ولهذا قمنا بتقسيم الفصل الثاني الى ثلاثة مباحث؛ حيث سيتناول المبحث الأول تطور سعر الصرف منذ الاستقلال أين كانت الجزائر تتبنى نظام صرف ثابت من خلال ربطه بوزن معين من الذهب، إلى تخليها عن هذه القاعدة لتحديد سعر صرفها على أساس سلة مكونة من 14 عملة و استمرار الوضع كذلك طيلة مرحلة التخطيط المركزي أي إلى غاية سنة 1987. ليبدأ بعد ذلك الانزلاق التدريجي للدينار والتخفيض الصريح سنة 1991. وتأتي مرحلة جديدة و هي إقامة نظام الصرف ما بين البنوك و الذي يقوم على سياسة التعويم المدار أو الموجه لسعر صرف الدينار مقابل أهم عملات شركائه التجاريين، والذي يهدف إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار. أما المبحث الثاني سيتناول تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2011) والتي ستسمح لنا بتحديد اهم اسباب فوائض ميزان المدفوعات من خلال تحليل لكل العمليات المسجلة في مختلف البنود سنويا، وأخيرا سيتناول المبحث الثالث تطور هيكل المديونية الخارجية من خلال دراسة تطور مستحقات الدين الخارجي وخدمة الدين خلال الفترة (1989-1998) والتي تمثل فترة انهيار اسعار البترول وتبني برامج التصحيح الهيكلي، وكذلك الفترة (2000-2011) والتي تميزت بوجود ادخار محلي كاف قادر على تغطية حجم الاستثمارات المحلية ومنه زيادة القدرة المالية للجزائر.

II-1:تطور نظام الصرف في الجزائر

مر تطور سعر الصرف بالجزائر بمراحل مختلفة تزامنت مع التقلبات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال كل حقبة زمنية ويمكن تلخيص هذه المراحل على النحو التالي:

1-1 المرحلة (1960-1973) سعر الصرف الثابت مع الفرنك الفرنسي.

لقد نصت اتفاقية ايفيان لشهر مارس سنة 1962 على انتماء الجزائر لمنطقة الفرنك، مع حرية انتقال و تحويل رؤوس الأموال من و إلى هذه المنطقة، الشيء الذي أدى إلى تسرب هائل لرؤوس الأموال إلى الخارج: و من أجل وضع حد لذلك و كذلك حماية للاقتصاد الوطني حديث النشأة آنذاك، وضعت الدولة الجزائرية إجراءات رقابية صارمة على التجارة الخارجية وكذلك على سعر الصرف، من خلال صدور المرسوم (188-63) والمتعلق بتحديد واردات بعض السلع الصادر بتاريخ 16 ماي 1963 في الجريدة الرسمية رقم 35، بالإضافة إلى المرسوم (411-63) الصادر بتاريخ 19 أكتوبر1963 والذي ينص على مراقبة الصرف وإنهاء تحويل و انتقال رؤوس الأموال من وإلى منطقة الفرنك. كما وضعت الجزائر نظام

صرف خاص لبعض الدول الاشتراكية و التي كانت تبرم معها اتفاقيات ثنائية تخص مبادلة بعض السلع مع تحديد كمية وقيمة كل سلعة مبادلة. و على الرغم من تخلي الجزائر على منطقة الفرنك إلا أنها ظلت و لفترة طويلة تحدد سعر صرفها على أساس نظام صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي و المساوي لوزن 180 غرام من الذهب و استمر ذلك لغاية سنة 1968. ولكن بعد المضاربة الكبيرة التي مست الفرنك الفرنسي عام 1968 والتي ألزمت السلطات الفرنسية على استخدام كافة احتياطياتها لتدعيمه بحيث اضطرت إلى تخفيض قيمته ابتداء من سنة 1969، لكن الجزائر لم تتبع هذا التخفيض.[Naas,2003,p24]

و يمكن توضيح العلاقة بين تطور كل من سعر الدينار الجزائري و سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدولار للفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة (1970) من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (2-1)

معدل الصرف المتوسط السنوي للفترة (1963-1970)

السنوات	الدولار/ الفرنك	الدولار /الدينار
1963 - 1968	4.9371	4.9371
1969	5.1942	4.9371
1970	5.5542	4.9371

المصدر: (Abdelkari Naas,2003, p27)

و يلاحظ من خلال الجدول أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار ظل ثابتا لفترة زمنية طويلة أي ما يعادل 4.9371 دينار حتى سنة (1970). أما بالنسبة للفرنك الفرنسي فلقد عرف سعر الصرف مرحلتين: دينار مقابل فرنك فرنسي حتى سنة 1968 و دينار مقابل 0.888 فرنك فرنسي ابتداء من سنة 1970.

2-1 مرحلة ما بعد قاعدة الذهب (1974-1987)

بعد انهيار نظام بريتن وودز و تغير النظام النقدي الدولي الذي لم يعد قائما على أساس قاعدة الذهب، حيث أعطيت للبلدان الحرية في اختيار نظام الصرف و الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي أصبحت الجزائر تحدد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة ومنحت لهذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في المعاملات الخارجية و تمثلت في (الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، اليستا الاسبانية، الليرة الايطالية ، الدولار الكندي، الكورون الدنمركي، الكورون

السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي و الفلورين الهولوندي. و الواجب الإشارة له هو أنه خلال كل هذه السنوات كان سعر صرف الدينار يحدد و يسير بطريقة إدارية تبعد كل البعد عن أداء الاقتصاد الوطني و منه انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي.[بن عزوز،2004، ص217]

3-1 المرحلة (1987-1992)

عرفت أسعار البترول انخفاضا شديدا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، مما أدى إلى تراجع كبير في إيرادات الصادرات باعتبار أن تصدير المحروقات يمثل الجزء الأكبر منها و انعكس ذلك أيضا على انخفاض الأرصدة بالعملة الأجنبية و تميزت هذه الفترة بارتفاع شديد لحجم المديونية الخارجية و الجدول رقم (2-2) يوضح تطور الميزان التجاري للفترة (1989-1993).

الجدول (2-2)

تطور الميزان التجاري للفترة (1989-1993)

(مليار دولار)

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
حجم الصادرات	9.6	12.9	12.4	11.5	10.4
حجم الواردات	9.5	9.8	7.8	8.3	8.0
الرصيد	0.1	3.1	4.6	3.2	2.4

المصدر: (Abdelkarim Naas,2003 , p201)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري عرف ارتفاعا لغاية سنة 1991 حيث بلغ تلك السنة أقصى إرتفاعا له بقيمة 4.6 مليار دولار، ليعود للانخفاض من جديد و يبلغ قيمة 2.4 مليار دولار سنة 1993. أما الأرصدة بالعملة الأجنبية فكان تطورها خلال الفترة (1980-1990) كما يوضحه الجدول رقم (2-3).

الجدول رقم (2-3)

تطور الأرصدة بالعملة الأجنبية خلال الفترة (1980-1990)

(مليون دولار)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الأرصدة بالعملة الأجنبية	3546	3421	2129	1593	1191	2513	1312	1285	898	843	722

المصدر: (Abdelkarim Naas,2003,p165 -p183)

نلاحظ من خلال الجدول انخفاضا كبيرا للأرصدة بالعملة الأجنبية من 3546 مليون دولار سنة 1980 إلى 722 مليون دولار سنة 1990، إلا أن الأرقام الحقيقية لإجمالي الأرصدة من العملة الصعبة أقل بكثير من الأرقام المسجلة في الجدول، حيث سعت الجزائر خلال تلك الفترة إلى المحافظة على مستوى معين من احتياطيات الصرف لأسباب سياسية و اقتصادية؛ ويطلق على هذه الاحتياطيات بالاحتياطيات الإستراتيجية. وحددت هذه الأخيرة خلال تلك الفترة بقيمة (2 مليار دولار) بحيث كان على الدولة عدم النزول تحت هذا السقف، إلا أن انخفاض الأرصدة من العملة الصعبة أدى إلى النزول تحت هذا السقف فاضطرت الجزائر للمحافظة على هذه الاحتياطيات من خلال اللجوء الى اقتراض العملة الصعبة في الأجل القصير، والتأخير في دفع قيمة المستوردات من السلع و الخدمات. وكنتيجة لذلك وبسبب التدهور الذي شهده الميزان التجاري خلال هذه الفترة من جهة و انخفاض الموجودات من العملة الأجنبية من جهة أخرى تزايد حجم المديونية الخارجية و كان تطورها على النحو التالي:

الجدول رقم (2-4)

تطور حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (1985-1993)

(مليار دولار)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
حجم الديون	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	26.7	27.9	26.7	25.7

المصدر: (بن علي ، بن عزوز،2004،ص180)

يلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع حجم المديونية الخارجية الذي تراوح من 19.8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25.7 مليار دولار سن 1993. و لقد شهدت خدمات الدين ارتفاعا كبيرا حيث كان تطورها كالتالي: 73,9% سنة 1991 و 76.5% سنة 1992 و 82.2% سنة 1993.[بن علي، بن عزوز،2004، ص181]

و يرجع ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى السياسة التي كانت تتبعها الجزائر في مجال الاقتراض مما زاد الوضع خطورة على مدفوعاتها خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وتلخصت هذه السياسة في ما يلي:

- اعتمدت الجزائر طيلة مرحلة التخطيط المركزي على استيراد السلع الغذائية و الترفيهية، أي السلع التي لا يتولد عن استيرادها طاقة إنتاجية جديدة، و لا تخلق موارد

إضافية في تسديد أعباء هذه القروض. و إذا كان الأمر ممكنا عندما كانت أسعار البترول مرتفعة فقد تأزم الوضع عند انخفاض أسعاره.

- إن سياسة التصنيع التي اتبعتها الجزائر آنذاك هي استخدام تكنولوجيا مكثفة لرأس المال و قد تطلب ذلك تشغيل طاقات إنتاجية، استيراد سلع وسيطة (كقطع الغيار) واستقدام خبراء أجانب و دفع براءات وحقوق الاختراع مما أدى إلى استنزاف جزء كبير من العملات الأجنبية المتاحة بالاقتصاد الوطني ومنه زيادة العبء على ميزان المدفوعات.[قدايرية ،1998، ص220]
- تم التركيز على قطاع الصناعة أكثر من باقي القطاعات الأخرى بالإضافة إلى ضخامة ما أنفق على هذه الصناعات من جهة و ضعف مردوديتها من جهة أخرى و هذا ما أثر سلبيا على فاعلية الإنفاق الاستثماري.
- ارتفاع حجم الواردات بسبب البرنامج الذي وضعته الدولة في إطار الترخيص للاستيراد حسب القطاع ونوع المنتج المبرمج و الذي أطلق عليه بالبرنامج العام للاستيراد.
- تم تطبيق نظام الميزانيات بالعملة الصعبة، و هو نظام وضعت بموجبه الدولة نسب معينة من العملة الصعبة تحت تصرف المؤسسات العمومية، التي كانت تستخدم مواردها بكل حرية و ذلك في حدود ميزانيتها بهدف تمويل حاجياتها، مما أدى إلى استخدام هذه الموارد في إنتاج محلي يفوق احتياجات الأفراد و عدم إمكانية صرفه لا محليا و لا دوليا للمبالغة في سعر الدينار، و لذلك فابتداء من نهاية سنة 1987 قامت الجزائر بتنظيم انزلاق تدريجي لسعر الصرف، و يمكن توضيح تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال نهاية الثمانينات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5)

تطور سعر صرف الدينا ر مقابل الدولار للفترة (1986-1991)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	4.82	4.94	6.73	8.03	12.2	17.8

المصدر: (Abdelkarim Naas, 2003,p186)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انزلاق تدريجي لمعدل الصرف من 4.82 دينار سنة 1986 إلى 8.03 دينار سنة 1989 و استمر هذا الانزلاق إلى غاية شهر سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دينار/دولار في نهاية 1987 إلى 17.8 دج في نهاية مارس 1991. أما التخفيض الصريح فبدأ ابتداء من نهاية سبتمبر 1991 بعد اتخاذ مجلس النقد والقرض قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار و هذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد. و استمر الوضع كذلك إلى غاية شهر مارس سنة 1994 أين ظل سعر الصرف ثابت طيلة الفترة (1991-1993).

4-1 المرحلة (1993-1998)

حاولت الجزائر علاج أزمة مدفوعاتها لكنها لم تتمكن من ذلك و استمر عبء المديونية الخارجية في الارتفاع و إيرادات الصادرات في الانخفاض، وأمام هذا الوضع اضطرت الجزائر الى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و استخدام القسط الاحتياطي بالصندوق ووقعت بذلك 4 اتفاقيات و التي دامت من سنة 1989 إلى أخر اتفاقية سنة 1995 و استمرت إلى نهاية 1998. وكانت الجزائر تهدف من خلال هذه الاتفاقيات في مجال نظام الصرف إلى قابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية و كذلك تقليص الفارق الكبير بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي بنسبة 25% ، إضافة إلى تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار. و كان المبدأ الأساسي لصندوق النقد الدولي هو الاعتماد على نظام الصرف المرن أي نظام الصرف الذي يتحدد على أساس قوى العرض و الطلب في السوق.

و الجدول الموالي يبين تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1993-1998).

الجدول رقم (2-6)

تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1993-1998).

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر: (Abdelkarim Naas,2003, p 246)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل صرف الدولار الأمريكي انتقل من 24.1 دينار نهاية 1993 إلى ما يعادل 60.6 دينار في نهاية 1998 أي أن العملة الوطنية فقدت أكثر من 250% من قيمتها خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي و استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الخارجية في سنة 1997 بعد مصادقة الجزائر على ترتيبات المادة 8 من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي.

و لقد بدأت قابلية التحويل الجارية للدينار حيز التطبيق إبتداء من شهر أكتوبر سنة 1994 إلى غاية نهاية 1995. حيث تعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من قبل بنك الجزائر للسماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق الصرف، أما المرحلة الثانية من قابلية التحويل الجارية للدينار والتي بدأ تطبيقها ابتداء من شهر جوان 1995، فكانت تخص نفقات الصحة والتعليم والتي تسمى بنفقات المعاملات الجارية غير المنظورة، حيث تم تحديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتابعون العلاج في الخارج و كذلك بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون دراستهم خارج التراب الوطني كما رخص بنك الجزائر في أوت 1997 حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج و ذلك تكملة لسلسلة إجراءات سابقة.

[آيت يحيى،2011، ص67]

5-1 انشاء سوق ما بين البنوك سنة (1995)

لقد تم إنشاء سوق ما بين البنوك يطلق عليه اسم سوق الصرف بين المصارف طبقا للتعليمة رقم (08-95) الصادرة بتاريخ (1995/12/23) و يعرف على أنه سوق تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، وتتم فيه جميع عمليات الصرف من بيع و شراء لفترة قصيرة أو طويلة الأجل بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل و تخضع هذه العمليات إلى قانون العرض والطلب. و تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من طرف بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم المدار أو الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية و هي عملات أهم شركاءها التجاريين و تتمثل في الدولار الأمريكي، اليورو، الباوند الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، الدولار الكندي، الكورون الدنمركي، الكورون السويدي، الكورون النرويجي، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، الدينار الكويتي، الدينار التونسي، الدرهم المغربي.

و ينقسم سوق الصرف إلى سوق الصرف بين البنوك قصير الأجل (Spot) و سوق الصرف طويل الأجل (Forward) و يعتبر هذا السوق غير ممركز وتتم فيه العمليات من خلال الهاتف، الإنترنت، التلكس.

✓ **العمليات و الموارد المستخدمة في سوق الصرف ما بين البنوك**

لقد رخص للبنوك و المؤسسات المالية في إطار قانون النقد والقرض القيام بالعمليات التالية: [www.bank-of-algeria.dz.]

- بيع البنوك غير المقيمة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحرية التحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري و المودعة في حسابات الدينارات المحولة.
- شراء و بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل و بكل حرية مقابل الدينار الجزائري بين المتعاملين في سوق الصرف ما بين البنوك. أما الموارد المتواجدة في حوزة البنوك والمؤسسات المالية و التي تنشط على مستوى السوق الصرف تتمثل فيما يلي:
- المداخيل المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتوجات المنجمية
- المبالغ العائدة من كل قرض مالي أو قرض بالعملة الأجنبية في إطار العقود المبرمة مع البنوك.

وبالنسبة للالتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك، فمن أجل الحفاظ على استقرار التوازن في سوق الصرف، لا بد على البنوك و المؤسسات المالية الإلتزام بالقواعد التالية:

أ- نسبة قصوى تقدر ب (10 %) بين المبلغ المرتفع لوضعية طويلة أو قصيرة الأجل لكل عملة أجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.

ب- نسبة قصوى تقدر ب (30 %) بين أكبر قيمة للمبالغ لوضعية صرف طويلة أو قصيرة الأجل بالنسبة لمجموع العملات الأجنبية و مبلغ الأموال الخاصة.

بالنسبة لمتوسط سعر صرف الدينار مقابل اليورو، فلقد شهد تحسنا بنسبة 0.05 % سنة 2012 مقابل سنة 2011، حيث انتقل متوسط سعر الصرف من 102.2154 يورو/ دينار سنة 2011 الى 102.1672 يورو/دينار سنة 2012. وبالنسبة للدولار فلقد تدهور متوسط سعر صرف الدينار من 72.8537 دينار/ دولار إلى 77.5519 دينار/دولار سنة 2012، أي تدهور بنسبة 6.45 %.

وفيما يخص معدل الصرف الحقيقي فلقد شهد تحسنا بنسبة 5.8 % كمتوسط سنوي، ويعود ذلك إلى اختلاف معدلات التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين، حيث ارتفع الفارق في التضخم من 6.61% سنة 2011 إلى 6.22% سنة 2012 والراجع إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك في الجزائر وانخفاضها في بلدان شركائها التجاريين [Banque d'Algérie,2012,p65] .

إن التحسن في معدل الصرف الحقيقي قد يؤدي إلى ظهور ما يسمى (**Le Syndrome Hollandais)** وهو أن ارتفاع صادرات المحروقات سيؤدي إلى دخول هام للعملة الصعبة، مما سيؤدي إلى تحسن سعر الصرف ومنه تخفيض تنافسية قطاع الصادرات. بالإضافة إلى ارتفاع حجم الطلب بسبب ارتفاع المداخيل خاصة نحو قطاع الواردات، الشيء الذي يتسبب في ارتفاع الأسعار وخلق ضغوطات تضخمية لاحقا. لذلك فاحتواء التضخم من خلال رقابة جيدة لسعر الصرف الحقيقي وإبقائه عند مستواه التوازني شرط مهم للاستقرار الماكرو اقتصادي في الأجل المتوسط.

لقد قام صندوق النقد الدولي بتقدير سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي التوازني للفترة(1970-2015) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

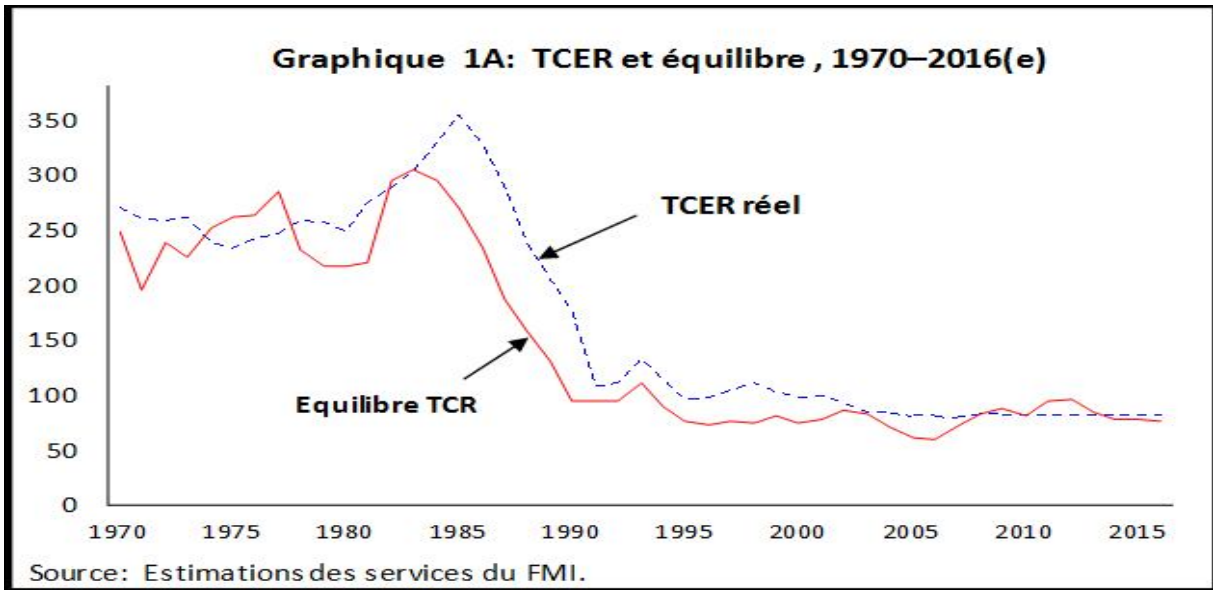

الشكل رقم (2-1)

سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي التوازني للفترة (1970-2015)

المصدر: (Rapport du FMI,2012, p 30)

نلاحظ من خلال الشكل انه بعد التحسن الذي شهده سعر الصرف الحقيقي هذه السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع نفقات الدولة من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى، فالتنبؤات تشير على أنه في المدى المتوسط سيبدأ سعر الصرف في التدهور مترجما بذلك تخفيض النفقات العمومية، وكذلك ارتفاع الفارق في الإنتاجية مقارنة بأهم شركائها التجاريين مما سيعوض الزيادة في أسعار البترول.

II-2- تطور ميزان المدفوعات للفترة (2000-2011)

سيتم من خلال هذا الجزء دراسة تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية (2000-2011) أي الفترة التي شهدت إرتفاعا هاما لأسعار البترول، مما انعكس على الرصيد الخارجي الجاري، احتياطيات الصرف الرسمية و كذلك رصيد ميزان المدفوعات، و سنقوم بعرض مختلف بنود ميزان المدفوعات والتغيرات التي حدثت من سنة الى أخرى للفترة (2000-2011) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7)

تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2011)

(مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرصيد الخارجي الجاري	**8,93**	**7,06**	**4,37**	**8,84**	**11,12**	**21,18**	**28.95**	**30.54**	**34.45**	**0.40**	**12.5**	**19.70**
الميزان التجاري	**12,30**	**9.61**	**6,71**	**11,14**	**14,27**	**26,47**	**34,06**	**34,24**	**40,60**	**7,78**	**18,21**	**27,94**
الصادرات[1]	21,65	19,09	18,72	724,4	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88
المحروقات[1]	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66
أخرى[1]	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,22
الواردات	-9,35	-9,48	-12,0	-13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,97	-44,94
خدمات خارج دخل العوامل [2]	**-1,45**	**-1,53**	**-1,18**	**-1,35**	**-2.01**	**-2,27**	**-2,20**	**-4,09**	**-7,59**	**-8,70**	**-8,34**	**-8,79**
دائن[2]	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,77
مدين[2]	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,56
دخل العوامل الصافي[3]	**-2,71**	**-1,69**	**-2,23**	**-2,70**	**-3.60**	**-5.08**	**-4.52**	**-1.83**	**-1.34**	**-1.32**	**-0.37**	**-2.04**
دائن[3]	0,38	0,85	0,68	0,76	0.99	1.46	2,42	3,81	5,13	4,75	4,60	4,45
**مدين[3]	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51	-6,94	-5.64	-6.47	-6.06	-4,96	-6.49
**دفع الفوائد	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24
أخرى	-1.16	-1.02	-1.6	-2.28	-3.30	-5.48	-6.18	-5.41	-6.28	-5.89	-4.85	-6.25
منها حصة شركاء مؤسسة المحروقات		-1.02	-1.60	-2.20	-3.12	-4.74	-5.29	-3.90	-4.56	-3.92	-3.93	-4.97
تحويلات، صافية	**0,79**	**0,67**	**1.07**	**1,75**	**2,46**	**2,06**	**1,61**	**2,22**	**2,78**	**2,63**	**2,65**	**2,59**
رصيد حساب رأس المال[5]	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**	**-4,24**	**-11,22**	**-0.99**	**2,54**	**3,46**	**3,18**	**0,36**
الاستثمار المباشر (الصافي)[5]	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1.39	2.49	2,55	3,48	2,04
رؤوس الأموال الرسمية الصافية[5]	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08
السحب[5]	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,09
الاهتلاك[5]	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,17
أخطاء وسهو، صافي[5]	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,61	0,48	-0,60	-0,44	-0,6
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	**7,57**	**6,19**	**3.66**	**7.47**	**9,25**	**16,94**	**17.73**	**29.55**	**36.99**	**3.86**	**15,33**	**20.06**
التمويل	-7,57	-6,19	-3,66	-7,47	-9,25	-16,94	-17,73	-29,55	-36,99	-3,86	-15,32	-20,06
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
زيادة الالتزامات الأخرى لبنك الجزائر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

تمويل استثنائي	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
إعادة الجدولة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مساعدة متعددة الأطراف لميزان المدفوعات	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
شراء لدى صندوق النقد الدولي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الاحتياطات الإجمالية بدون ذهب	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22			
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي)	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65.85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94			

المصدر: (Rapports de la banque d'Algérie,2004-2012)

سنقوم الآن وبالاعتماد على المعطيات الموجودة بالجدول أعلاه بتحليل هذه الاحصاءات حسب التغيرات الحاصلة من سنة الى أخرى.

2-1- الفترة (2000-2001)

تميزت سنة 2001 بإنخفاض في الرصيد الجاري و الذي قدر بقيمة 7,06 مليار دولار أمركي مقارنة بسنة 2000 أين بلغ الرصيد الجاري (8.93 مليار دولار) و يعود السبب الى انخفاض متوسط سعر البرميل من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24.85 دولار للبرميل سنة 2001، مما تسبب في انخفاض حجم الصادرات من المحروقات من 21.06 مليار دولار أمريكي إلى 18.53 مليار دولار أمريكي سنة 2001 أي ما يعادل (12.03%). أما الصادرات خارج المحروقات فتظل مساهمتها ضعيفة و ظلت تقريبا ثابتة خلال سنة 2001 بقيمة (0.56 مليار دولار).

فيما يخص الواردات (FOB) فلقد شهدت ارتفاعا بقيمة9,48 مليار دولار و السبب يعود إلى ارتفاع الخدمات خارج دخل العوامل إلى 2.44 مليار دولار بعدما كانت 2.36 مليار دولار سنة 2000.

أما بالنسبة لدخل العوامل الصافي فلقد انخفض العجز سنة 2001 بنسبة 37.63% حيث بلغ 1.69 مليار دولار و يعود السبب إلى ارتفاع المداخيل المتأتية من توظيف الاحتياطيات الرسمية للصرف التي يقوم بها بنك الجزائر، أما المداخيل المدفوعة للعالم الخارجي والمسجلة تحت بند دفع الفوائد فلقد انخفضت بنسبة 21.24% في سنة 2001 لتصل مستوى 1.52 مليار دولار مقابل 1.93 مليار دولار سنة 2000 و لقد شهدت التحويلات الصافية هي الأخرى انخفاضا لتصل إلى مستوى 0.67 مليار دولار.

وأخيرا فان عجز رصيد حساب رأس المال شهد انخفاضا بنسبة (36.03%) أي ما يعادل 0.49 مليار دولار و يعود السبب إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 1.18 مليار دولار بعد ما كان 0.42 مليار دولار سنة 2000. بالإضافة إلى ارتفاع تسديد الدين المسبق من 2.86 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.04 مليار دولار سنة 2001.

[Rapport de la Banque D'Algérie,2002,p3]

و بهذا شهد رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا بنسبة (18.22%) أي ما يعادل (6.19 مليار دولار). أما احتياطيات الصرف فقد بلغت 17.96 مليار دولار أي ما يغطي 18.08 شهر استراد السلع و الخذمات من غير العوامل.

2-2- الفترة (2001-2002)

شهد رصيد الميزان الجاري تراجعا خلال الفترة (2001-2002) حيث بلغ 4.37مليار دولار، و يعود السبب إلى الانخفاض في رصيد الميزان التجاري بنسبة 30.17% أي ما يعادل 2.9 مليار دولار، وهذا على الرغم من ارتفاع متوسط سعر البرميل من 24.85 دولار سنة 2001 إلى 25. 24 دولار سنة 2002، و الملاحظ كذلك أن صادرات المحروقات هي الأخرى انخفضت بنسبة حوالي (2.26%) مما يترجم انخفاض في حجم الكميات المصدرة سنة 2002 مقارنة بسنة 2001. أما الصادرات خارج المحروقات فقد شهدت ارتفاعا طفيفا قدر بقيمة 0.61 مليار دولار بنسبة (8.92 %).

شهدت الواردات هي الأخرى ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2001 بنسبة 26.58 %. ،أي ما يعادل 2.52 مليار دولار. و منه فانخفاض حجم الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات يفسر انخفاض رصيد الميزان التجاري.

فيما يخص العجز في دخل العوامل فلقد ارتفع سنة 2002 ليصل إلى 2.23 مليار دولار، أما التحويلات الصافية فلقد ارتفعت لتبلغ 1.07 مليار دولار مقابل 0.67 مليار دولار سنة 2001.

شهد عجز رصيد حساب رأس المال للسنة الموالية انخفاضا قدر بنسبة 18.39% مقارنة بسنة 2001. حيث بلغ 0.71 مليار دولار، و يرجع ذلك إلى تسديد الدين المسبق الذي بلغ 3.22 مليار دولار سنة 2002 [Rapport de la Banque D'Algérie,2002,p3] .

و منه بالرغم من ارتفاع احتياطيات الصرف الرسمية بنسبة 28.67% حيث بلغت 23.11 مليار دولار (ما يغطي 19.14 شهرا من الاستراد). إلا أن سنة 2002 شهدت انخفاضا في

رصيد ميزان مدفوعاتها والذي قدر سنة 2002 بقيمة 3.66 مليار دولار و هذا ما يعكس مدى ارتباط ميزان المدفوعات بصادرات المحروقات.

و أخيرا فلقد وصل متوسط سعر صرف الدينار نهاية شهر ديسمبر سنة 2002 قيمة 79.72 دينار/ دولار و قيمة 83.45 دينار/ يورو مقارنة بمعدله في نهاية شهر ديسمبر سنة 2001 أبن بلغ متوسط سعر صرف الدينار 77.82 دينار/ دولار و 68.91 دينار/يورو أي انخفاض بالنسبة لليورو و تحسن طفيف بالنسبة للدولار [Rapport de la Banque d'Algérie, 2002,p50] .

2-3- الفترة (2002-2003)

شهدت 2003 ارتفاعا في متوسط أسعار البترول 29.03 دولار مقابل 25.24 دولار لسنة 2002، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع حجم صادرات المحروقات بنسبة 32.46% حيث بلغت 23.99 مليار دولار، أما الصادرات خارج المحروقات فشهدت انخفاضا بنسبة 22.95 % مقارنة لسنة 2002.

سجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 11 % مقارنة لسنة 2002 و وصلت قيمتها الى 13.32 مليار دولار، يعود هذا الارتفاع إلى نمو واردات السلع التجهيزية بسبب زيادة حجم الاستثمار الوطني، بالإضافة إلى تحسن كبير لليورو مقابل الدولار بنسبة (20% سنة 2003). والذي كان له أثرا كبيرا على واردات (FOB) المقيمة بالدولار، إضافة إلى ذلك فإن واردات السلع و الخدمات المقيمة باليورو تصل نسبتها إلى 50 %. [Rapport de la Banque d'Algérie, 2003,p4]

ارتفعت واردات الخدمات خارج دخل العوامل بنسبة 14.40% حيث بلغت 1.35 مليار دولار سنة 2003 و يأتي ذلك في إطار تحرير مبادلات الخدمات، أما دخل العوامل الصافي فيظل عجزه متواصل والذي قدر بقيمة 2.70 مليار دولار، ويعود السبب الى زيادة تحويلات حصة الشركاء للخارج و التي ارتفعت من 1.6 مليار دولار سنة 2002 إلى قيمة 2.20 مليار دولار سنة 2003. و بهذا سجل رصيد ميزان العمليات الجارية فائضا بقيمة 8.84 مليار دولار سنة 2003. إلا أن هذا الفائض ترافق مع استمرار العجز في حساب رأس المال والذي بلغ 1.37 مليار دور سنة 2003 ، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 7.47 مليار دولار.

أما احيتاطيات الصرف فلقد ارتفعت بنسبة 42.44% مقارنة بنسبة 2002 حيث بلغت قيمة 32.92 مليار دولار أي ما يعادل 24.32 شهر استراد.

2-4- الفترة (2003-2004)

بلغت صادرات المحروقات سنة 2004 قيمة 31.55 مليار دولار، حيث تزايدا بنسبة 31.51% مقارنة لسنة 2003، أما الصادرات خارج المحروقات فتظل ضئيلة جدا (500 مليون دولار سنة 2003 و 666 مليون دولار سنة 2004). [Rapport de la Banque d'Algérie, 2004,p51]

بالنسبة للواردات (FOB) فلقد ارتفعت لتبلغ 17.95 مليار دولار سنة 2004، و تفسر هذه الزيادة بارتفاع الطلب الداخلي على السلع الرأسمالية المرتبطة بارتفاع حجم الاستثمارات. بالإضافة إلى أن معظم الواردات تلك الفترة ما يعادل 50% من الواردات كان مقيما بالدولار مع العلم أنه خلال نفس الفترة تحسن اليورو بالنسبة للدولار بنسبة (10%) مساهما بذلك في ارتفاع قيمتها [Rapport de la Banque d'Algérie, 2002,p51] .

وفيما يخص ميزان الخدمات فلقد ارتفع عجزه من 14.4% سنة 2003 ليصل إلى 48.9% سنة 2004، مما قد يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط، و لهذا ركز صندوق النقد الدولي على مدى أهمية تشجيع نمو التحويلات الجارية خاصة تلك المتعلقة بتحويلات العمال المغتربين. كما تميزت سنة 2004 بارتفاع في عجز رصيد ميزان رأس المال و الذي بلغ 1.87 مليار دولار ويعود السبب إلى تسديد الديون الخارجية و التي قدرت بحوالي 1.2 مليار دولار.[Rapport de la Banque d'Algérie, 2002,p51] ، وبهذا بلغ رصيد ميزان المدفوعات لسنة 2004 قيمة 9.25 مليار دولار. و بلغت إحتياطيات الصرف 43.11 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر 2004.

وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار نهاية 2004 نفس المستوى الذي كان عليه سنة 2003، لكن كون الدولار تدهور مقابل اليورو و بنسبة 9.96 % سنة 2004 فإن الدينار كذلك عرف انخفاضا مقابل اليورو بنسبة 2.48% حيث مر من 87.47 دينار مقابل اليورو إلى 89.64 دينار واستمر الدولار في الإنخفاض ليصل الدينار الى 98.95 دينار مقابل اليورو.

[Rapport de la Banque d'Algérie, 2002,p56]

2-5- الفترة (2004-2005)

تواصلت أسعار البرميل في الارتفاع لسنة 2005، ليصل متوسط سعر البرميل 54,64 دولار للبرميل أي ارتفاع بنسبة 41,36% مقارنة لسنة 2004، كما ارتفعت حجم صادرات المحروقات لنفس السنة بنسبة 5.7% [Rapport de la Banque d'Algérie, 2005,p59] .

تظل الصادرات خارج المحروقات ضعيفة حيث سجلت سنة 2005 ارتفاعا طفيفا يعادل 0.74 مليار دولار مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات 0.67 مليار دولار.

سجلت الواردات ارتفاعا كبيرا في سنة 2005 بنسبة 10,64% مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت 19,86 مليار دولار، و شملت واردات سلع التجهيزات الصناعية و السلع الوسيطة بنسبة 61,6%. و لقدر أثر سعر الواردات على السلع بنسبة3,4 % سنة 2005 أي فيه تراجع مقارنة لسنة 2004 (10,6%) و سنة 2003 أين بلغ (12,6%).

[Rapport de la Banque d'Algérie, 2005,p63] .

و فيما يتعلق بواردات الخدمات فلقد ارتفعت بنسبة 12.92 % مقارنة لسنة 2004 و تشمل هذه الواردات خدمات النقل البحري، الخدمات التقنية، خدمات البناء و الأشغال العمومية، خدمات النقل البري.

ارتفع عجز دخل العوامل حيث قدر بقيمة 5.08مليار دولار لسنة 2005، و ذلك بسبب ارتفاع تحويلات الشركاء إلى الخارج و التي ارتفعت إلى 4.74 مليار دولار لسنة 2005 مقابل 3,12 مليار دولار سنة 2004، و يمثل تحويل حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات 74,5% من دخل العوامل المحولة للخارج ، أما الفوائد المدفوعة للخارج فهي الأخرى انخفضت بنسبة 20,15% حيث بلغت 1,03 مليار دولار. [Rapport de la Banque d'Algérie, 2005,p63]

و أخيرا شهدت التحويلات الصافية انخفاضا طفيفا مقارنة لسنة 2004 بنسبة 16.26% وقدرت بقيمة 2,06 مليار دولار. و منه تميزت سنة 2005 بفائض كبير جدا في ميزان العمليات الجارية مقارنة بالسنوات الخمس السابقة و الذي بلغ 21,18 مليار دولار كما تزايد العجز في رصيد حساب رأس المال ليبلغ 4,24 مليار دولار سنة 2005 مقابل 1,87 مليار دولار سنة 2005 وهذا ما يترجم تزايد حجم تسديد الديون المسبقة.

بلغ رصيد ميزان المدفوعات لسنة 2005 قيمة 16,94 مليار دولار أي ارتفع بنسبة79.63% مقارنة لسنة 2004، كما شهدت احتياطيات الصرف هي الأخرى ارتفاعا بقيمة 56,64 مليار دولار أي ما يعادل (27,36 شهرا استيراد).

و أخيرا فمتوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار تراوح بين 73,84 دينار لكل دولار نهاية جوان 2005 مقابل 72,61 دينار لكل دولار نهاية ديسمبر 2004 و فيما يخص متوسط سعر صرف الدينار مقابل اليورو فبعد ما كان في نهاية 2004 98,95 دينار لكل يورو وصل سنة

2005 إلى 89,23 دينار/اليورو أي تحسن قيمة الدينار مقابل اليورو وإنخفاضه مقابل الدولار.[Rapport de la Banque d'Algérie, 2005,p65]

2-6- الفترة (2005-2006)

ترتبط النتائج الايجابية لسنة 2006،2005 بالظروف الجيدة لأسعار البترول، حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 54,64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 65.85 دولار سنة 2006، وارتفعت بذلك صادرات المحروقات بنسبة 17,59% أي من 45,59 مليار دولار سنة 2005 إلى 53,61 مليار سنة 2006. وهذا بالرغم من انخفاض حجم صادرات المحروقات لسنة 2006 بنسبة 3% .[Rapport de la Banque d'Algérie, 2006,p70]

أما الصادرات خارج المحروقات فيظل نموها ضعيفا، حيث ارتفعت من 0.74 مليار دولار سنة 2005 إلى 1.13 مليار سنة 2006.

و فيما يتعلق بالواردات فلقد ارتفعت بنسبة 4,12% أي من 19,86 مليار دولار سنة 2005 إلى 20.68مليار دولار سنة 2006. و يعود هذا الارتفاع إلى زيادة واردات المنتجات شبه المصنعة، منتجات الطاقة بنسبة 19,1% بالإضافة إلى واردات السلع الغذائية بنسبة 5,9% ، أما واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية فلقد سجلت انخفاضا بنسبة 3,2% . [Rapport de la Banque d'Algérie, 2006,p71]

وبالنسبة للواردات للخدمات خارج دخل العوامل فتظل تقريبا ثابتة أي عند نفس المستوى الذي سجلته سنة 2005 بحوالي 2,2 مليار دولار، و يشير تطور هيكل و إرادات هذه الخدمات إلى ارتفاع الخدمات الفنية. و بهذا سجل الميزان التجاري زيادة في الفائض لسنة 2006 بنسبة 28.67% مقارنة بسنة 2005 حيث بلغ 34,06 مليار دولار.

يظل بند دخل العوامل الصافي يعاني من عجز، مع انخفاض طفيف مقارنة لسنة 2005 بنسبة 11.02%، و يعود ذلك إلى ارتفاع المداخيل المستلمة من بقية العالم و المتكونة أساسا من المداخيل المتأتية من توظيف الاحتياطيات الرسمية للصرف التي يقوم بها بنك الجزائر حيث قدرت سنة 2006 بواحد مليار دولار، أما المداخيل المدفوعة للخارج فقدرت بقيمة 6,94 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض الفوائد على الدين الخارجي إلى 0,76 مليار دولار سنة 2006 بينما كانت 1,03 سنة 2005 [Rapport de la Banque d'Algérie, 2006,p72] .

إذن فالفائض الذي يشهده الحساب الجاري و المقدر سنة 2006 بقيمة 28.95 مليار دولار بعد ما كان 21,18 مليار دولار سنة 2005، يعود أساسا إلى الفوائض التي يشهدها الميزان التجاري.

فيما يتعلق بحساب رأس المال فلقد ارتفع عجزه سنة 2006 حيث بلغ العجز 11,22 مليار دولار، والسبب في ذلك هو التسديد المسبق للدين الخارجي و الذي وصل سنة 2006 إلى 10,93 مليار دولار، كما شهدت سنة 2006 دخولا كبيرا لرؤوس أموال في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة و التي بلغت 1,76 مليار دولار بحيث تمثل خارج المحروقات (53,02) و في قطاع المحروقات (46,97%) [Rapport de la Banque d'Algérie, 2006,p76] .

ارتفاع احتياطيات الصرف و التي سجلت سنة 2006 قيمة 77,78 مليار دولار أي ارتفاع بنسبة 38,44% مقارنة لسنة 2005. و هذا ما يعادل (33,66 شهر استراد أي سنتين و 9 أشهر).

هذا وقد انخفض سعر الدولار مقابل اليورو لنفس الفترة حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 73,3627 سنة 2005 إلى 72,6464 سنة 2006 أي ارتفاع في قيمة العملة بنسبة (1%) و استقرار متوسط سعر صرف الدينار مقابل اليورو من 91,3014 دينار سنة 2005 إلى 91,2447 دينار سنة 2006 ، أدى إلى [Rapport de la Banque d'Algérie, 2006,p64]

2-7- الفترة (2006-2007)

تواصلت أسعار البترول في الارتفاع حيث وصلت إلى 74,95 دولار للبرميل أي ارتفاع بنسبة 13.81% مقارنة لسنة 2006، مما أدى ارتفاع صادرات المحروقات لتصل إلى 59,61 مليار دولار سنة 2007، و الملاحظ أن حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات انخفضت من 5,29 مليار دولار سنة 2006 إلى 3,90 مليار دولار سنة 2005 و يعود السبب إلى الرسوم على الأرباح الاستثنائية المطبقة سنة 2006. [Rapport de la Banque d'Algérie, 2007,p66]

أما الصادرات خارج المحروقات فشهدت انخفاضا طفيفا بقيمة13,27% بحيث بلغت0,98 مليار دولار. فيما يخص الواردات فلقد تواصلت في الارتفاع لتبلغ قيمة 26,35 مليار دولار وتتكون أساسا من : (واردات السلع نصف المصنعة بنسبة 44%) واردات غذائية بنسبة 30,3% ، و واردات السلع التجهيزية، الزراعية و الصناعية بنسبة 17,2%) [Rapport de la Banque d'Algérie, 2007,p67]

ويفسر كذلك ارتفاع قيمة الواردات بارتفاع أسعار السلع عالميا. أما واردات الخدمات فهي الأخرى شهدت ارتفاعا كبيرا بنسبة 44,79% مقارنة لسنة 2006 حيث وصلت قيمتها إلى 6,93 مليار دولار بعدما كانت 4,78 مليار دولار سنة 2006. وفيما يخص دخل العوامل فلقد شهد العجز انخفاضا كبيرا من 4.52مليار دولار سنة 2006 إلى 1.83 مليار دولار سنة 2007 و يعود السبب إلى تخفيض الفوائد من 0.76 مليار دولار سنة 2006 إلى 0.23 مليار

دولار سنة 2007. و بهذا شهد الرصيد الخارجي الجاري فائضا يقدر ب (30.54 مليار دولار) أي ارتفاع الفائض بنسبة 5.5% مقارنة لسنة 2006.

كما تميزت سنة 2007 بانخفاض العجز في حساب رأس المال و الذي بلغ 0.99 مليار دولار بعد ما كان 11,22مليار دولار لسنة 2006، مما أدى إلى ارتفاع فائض ميزان المدفوعات بنسبة 66,66% مقارنة لسنة 2006، و ترافق ذلك مع ارتفاع احتياطيات الصرف الرسمية التي بلغت 110,18 مليار دولار أي ما يعادل (39,73 شهر استيراد)

وأخيرا وصل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الثلاثي الرابع لسنة 2007 قيمة 67,1643 دينار و مقابل اليورو 97,2715 دينار. أي تحسن الدينار بالنسبة للدولار وانخفاضه بالنسبة لليورو.[Rapport de la Banque d'Algérie, 2007,p73]

2-8- الفترة (2007-2008)

شهدت الفترة 2008 هي الأخرى فائضا في رصيدها الخارجي الجاري و الذي قدر بقيمة 34.45 مليار دولار، مرتفعا بنسبة 12.80% مقارنة لسنة 2007. و يرجع ذلك إلى الاستمرار في ارتفاع أسعار البترول و التي وصلت إلى 99,97 دولار للبرميل، مما أدى إلى تزايد حجم صادرات المحروقات بنسبة 29,5% و التي بلغت 77,19 مليار دولار، وعرفت الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى ارتفاعا بنسبة 42,85% .أما الواردات فلقد شهدت قفزة نوعية حيث وصلت قيمتها إلى 37,99 مليار دولار أي ارتفاع بنسبة 44.17 % مقارنة لسنة 2007، و يجب الإشارة هنا إلى أن سنة 2008 تميزت بأزمة مالية عالمية توافقت مع ارتفاع مستويات التضخم على المستوى العالمي، خاصة ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية وأسعار المواد الأولية، وشملت الواردات السلعية لتلك السنة: (المنتجات الغذائية بنسبة 42,4%، منتجات التجهيزات الصناعية و الزراعية بنسبة 40,9% ، المنتجات نصف المصنعة بنسبة 41,5%)[Rapport de la Banque d'Algérie, 2008,p62].

أما واردات الخدمات خارج دخل العوامل فهي الأخرى ارتفعت لتصل إلى 11,08 مليار دولار. وشملت هذا الواردات (النقل بنسبة 3,115 مليار دولار، البناء و الأشغال العمومية 2,658 مليار دولار والخدمات التقنية للمؤسسات بنسبة 3,413 مليار دولار).

[Rapport de la Banque d'Algérie, 2008,p64]

انخفض عجز دخل العوامل ليصل إلى 1.34 مليار دولار سنة 2008، بعد الارتفاع الكبير الذي شهده سنة 2005 أين قدر آنذاك ب 5.08 مليار دولار، و يعود ذلك إلى ارتفاع مداخيل

الاستثمارات للجزائر في الخارج و خاصة المداخيل المتعلقة بتوظيف الاحتياطيات الرسمية للصرف، أما التحويلات الصافية فلقد بلغت 2,78 مليار دولار.

شهد رصيد حساب رأس المال فائضا لأول مرة قدر بقيمة (2.54 مليار دولار). و السبب يعود إلى ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر و الذي بلغ 2.49 مليار دولار بعدما 1.39 مليار دولار سنة 2007. اذن بسبب الفوائض في كل من الميزان الخارجي الجاري، حساب رأس المال، شهد الميزان المدفوعات و لأول مرة أكبر فائض منذ ثمانية سنوات حيث بلغ36.99 مليار دولار، أما احتياطيات الصرف فلقد وصلت إلى 143,10 مليار دولار. و فيما يخص سعر الصرف الحقيقي لهذه السنة فلقد تحسن بنسبة 0,58 % في المتوسط السنوي، ويعود هذا التحسن إلى تحسن معدل الصرف الإسمي بنسبة (2,58%). [Rapport de la Banque d'Algérie, 2008,p69]

2-9- الفترة (2008-2009)

شهدت سنة 2009 أكبر انخفاض في الفائض الخارجي الجاري منذ 10 سنوات، و يعود ذلك للأزمة الاقتصادية العالمية الحادة لتلك السنة حيث انخفض الطلب العالمي على المحروقات والتي بلغت سنة 2009 ما يعادل 44,42 مليار دولار أي انخفاضا بنسبة 42.45 % مقارنة لسنة 2008، و بلغ متوسط سعر البرميل 62,25 دولار للبرميل بعد ما كان 99,97 دولار سنة 2008، إضافة إلى انخفاض السعر فلقد انخفض حجم الصادرات بنسبة (9,58%).[Rapport de la Banque d'Algérie, 2009,p70]

أما الواردات فلقد شهدت انخفاضا بنسبة 1,55% حيث بلغت 37,40 مليار دولار شمل هذا الانخفاض: (السلع الغذائية بنسبة 25,48%، الطاقة بنسبة (7,85%) المنتجات الخامة (14,42%) استيراد السلع الاستهلاكية (4,93%)).[Rapport de la Banque d'Algérie, 2009,p67]

لكن سلع التجهيزات الصناعية و التي تعتبر أهم بند في الواردات السلعية فواصلت ارتفاعها لتصل إلى نسبة(14,56%)، أما واردات الخدمات خارج العوامل فهي الأخرى ارتفعت بنسبة 5,13% بحيث بلغت 11,68 مليار دولار و شملت (خدمات النقل بقيمة 2,95 مليار دولار، خدمات البناء و الأشغال العمومية بقيمة 302 مليار دولار، الخدمات التقنية للمؤسسات بقيمة 4,10 مليار دولار) [Rapport de la Banque d'Algérie, 2009,p69] .

شهد العجز في دخل العوامل الصافي ارتفاعا للسنة الموالية، حيث بلغ قيمة 1.32 مليار دولار سنة 2009 و يعود ذلك إلى انخفاض عوائد الاستثمارات في الخارج، أما التحويلات الصافية فشهدت انخفاضا بنسبة 5.39% حيث بلغت 2,63 مليار دولار.

لا يـزال رصـيد حسـاب رأس المـال يشـهد فائضـا للسـنة الثانيـة و الـذي سـجل قيمـة 3,46 مليـار دولار وسـبب هـذا الفـائض هـو الانخفـاض فـي تسـديد الـديون الخارجيـة، و تكـوين قـروض خارجيـة علـى شـكل حقـوق سـحب خاصـة لصـندوق النقـد الـدولي مقـدرة بقيمـة 1,67 مليـار دولار و التي تساهم في ارتفاع حجم الموجودات الخارجية [Rapport de la Banque d'Algérie, 2009,p71].

كـذلك ارتفـاع حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن 2,49 مليـار دولار سـنة 2008 إلـى 2,55 مليـار دولار سـنة 2009. ومنـه فانخفـاض الصـادرات خـارج المحروقـات مـن جهـة بالإضـافة إلـى ارتفـاع حجـم الـواردات، وزيـادة العجـز فـي دخـل العوامـل الصـافي، ضـف إلـى ذلـك انخفـاض التحـويلات الصـافية، أدى الـى انخفـاض فـائض ميـزان المـدفوعات ليصـل إلـى 3.86 مليـار دولار سنة 2009، ويعتبر هذا الأخير أقل فائض منذ 12 سنة.

أمـا احتياطيـات الصـرف فوصـل حجمهـا إلـى 148,91 مليـا دولار أي ارتفعـت بنسـبة 4,06% وهو ما يعادل 3 سنوات استيراد سلع وخدمات.

و فيمـا يتعلـق بتطـور سـعر الصـرف فلقـد بلـغ متوسـط سـعر صـرف الـدينار مقابـل الـدولار 72,2223 دينـار/دولار فـي نهايـة شـهر فيفـري و وصـل إلـى 73,1690 دينـار/دولار كأقصـى قيمـة لـه أي تغيـر بنسـبة 1,31% وكمتوسـط سـنوي كـان التغيـر بقيمـة 72,646 دينـار/دولار. فيمـا يخـص سـعر صـرف الـدينار مقابـل اليـورو فقـد تـراوح التعـويم الموجـه بـين 92,38887 دينار/يورو إلى 107,7650 دينار/يورو أي بمتوسط سنوي 101,2990 دينار/يورو.

[Rapport de la Banque d'Algérie, 2009,p49]

2-10- (الفترة 2009-2010)

ارتفـع متوسـط أسـعار البتـرول لسـنة 2010 بنسـبة 28,75% حيـث بلـغ متوسـط سـعر البرميـل 80,15 دولار للبرميـل، ممـا أدى إلـى زيـادة حجـم صـادرات المحروقـات بنسـبة 26,33%، ولقـد عرفـت الصـادرات خـارج المحروقـات هـي الأخـرى زيـادة بنسـبة 25,97% ، ولهـذا وصـل حجـم الصـادرات لسـنة 2010 قيمـة 57,09 مليـار دولار. اسـتمرت الـواردات فـي الارتفـاع وبلغـت قيمـة 38,97 مليـار دولار.أي ارتفـاع بنسـبة 4.2% مقارنـة بسـنة 2009، وسـجلت واردات الخـدمات قيمة 11.91 مليار دولار.

أمـا عجـز دخـل العوامـل فلقـد انخفـض مـن 1.32مليـار دولار سـنة 2009 إلـى 0.37 مليـار دولار سـنة 2010؛ ويظـل رصـيد رأس المـال إلـى يشـهد فائضـا للسـنة الثالثـة بقيمـة 3.18 مليـار دولار، بسـبب ارتفـاع حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن2.55 مليـار دولار سـنة 2009 إلـى 3.48 مليار دولار سنة 2010 .

وبهذا وصل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى 15.33 مليار دولار بعد ارتفاع الرصيد الخارجي للعمليات و المقدر بقيمة 12.5 مليار دولار بعد ما كان 0.4مليار دولار سنة 2009.

بلغت احتياطيات الصرف 162,22 مليار دولار أي ما يعادل 3 سنوات و 3 أشهر استيراد سلع وخدمات. وأخيرا فلقد تحسن سعر الصرف الحقيقي بنسبة 2,64% بسبب تحسن سعر الصرف الاسمي بنسبة 0,53% و ارتفاع الأسعار النسبية بنسبة 2,06%. [Rapport de la Banque d'Algérie, 2010,p76]

2-11- الفترة (2010-2011)

بلغ الرصيد الجاري لسنة 2011 قيمة 19.70 مليار دولار، و هو ما يمثل ارتفاع بنسبة 57.6% مقارنة بسنة 2010، حيث بلغت صادرات المحروقات 71,66 مليار دولار مقابل 56,12 مليار دولار سنة 2010، و يعود السبب إلى ارتفاع متوسط سعر البرميل إلى 112,94 دولار للبرميل، وفيما يتعلق بالحجم فلقد انخفضت الصادرات من حيث الحجم بنسبة (1,78%) [Rapport de la Banque d'Algérie, 2011,p47] .

شهدت الواردات ارتفاعا بنسبة 15.31% ، حيث بلغت 44,94 مليار دولار، أما العجز في الخدمات خارج دخل العوامل فلقد ارتفع ليصل قيمة 8.79مليار دولار و يعود ذلك إلى ارتفاع واردات الخدمات التقنية للمؤسسات و التي ارتفعت من 11,91 مليار دولار سنة 2010 إلى12,56 مليار دولار سنة 2011 [Rapport de la Banque d'Algérie, 2010,p49].

بلغ عجز دخل العوامل الصافي سنة 2011 قيمة 2.04 مليار دولار، و يرجع ذلك إلى التحويلات المهمة لحصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات و التي ارتفعت من 3.93 مليار دولار سنة 2010 إلى 4.97 مليار دولار سنة 2011، و كذلك انخفاض عوائد الاستثمارات في الخارج. و شهد حساب التحويلات الصافية استقرارا حيث بلغ سنة 2011 قيمة 2,59 مليار دولار و تمثل تحويلات المعاشات والتقاعد 91% من التحويلات الإجمالية، أما الأجور فلا تغطي سوى 9% من هذه التحويلات.[Rapport de la Banque d'Algérie, 2011,p53]

انخفض فائض حساب رأس المال من 3,18 مليار دولار سنة 2010 إلى 0,36 مليار دولار سنة 2011 و يعود السبب إلى عودة العجز في رؤوس الأموال الصافية بقيمة 1.08 مليار دولار بعد النتائج الايجابية التي حققتها السنتين الماضيتين إضافة إلى تسديد الديون الخارجية المقدرة بقيمة 1.14 مليار دولار . [Rapport de la Banque d'Algérie, 2011,p52]

و نسبة لهذه الأرصدة بلغ رصيد ميزان المدفوعات 20.06 مليار دولار أما احتياطيات الصرف الرسمية فوصلت قيمتها إلى 182,22 مليار دولار أكبر احتياطي منذ سنة 2000.

فيما يخص سعر الصرف الحقيقي، فلقد تحسن بنسبة 2,1% مقابل الدولار و تدهور بنسبة 3% مقابل اليورو حيث وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الثلاثي الرابع 74,1142 دينار/دولار، و مقابل اليورو 102,4882 دينار\يورو. [Rapport de la Banque d'Algérie, 2011,p52]

ويمكن توضيح تطور الميزان الجاري من خلال الشكل البياني التالي:

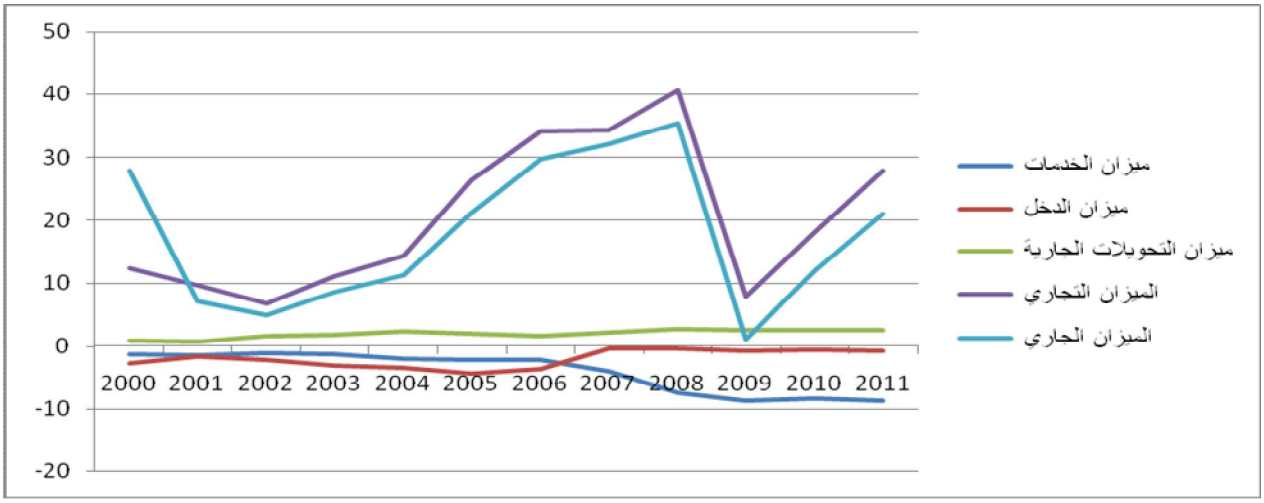

الشكل رقم:(2-2)

تطور الميزان التجاري للفترة (2000-2011)

المصدر: من اعدد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-7)

نلاحظ من خلال الشكل **(1-2)** مدى ارتباط الميزان الجاري بالميزان التجاري، فأي زيادة أو نقصان تمس الميزان التجاري تؤثر بنسبة كبيرة على الميزان الجاري، ولكن يظل التغير في هذا الأخير أقل من التغير في الميزان التجاري، ويعود ذلك إلى النتائج السلبية التي يحققها كل من ميزان الخدمات، ميزان الدخل وميزان التحويلات الجارية. فالفوائض إذن التي شهدها ميزان العمليات الجارية مرتبطة أساسا بارتفاع حجم الصادرات وبالأخص صادرات المحروقات. ومن أجل الغوص أكثر في التحليل فاننا نقدم الشكل الموالي الذي يوضح تطور كل من الميزان الجاري، ميزان رأس المال وكذا ميزان المدفوعات.

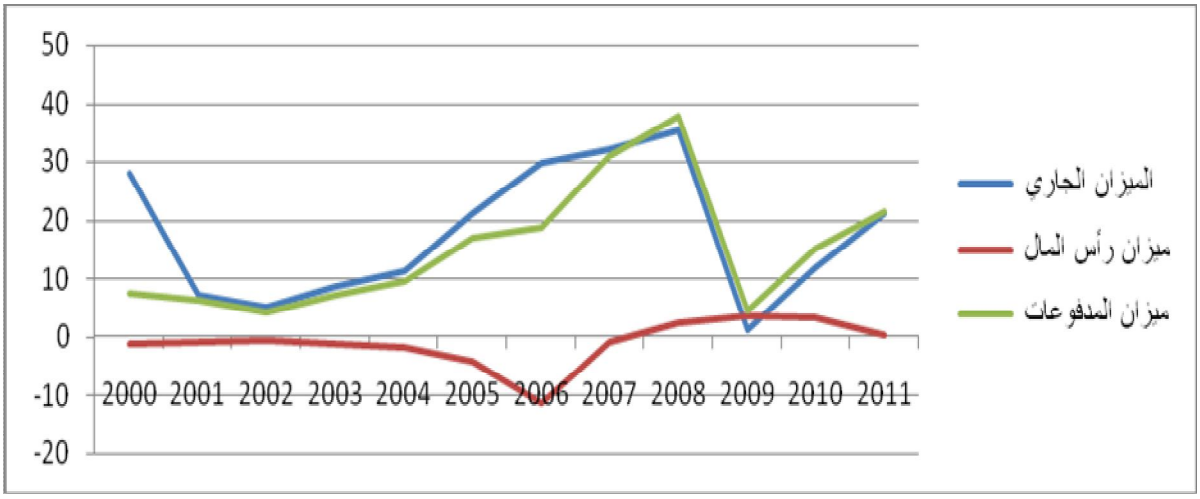

الشكل رقم:(2- 3)

تطور ميزان المدفوعات للفترة (2000-2011)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-7)

نلاحظ من خلال الشكل أن الميزان الجاري شهد فوائضا طوال هذه السنوات، على عكس ميزان رأس المال والذي ظل يعاني من عجز لفترة زمنية طويلة، ولم يشهد تحسنا إلا خلال الأربع سنوات الأخيرة وهذا ما يؤكد مدى ارتباط تحسن ميزان المدفوعات بتحسن ميزان العمليات الجارية.

يمسح لنا تحليل ميزان المدفوعات للفترة (2000-2011) التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الفوائض الايجابية التي شهدها ميزان العمليات الجارية خلال السنوات (2000-2011) يعود أساسا إلى فوائض الميزان التجاري، الذي يرتبط بدوره ارتباطا وثيقا بصادرات المحروقات والتي تظل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني. أما الصادرات خارج المحروقات فلم تشهد تطورا مما يلزم على الدولة إقامة تنافسية اقتصادية خارج قطاع المحروقات من خلال تطوير القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة و الصناعة.
- يعاني رصيد دخل العوامل الصافي من عجز طوال السنوات(2000-2011)، و يعود ذلك إلى تحويلات حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات حيث وصلت إلى 74,5% من إجمالي دخل العوامل المحولة للخارج في إطار تسديد الديون الخارجية.
- شهد حساب رأس المال خلال هذه السنوات الأخيرة (2008-2011) تحسنا على عكس السنوات السابقة حيث عانى من عجز لفترة زمنية طويلة، و يعود السبب في ذلك إلى تحسن رصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية بسبب

الاستثمارات في الخارج و المتمثلة في توظيف الاحتياطيات الرسمية للصرف التي يقوم بها بنك الجزائر.

- ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنوات من 1180 مليون دولار سنة 2001 ليصل إلى 2370 مليون دولار سنة 2008، مع العلم أن هذه الاستثمارات تمس بالأخص قطاع المحروقات، حيث أنه تم استثمار ما يقارب 17 مليار دولار بين سنة 2000-2008 في هذا القطاع. [Rebah, 2006,p127] و هذا ما يقودنا للتساؤل حول دور هذه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المنتجة للثروة والتي لا مازالت ضعيفة جدا.
- إن الارتفاع الهائل لقيمة الواردات يعود من جهة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة عالميا بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية لسنتي 2009،2008 و التي انعكست على ارتفاع مستويات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع استيراد خدمات النقل، خدمات البناء والأشغال العمومية، الخدمات التقنية للمؤسسات والتي تدخل في إطار تنفيذ موازنة التجهيزات للدولة.
- إن العجز المتواصل لحساب رأس المال و الفائض المستمر في الرصيد الخارجي الجاري، يعكس الدور المهم لميزان العمليات الجارية في تحسين ميزان المدفوعات بحيث ترتبط فوائض هذا الأخير بفوائض الرصيد الخارجي الجاري.
- بالرغم من انخفاض حجم الصادرات من المحروقات خلال هذه السنوات الأخيرة (2008-2011)، فان ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات يعود أساسا إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار البترول و ليس لزيادة الطلب، و منه لابد من التساؤل حول الانعكاس السلبي على قيمة الصادرات، إذا اتجهت أسعار المحروقات للانخفاض هي الأخرى.
- إن الأزمة العالمية التي مست الدول خلال هذه السنوات الأخيرة أدت إلى تغير العديد من أسعار صرف عملات الدول المختلفة، و لذلك تسعى الدولة الجزائرية جاهدة من خلال نظام التعويم الموجه أو المدار بتثبيت معدل سعر الصرف الحقيقي حتى يظل قريبا من مستواه التوازني.

II-3- الدين الخارجي و ا لتسديد المسبق للديون

تعتبر أزمة المديونية من أهم المشاكل التي مست الاقتصاد الجزائري خلال فترة زمنية طويلة، فضعف القطاع الانتاجي من جهة، السياسة النقدية التوسعية من خلال منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل، والعجز في ميزانية الدولة، جعل الادخار المحلي غير قادر على تغطية الاستثمار ومنه لجوء الجزائر الى الاقتراض الخارجي، وزاد الوضع تأزما مع انهيار اسعار البترول نهاية الثمانينات. إلا انه وبعد تحسن الوضعية المالية هذه السنوات (2000-2010) تمكنت الجزائر من تسديد ديونها والعودة الى استقرار مالي، وهو ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث.

3-1- تطور مستحقات الدين الخارجي

عانت الجزائر لفترة زمنية طويلة من أزمة مديونية خانقة، و كان عليها في إطار برامج التصحيح الهيكلي ان تقوم بإعادة جدولة ديونها بهدف إعادة التوازن الاقتصادي الكلي. ويوضح الجدول التالي تطورات مستحقات الدين الخارجي للفترة (1989-1998).

الجدول رقم (2-8)

تطور مستحقات الدين الخارجي و خدمة الدين للفترة (1989-1998)

(مليار دولار امريكي)

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
حجم الديون الخارجية	26.1	26.7	27.0	26.1	26.4	29.5	31،6	33،7	31،2	30،5
خدمة الديون	6.6	8.6	9.2	8.8	9.1	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2

المصدر: (Abdelkarim Naas, 2003, p 201- 225)

يلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الخارجية ظل تقريبا ثابتا خلال السنوات 1989-1993 أين تراوح بين 26.1 مليار دولار و 26.4 مليار دولار. و لكن ابتدءا من سنة 1994 بدأ حجم الدين الخارجي يتزايد بحوالي 30% بين 1993 و 1996 و ذلك راجع إلى إعادة جدولة الديون. وفيما يتعلق بخدمة الدين فلقد ارتفعت بنسبة 38% سنة 1993 مقارنة بسنة 1989، حيث كانت تمثل 69% من صادرات المحروقات سنة 1993. وعادت للانخفاض من جديد ابتداء من سنة 1994 أين وصلت حوالي 4.5 مليار دولار؛ وظلت تقريبا ثابتة طوال السنوات المتبقية و يعود السبب إلى تقسيم خدمة الدين إلى النصف في إطار الاتفاقيات المبرمة خلال برامج التصحيح الهيكلي [Naas, 2003,p225]

و يمكن توضيح تطور الديون طويلة و قصيرة الأجل للفترة (2000-2011) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9)
تطور الديون طويلة وقصيرة الأجل للفترة (2000-2011)

(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الديون الطويلة و المتوسطة	**25.008**	**22.311**	**22.540**	**23.203**	**21.41**	**16.48**	**5.062**	**4.889**	**4.282**	**3.921**	**3.679**	**3.263**
الديون القصيرة	**0.173**	**0.260**	**0.102**	**0.150**	**0.41**	**0.71**	**0.550**	**0.717**	**1.304**	**1.492**	**1.778**	**1.142**
إجمالي الديون	**25.261**	**22.571**	**22.642**	**23.353**	**21.82**	**17.19**	**5.612**	**5.606**	**5.586**	**5.413**	**5.457**	**4.405**

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2000-2011)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الديون الطويلة والمتوسطة شهدت انخفاضا بين سنتي (2000-2005) بنسبة 34.31% إلا أن الانخفاض الحقيقي بدأ يلمس ابتداء من سنة 2006، أي السنة التي وصلت فيها قيمة الديون المسددة مسبقا إلى 10.930 مليار دولار، وتمثل أكبر قيمة تسديد مسبق للدين سجل ابتداء من سنة 2005، و استمرت الديون في الانخفاض لتصل قيمة 3.263 مليار دولار سنة 2011.

تتكون الديون المتوسطة وطويلة أجل من نوع جديد من القروض غير المضمونة من قبل الدولة والتي بدأ ظهورها سنة 2000 و كانت تمثل آنذاك قيمة 20 مليون دولار، [Banque D'Algérie, 2008,p73] ، وهي قروض مؤسسات خاصة خاضعة لرقابة أجنبية وتملك استثمارات أجنبية مباشرة في الجزائر، وكان تطورها ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2011على النحو التالي: (1.179 مليار دولار سنة 2006، 1.067 مليار دولار سنة 2007، 1.160 مليار سنة 2008، 0.982 مليار دولار سنة 2009 و 0.968 مليار دولار سنة 2010 و 0.982 مليار دولار2011) [Banque D'Algérie, 2011,p53].

أما الديون قصيرة الأجل فلقد بدأت ترتفع ابتداء من سنة 2008 أين بلغت قيمة 1.304 مليار دولار مقابل 0.717 مليار دولار سنة 2007 لتصل سنة 2010 إلى 1.778 مليار دولار ، ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر الواردات المسجل ابتداء من سنة 2008. ثم تعود للانخفاض من جديد سنة 2011 و تتمثل هذه الديون أساسا في تسبيقات الشركات الأم لفروعها في الجزائر والتي تسجل في ميزان المدفوعات على شكل نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر. و بهذا انخفضت قيمة الدين الخارجي ما بين سنة 2000 و 2011 بنسبة 82.56% ، مما يبرز نجاعة سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر.

3-2- هيكل و مؤشرات الدين الخارجي:

بعد التطرق إلى مستحقات الدين الخارجي سنقوم بعرض تطور هيكل الدين الخارجي وكذلك بعض مؤشراته للفترة (2003-2011) من خلال الجدول التالي:

الجدول ر قم (2-10)

هيكل و مؤشرات الدين الخارجي للفترة (2003-2011)

(مليار دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض متعددة الأطراف	5,029	4,227	2,588	0,402	0,226	0,010	0,010	0,009	--
القروض الثنائية	5,265	5,212	4,116	3,894	3,851	3,287	3,057	2,743	2,437
✓ القروض الحكومية	1,414	1,833	2,192	1,879	2,175	2,073	2,131	1,988	2,0308
✓ القروض التجارية المضمونة	3,851	3,379	1,924	2,015	1,676	1,214	0,775	0,775	0,628
القروض المالية	0,438	0,508	0,573	0,636	0,696	0,879	0,733	0,820	0,716
القروض التجارية غير المضمونة	0,227	0,094	0,097	0,030	0,016	0,006	0,021	0,007	--
قروض إعادة الجدولة	12,244	11,370	9,111	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
خدمة الدين	3,2 أصل الدين 1,18 فوائد	3,47 أصل الدين 0,97 الفوائد 1,2 التسديد المسبق	3 أصل الدين 1,94 التسديد المسبق 0,898 الفوائد	1,779 أصل الدين 10.930 التسديد المسبق 0,605 الفوائد	1,217 أصل الدين 0,332 التسديد المسبق 0,214 الفوائد	1,067 أصل الدين 0,367 التسديد المسبق 0,151 الفوائد	0,875 أصل الدين 0,125 الفوائد	0,589 أصل الدين 0,077 الفوائد	0,538 أصل الدين 0,08 الفوائد
هيكل الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل حسب العملة	%39 الدولار %35 اليورو %12 الين	%39 الدولار %39,9 اليورو %10,6 الين	%44 الدولار %40 اليورو %8 الين	%43 الدولار %47 اليورو %5 الين	%40 الدولار %79 اليورو %4 الين	%43 الدولار %49 اليورو %4 الين	%40 الدولار %51 اليورو %6 الين	%44 الدولار %47 اليورو %3 الين	%46 الدولار %47 اليورو %0,6 الين
الدين الخارجي/صادرات السلع و الخدمات	%17,7	--	%0,3	%9,8	%0,08	%5,2	% 8,14	%9	%5,75
الدين الخارجي/الناتج الداخلي الخام	%35,3	%25,2	%16,2	%4,44	%3,62	%2,51	%3,15	%2,41	%1,65
خدمة الدين/صادرات السلع و الخدمات	%21,7	%12,6	%8	%4,16	%2,26	%1,03	%1,80	%1,1	%0,8
نسبة الفوائد/صادرات السلع و الخدمات	--	%2,8	%2,2	%105	%0,33	%0,18	%0,26	--	--

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2000-2010)

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض متعددة الأطراف و التي تشتمل (قروض صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية) قد شهدت انخفاضا كبيرا فبعدما بلغت 5.029 مليار دولار سنة 2003 لم تمثل سوى0.009 مليار دولار سنة 2010، أي انخفاض بنسبة 99،82% خلال 8 سنوات؛ وهذا ما يعكس تراجعا كبيرا في الدين العمومي الخارجي ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي.

- بالنسبة للقروض الثنائية و التي تنقسم إلى قروض حكومية و قروض تجارية مضمونة فعرفت هي الأخرى انخفاضا بنسبة 53.71% بين سنة (2003،2011).
- شهدت القروض المالية ارتفاعا سنة 2010 حيث بلغت 0.820 مليار دولار مقابل 0.733 مليار دولار سنة 2009، لتعود للانخفاض من جديد سن 2011 بقيمة 0.716 مليار دولار. وفي المقابل تواصلت القروض التجارية غير المضمونة في الانخفاض لتصل قيمة 0.007 مليار دولار سنة 2010 أي انخفضت بنسبة 96.91% مليار دولار مقارنة بسنة 2003.
- تم تسديد إجمالي قروض إعادة الجدولة سنة 2005 بقيمة 9.111 مليار دولار بعدما كانت تمثل 12.244 مليار دولار سنة 2003.
- فيما يخص خدمة الدين فبالإضافة إلى تسديد أصل الدين و الفوائد، فلقد بدأ التسديد المسبق للديون ابتداء من سنة 2004 بقيمة 1.2 مليار دولار، و كان أكبر تسديد مسبق سنة 2006 بقيمة 10.93 مليار دولار، و قد وصلت خدمة الدين لسنة 2011 إلى 0.538 مليار دولار كأصل الدين و 0.08 مليار دولار فوائد.
- أما هيكل الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل حسب العملات الأجنبية فقد سجل مجموعة من التغيرات، فبعدما كانت حصة الدولار تفوق حصة اليورو خلال السنوات (2003،2004،2005) فابتداء من سنة 2006 أصبحت حصة اليورو تفوق حصة الدولار لتصل إلى 51% سنة 2009 و تستمر بنسبة 47% سنتي (2010،2011)، وواصلت حصة الين اتجاهها التنازلي حتى وصلت إلى 0.6% سنة 2011 مقابل 3% سنة 2010.
- أما مؤشرات الدين الخارجي فانها تبين تحسنا واضحا في وضعية المديونية الخارجية للجزائر حيث: تراجعت نسبة فائض الدين الخارجي/صادرات السلع و الخدمات من 17.7% سنة 2003 إلى 5.75% سنة 2011، أما الانخفاض الكبير فكان خلال سنة 2005 و 2007 وهو يعود إلى ارتفاع قيمة صادرات السلع و الخدمات لهتين السنتين، على عكس سنة2009 و التي بلغت فيها النسبة 8.14% حيث يعود السبب إلى انخفاض قيمة الصادرات لتلك الفترة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفيما يخص نسبة الدين الخارجي/الناتج الداخلي الخام فقد انخفضت من 35.3% سنة 2003 إلى 1.65% سنة 2011 و هو ما بين الوتيرة المتزايدة لنمو الناتج الداخلي الخام مقارنة بالدين الخارجي. في حين نسبة خدمة الدين/صادرات السلع و الخدمات فقد استمرت بالانخفاض من 21.7% سنة 2003 إلى 0.8% سنة 2011.

خلاصة

لقد تم من خلال هذا الفصل دراسة تطور سعر الصرف، ميزان المدفوعات و الدين الخارجي للجزائر خلال هذه العشرية الأخيرة، و تم استخلاص ما يلي:

- ✓ بعدما كان سعر صرف الدينار يحدد بطريقة إدارية بعيدا كل البعد عن الأداء والواقع الاقتصادي، و نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي برزت في نهاية الثمانينات، تم إعادة صياغة سياسة صرف جديدة من خلال تبني سياسة التعويم المدار أو الموجه لسعر صرف الدينار، و الهدف منها هو استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار حتى لا يبعد عن سعر الصرف التوازني.
- ✓ يشهد ميزان المدفوعات فوائض هائلة حيث بلغ 19.7مليار دولار سنة 2011 و يعود ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات و التي سجلت قيمة 71.66 مليار دولار سنة 2011، مع الإشارة إلى ارتفاع حجم الواردات سواء تعلق الأمر بواردات السلع أو واردات الخدمات.
- ✓ لم يسجل ميزان الخدمات و ميزان الدخل نتيجة ايجابية على مدار 12 سنة الماضية وهو ما يعكس ارتباط ميزان العمليات الجارية بالميزان التجاري. ومنه فالنتائج الايجابية التي شهدها ميزان المدفوعات تعتبر هشة كونها مرتبطة بصادرات المحروقات، فهي إذن قابلة للتدهور في أي لحظة كون المحروقات من الموارد الغير قابلة للتجديد و التي تخضع أسعارها إلى التقلبات على مستوى الأسواق العالمية. و منه لابد من تنويع النشاط الاقتصادي من خلال تطوير و خلق قطاعات منتجة للثروة.
- ✓ انخفض حجم الدين الخارجي ليصل إلى 4.405 مليار دولار سنة 2011، ووصلت خدمة الدين لنفس السنة إلى 0.538 مليار دولار كأصل لدين و 0.08 مليار دولار كفوائد، مع الإشارة أنه لم يعد فيه قروض لإعادة الجدولة و التي تم تسديدها كلية سنة 2005. إضافة إلى انخفاض القروض المتعددة الأطراف

والتـي لـم تمثـل سـوى 0.009مليـار دولار مـن إجمـالي القـروض سـنة 2010. أمـا بالنسـبة لمؤشـرات الـدين الخـارجي (فقـائم الـدين الخـارجي/النـاتج الـداخلي الخـام) فقـد بلغـت 1.65% سـنة 2011 مقارنـة ب 2.41% سـنة 2010، و سـجل نفـس التراجـع كـل مـن (نسـبة الـدين الخـارجي/صـادرات السـلع و الخـدمات) بنسـبة 5.75% سـنة 2011 مقابـل نسـبة 9% سـنة 2010، (و نسـبة خدمـة الـدين/صـادرات السـلع و الخـدمات) بنسـبة 0.8% لسـنة 2011 مقابـل 1.1% سـنة 2010.

الفصل الثالث:

تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

تمهيد:

ان الفوائض التي شهدها ميزان المدفوعات خلال السنوات (2000-2011)، والتسديد المسبق للديون، والحفاظ على مستوى الصرف الحقيقي عند مستواه التوازني، مؤشرات تشير الى عودة الاستقرار الماكرواقتصادي. الا ان هذا التحليل لا يكف لوحده بل لا بد من تحليل مؤشرات اقتصادية اخرى تسمح لنا بفهم كيفية سير الاقتصاد الوطني خلال فترة تمتاز بارتفاع اسعار المستويات العامة لأسعار المحروقات، ومنه تحديد اهم المشاكل والعقبات التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي والتي تجبر الدولة على رفع تحديات اخرى في اطار الحفاظ على استقرار الاقتصاد، وهو ما سنقوم به في هذا الفصل من خلال دراسة تطور أسعار الاستهلاك، مؤشر الأسعار للانتاج الصناعي للقطاع العام والخاص، مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي،مؤشر الانتاج الصناعي للقطاع العام والخاص، تحليل الطلب، تطور المبادلات الخارجية للسلع ودرجة الانفتاح الاقتصادي، تطور النظام البنكي والوساطة المالية، تطورمعدل البطالة، وأخيرا دراسة سياسة الموازنة.

1-III: تطور أسعار الاستهلاك

لقد شهدت الجزائر هذه العشرية الأخيرة ارتفاعا هاما لمستويات التضخم، و التي سنقوم بعرض تطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1)

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة (2001-2012)

السنة / المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر الجزائر الكبرى%	%4,2	%1,4	%4,3	%4	%1,4	%2,3	%3,5	%4,8	%5,7	%3,9	%4,5	%8,9
المؤشر الوطني%	%3,5	%2,2	%3,6	%4,6	%1,9	%1,8	%3,9	%4,4	%6,4	%4,1	%5,7	%9,7

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2002-2012)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع كل من مؤشر الاستهلاك للجزائر الكبرى و المؤشر الوطني فباستثناء السنوات 2002، 2005 و بالأخص 2006 أين شهد أقل مستوى تضخم، حيث قدر المؤشر الوطني بنسبة 1,8% و مؤشر الجزائر الكبرى بنسبة 2,3%، استمر معدل التضخم في الارتفاع ليصل أقصى قيمة له سنة 2009. ثم انخفض سنة 2010 بما يقارب 2,3

% ليعـود للارتفـاع مـن جديـد سـنة 2012. بنسـبة 8,9% كمؤشـر للجزائـر الكبـرى 9,7 % كمؤشر وطني ويعود هذا التغير في التضخم إلى العوامل التالية:

أ- ارتفـاع أسـعار السـلع الغذائيـة و بـالأخص أسـعار المنتجـات الفلاحيـة الطازجـة و يمكـن تمثيل تطور أسعار هذه المنتجات الفلاحية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2)

تطور أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة للفترة (2004-2012)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأسعار%	% 6,9	% 3,7	% 6	% 7,2	% 4,1	% 20,5	% 2,2	% 4,6	%21.4

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2004-2012)

نلاحـظ مـن خـلال الجـدول أعـلاه ارتفـاع أسـعار المنتجـات الفلاحيـة الطازجـة و بـالأخص سـنة 2009 أيـن وصـلت نسـبتها إلـى 20,5% و ذلـك بسـبب ارتفـاع أسـعار الجملـة للخضـر والفواكـه بنسـبة 12,7% و ارتفـاع سـعر البطاطـا بنسـبة 18,9%. [Rapport de la Banque d'Algérie,2009,p56]

ثـم انخفـض السـعر سـنة 2010 ليرتفـع مـن جديـد سـنة 2011 بنسـبة 4,6% لقـد اسـتمر الارتفـاع فـي السـعر بـالرغم مـن زيـادة الانتـاج الفلاحـي للبطاطـا بنسـبة 17,2% والخضـر الطازجة 10,1% والحمضيات بنسبة 40,9%. [Rapport de la Banque d'Algérie,2011,p41]

أمـا بالنسـبة لسـنة 2012 والتـي شـهدت أعلـى مسـتوى ارتفـاع للسـعر بنسـبة 21.4% وذلـك بـالرغم مـن ارتفـاع إنتـاج البطاطـا بنسـبة 9.4% أي مـا يعـادل 4.2 مليـون طـن وارتفـاع إنتـاج الطمـاطم بنسـبة 11.4 %. [Rapport de la Banque d'Algérie, 2011,p41] ، ممـا يعكـس عـدم تنظـيم أسـواق الخضر و الفواكه من حيث ضبط الأسعار و قلة القواعد و القوانين التي تحكمها.

و يمكـن عـرض تطـور التضـخم للمؤشـر خـارج المنتجـات الفلاحيـة الطازجـة للفتـرة (2001-2012) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3)

تطور المؤشر خارج المنتجات الفلاحية الطازجة للفترة (2001-2011)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر %	% 1,1	% 1,6	%3,7	% 2,2	% 2,9	% 1,5	% 2,3	% 4,6	% 2,5	% 4,4	% 4,5

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2004-2011)

يسجل التضخم خارج المنتجات الفلاحية الطازجة ارتفاعا كبيرا بحيث بلغ 4,5 % سنة 2011 و تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع سعر السلع شبه المصنعة و السلع الزراعية المستوردة. [Rapport de la Banque d'Algérie,2010,p41]

ب- ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المصنعة والتي يمكن تمثيلها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4)

تطور أسعار المنتجات الغذائية المصنعة للفترة (2002-2011)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعر%	% 0,2	% 0,4	% 0,6	% 0,8	% 2,8	% 5,8	% 10,8	% - 0,4	% 5,7	% 3,9

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2004-2011)

نلاحظ من خلال الجدول أن أسعار المنتجات الغذائية المصنعة لم تتعدى 0,8 % منذ سنة 2002 حتى سنة 2006 أين بدأت أسعارها في الارتفاع لتصل إلى 10,8 % سنة 2008 ثم تنخفض سنة 2009 الى نسبة 0,4 % و تعود لارتفاع من جديد سنة 2010 و 2011.

ج- ارتفاع أسعار السلع المستوردة و بالأخص (الحبوب/ المنتجات الحليبية، السكر) و يقاس التغير في أسعار السلع المستوردة بمؤشر يطلق عليه اسم مؤشر القيم الوحدوية للاستراد (L'indice des valeurs unitaires à l'importation) و يحسب على أساس الثمانية مجموعات المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك. و كان تطور أسعار السلع المستوردة خلال الفترة (2005-2011) على النحو التالي:

الجدول رقم (3-5)

تطور أسعار السلع المستوردة للفترة (2002-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعر%	% 7,1	% 5,6	% 10,2	% 11,3	% 2,1	% 7,0	% 5,8

المصدر: (Rapports de la Banque d'Algérie, 2007-2011)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع أسعار السلع المستوردة. بحيث لم تقل هذه النسبة عن 5 % باستثناء سنة 2009 أين وصل السعر إلى 2,1 %، و يعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لتلك السنة حيث انخفض الطلب العالمي مما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة خلال تلك السنة. تم عادت الأسعار للارتفاع من جديد لتصل إلى 7,0 % سنة 2010 و تنخفض إلى 5,8 %سنة 2011، و لقد ساهمت السلع المستوردة سنة 2011 بنسبة 35,7 % من التضخم أي ما يعادل ربع التضخم تلك السنة مقارنة بـ 47,7 % سنة 2010.

[Rapport de la Banque d'Algérie,2011,p38] و هو ما يبرز مدى تأثير أسعار السلع المستوردة على ارتفاع مستوى التضخم.

كما يمكن أن ندرج تطور المؤشر القيم الوحدوية للواردات للفترة (2002-2012) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6)

مؤشر القيم الوحدوية للاستيراد للفترة (2002-2011):

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تغير المؤشر%	% 0,3	% 3,7	% 9,1	% 7,1	% 4,2	% 8,9	% 14,6	% -2,5	% 1,2	% 23,5	% -2,8

المصدر: (Office National des Statistiques, 2013,p56)

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر القيم الوحدوية للاستراد شهد انخفاضا كبيرا جدا خلال سنة 2009 بنسبة 2.5% بينما كانت يعادل سنة 2008 نسبة 14.6% ويعود ذلك إلى أزمة الكساد لسنة 2009 والتي تزامنت مع تخفيض حجم السلع المستوردة من أجل حماية الاقتصاد ضد صدمات خارجية، ليعود للارتفاع سنة 2011 بنسبة 23,5 % وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية العالمية وبالأخص السكر والزيت، أما سنة 2012 فلقد عرف فيها المؤشر أقل ارتفاعا منذ 11 سنة بسبب انخفاض مؤشر الحبوب عالميا بنسبة 4 ,2 % ومؤشر السكر بنسبة 17% [Rapport de la Banque d'Algérie,2012,p35] ، هذا ما أدى إلى انخفاض مساهمة هذه السلع في التضخم من 7 ,35 % سنة 2011 إلى 13,8 % سنة 2012 [Rapport de la Banque d'Algérie,2012,p42].

د- ارتفاع أسعار الخدمات: بحيث كان تطور أسعارها للفترة (2003-2011) على النحو التالي:

الجدول رقم (3-7)

تطور أسعار الخدمات للفترة (2003-2011)

السنة	2003	2004	2005	2006	200	2008	2009	2010	2011
السعر%	% 4,9	% 9,2	% 12,4	% 2,8	% 1,5	% 2,7	% 4,1	% 2,7	% 3,3

المصدر: Rapports de la Banque d'Algérie, 2004-2011

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع أسعار الخدمات خاصة بين 2004 و 2005 و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار مجموعة النقل و الاتصال حيث بلغ المؤشر لسنة 2004 نسبة 10.6

%وسنة 2005 نسبة 9,8%. و بلغ سعر الخدمات سنة 2011 نسبة 3,3% أي بارتفاع 0.6 نقطة مقارنة لسنة 2010 وذلك بسبب ارتفاع أسعار مجموعة النقل و الاتصال من 2,5% سنة 2010 إلى 3% سنة 2011. **[الملحق رقم 2]**

ه- ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية من فبعدما كانت سالبة سنة 2006 بنسبة -0.4 % أقل من معدل التضخم المتوسط منذ 10 سنوات، ارتفعت لتصل سنة سنة 2010 نسبة 3.9 % ، ويعود السبب إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج وقلة إنتاجيتها. [Rapport de la Banque d'Algérie,2010,p34]

يعكس التحليل السابق مدى ارتفاع مستوى التضخم سواء تعلق ذلك بأسعار الإنتاج الصناعي العمومي والخاص أو أسعار الاستهلاك، و يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال العوامل التالية : [Rapport de la Banque d'Algérie,2011,p32]

- ارتفاع الكتلة النقدية و التي ساهمت بنسبة 63 % في التضخم سنة 2011.
- ارتفاع مستوى الأجور.
- ارتفاع مرونة الواردات بالنسبة للطلب على السلع الاستهلاكية المعملية و تحويل التضخم من البلدان المصدرة لهذه السلع.

و من أجل وضع حد لهذه الظاهرة، اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

- إلغاء الحقوق الجمركية على واردات السكر الأحمر، و المواد الأساسية التي تدخل صناعة الزيوت الغذائية بنسبة 5 %.
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17 % على السكر الأحمر و المواد الأولية التي تدخل في إنتاج الزيوت الغذائية. . [Rapport de la Banque d'Algérie,2012,p33]

III-2 مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع العام والخاص

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع العام والخاص من خلال دراسة تغيرات الأسعار حسب قطاع النشاط وحسب مكونات كل قطاع، وذلك خلال الفترة (2001-2011).

2-1- مؤشر الأسعار للانتاج الصناعي للقطاع العام:

الجدول رقم (3-8)

التطور السنوي للمؤشر العام: (القطاع العمومي الصناعي)

الوحدة (%)

المستوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر خارج قطاع المحروقات	المؤشر	829,3	842,6	878,0	920,3	961,9	987,6	1029,4	1088,3	1125,1	1160,0	1184,9
	التغيرات	4,2	1,6	4,2	4,8	4,5	2,7	4,2	5,7	3,4	3,1	2,2
صناعة المنتوجات الصناعية	المؤشر	825,5	836,7	872,0	913,3	953,3	975,5	1016,8	1065,7	1097,6	1134,5	1146,3
	التغيرات	4,4	1,4	4,2	4,7	4,4	2,3	4,2	4,8	3,0	3,4	1,0

المصدر: (Office National des Statistiques, 2011,p6)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض مؤشر الأسعار سواء بالنسبة للقطاع خارج المحروقات والذي انخفض من 5,7%سنة 2008 ليصل إلى 2,2% سنة 2011، أو بالنسبة لمؤشر صناعة المنتوجات الصناعية والذي انخفض من4,84 % سنة 2008 إلى 1% سنة 2011. من أجل تحليل هذه النتائج سنقوم بإدراج جدول أخر يعرض فيه تطور تغير المؤشر بالنسبة لمختلف القطاعات الصناعية.

الجدول رقم (3-9)

التغير السنوي للمؤشر حسب قطاع النشاط

الوحدة (%)

السنوات / الصناعات	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
الطاقة	1,5	0,5	4,4	5,4	7,8	10,7	0,1	0,2	2,7	0,2	0,2
المناجم و المقالع	2,3	18,9	2,8	7,0	2,9	-2,9	16,9	61,5	16,2	0,3	35,0
الحديد، الصناعة الميكانيكية و الكهرباء(ISMEE)	3,7	3,5	8,3	7,4	12,7	3,2	8,4	2,7	5,5	2,7	1,4
مواد البناء	3,9	0,4	3,8	2,4	-2,8	1,3	8,1	1,3	2,7	16,5	1,1
لصناعة الكيميائية و صناعة البلاستيك	12,9	-0,1	3,2	2,6	7,3	3,6	1,3	1,1	2,4	2,5	0,1
الصناعة الغذائية والسجائر	3,3	1,5	3,4	4,0	0,0	2,1	2,5	8,0	1,7	2,2	0,8
صناعة النسيج	1,0	-0,3	-4,4	2,7	0,9	0,2	-1,3	-0,4	3,6	1,0	1,6
صناعة الجلود والأحذية	-3,0	-2,0	4,3	1,6	6,6	-0,2	-2,2	0,0	3,2	1,1	0,5
صناعة الخشب والورق	6,0	-1,6	1,0	8,5	3,6	0,8	2,0	12,8	-0,1	1,2	1,9
صناعات أخرى	6,8	0,0	9,4	17,9	3,4	1,2	6,3	12,5	0,0	-2,3	5,8

المصدر: (ONS, 2011, p7)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم ارتفاع للأسعار لسنة 2011 شهده قطاع المناجم والمقالع حيث بلغ المؤشر 35 %، تليه بعد ذلك الصناعات الأخرى و التي بلغ مؤشرها 5,8 % بعد التراجع الكبير لسنة 2010 (2,3- %) ، ثم صناعة الخشب و الورق و الذي سجل ارتفاعا بنسبة 1,9 %. وأخيرا صناعة النسيج و التي ارتفع مؤشر سعرها من 1 % سنة 2010 إلى1,6 % سنة 2011.

أما القطاعات الخمس المتبقية فلقد سجل قطاع الحديد و الصناعة الميكانيكية و الكهرباء انخفاضا في المؤشر بنسبة 1,4% بعدما بلغ سنة 2010 نسبة 2,7 %.

وانخفض مؤشر قطاع مواد البناء من 16,5 % سنة 2010 إلى 1,1 %سنة 2011، يليه قطاع الصناعة الكيميائية و البلاستيك والذي انخفض بدوره من 2,5 % سنة 2010 إلى 0,1 % سنة 2011، قطاع الصناعة الغذائية من 2,2 % سنة 2010 إلى 0,8 % سنة 2011 وأخيرا صناعة الجلود و الأحذية من 1,1 % إلى 0,5 % سنة 2011. ويظل قطاع الطاقة هو القطاع الوحيد الذي لم يشهد تغيرا حيث بلغ 0,2 %.

من اجل معرفة سبب هذه التغيرات سندرج جداولا توضح التغير السنوي للمؤشرات حسب مكونات كل قطاع.

✓ **التغير السنوي للمؤشرات حسب مكونات كل قطاع:**

من أجل تحليل التغيرات السنوية لكل قطاع لا بد من دراسة التغير السنوي للمؤشرات حسب مكونات كل قطاع، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-10)

التطور السنوي لمؤشر قطاع الطاقة

الوحدة (%)

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكهرباء	المؤشر	880,3	884,5	923,0	972,5	1084,0	1160	1161,7	1163,6	1195,5	1198,3	1200,6
	التغير	1,5	0,5	4,4	5,4	7,8	10,7	0,1	0,2	2,7	0,2	0,2

المصدر:(ONS, 2011, p10)

يتكون قطاع الطاقة من فرع الطاقة الكهربائية و الذي سجل ارتفاعا في المؤشر سنتي 2001 وسنة 2006 ثم انخفاضا خلال سنتي 2007 و 2008 ليرتفع إلى 2,7% سنة 2009 ويعود للانخفاض من جديد سنتي 2010 و 2011. ان انخفاض أسعار الطاقة تعتبر سياسة منتهجة من قبل الدولة في اطار ضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي من خلال استعمالهم للطاقة بأسعار منخفضة، إلا ان الوضع لا يمكن ان يستمر وهذا لارتفاع استهلاك الأفراد المتزايد من سنة الى اخرى. ومنه الى متى ستستمر الدولة في خفض أسعار الطاقة؟.

الجدول رقم (3-11)

التطور السنوي لمؤشر قطاع المناجم و المقالع:

الوحدة (%)

السنوات / الفروع	/2000 2001	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011
استخراج معدن الحديد	6,2	79,8	14,6	14,0	7,1	-7,8	16,3	21,8	-3,3	-1,3	12,5
استخراج الحجر الرمل، الجير	0,3	8,3	-3,9	9,8	2,0	2,5	7,1	1,3	-0,8	2,1	1,4
استخراج الملح	4,5	6,3	-3,9	15,3	-5,2	16,8	2,3	-21,0	-8,2	3,4	0,0
استخراج الفوسفات	0,5	0,2	-0,7	-5,5	3,0	-12,4	37,1	190,2	32,5	0,0	52,6
استخراج المواد المعدنية	2,5	4,7	-0,2	4,0	0,0	25,4	0,8	4,3	21,7	9,5	2,6

المصدر:(ONS, 2011, p13)

إن الارتفاع الذي سجلته أسعار قطاع المناجم و المقالع لسنة 2011 بنسبة 35 % يعود إلى ارتفاع أسعار فرع استخراج الحديد بنسبة 12,5 % بعد التراجع الذي شهده القطاع سنة 2010، كذلك فرع استخراج الفوسفات بنسبة 52,6 %، و فيما يتعلق بفرعي استخراج الحجر، الرمل، الجير و كذلك فرع استخراج المواد المعدنية فلقد سجلت تراجعا على التوالي بنسبة 1,4 % و 2,6 %؛ و أخيرا سجلت أسعار فرع استخراج الملح جمودا سنة 2011. فيما يخص قطاع المناجم والمقالع فالبرامج الاستثمارية الحالية في الجزائر أدت الى خلق العديد من المشاريع في مجال الطرق، السكك الحديدية، المطارات، الميناء، وغيرها من المشاريع التي تستلزم مواد البناء وهذا ما أدى الى ارتفاع حجم الطلب عليها وارتفاع أسعارها. اما فرع الفوسفات فلقد اولي له اهتماما خاصا هذه السنوات الأخيرة حيث برمجت الدولة رفع حجم الانتاج لتصل الى 10 ملايين طن سنة 2015 وتستمر في الانتاج لتبلغ 12 أو 15 مليون طن

سنة 2020، وينتظر من ذلك مداخيل مقدرة بقيمة 8 مليار دولار سنويا. وهذا ما يفسر ارتفاع اسعار فرع استخراج الفوسفات.[1]

الجدول رقم (3-12)

التطور السنوي لمؤشر قطاع الحديد، الصناعة الميكانيكية و الكهرباء

الوحدة (%)

الفروع / السنة	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011
تحويل: الحديد المصبوب إلى الصلب	2,0	4,7	19,0	15,2	24,6	-0,2	9,8	2,0	19,5	2,7	1,8
تحويل المعادن غير الحديدية	3,2	1,8	0,8	0,8	6,7	62,9	28,9	-16,6	-35,9	36,7	0,4
السلع الوسيطة الحديدية الميكانيكية الكهربائية	4,9	2,6	5,8	3,8	9,6	2,2	12,8	9,1	2,0	0,6	-0,1
السلع الاستهلاكية الحديدية	-4,8	1,3	-1,9	-0,1	-0,1	-1,2	0,0	0,0	-0,1	-0,1	0,0
السلع الاستهلاكية الميكانيكية	-9,3	0,0	11,5	9,8	-3,2	-2,6	-2,8	0,0	-1,6	-1,7	1,9
السلع الاستهلاكية الكهربائية	-2,8	3,8	1,5	0,9	2,5	0,1	0,1	-1,4	-2,0	-0,3	1,0
صنع السلع التجهيزية الحديدية	-1,6	2,5	4,5	6,6	9,4	7,4	19,9	3,5	-1,0	0,4	1,0
السلع التجهيزية الميكانيكية	14,3	7,1	2,4	6,1	9,9	0,8	1,9	0,7	3,5	2,6	4,2
السلع التجهيزية الكهربائية	3,3	2,1	-1,4	0,5	3,7	-0,6	3,1	8,9	1,7	-1,0	0,0
السيارات الصناعية	3,1	2,9	15,5	9,4	0,4	2,3	0,9	10,5	3,4	0,0	0,0
الأدوات والسكك الحديدية	4,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
ميكانيك الدقة والتجهيزات	-3,3	-62,3	-17,8	-6,2	-3,5	31,3	23,8	-12,8	10,6	6,3	0,0
الأدوات الحديدية	-3,3	0,0	6,7	0,0	7,8	0,8	0,0	3,3	1,1	0,0	0,0

المصدر:(ONS, 2011, p16)

نلاحظ خلال الجدول ما يلي:

- سجل فرع الحديد المصبوب إلى الصلب ارتفاعا في السعر سنة 2011 بنسبة 1,8 % لكن أقل مما كان عليه سنة 2010 أين بلغ 2,7 %، وكذلك أقل بكثير من سنة 2009 حيث بلغ 19.5 %.

[1] Site Internet : Algérie-Focus.com. Article : Les phospahtes au Magreb, Enjeu politique, Enjeu d'avenir, publié le 23-Avril-2009, visité le 23-Avril-2014

- شهد فرع تحويل المعادن غير الحديدية انخفاضا كبيرا في السعر سنة 2011 0,4 % مقارنة لسنة 2010 أين بلغ المؤشر 36,7 %، ولكن يعتبر مقبولا اذا ما قارناه بسنة 2009 أين كان التطور سالبا.
- سجل فرع السلع الوسطية الحديدية، الميكانيكية الكهربائية انخفاضا ملحوظا وذلك ابتداء من سنة 2008 حيث بلغ 9,1 % ثم انخفض إلى 2 % ثم الى 0.6% وواصل الانخفاض الى -0.1% سنة 2011.
- لم تسجل السلع الاستهلاكية الحديدية ارتفاعا ما عدى سنة 2002 أين وصل السعر إلى 1,3 % لتعاني من جمود سنة 2011.
- شهدت كل من فروع السلع الاستهلاكية الميكانيكية، السلع الاستهلاكية الكهربائية، صنع السلع التجهيزية الحديدية والسلع التجهيزية الميكانيكية ارتفاع في السعر سنة 2011 مقارنة بسنة 2009.
- تميزت كل من فروع السلع التجهيزية الكهربائية، السيارات الصناعية، ميكانيك الدقة والتجهيزات، والأدوات الحديدية بانخفاض في السعر ابتداء من سنة 2009 لتواصل الانخفاض وتصل الى جمود سنة 2011.
- شهد فرع الأدوات والسكك الحديدية جمودا في السعر طاوال الفترة المدروسة في الجدول باستثناء سنة 2001 أين ارتفع السعر الى 4.2%.

الجدول رقم (3-13)
التطور السنوي لمؤشر قطاع مواد البناء:

الوحدة (%)

الفروع / السنة	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011
صناعة الزجاج	-3,4	0,0	-0,3	-0,9	-0,6	-0,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
صناعة مواد البناء (السلع الحمراء)	2,5	0,0	-0,1	0,4	1,5	0,3	1,4	1,2	1,6	5,9	15,2
صناعة روابط الري	5,0	1,3	6,1	3,4	-5,5	0,4	11,2	0,4	3,5	26,9	0,0
صناعة الإسمنت، مواد بناء مختلفة	5,4	-1,4	1,8	2,1	1,7	4,7	6,8	4,2	1,9	0,8	-1,4

المصدر:ONS, 2011, p19

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه من بين الفروع الأربعة السابقة فإن فرع صناعة مواد البناء السلع الحمراء هو الفرع الوحيد الذي سجل ارتفاعا في السعر بنسبة 15,2 %، وتظل الفروع الثلاثة المتبقية تشهد جمودا أو انخفاضا وذلك خلال سنة 2011.

الجدول رقم (3-14)

التطور السنوي لمؤشر قطاع الكيمياء و البلاستيك

الوحدة (%)

الفروع / السنة	/2000 2001	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011
الصناعة الكيميائية المعدنية الأساسية.	-0,5	-0,9	4,1	7,1	22,2	1,9	0,1	0,1	19,5	5,2	0,5
Résine البلاستيك	-3,3	9,2	0,0	0,0	0,0	3,0	0,1	10,3	28,4	0,3	-2,4
منتجات أخرى وسيطة بلاستيكية	1,9	-3,6	18	7,5	1,4	2,6	-1,7	1,1	2,1	-0,4	-0,3
الكمياء العضوية الأساسية	4,8	3,6	-1,7	4,0	3,6	,2	21,5	17,7	-1,6	-3,8	4,1
الدهون (Peinture)	26,4	-1,5	6,0	0,6	7,5	0,5	-0,6	0,0	0,0	0,0	0,0
منتجات الصيدلانية	2,3	7,8	-0,3	5,5	1,9	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
منتجات كيميائية أخرى	3,4	0,9	-0,4	2,2	7,7	13,4	5,8	2,5	1,8	8,7	0,2

المصدر:(ONS, 2011, p23)

سجل قطاع الصناعة الكيميائية ارتفاعا بنسبة 0,1 % خلال سنة 2011 ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير لسعر فرع الكيمياء العضوية الأساسية بنسبة 4,1 % أما فرع البلاستيك والسلع الأخرى الوسيطة البلاستيكية فشهدت انخفاضا على التوالي بنسبة 2,4- % و0,3- %. أما فرعي الدهون والسلع الصيدلانية فقد عرفت جمودا في الأسعار و ذلك ابتداء من سنة 2008 بالنسبة للدهون وسنة 2006 بالنسبة للسلع الصيدلانية الى غاية 2011.

و أخيرا سجل سعر فرع السلع الكيميائية الأخرى انخفاضا بنسبة 0,2 % سنة 2011 مقارنة بنسبة 8.7% سنة 2010

الجدول رقم (3-15)
التطور السنوي لمؤشر قطاع الصناعة الغذائية والسجائر

الوحدة (%)

الفروع / السنة	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011
صناعة السجائر، أعواد الثقاب.	8,9	6,8	9,3	9,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	5,4
خدمة الحبوب	-1,0	-0,6	3,3	0,9	-0,7	1,1	3,2	8,2	-0,7	-0,2	0,0
صناعة السكر.	2,6	0,0	-9,2	-5,1	5,1	28,1	0,0	0,0	12,0	44,1	-2,5
المشروبات الكحولية.	-14,9	-9,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المشروبات غير الكحولية.	0,1	0,2	-0,7	-0,4	-0,3	-0,6	0,0	0,0	-3,8	-3,9	0,0
صناعة الحليب.	19,1	0,7	-0,4	-0,3	0,5	0,4	3,9	5,3	-0,1	-0,4	0,0
مصدرات الخضر و الفواكه.	-7,9	8,5	-6,3	7,3	5,7	14,4	-0,3	7,6	5,2	0,0	0,0
السلع الغذائية، الحيوانية.	2,7	2,3	6,1	11,4	-0,7	0,0	4,7	23,9	7,2	0,0	0,0

المصدر : ONS, 2011, p29

يتبين لنا من خلال الجدول اعلاه أن فرع صناعة السجائر وأعواد الثقاب سجل ارتفاعا في السعر بنسبة 5,4 % بعد فترة 6 سنوات من الجمود. أما فرع صناعة السكر فقد سجل انخفاضا في السعر بنسبة 2.5- % سنة2011 بعدما عرف ارتفاعا كبيرا سنة 2010 بنسبة 44,1 %. وأخيرا فقد فشهدت بقية الفروع الأخرى جمودا في السعر خلال نفس السنة اي سنة 2011.

الجدول رقم (3-16)
التطور السنوي لمؤشر قطاع النسيج، الجلود و الأحذية:

الوحدة (%)

الفروع / السنة	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011
صناعة السلع الوسيطة النسيجية.	2,5	-0,7	-4,9	-0,4	5,8	0,5	0,8	0,3	0,4	2,3	2,7
صناعة السلع الاستهلاكية النسيجية.	-0,5	0,2	-3,9	5,7	-3,5	-0,2	-3,4	-1,0	7,0	-0,2	0,4
المنتجات الوسيطة الجلدية.	2,2	0,3	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,2	0,8	0,2	0,7
إنتاج السلع الاستهلاكية الجلدية.	-6,8	3,8	7,9	2,8	11,7	-0,4	-3,8	-0,1	4,9	1,6	0,3

المصدر:(ONS, 2011, p32)

إن ارتفاع مؤشر قطاع النسيج يعود إلى ارتفاع سعر فرع صناعة السلع الوسيطة النسيجية من 2,3 % سنة 2010 إلى 2,7 % سنة 2011، أما فرع صناعة السلع الاستهلاكية النسيجية فلم يرتفع فيه المؤشر إلا بنسبة 0,4 % سنة 2011 بعدما سجل انخفاضا خلال سنة 2010. أما مؤشر قطاع الجلود و الأحذية و الذي انخفض مؤشره ليبلغ 0,5 % سنة 2011، فذلك يعود إلى انخفاض سعر فرع إنتاج السلع الاستهلاكية الجلدية من 1,6 % إلى 0,3 % خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي . والارتفاع الطفيف للمنتجات الوسيطية الجلدية من 0.2% سنة 2010 % إلى 0.7% سنة 2011.

الجدول رقم (3-17)
التطور السنوي لمؤشر قطاع صناعة الخشب و الورق:

الوحدة (%)

الفروع / السنة	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011
النجارة	**5,9**	**-2,0**	**2,8**	**15,4**	**12,1**	**-0,2**	**4,3**	**28,6**	**-0,2**	**1,8**	**1,8**
صناعة الأثاث	**9,9**	**0,0**	**1,9**	**5,9**	**-3,7**	**8,8**	**-0,1**	**-7,2**	**0,5**	**0,0**	**0,0**
صناعة الفلين	**-0,7**	**13,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
إنتاج و تحويل الورق	**5,0**	**-2,6**	**-1,2**	**2,9**	**-3,2**	**-0,9**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,7**	**0,3**

المصدر:(ONS, 2011, p35)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه من بين الفروع الأربعة المكونة لهذا الجدول أن فرع النجارة وكذا فرع إنتاج و تحويل الورق قد سجلا ارتفاعا في السعر على التوالي بنسبة 1.8% و0,3 % أما فرعي صناعة الأثاث و صناعة الفلين فقد سجلا جمودا خلال السنتين الأخيرتين.

2-2- مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع الخاص:

سنقوم من خلال هذا الجزء عرض التطور السنوي لمؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي للقطاع الخاص، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18)
التطور السنوي لمؤشر أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص:

الوحدة (%)

الفروع / السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام	**المؤشرات**	**400,1**	**398,1**	**400,6**	**406,4**	**415,4**	**423,1**	**431,5**	**438,2**	**440,0**	**450,9**	**455,5**
	التغيرات	**0,3**	**-0,5**	**0,6**	**1,4**	**2,2**	**1,9**	**2,0**	**1,5**	**1,3**	**1,5**	**1,0**
مؤشر المنتجات الصناعية	**المؤشرات**	**399,4**	**397,5**	**400,0**	**405,8**	**414,8**	**422,5**	**430,9**	**437,5**	**443,0**	**449,4**	**454,4**
	التغيرات	**0,2**	**-0,5**	**0,6**	**1,5**	**2,2**	**1,8**	**2,0**	**1,5**	**1,2**	**1,5**	**1,1**
المناجم و المقالع		**5,2**	**-0,9**	**0,0**	**1,1**	**0,4**	**1,2**	**0,2**	**2,8**	**25,6**	**17,0**	**-12,6**
الحديد، الصناعة الميكانيكية و الكهرباء		**-4,8**	**0,7**	**6,6**	**3,2**	**2,8**	**11,8**	**3,5**	**10,3**	**6,8**	**1,7**	**0,7**
مواد البناء		**3,0**	**0,1**	**-1,0**	**3,3**	**1,4**	**1,1**	**4,4**	**-0,1**	**1,2**	**2,9**	**0,7**
الكيمياء و البلاستيك		**-0,7**	**0,0**	**-0,5**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
الصناعة الغذائية		**6,0**	**-2,0**	**-2,0**	**0,1**	**4,8**	**2,3**	**5,5**	**1,0**	**0,1**	**5,2**	**2,2**
صناعة النسيج		**1,0**	**3,3**	**6,1**	**1,9**	**0,4**	**-0,9**	**-0,3**	**-0,5**	**0,7**	**1,3**	**2,4**
صناعة الجلد و الأحذية		**-2,5**	**0,1**	**0,0**	**0,7**	**1,4**	**0,3**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
صناعة الخشب و والورق		**-1,2**	**-2,8**	**2,1**	**2,1**	**1,8**	**0,5**	**1,3**	**-0,7**	**0,4**	**-1,2**	**0,1**
صناعات أخرى		**-2,5**	**0,0**	**0,0**	**6,5**	**7,9**	**-2,2**	**0,2**	**1,3**	**0,7**	**0,3**	**4,0**

المصدر:ONS, 2011, p37-39

نلاحظ من خلال الجدول **(3-18)** أنه كل من المؤشر العام و مؤشر المنتجات الصناعية شهدا انخفاضا في السعر سنة 2011، مقارنة بسنة 2010. حيث سجل المؤشر العام ارتفاعا بنسبة 1,0 % مقابل 1,5 % سنة 2010 و مؤشر المنتجات الصناعية 1,1 % مقابل1,5 % سنة 2010.

أما فيما يتعلق بتطور مؤشر أسعار القطاعات التسعة الأخرى للقطاع الخاص، فلقد سجل قطاع المناجم و المقالع انخفاضا بنسبة 12,6 %، و لم يتعدى ارتفاع السعر لقطاعات الحديد الصناعة الميكانيكية و الكهرباء، و قطاع مواد البناء و قطاع صناعة الخشب و الورق نسبة 0,7% خلال نفس السنة (2011)، و سجل قطاع الصناعة الغذائية انخفاض بنسبة 2,2 %

مقارنة بسنة 2010 بنسبة 5,2 %. كذلك سجل قطاع النسيج ارتفاعا بنسبة 2.4% سنة 2011 و قطاع الصناعات الأخرى ارتفاعا بنسبة 4,0 %. و أخيرا شهد قطاع صناعة الجلد والأحذية جمودا و ذلك ابتداء من سنة 2007 و الذي استمر إلى غاية سنة 2011.

يمكن القول اذن من خلال تحليل الجداول السابقة أنه يتبين تحكم في الأسعار خلال هذه السنوات الأخيرة سواء تعلق الأمر بالقطاع العام والخاص، والدليل على ذلك انخفاض مؤشر اسعار الانتاج الصناعي للقطاع العام من 4.84% سنة 2008 الى 1% سنة 2011 ، وللقطاع الخاص من 1.5% سنة 2008 الى 1% سنة 2011. إلا انه ما يتبين من تحكم في الأسعار لا يعكس تطور اسعار التجزئة والتي ارتفع سعرها مقدرة بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك بنسبة 5% في المتوسط السنوي، وهي أكبر نسبة سجلت هذه السنوات الأخيرة .[Banque D'Algérie,2011,p37]

III-3- تحليل النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2011)

تتباين القطاعات الاقتصادية في مدى مساهمتها في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ولذلك سنحاول من خلال هذا الجزء دراسة تطور هذه القطاعات وكذلك معرفة مدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي خارج المحروقات.

3-1- التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (3-19)

مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي الفترة (2002-2011)

الوحدة (%)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	**10,1**	**10,6**	**10,2**	**8,2**	**8,0**	**8,00**	**7,0**	**10,0**	**9,0**	**8,6**
المحروقات	**35,6**	**38,5**	**40,7**	**47,4**	**48,4**	**46,3**	**47,9**	**33,5**	**37,0**	**38,3**
الصناعة	**8,1**	**7,3**	**6,8**	**5,9**	**5,6**	**5,4**	**5,0**	**6,2**	**5,5**	**4,9**
البناء و الأشغال العمومية	**9,9**	**9,2**	**8,9**	**8,0**	**8,4**	**9,3**	**9,2**	**11,8**	**11,1**	**9,8**
خدمات غير مسوقة	**42,2**	**22,9**	**22,9**	**21,5**	**21,2**	**21,9**	**20,6**	**25,6**	**23,3**	**21,1**
خدمات مسوقة	**12**	**11,4**	**10,6**	**8,9**	**8,4**	**9,0**	**10,3**	**12,9**	**14,1**	**17,3**

المصدر: ONS, 2013, p59

اعتمادا على الجدول السابق واذا ما أخذنا احصاءات سنة 2011 فانه يمكننا تقديم هذه القطاعات ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي كما يبينه الشكل الموالي:

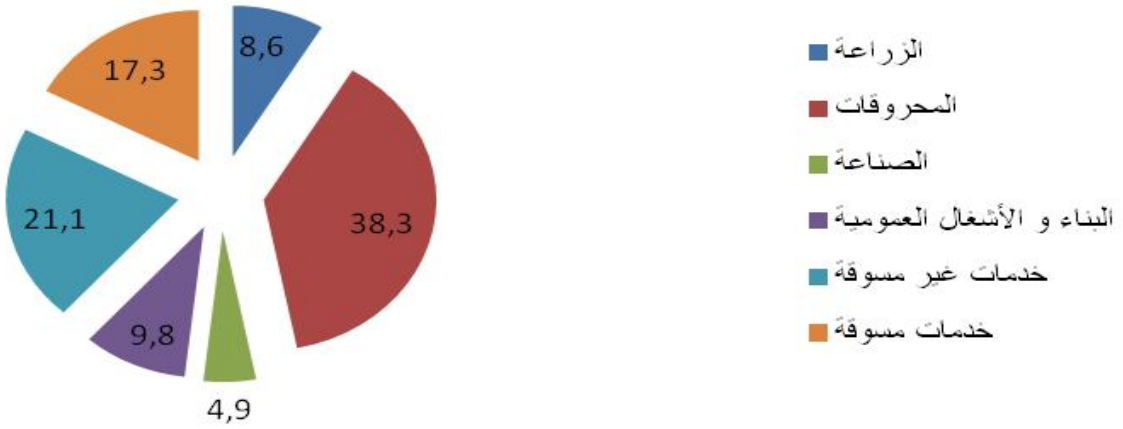

الشكل رقم (3-1)

مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2011)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3-19)

نلاحظ من خلال الجدول **(3-19)** مدى مساهمة كل من المحروقات، قطاع الخدمات و كذلك قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث تعتبر مساهمة كبيرة وبارزة، بينما تظل مساهمة كل من قطاع الزراعة وبالأخص قطاع الصناعة ضئيلة جدا بحيث شهد قطاع الزراعة انخفاضا من 10 % سنة 2009 إلى 8,6 % سنة 2011، أما قطاع الصناعة فشهد انخفاضا من 6,2 % سنة 2009 إلى 4,9 % سنة 2011.

و لقد كانت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

الجدول رقم (3-20)

مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات للفترة (2002-2011)

الوحدة (%)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	**15,6**	**17,3**	**17,2**	**15,7**	**15,5**	**14,90**	**13,4**	**15,1**	**14,3**	**13,9**
الصناعة	**12,7**	**11,9**	**11,5**	**11,3**	**10,9**	**10,1**	**9,6**	**9,3**	**8,7**	**7,9**
البناء و الأشغال العمومية	**15,4**	**14,9**	**15**	**15,2**	**16,3**	**17,4**	**17,6**	**17,7**	**17,7**	**15,8**
خدمات غير مسوقة	**37,6**	**37,3**	**38,5**	**40,9**	**41**	**40,7**	**39,6**	**38,5**	**37**	**34,3**
خدمات مسوقة	**18,7**	**18,5**	**17**	**17**	**16,4**	**16,8**	**19,8**	**19,4**	**22,3**	**28,1**

المصدر:ONS, 2013, p62

الشكل رقم (3-2)

مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات لسنة (2011)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3-20)

يظل القطاع الرئيسي المساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات هو قطاع الخدمات، وبالأخص الخدمات غير المسوقة حيث لم تقل نسبتها عن 30% طوال هذه السنوات؛ يليها بعد ذلك قطاع الخدمات المسوقة، ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب لم تقل عن 15% ليليه في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة و أخيرا يحتل قطاع الصناعة أخر مرتبة بحيث لم تتعدى مساهمته خلال الأربع سنوات الأخيرة نسبة 9,6%.

إن الجداول السابقة تعكس مدى مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم يقل مستواها عن 30 %، إلا أنه لوحظ انخفاضا في معدل نموها ابتداء من سنة 2009 حيث تراجعت من 47,9% سنة 2008 إلى38,3 % سنة 2011 و يعود ذلك إلى انخفاض حجم الكميات المصدرة من قبل الشركات الأجنبية المساهمة بنسبة 7,9- % وانخفاض حصة تصدير الشركة الوطنية بنسبة 4,6- % [Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p23].

- ✓ و فيما يتعلق بقطاع الخدمات المسوقة فهي تضم كل من خدمات النقل، الاتصال، التجارة والتوزيع، حيث تحقق 85 %من القيمة المضافة لهذا القطاع و يعود ارتفاع هذه الخدمات إلى تزايد حجم الواردات من السلع و الخدمات. أما الخدمات غير المسوقة فهي الأخرى ارتفعت بنسب كبيرة جدا. و يعود ذلك إلى كل من خدمات

الصحة و التعليم التي تسعى الدولة إلى تحسينها من خلال برامج دعم النمو المسطرة في هذا الإطار.

- ✓ لقد تزايدت مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي وترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة و التي بلغت سنة 2011 قيمة 1934,2 مليار دينار أي ارتفاع بنسبة 7 % مقارنة بنسبة 2010 [Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p21]
- ✓ ويمثل نشاط البناء و الأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف من رقم أعمال هذا القطاع. و يعود انخفاض معدل النمو لهذا القطاع لسنة 2011 إلى إنهاء جزء كبير من إنشاء الطريق السريع شرق غرب و منه انخفاض الإنتاج. أما بناء السكنات و الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في هذا القطاع فلقد سجل نموا مقدرا بنسبة 11,4 % سنة 2011 أي ما يعادل 212,700 مسكن، لكن تظل أقل من سنة 2009 بقيمة 217,800 مسكن، و كمتوسط سنوي خلال هذه الخمس سنوات الأخيرة ارتفع متوسط السكنات المنجزة بنسبة 8,98 % و قدرت السكنات الممنوحة للفترة 2004-2011 بـــ 1.448.000 مسكن. [Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p22]
- ✓ يحتل قطاع الزراعة المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث القيمة المضافة حيث انخفضت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 10 % سنة 2009 إلى 8,6 % سنة 2011 و يظل تحسن هذا القطاع مرتبطا بشكل كبير بإنتاج الحبوب بسبب وزن هذا الأخير في الإنتاج الفلاحي الكلي و المرتبط بدوره بحد كبير بالظروف المناخية (تساقط الأمطار).
- ✓ بالرغم من أهمية قطاع الصناعة إلا أنه لا يساهم إلا بنسبة 4,9 % في الناتج المحلي الإجمالي و نسبة 7,9 % خارج قطاع المحروقات، و هذا ما يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، بحيث يستلزم ذلك اتخاذ كل التدابير اللازمة لإقامة اقتصاد منتج للثروة، وذلك لأنه يساهم من جهة في خلق مناصب شغل و من جهة أخرى في إنتاج سلع وطنية منافسة تحل محل السلع المستوردة.

2-3- مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية

لقد شهدت مختلف القطاعات العمومية خلال هذه الفترة تطورات عدة و التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21)
مؤشر الانتاج الصناعي للمؤسسات العمومية للفترة (2002-2011)

الوحدة (%)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الطاقة و المياه	4,4	6,6	5,8	9,5	-3,4	6,0	7,8	7,2	5,6	8,2
المحروقات	4,0	7,4	1,1	3,0	-0,7	1,4	-2,4	-5,4	-2,1	-3,6
الصناعة الاستخراجية	7,4	0,6	-1,0	10,0	-15,1	8,0	9,8	3,4	-3,3	-9,5
الصناعة الميكانيكية و الكهرباء	7,0	8,9	0,6	-4,2	1,3	-8,9	3,9	9,1	-12,6	-3,4
مواد البناء	6,2	-7,6	8,8	7,0	-3,8	2,7	-1,6	-1,0	-5,0	-3,2
الصناعة الكيميائية	-5,8	-10,6	-1,8	5,5	-3,1	-4,4	2,5	2,0	-10,6	-5,5
الصناعة الغذائية	-19,1	-20,6	-15,7	-14,6	-7,6	-2,1	6,7	-9,1	-3,3	21,0
النسيج	3,9	-2,4	-14,8	0,0	-14,0	-15	-1,1	1	-10,8	-13,1
الجلود و الفرو	-15,7	-7,3	12,0	-19,4	-15,9	-4,8	-1,2	-10,2	-6,3	-9,4
الخشب و الورق	0,9	-5,9	-4,3	-17,9	2,9	-6,8	-11,9	-21,4	14,8	-11,8
صناعات مختلفة	1,3	-11,8	5,1	-25,1	-1,2	-31,2	-20,6	-0,2	-21,3	5,0
المؤشر العام	1,4	0,9	0,4	1,6	-0,3	0,3	1,9	0,4	-2,5	0,4
المؤشر العام (خارج المحروقات)	0,3	-1,7	0,1	1,0	-0,2	0,3	4,3	3,5	-2,7	2,4
المؤشر العام للمنتوجات المصنعة	-1,1	-3,9	-2,2	-2,4	-2,2	-3,9	1,9	1,5	-5,4	-1,2

المصدر: Rapports de la Banque D'Algérie 2006-2009

- ✓ نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصناعة العمومية لم تشهد تطورا كبيرا خلال هذه العشرية حيث لم يتعد مؤشرها العام 2 %، مع الإشارة إلى الانكماش خلال سنتي 2006 و 2010 بنسبة 0,3- % و 2,5- % على التوالي، كما تميزت نفس الفترات بانخفاض في المؤشر العام خارج المحروقات وانخفاض مؤشر المنتجات الصناعية. وبالنسبة لسنة 2006 باستثناء قطاعي الصناعة الميكانيكية والكهرباء التي شهدت معدل نمو بنسبة 1,3 % وقطاع الخشب والورق بمعدل نمو 2.9% شهدت باقي القطاعات الأخرى تراجعا، وبالأخص قطاع الصناعة الاستخراجية 15.1-% وتعتبر سنة 2006 أسوء سنة من حيث مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية. ويظل قطاع الطاقة والمياه القطاع الوحيد الذي يشهد تطورا في المؤشر بحيث بلغ 8.2 % سنة 2011. أما الركود المسجل لسنة 2010 فهو يعود إلى تدهور في جميع القطاعات تقريبا ماعدا قطاع الطاقة و المياه بمعدل نمو 5,6 % و قطاع الخشب والورق بمعدل نمو 14.8 %. و تعود هذه النتائج السلبية إلى تصفية و خوصصة المؤسسات، وكذلك إلى الاستخدام غير الكافي للطاقات الصناعية بسبب انقطاع متوسط مخزون المواد الأولية.[Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p23]

و لقد ارتفع المتوسط السنوي لنمو الإنتاج الصناعي العمومي منذ سنة 2000 بنسبة 0,55 %، أما معدل نمو الصناعة خارج المحروقات فبلغ 0,40 % و أخيرا انخفضت صناعة المنتجات الصناعية بنسبة 3,15% .[Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p24] . وفيما يخص سنة 2011 فإن قطاع الصناعة الغذائية سجل قفزة نوعية بحيث ارتفع معدل نموه بنسبة 21 % بسبب ارتفاع إنتاج فرع خدمة الحبوب بنسبة 44,5 %، صناعة الحليب بنسبة 30,1 %، إنتاج علف الحيوانات و المصبرات بنسبة 11,5 % [Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p26]. و شهدت نفس السنة ارتفاعا في معدل نمو الطاقة والمياه بنسبة 8,2 % و يعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج الغاز و الكهرباء و الذي ارتفع بمعدل نمو 8,2 % سنة 2011 مقابل5,6 % سنة 2010 و 7,2 % سنة 2009. [Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p24]

تميزت كذلك سنة 2011 بانخفاض كبير في معدل نمو قطاع المحروقات بنسبة 3,6- % ويعود ذلك إلى الركود الذي شهدته فروع إنتاج البترول الخام و الغاز الطبيعي بنسبة 4,7- %.[Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p25]

من خلال ما تم تقديمه يمكن القول أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ضعيف، يعتمد أساسا على قطاع المحروقات و الذي بدوره يشهد تراجعا خلال هذه السنوات الأخيرة بسبب انخفاض في حجم الإنتاج، و يهمش قطاع الصناعة العمومية و الخاص على الرغم من الدور المهم لهذا الأخير في الحصول على حصص في السوق أمام منافسة أجنبية كبيرة، وفيما يخص توسع قطاع البناء و الأشغال العمومية فهو مرتبط بدرجة كبيرة بالاستثمار العمومي القوي في إطار تنفيذ البرامج الحكومية المسطرة من طرف الدولة المتمثلة في بناء السكنات و تحديث البنى التحتية، إنشاء المدارس، المستشفيات و الجامعات وغيرها من المشاريع التنموية. و أخيرا فإن قطاع الزراعة الذي يحتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي خارج المحروقات، يظل يعاني من عجز بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطويرهذا القطاع.

و منه حتى يمكن للدولة الجزائرية معالجة هذه الاختلالات والخروج من هذه الوضعيات الغير مرضية، أن تنوع وتوسع من الإنتاج الداخلي من خلال وضع الأدوات والشروط التنظيمية المالية لدفع عجلة النمو، وذلك من خلال نفقاتها العمومية لتطوير هذا القطاع.

يقودنا التحليل السابق إلى طرح التساؤلات التالية:

انطلاقا من ان نفقات الدولة تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال إيرادات الموازنة المرتبطة بدورها بإيرادات المحروقات؛ فإلى أي مدى ستستمر هذه النفقات في التنمية إذا ما آلت هذه الإيرادات إلى الانخفاض؟

توسع قطاع البناء و الأشغال العمومية مرتبط بالدرجة الأولى بالبرامج الحكومية، فماذا ستكون مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حين انتهاء هذه البرامج؟

يحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لكن ماذا سيكون مصير هذا الأخير، إذا ما انخفضت أسعاره؟

3-3- تحليل الطلب

ان ارتفاع النفقات العمومية هذه السنوات الأخيرة ساهمت في ارتفاع حجم الطلب الداخلي سواء تعلق الأمر بالاستثمار الخام او الاستهلاك النهائي وهو ما سنحاول التطرق له من خلال هذا الجزء بتحليل الطلب العام.

3-3-1- الاستهلاك النهائي

يتمثل الاستهلاك النهائي في مجموع استهلاك الأسر و استهلاك الإدارات العمومية و يمكن توضيح حجم الاستهلاك النهائي خلال الفترة (2000-2011) من خلال المنحنى البياني التالي:

الوحدة: مليار دينارجزائري

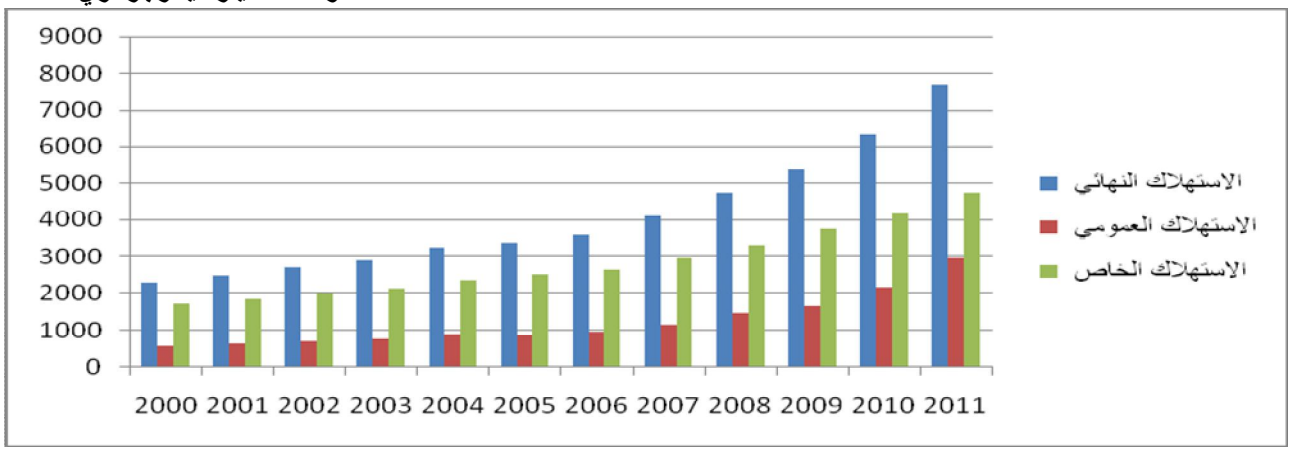

الشكل رقم (3-3)
تطور الاستهلاك النهائي، الاستهلاك العمومي، و الاستهلاك الخاص للفترة (2000-2011)
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(4)

نلاحظ من خلال الشكل (3-3) السابق ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي و خاصة خلال هذه السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل نموه 8 % سنة 2010؛ وهو أعلى معدل خلال هذه الفترة و يعود ذلك إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية و الذي بلغ تلك السنة 12,9 %

وكـذلك زيـادة معـدل نمـو الاسـتهلاك الخـاص بنسـبة 5,9 %، أمـا سـنة 2011 فعلـى العكـس تميـزت بانخفـاض معـدل نمـو الاسـتهلاك النهـائي بـ 1,2 % نقطـة مقارنـة بسـنة 2010 ليبلـغ معـدل نمـوه 6,8 %، و يعـود ذلـك إلـى انخفـاض معـدل نمـو اسـتهلاك الإدارات العموميـة مـن 12,9 % سـنة 2010 إلـى 5,4 % سـنة 2011 أمـا اسـتهلاك الأسـر فلقـد تزايـد ليبلـغ 7,6 %. [Rapport de la Banque D'Aalgérie,2011,p27]

وتعـود زيـادة اسـتهلاك الأسـر الـى زيـادة مسـتوى الأجـور هـذه السـنوات الأخيـرة مـن 526,3 مليـار دينـار سـنة 2007 إلـى 1453 مليـار دينـار سـنة 2010 أي زيـادة بمعـدل 176.07 %. [الملحـق رقـم 8] . ممـا سـاهم فـي ارتفـاع اسـتهلاكها وكمثـال عـن ذلـك فلقـد سـجلت سـنة 2011 ارتفـاع فـي اسـتهلاك الأسـر للمنتجـات الزراعيـة بنسـبة 8 %، المنتجـات الزراعيـة الغذائيـة بنسـبة 6.2 % خدمات النقل والاتصال بنسبة 7.4 %.[ONS,2012,p8]

3-3-2- الاستثمار الخام:

يتمثـل الاسـتثمار الخـام فـي مجمـوع إجمـالي تكـوين رأس المـال الثابـت و الـذي يتمثـل فـي قيمـة المـوارد الدائمـة الجديـدة المحصـل عليهـا مـن قبـل الوحـدات الاقتصـادية مـن أجـل اسـتخدامها لمـدة سنة على الأقل في العملية الانتاجية و كذلك التغير في المخزون.

[Beitone,Cazorla, Dollo, Drai,2012,p299]

و الشـكل البيـاني التـالي يوضـح تطـور كـل مـن حجـم الاسـتثمار الخـام، إجمـالي تكـوين رأس المـال الثابت وتغير المخزون

الوحدة: مليار دينار جزائري

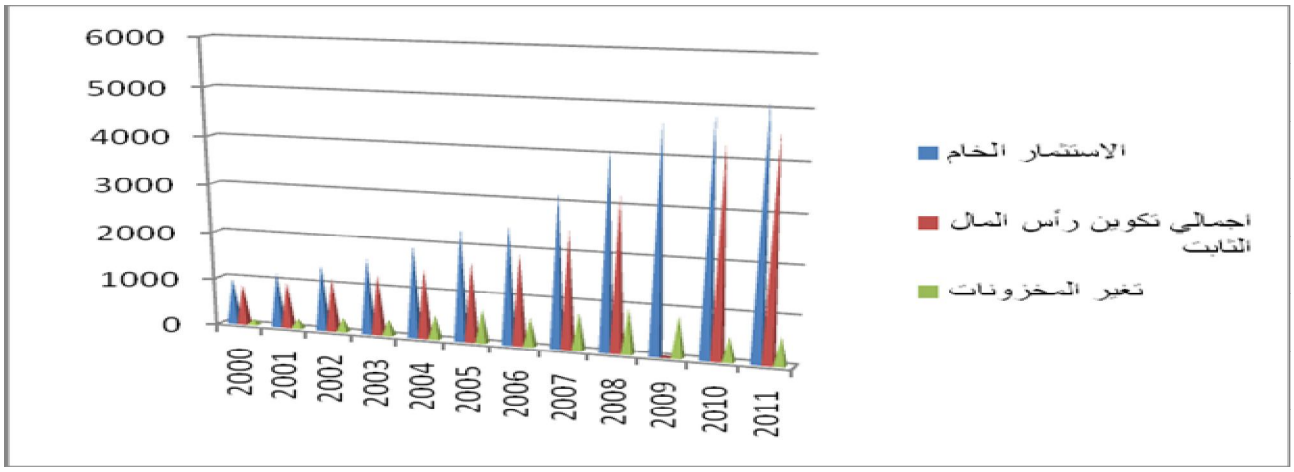

الشكل رقم(3-4)
تطور الاستثمار الخام، اجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون للفترة (2000،2011)
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (4).

لقد ارتفع حجم الاستثمار الخام ليصل إلى 5195,7 مليار دينارجزائري سنة 2011، بعدما كان 969,7 مليار دينارجزائري سنة 2000. (الملحق رقم 4) و يعود هذا الارتفاع الهائل إلى الزيادة المستمرة في تكوين رأس المال الثابت و الذي ارتفع من 852,7 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 4593,5 مليار دينار سنة 2011، ناقلا بذلك وزن الاستثمار في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 23,51% سنة 2000 إلى 36,12 % سنة 2011 أما نفقات الاستثمار للدولة فلقد ارتفعت من 557 مليار دينار سنة 2002 لتصل إلى 1934,2 مليار دولار سنة 2011. [Rapports de la Banque D'Algérie,(2006,p204),(2011,p164)]

3-3-3- إجمالي الانفاق المحلي

يكمن الانفاق المحلي في مجموع كل من الاستهلاك النهائي و الاستثمار الخام و لقد ارتفع هذا الأخير من 3244 مليار دينار سنة 2000 إلى 12890,7 مليار دينار سنة 2011 (الملحق رقم 4)، و الرسم البياني التالي يوضح تطور حجم الإنفاق المحلي، الاستهلاك النهائي والاستثمار الخام.

الوحدة: مليار دينار جزائري

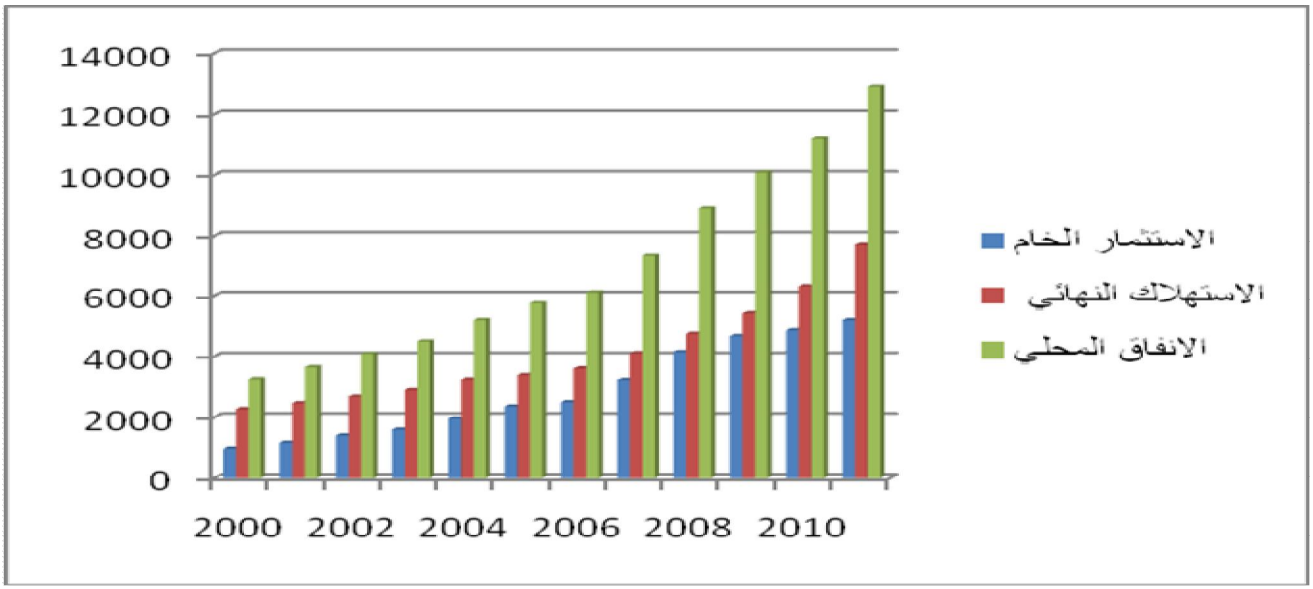

الشكل رقم(3-5)

تطور حجم الإنفاق المحلي، الاستهلاك النهائي، والاستثمار الخام للفترة (2000، 2011)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق (04).

يلاحظ من خلال المنحنى أن زيادة الاستهلاك النهائي تفوق الزيادة في الاستثمار الخام حيث بلغت نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 نسبة 53,5 % بينما

بلغت نسبة الاستثمار الخام من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 36,1 % أي بفارق 17,4 % (الملحق رقم 4). ومنه فالاستثمار الخام غير كاف لتلبية حجم الاستهلاك النهائي المتزايد.

3-3-4- تطور حجم الاستثمار الخام و إيرادات المحروقات للفترة (2000-2011)

يرتبط تزايد حجم الاستثمار الخام ارتباطا وطيدا بإيرادات المحروقات كونها القناة الرئيسية لتمويل الاستثمارات، والشكل الموالي يضح العلاقة بين كل من الاستثمار الخام وإيرادات المحروقات للفترة (2000-2011) :

الوحدة: مليار دينار جزائري

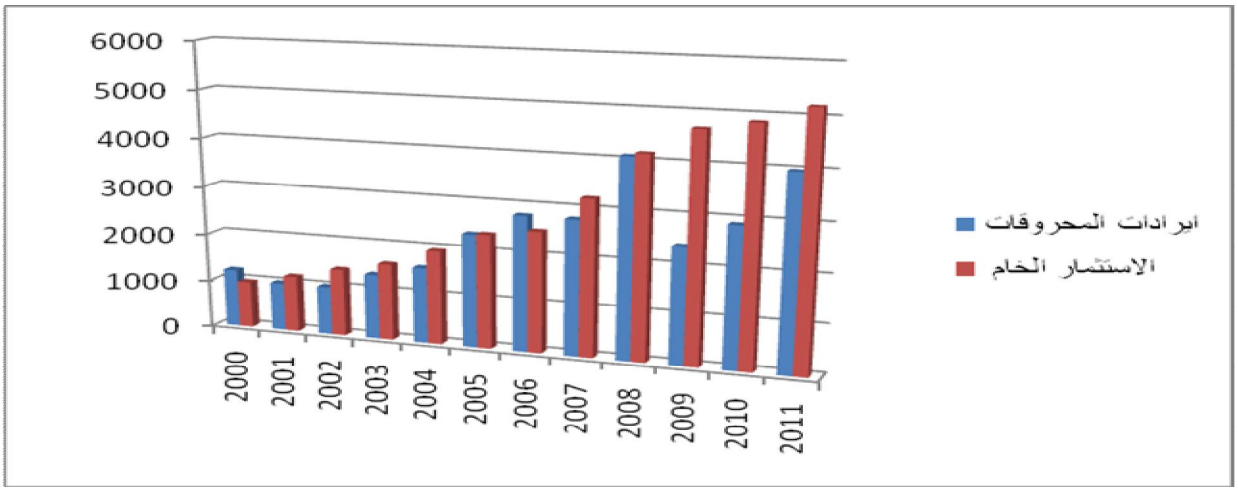

الشكل رقم (3-6)

تطور حجم الاستثمار الخام وإيرادات المحروقات للفترة (2000-2011)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحقين رقم (4 و6)

نلاحظ من خلال الشكل ارتباطا كبيرا بين كل من زيادة إيرادات المحروقات وزيادة الاستثمار الخام، إلا انه ابتداء من سنة 2009 سنة الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح الارتفاع في حجم الاستثمار الخام يفوق الزيادة في حجم إيرادات المحروقات ، فبين سنتي 2010 و2011 ارتفع حجم الاستثمار الخام من 4865.8 مليار دينار إلى 5195.7 مليار دينار، بينما ارتفعت إيرادات المحروقات من 2905 مليار دينار إلى 3979.7 مليار دينار، أي الزيادة بفارق 1960.8 مليار دينار سنة 2010 وفارق 1216 مليار دينار سنة 2011.[الملحقين 4 و 6]

3-3-5- الواردات

نلاحظ من خلال الملحق رقم (5) أن حجم الواردات تزايد بنسبة كبيرة جدا فبعدما بلغ 12,01 مليار دولار سنة 2002. أصبح يقدر بقيمة 44,94 مليار دولار سنة 2011 بحيث ارتفع بنسبة 15,56 % مقارنة سنة 2010. و يرجع هذا التزايد إلى ارتفاع استيراد واردات المواد الغذائية بنسبة 62,58 % حيث ارتفعت أسعارها عالميا و بالأخص الحبوب بنسبة 45 % . [Rapport de la Banque D'Algérie,2011, p27] يليها بعد ذلك زيادة استيراد المواد الأولية بنسبة 26,49 % مقارنة سنة 2010، استيراد الطاقة بنسبة 21,82 %، استيراد السلع الاستهلاكية بنسبة 19,13 %، ارتفاع استيراد التجهيزات الفلاحية بنسبة 13,39 % وأخيرا ارتفاع استيراد كل من المواد نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية بنسب5,82 % و5,39 % على التوالي. لكن لا بد من الإشارة أنه مع 64,9 % من إجمالي حجم الواردات و بقيمة 29,2 مليار دولار تظل الواردات الموجهة النشاط الإنتاجي (واردات التجهيزات الصناعية، وارادات التجهيزات الفلاحية، المواد نصف المصنعة، المواد الأولية) هي المهيمنة بالرغم من انخفاض معدل نموها هذه السنة.[Rapport de la Banque D'Algérie,2011, p28]

3-3-6- الصادرات:

بلغت الصادرات قيمة 72,88 مليار دولار سنة 2011 حيث مثلت منها الصادرات خارج المحروقات 1,221مليار دولار أي ما يعادل 1,7 % من إجمالي الصادرات، وظلت هذه النسبة ثابتة ابتداء من سنة 2009.

و منه يمكن القول أن حجم الطلب قد تزايد هذه العشرية الأخيرة خاصة مع ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي والاستثمارات، مما أدى إلى تزايد حجم الواردات، و التي ستظل غير كافية لتلبية حجم الطلب الداخلي، كون الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى 1,7 % من إجمالي الصادرات. ومنه لا بد من تنويع الإنتاج الداخلي للاستجابة للزيادة في الطلب من جهة و تخفيض حجم الواردات من جهة أخرى و التي لا طالما تشهد أسعارها تزايدا متواصلا.

3-4- تطور المبادلات الخارجية للسلع للفترة (2001-2011)

تميز الاقتصاد هذه السنوات الأخيرة بارتفاع حجم مبادلاته الخارجية سواء من ناحية التصدير أو الاستيراد، فارتفاع معدلات النمو عالميا أدت الى ارتفاع الطلب على المحروقات، مما ساهم في زيادة صادرات الجزائر، وتطبيق البرامج الحكومية استلزم العديد من المعدات والتجهيزات والمواد الأولية مما أدى الى ارتفاع حجم الواردات. وسنحاول من خلال هذا الجزء دراسة تطور هذه المبادلات من خلال

تحديد اهم البلدان المصدرة والمستوردة من الجزائر خلال الفترة(2001-2011)، وكذا هيكل واردات وصادرات السلع لنفس الفترة من حيث المنطقة الاقتصادية ومن حيث مجموعة الاستعمال.

3-4-1- درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج بالنظر إلى صادرات وواردات البلد المعني، بحيث يعكس مدى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية. و يقاس هذا المؤشر بواسطة النسبة التالية: [لطرش،2013،ص251]

معدل الانفتاح =([(حجم الصادرات+ حجم الواردات) /2] / (الناتج المحلي الاجمالي))

و سنقوم من خلال هذا الجدول قياس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري خلال (الفترة 2002-2011).

الجدول رقم (3-22)

نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002-2011)

(الوحدة مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الانفتاح التجاري
2002	4541,9	1491,10	957,20	1224,15	26,95
2003	5266,8	1892,10	1031,87	1461,985	27,75
2004	6127,5	2322,97	1293,61	1808,29	29,51
2005	7498,6	3398,46	1456,15	2427,305	32,37
2006	8391,0	3975,85	1502,32	2739,085	32,64
2007	9408,3	4191,52	1828,07	3009,795	31,99
2008	11042,8	5041,52	2451,73	3746,625	33,92
2009	10034,3	3281,82	2716,98	2999,4	29,89
2010	12049,5	4247,33	2892,93	3570,13	29,62
2011	14384,5	5307,96	3273,64	4290,8	29,82

المصدر: Rapports de la Banque d'Algérie, 2006 (p195- p211) , 2011 (p156- p171)

و يمكن تمثيل تطور درجة الانفتاح الاقتصادي خلال هذه العشرية الأخيرة اعتمادا على معطيات الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:

الوحدة (%)

الشكل رقم (3-7)

درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر للفترة (2002-2011)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3-22)

يلاحظ من خلال المنحنى البياني السابق أن درجة الانفتاح الاقتصادي شهدت ارتفاعا من 26,95% سنة 2002 إلى 33,92 % سنة 2008 ثم عادت للانخفاض لتبلغ 29,89% سنة 2009 و استمر الوضع كذلك إلى غاية سنة 2011 بحيث لم تتجاوز هذه النسبة30 % يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة العالمية الاقتصادية لسنة 2009 و التي شهد فيها العالم ركود اقتصاديا مما أدى إلى تخفيض حجم الصادرات من 5041,52 مليار دينار سنة 2008 إلى 3281,82 مليار دينار سنة 2009 أي تراجع بنسبة 34,90%.

3-4-2- أهم موردي و زبائن الجزائر

3-4-2-1- الواردات

✓ **العشر بلدان الأولى الموردة للجزائر خلال الفترة (2000-2011):**

سنقوم من خلال الجدول التالي عرض أهم البلدان الموردة للجزائر خلال الفترة (2000-2011).

الجدول رقم (3-23)

العشر بلدان الأولى الموردة للجزائر، الفترة (2000-2011)

الوحدة (مليون دينار)

البلدان	2000	%	البلدان	2001	%	البلدان	2002	%
فرنسا	162661,8	23,6	فرنسا	185125,6	24,2	فرنسا	214969,3	22,5
الولايات المتحدة الأمريكية	78687,2	11,4	إيطاليا	80324	10,5	الولايات المتحدة الأمريكية	92689,9	9,7
إيطاليا	61409	8,9	الولايات المتحدة الأمريكية	79150,5	10,3	إيطاليا	90773	9,5
ألمانيا	53424,5	7,7	ألمانيا	60963,3	8,0	ألمانيا	67989,3	7,1
إسبانيا	41108	6,0	إسبانيا	40319,8	5,3	إسبانيا	49643,6	5,2
كندا	26339	3,8	تركيا	29234,5	3,8	تركيا	31286,1	3,3
تركيا	21542,2	3,1	بلجيكا	20352,4	2,7	اليابان	29693	3,1
اليابان	20557,8	3,0	كندا	20019,4	2,6	الصين	27230,1	2,8
روسيا	20554,8	3,0	ابريطانيا	19346,4	2,5	الكندا	26721,3	2,8
البلدان	**2003**	**%**	**البلدان**	**2004**	**%**	**البلدان**	**2005**	**%**
فرنسا	250264,4	23,9	فرنسا	295538,2	22,5	فرنسا	328138,4	22,0
إيطاليا	98887,7	9,4	إيطاليا	111397,2	8,5	إيطاليا	111819,8	7,5
ألمانيا	68070,2	6,5	ألمانيا	86332,6	6,6	الولايات المتحدة الأمريكية	99314,7	6,6
إسبانيا	57462,1	5,5	الولايات المتحدة الأمريكية	77180,1	5,9	الصين	97809,4	6,5
الولايات المتحدة الأمريكية	54574,9	5,2	الصين	65997,4	5,0	ألمانيا	93739,8	6,3
الصين	40116,6	3,8	إسبانيا	63546,4	4,8	إسبانيا	70991,3	4,8
تركيا	33883,5	3,2	اليابان	47320,5	3,6	اليابان	57301,7	3,8
ابريطانيا	31800,9	3,0	الأرجنتين	42508,7	3,2	تركيا	44452,6	3,0
اليابان	29411	2,8	تركيا	42109,4	3,2	الأرجنتين	43408,2	2,9
روسيا	24378,4	2,3	بلجيكا	35322,0	2,7	أكرانيا	39884,5	2,7
البلدان	**2006**	**%**	**البلدان**	**2007**	**%**	**البلدان**	**2008**	**%**
فرنسا	2,723171	20,3	فرنسا	320054,6	16,7	فرنسا	422772,7	16,4
إيطاليا	136676,9	8,8	إيطاليا	166969,5	8,7	إيطاليا	280177,6	10,9
الصين	124047,7	8,0	الصين	165757,3	8,6	الصين	265461,3	10,3
ألمانيا	107252	6,9	الولايات المتحدة الأمريكية	770,2614	7,7	إسبانيا	189816,4	7,4
الولايات المتحدة	103181,9	6,6	ألمانيا	124049	6,5	ألمانيا	157818,7	6,1

								الأمريكية
5,6	143233,8	الولايات المتحدة الأمريكية	5,7	110157,2	إسبانيا	4,8	74583,3	إسبانيا
3,6	91965,4	اليابان	3,9	73853	اليابان	3,3	51637,7	تركيا
3,4	87723,7	تركيا	3,3	63986,1	الأرجنتين	3,3	51551	اليابان
3,2	81577,7	الأرجنتين	3,3	63916,4	تركيا	2,9	45838,1	الأرجنتين
2,5	63403 ,6	الكندا	2,9	56164,9	كوريا	2,5	38380,2	بلجيكا
%	2011	البلدان	%	2010	البلدان	%	2009	البلدان
15,1	518702,3	فرنسا	15,1	453909,2	فرنسا	15,7	447536,6	فرنسا
10,0	345352,7	الصين	11,0	330481,9	إيطاليا	12,1	345145,1	الصين
9,9	340914,2	إيطاليا	10,0	301546,5	الصين	9,4	268448,2	إيطاليا
7,3	249843,0	إسبانيا	6,5	196261,8	الولايات المتحدة الأمريكية	7,6	88,75821	إسبانيا
5,4	186513,2	ألمانيا	8,5	174255,1	ألمانيا	7,0	200915	ألمانيا
4,6	157802,5	الولايات المتحدة الأمريكية	5,2	155451,2	إسبانيا	5,1	145699,7	الولايات المتحدة الأمريكية
3,8	129939,5	الأرجنتين	4,9	146991,6	اليابان	4,4	126877,6	تركيا
3,7	128218,2	البرازيل	3,7	112754,5	الأرجنتين	3,0	86730,2	اليابان
3,4	117743,8	كوريا	3,7	112320,7	تركيا	2,8	81351,2	كوريا
3,0	101946,4	تركيا	3,0	90468,9	كوريا	2,2	64203,4	البرازيل

المصدر: ONS,2012,p54

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن بلدان الإتحاد الأوروبي تعتبر من أهم البلدان الموردة للجزائر وعلى رأسها فرنسا، حيث تجاوز حجم الواردات منها للخمس سنوات الأولى نسبة 22 % ليستقر بعد ذلك إلى حوالي 15 % خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تليها بعد ذلك ألمانيا، اسبانيا و ايطاليا. أما الولايات المتحدة الأمريكية فالملاحظ أن حجم مبادلاتها انخفضت حيث تراجعت الواردات منها من 11,4 % سنة 2000 إلى 4,6 % سنة 2011 أي ما يعادل انخفاض بنسبة 59,6 %، ويأتي ذلك على غرار دولة الصين التي عرف حجم الواردات منها للجزائر ارتفاعا كبيرا وأصبحت تحتل المرتبة الثانية ابتداء من سنة 2009 بحجم واردات لا يقل عن 10 %. و فيما يخص الدول الأخرى المتمثلة في تركيا، اليابان، كوريا، البريزيل، الأرجنتين فلا تتعدى حجم الواردات منها نسبة 3 %.

✓ **هيكل واردات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية**

بعدما تطرقنا إلى أهم البلدان العشر للجزائر، سنقوم من خلال الجدول التالي بعرض هيكل الواردات من حيث المنطقة الاقتصادية.

الجدول رقم (3-24)
هيكل واردات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية للفترة (2001-2011)

الوحدة (%)

المناطق الاقتصادية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الأوروبي	**59,2**	**55,3**	**57,4**	**54,7**	**52,6**	**54,4**	**51,9**	**52,8**	**52,4**	**50,5**	52,1
بلدان أخرى أوروبية	**11,7**	**11,4**	**12,5**	**11,2**	**12,1**	**8,3**	**7,5**	**6,3**	**8,2**	**6,9**	5,5
أمريكا الشمالية	**13,0**	**12,5**	**7,5**	**7,4**	**7,8**	**7,9**	**9,5**	**8,0**	**6,2**	**6,0**	5,1
أمريكا اللاتينية	**3,9**	**4,0**	**5,4**	**6,9**	**6,6**	**6,5**	**6,6**	**7,0**	**5,3**	**6,4**	8,9
المغرب العربي	**0,7**	**1,1**	**0,9**	**0,9**	**1,1**	**1,1**	**1,0**	**1,0**	**1,2**	**1,3**	1,5
الدول العربية	**1,8**	**3,0**	**3,1**	**2,8**	**2,1**	**2,3**	**2,2**	**1,8**	**2,8**	**3,1**	3,7
افريقيا	**0,9**	**0,7**	**0,9**	**0,8**	**0,7**	**0,7**	**0,8**	**1,0**	**0,9**	**1,0**	1,2
آسيا	**7,9**	**11,0**	**11,8**	**14,5**	**16,2**	**17,6**	**19,6**	**21,2**	**22,3**	**24,3**	21,1
بقية العالم	**0,9**	**1,1**	**0,6**	**0,7**	**0,8**	**1,2**	**0,9**	**0,9**	**0,7**	**0,6**	0,9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	100

المصدر: ONS,2012,p16

نلاحظ من خلال الجدول أن منطقة الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات بنسبة تتعدى 50 % خلال سنوات فترة الدراسة، تليها بعد ذلك دول المنطقة الآسيوية و التي ارتفع حجم الوارداتها منها من 16,2 % سنة 2005 إلى 21,1 % سنة 2011 أي بنسبة 30,24 %، لتأتي بعد ذلك دول أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والتي بلغت نسبة الواردت منها سنة 2011 نسبة 14%. أما دول المغرب و إفريقيا فإن نسبة الواردات منها لم تتعدى 2 %.

✓ **هيكل واردات السلع من حيث مجموعة الاستعمال للفترة (2000-2011)**

إن دراسة هيكل الواردات من حيث المنطقة الاقتصادية و من حيث أهم البلدان الموردة لا يكفي لوحده، حيث لابد من دراسة هيكل الواردات من حيث مجموعة الاستعمال، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-25)
هيكل واردات السلع من حيث مجموعة الاستعمال للفترة (2001-2011)

الوحدة (%).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المواد الغذائية، المشروبات، السجائر.	24,1	22,8	19,8	19,7	17,6	17,7	17,9	19,7	14,9	15,0	20,8
الطاقة	1,4	1,2	0,8	0,9	1,0	1,1	1,2	51,	1,4	2,4	2,5
المواد الأولية	3,8	4,3	4,8	3,9	3,1	3,4	4,1	3,2	2,8	3,2	3,5
المنتجات الخاصة	1,0	0,3	0,3	0,4	0,5	0,6	0,7	0,4	0,3	0,3	0 ,2
منتجات نصف مصنعة	18,8	19,5	21,1	20,0	20,1	23,0	25,7	25,4	25,9	24,9	22,6
تجهيزات فلاحية	1,6	1,2	1,0	0,9	0,8	0,4	0,5	0,4	0,6	0	0,8
تجهيزات صناعية	34,6	36,8	36,6	39,0	41,5	39,7	36,3	38,3	42,4	42,6	38,4
سلع استهلاكية	14,7	13,8	15,6	15,2	15,3	14,0	13,6	11	11,8	10,8	11,0

المصدر: ONS,2012,p16

تحتل واردات التجهيزات الصناعية من حيث واردات السلع حسب مجموعة الاستعمال المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة 38,4 % سنة 2011، تليها بعد ذلك واردات المنتجات نصف المصنعة بنسبة 22,6 % خلال نفس السنة، ثم واردات المواد الغذائية في المرتبة الثالثة و التي انتقلت من 14,9 % سنة 2009 إلى 20,8 % سنة 2011، لتليها واردات السلع الاستهلاكية و التي لم تقل نسبتها عن 11 % خلال الأربع سنوات الأخيرة. أما واردات المواد الأولية فتحتل المرتبة الخامسة بنسبة 3,5 % سنة 2011.

3-4-2-2- الصادرات

- ✓ **العشر بلدان الأولى المستوردة من الجزائر خلال الفترة (2000-2011)**

بعد دراسة أهم البلدان المردة للجزائر، سنحاول من خلال هذا الجزء دراسة أهم البلدان المستوردة من الجزائر، والجدول الموالي يبين العش بلدان الأولى المستوردة من الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

الجدول رقم (3-26)

العشر بلدان الأولى المستوردة من الجزائر، الفترة (2000-2011)

الوحدة: (مليون دينار)

البلدان	2000	%	البلدان	2001	%	البلدان	2002	%
إيطاليا	332271,7	20,1	إيطاليا	33263,5	22,5	إيطاليا	301336,8	20,1
الولايات المتحدة الأمريكية	257697,0	15,6	فرنسا	223678,7	15,1	الولايات المتحدة الأمريكية	213321,5	14,2
فرنسا	219581,1	13,3	الولايات المتحدة الأمريكية	210059,7	14,2	فرنسا	203876,5	13,6
إسبانيا	175167,7	10,6	إسبانيا	173199,3	11,7	إسبانيا	180970,9	12,1
هولندا	124622,6	7,5	هولندا	,9110525	7,1	هولندا	135356,2	9,0
البرازيل	113022,1	6,8	البرازيل	7918,0	5,4	تركيا	76834,1	5,1
تركيا	100261,5	6,1	تركيا	75497,1	5,1	الكندا	75267,0	5,0
كندا	58665,4	3,5	الكندا	5329,1	3,6	البرازيل	71356,3	4,8
ألمانيا	55185,3	3,3	بلجيكا	89,6142	2,9	بلجيكا	36935,4	2,5
بلجيكا	49550,7	3,0	ابريطانيا	23241,3	1,6	ألمانيا	34970,8	2,3
البلدان	**2003**	**%**	**البلدان**	**2004**	**%**	**البلدان**	**2005**	**%**
الولايات المتحدة الأمريكية	378658,6	19,9	الولايات المتحدة الأمريكية	517111,7	22,1	الولايات المتحدة الأمريكية	788237,9	23,0
إيطاليا	364588,2	19,2	إيطاليا	372786,4	15,9	إيطاليا	560186,7	16,4
فرنسا	238838,1	12,6	فرنس	280513,6	12,0	إسبانيا	375319,3	11,0
إسبانيا	231309,2	12,2	إسبانيا	263142,3	11,3	فرنسا	341786,3	10,0
هولندا	130876,4	6,9	هولندا	173028,0	7,4	هولندا	224870,4	6,6
الكندا	107702,5	5,7	الكندا	142993,9	6,1	البرازيل	214371,7	6,3
البرازيل	86765,2	4,6	البرازيل	137732,8	5,9	الكندا	168290,9	4,9
تركيا	82223,0	4,3	تركيا	98926,2	4,2	تركيا	128320,8	3,8
بلجيكا	54600,3	2,9	بلجيكا	57377,3	2,5	البرتغال	124225,9	3,6
البرتغال	41838,0	2,2	البرتغال	57378,9	2,5	بلجيكا	116096,1	3,4

البلدان	2006	%	البلدان	2007	%	البلدان	2008	%
الولايات المتحدة الأمريكية	1082428,1	27,2	الولايات المتحدة الأمريكية	1267169,0	30,1	الولايات المتحدة الأمريكية	1215557,5	23,9
إيطاليا	678621,5	17,1	إيطاليا	558063,7	13,2	إيطاليا	798537,2	15,7
إسبانيا	435899,9	11,0	إسبانيا	373927,9	8,9	إسبانيا	585005,9	11,5
فرنسا	333003,9	8,4	الكند	326845,3	7,8	فرنسا	409046,6	8,0
الكندا	260760,8	6,6	هولندا	317144,3	7,5	هولندا	395547,4	7,8
هولندا	207254,8	5,2	فرنسا	287166,6	6,8	الكندا	345607,2	6,8
بلجيكا	145591,5	3,7	تركيا	143117,6	3,4	تركيا	189375,6	3,7
البرازيل	137867,6	3,5	البرازيل	127781,7	3	البرازيل	166564,3	3,3
تركيا	135833,0	3,4	ابريطانيا	110447,1	2,6	ابريطانيا	141755,3	2,8
ابريطانيا	118305,7	3,0	الهند	108605,5	2,6	البرتغال	131741,2	2,6

البلدان	2009	%	البلدان	2010	%	البلدان	2011	%
الولايات المتحدة الأمريكية	767403,3	22,9	الولايات المتحدة الأمريكية	1077795,6	24,2	الولايات المتحدة الأمريكية	1107031,8	20,6
إيطاليا	422805,0	12,6	إيطاليا	684236,3	15,4	فرنسا	764070,0	14,2
إسبانيا	399381,1	11,9	إسبانيا	460559,6	10,4	إسبانيا	525881,3	9,8
فرنسا	327699,9	9,8	هولندا	324533,7	7,3	هولندا	478132,0	8,9
هولندا	241915,3	7,2	فرنسا	294321,9	6,6	إيطاليا	359773,7	6,7
الكندا	180517,8	5,4	الكندا	231567,1	5,2	الكندا	326284,0	6,1
تركيا	148345,8	4,4	تركيا	210738,8	4,7	تركيا	236661,8	4,4
البرازيل	108699,3	3,2	البرازيل	188275,5	4,2	البرازيل	208934,3	3,9
كوريا	108568,2	3,2	بلجيكا	149692,4	3,4	ابريطانيا	184775,9	3,4
ابريطانيا	84693,4	2,5	الهند	121998,4	2,7	الهند	163091,7	3,0

المصدر: ONS,2012,p89

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حيث الدول المستوردة من الجزائر بحيث لم تقل نسبة استيرادها عن 20 % خلال التسع سنوات الأخيرة، تليها بعد ذلك دول الاتحاد الأوروبي و على رأسها ايطاليا، بالرغم من انخفاض حجم استيرادها سنة 2011 إلى 6,7 % مقابل 15,4 % سنة 2010. و قد يعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد ابتداء من سنة 2008 الشيء الذي أدى إلى اتخاذ تدابير كتخفيض حجم الطلب الكلي و منه انخفاض حجم الاستيراد.

ثم تأتي دولة هولندا بنسبة استراد تتراوح بين (6 % و 7 %)، ثم دولة كندا و التي تصدر لها الجزائر ما لا يقل عن 5 %، أما فيما يخص دول البرازيل، بلجيكا، كوريا، الهند، تركيا فلم تتعد نسبة التصدير لها 4 % .

✓ **هيكل صادرات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية**

سوف نعرض من خلال الجدول التالي هيكل صادرات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية للفترة (2001-2011):

الجدول رقم (3-27)

هيكل صادرات السلع من حيث المنطقة الاقتصادية للفترة (2001-2011)

الوحدة (%)

المناطق الاقتصادية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الأوروبي	63,8	63,9	59,0	54,7	55,6	52,5	43,6	52,2	51,3	49,1	50,8
دول أخرى أوروبية	5,8	5,8	5,1	4,8	4,3	3,8	3,6	4,0	5,0	5,8	5,9
أمريكا الشمالية	17,8	19,2	25,6	28,2	28,0	33,8	37,8	30,6	28,3	29,4	26,7
أمريكا اللاتينية	6,4	5,3	5,3	6,4	7,0	4,5	4,4	3,8	4,1	4,6	5,8
المغرب العربي	1,5	1,3	1,1	1,4	0,9	0,9	1,3	2,0	1,9	2,2	2,2
الدول العربية	1,7	1,4	1,4	1,6	1,3	1,1	0,8	1,0	1,2	1,2	1,1
افريقيا	0,1	0,3	0,1	0,1	0,1	0,0	1,1	0,5	0,2	0,1	0,2
أسيا	3,0	2,6	2,5	2,7	2,7	3,4	7,1	5,8	7,8	7,4	7,4
بقية العالم	0,1	0,2	0,0	0,1	0,1	0,0	0,3	0,1	0,1	0,0	0,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: ONS,2012,p62

يختلف هيكل صادرات السلع من منطقة إلى أخرى، بحيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أهم المناطق التي تصدر إليها من الجزائر بنسبة لا تقل عن 50 % ، تليها بعد ذلك دول أمريكا الشمالية و التي بلغت نسبة 26,7 % سنة 2011 ، و فيما يخص الصادرات الموجهة إلى دول المغرب العربي والدول العربية الأخرى و الدول الإفريقية فهي تعتبر ضئيلة لا تعدى نسبة 2 %، أما الدول الآسياوية فلقد تراوحت حجم الصادرات اليها حوالي 7 % خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وأخيرا فإن نسبة صادرات السلع الموجهة إلى الدول الأوروبية الأخرى و دول أمريكا اللاتينية فهي لم تتعد في معظم السنوات نسبة 6 %.

✓ **هيكل السلع من حيث مجموعة الاستعمال**

الجدول رقم (3-28)

هيكل صادرات السلع من حيث مجموعة الاستعمال للفترة (2001-2011)

الوحدة (%).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المواد الغذائية، المشروبات، السجائر	0,1	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5	0,5
الطاقة	96,6	96,3	97,3	97,4	98,1	97,9	97,8	97,5	97,7	97,4	97,2
المواد الأولية	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المنتجات الخامة	0,1	0,2	0,2	0,3	30,	0,3	0,3	0,4	0,4	0,1	0,2
منتجات نصف مصنعة	2,6	2,8	2,1	1,9	1,4	1,4	1,6	1,8	1,5	1,8	2,0
تجهيزات فلاحية	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تجهيزات صناعية	0,2	0,3	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0
سلع استهلاكية	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: ONS,2012,p61

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن صادرات الجزائر لبقية دول العالم تتشكل أساسا من الطاقة بنسبة لا تقل عن 96 %، أما الصادرات الأخرى فلا تتجاوز نسبتها 3 %. و هذا ما يبين مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بمواد غير متجددة و معرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

تم من خلال هذا الجزء دراسة تطور المبادلات الخارجية للسلع خلال الفترة (2001-2011)، من خلال قياس درجة الانفتاح الاقتصادي الوطني الخارج و الذي شهد تزايدا مستمرا بحيث بلغ معدله 29,82 % سنة 2011. كما تم التطرق إلى أهم موردي و زبائن الجزائر، والملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر من أهم الدول التي تتم معها مبادلات السلع، مما يعكس مدى ارتباط الاقتصاد الوطني الجزائري بالتغيرات الحاصلة على اقتصاديات تلك الدول و التقلبات في أسعار صرفها.

و أخيرا فإن دراسة هيكل واردات و صادرات السلع لهذه العشرية الأخيرة بينت مدى تزايد حجم واردات التجهيزات الصناعية و المنتجات النصف مصنعة و ذلك تماشيا مع المشاريع الراهنة في إطار تطبيق برامج الإنعاش الحكومي. أما الصادرات فلعدم تنوع المنتجات المصنعة يظل التصدير يقتصر أساسا على المحروقات.

3-5- النظام البنكي و الوساطة المالية

ابتداء من بداية التسعينات و طبقا لنصوص قانون النقد و القرض، التي فتحت المجال للبنوك الأجنبية لممارسة نشاطها على مستوى التراب الوطني أصبح النظام البنكي الحالي يضم 27 بنكا و مؤسسة مالية وهي تتمثل في 6 بنوك عمومية من بينها صندوق الادخار، 14 بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية من بينها بنكين برأس مال مختلط، 3 مؤسسات مالية من بينها مؤسستين عموميتين، 3 مؤسسات للقرض بالإيجار من بينها مؤسستين خاصتين، تعاونية تأمين زراعية معتمدة لإجراء العمليات البنكية و التي أخذت في نهاية 2009 شكل مؤسسة مالية. و لقد زاد دور هذه المؤسسات و البنوك عمومية كانت أم خاصة من حيث الوساطة المالية، سواء تعلق الأمر بجمع الودائع أو منح القروض. ويمكن توضيح تطور هذه الوساطة خلال العشرية الأخيرة من خلال الجداول التالية:

3-5-1- تعبئة المدخرات (الودائع)

الجدول رقم (3-29)

جمع الودائع للفترة (2001-2011)

الوحدة (مليار دينار)

الودائع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ودائع تحت الطلب	554,927	642,168	718,905	1127,916	1224,403	1750,432	2560,8	2946,9	2502,9	2870,7	3495,8
المصارف العمومية	499,174	548,130	648,775	1019,891	1108,332	1597,514	2369,7	2705,1	2241,9	2569,5	3095,8
المصارف الخاصة	55,753	94,038	70,130	108,025	116,071	152,918	191,1	241,8	261,0	301,2	400,0
ودائع لأجل	1235,006	1485,191	1724,043	1577,456	1736,164	1766,105	1761,0	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5
المصارف العمومية منها:	1152,012	1312,962	1656,568	1509,556	1654,271	1670,127	1671,5	1870,3	2079,0	2333,5	2552,3
الودائع بالعملة الصعبة	(133,431)	(139,461)	(152,702)	(201,847)	(210,753)	(211,2)	(207,1)	(224,3)	(238,3)	(253,7)	(272,4)

المصارف الخاصة	82,994	172,229	67,475	67,900	81,893	95,978	89,5	120,7	149,9	190,8	235,2
منها الودائع بالعملة الصعبة	(21,002)	(29,297)	(18,095)	(17,048)	(20,965)	(29,506)	(22,4)	(26,9)	(27,3)	(35,4)	(31,2)
مجموع الودائع الملتقطة	1789,933	2127,359	2442,948	2705,372	2960,567	3516,537	4517,3	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0
حصة المصارف العمومية	% 92,2	% 87,5	% 94,4	% 93,5	% 93,3	% 92,9	% 93,1	% 92,2	% 90,0	% 89,8	% 89,1
حصة المصارف الخاصة	% 7,8	% 12,5	% 5,6	% 6,5	% 6,7	% 7,1	% 6,9	% 7,8	% 10,0	% 10,2	% 10,9

المصدر: Rapports de la Banque D'Algérie,(2004,p75), (2006,p105),(2010,p82),(2011,p76)

نستخلص من الجدول السابق النقاط التالية:

- ارتفاع حجم الودائع من سنة 2001 إلى سنة 2011 بنسبة 276,16 %، و تظل البنوك العمومية هي المهيمنة في السوق البنكي حيث بلغ حجم الودائع المجمع لها 5999,103 مليار دينار سنة 2011 مقابل 733,897 مليار دينار للبنوك الخاصة، و يرجع ذلك إلى أهمية الشبكة البنكية للبنوك العمومية و التي بلغت وكالاتها 1083 وكالة سنة 2011 مقابل 343 وكالة للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية.[Rapport de la Banque D'Algérie,2011,p74]
- ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب مقارنة بالودائع لأجل، فابستثناء سنتي 2002 و2003 أين تجاوز معدل نمو الودائع لأجل الودائع تحت الطلب بنسب 20.25 % و16.08% على التوالي، شهدت السنوات الأخرى ارتفاعا في الودائع تحت الطلب والتي بلغت نسبة 21.77% سنة 2011 مقابل 14.7% سنة 2010.
- بالنسبة للودائع تحت الطلب فلقد فاق معدل نمو ودائع البنوك العمومية البنوك الخاصة خلال السنوات 2004،2005،2006، 2007 وبالنسبة لسنة 2003 أين شهد معدل نمو الودائع تحت الطلب للبنوك الخاصة انخفاضا بنسبة 25.42- % فذلك يعود الى تصفية بنكين خاصين خلال تلك السنة، اما السنوات 2008،2009،2010،2011 فلقد شهدت ارتفاعا لمعدل نمو الودائع

تحت الطلب للبنوك الخاصة مقارنة بمعدل نمو ودائع البنوك العمومية وبالأخص سنة 2009 والتي انخفض فيها معدل نمو ودائع البنوك العمومية بنسبة 17.12- %، بسبب انخفاض عائدات مؤسسات المحروقات.

مع الاشارة الى أن حصة القطاع العام في الودائع تحت الطلب تفوق حصة القطاع الخاص:(67.9% نهاية سنة 2005،76.1% نهاية سنة 2006، 83.9% نهاية سنة 2007،68.6% نهاية سنة 2008،65.6% نهاية سنة 2009) .

[Rapports de la Banque D'Algérie(,2007,p95),(2009,p105)]

- بالنسبة للودائع لأجل ضل معدل نمو هذه الأخيرة مرتفعا بالنسبة للبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يعكس مدى تطور نشاط البنوك الخاصة هذه السنوات الأخيرة وارتفاع حصتها في السوق البنكي. مع الاشارة الى أن اجمالي الودائع الملتقطة من البنوك الخاصة متأتية من العائلات والمؤسسات الخاصة.
- بعد الانخفاض الذي شهدته الودائع بنوعيها (تحت الطلب ولأجل) بنسبة 4.2% سنة 2009 بسبب انخفاض عائدات مؤسسات المحروقات، عادت لترتفع من جديد بنسب 14% و 16.5% لسنتي 2010 و 2011 على التوالي. وبلغ معدل نمو الودائع للبنوك الخاصة 19.7% سنة 2010 و 29.1% سنة 2011، وبالنسبة للبنوك العمومية 13.5% سنة 2010 و15.2% سنة 2011.[Rapport de la Banque D'Algérie,2011,p77]
- بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة فابستثناء سنتي 2004 و2008 اين شهدت معدلات نمو مرتفعة بنسبة 28.2% و10.2% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع عائدات مؤسسات المحروقات، فباقي السنوات الأخرى شهدت معدلات نمو ضعيفة (5.86% سنة 2005، 3.92% سنة 2006،2.9% سنة 2007،5.7% سنة 2009،8.8% سنة 2010،4.9% سنة 2011)

[Rapport de la Banque D'Algérie,2004,2005,2007,2008,2010,2011]

3-5-2- منح القروض

الجدول رقم (3-30)

تطور طبيعة وحجم القروض للفترة (2001-2011)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

الودائع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1- حجم القروض											
قروض للقطاع العام	740,087	715,834	791,694	75859,6	882,479	848,408	989,3	1202,2	1485,9	1461,4	1742,3
المصارف العمومية	735,098	715,834	791,459	856,976	881,602	847,305	987,3	1200,3	1484,9	1461,3	1742,3
المصارف الخاصة	4,989	-	0,199	2,681	0,877	1,103	2,0	1,9	1,0	0,1	0,0
قروض للقطاع الخاص	337,612	550,208	587,780	674,731	896,437	1055,694	1214,4	1411,9	1599,2	1805,3	1982,4
المصارف العمومية	297,916	368,956	487,740	568,605	765,316	879,275	964	1086,7	1227,1	1374,5	1457,7
المصارف الخاصة	39,696	181,252	100,040	106,126	131,121	176,419	250,4	325,2	372,1	430,8	530,7
مجموع القروض الموزعة	1077,699	1266,042	1379,474	1534,388	1778,916	1904,102	2203,7	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7
حصة المصارف العمومية	% 95,9	% 85,7	% 92,7	% 92,9	% 92,6	% 90,7	%88.5	%87.5	%87,9	%86,8	%85,7
حصة المصارف الخاصة	% 4,1	% 14,3	% 7,3	% 7,1	% 7,4	% 9,3	%11,5	%12,5	%12,1	%13,3	%14,3
2- طبيعة القروض											
قروض قصيرة الأجل	513,316	627,980	773,568	828,337	923,326	915,697	1026,1	1189,4	1320,5	1311,0	1363
المصارف العمومية	478,453	508,524	736,561	779,741	852 ,958	819,346	902,5	1025,8	1141,3	1045,4	999,6
المصارف الخاصة	34,863	119,456	37,007	48,596	70,368	96,351	123,6	163,6	179,2	265,6	363,4
قروض متوسطة و طويلة الأجل	564,383	638,063	605,905	706,051	855,590	988,405	1177,6	1424,7	1764,6	1955,7	2361,7
المصارف العمومية	554,562	576,267	542,673	645,840	793,960	907,234	1048,8	1261,2	1570,7	1790,4	2194,4
المصارف الخاصة	9,821	61,796	63,232	60,211	61,630	81,171	128,8	163,5	193,9	165,3	167,3

مجموع القروض الموزعة	1077,699	1266,042	1379,473	1534,388	1778,916	1904,102	2203,7	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7
حصة القروض قصيرة الأجل	% 47,6	% 49,6	% 56,1	% 54	% 51,9	% 48,1	%46,6	%45,5	%42,8	%40,1	%36,6
حصة القروض طويلة و متوسطة الأجل	%52,4	%50,4	%43,9	%46	%48,1	%51,9	%53.4	%54,5	%57,2	%59,9	%63,4

المصدر: (**Rapports de la Banque D'Algérie,(2004,p76-77), (2006,p107-109),(2010,p82**

يمكن تلخيص تطور القروض الممنوحة خلال السنوات (2001-2011) على النحو التالي:

سنة 2002:[Rapport de la Banque D'Algérie,2002,p2]

- ارتفع حجم القروض الممنوح للاقتصاد من 1077 مليار دينار سنة 2001 الى 1266 مليار دينار سنة 2002، أي ارتفاع بمعدل نمو 17.5%.
- تظل القروض الموزعة للقطاع العام مهمة حيث بلغت نسبة 56.5 % من اجمالي القروض لسنة 2002. مع العلم أن البنوك العمومية مولت اجمالي القطاع العام لسنة 2002.
- مثلت القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من البنوك العمومية نسبة 53.1% من اجمالي القروض، وتلك الممنوحة من البنوك الخاصة نسبة 34%.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 659.1 مليار دينار، وعلى شكل سندات مساهمة بقيمة 25.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 71.6 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 35.7 مليار دينار.

سنة 2003:[Rapport de la Banque D'Algérie,2003,p4]

- ارتفع حجم القروض للاقتصاد الى 1378 مليار دينار سنة 2003، أي بمعدل نمو 8.8% مقارنة بسنة 2002.
- ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 6.6% مقابل 10.6% بالنسبة للقطاع العام مع الاشارة الى أن موارد البنوك متأتية أساسا من القطاع الخاص ، حيث بلغت 54.6% سنة 2003.
- مثلت القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من البنوك العمومية 42.4% من اجمالي القروض، وتلك الممنوحة من البنوك الخاصة 65.7%.

- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 629.7مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 25.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 73.2 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 58.2 مليار دينار.

سنة 2004:[Rapport de la Banque D'Algérie,2004,p78]

- ارتفع حجم القروض للاقتصاد ليصل الى 1534.4 مليار دينار، أي ارتفاع بمعدل نمو 11.2% مقارنة بسنة 2003. ومثلت حصة القروض الممنوحة للقطاع العام 56% من اجمالي القروض.
- ارتفاع القروض للقطاع الخاص بنسبة 14.8% ، وبهذا ارتفعت حصة القروض للقطاع الخاص من اجمالي القروض للاقتصاد من 42.6 % سنة 2003 الى 44% سنة 2004.
- ارتفاع القروض قصيرة الأجل مقارنة بالقروض طويلة الأجل، حيث بلغت 54% مقابل 46% للقروض طويلة الأجل.
- مثلت القروض طويلة ومتوسطة الأجل نهاية سنة 2004 بالنسبة للبنوك العمومية نسبة 45.3% وبالنسبة للبنوك الخاصة 55.3%. مع الاشارة الى أن معظم قروض البنوك الخاصة لسنة 2004 كانت على شكل قروض قصيرة الأجل.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 629.2مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 25.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 81.3 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 32.1 مليار دينار.

سنة 2005:[Rapport de la Banque D'Algérie,2005,p88]

- ارتفع حجم القروض للاقتصاد ليبلغ 1777.4 مليار دينار نهاية سنة 2005، أي ارتفاع بمعدل 15.8% مرنة بسنة 2004. بحيث مثلت حصة القطاع الخاص منها 49.6% وحصة القطاع العام 50.4% ، مع العلم أن الموارد الملتقطة لسنة 2005 متأتية أكثر من القطاع الخاص 57.5% مقارنة بالقطاع العام 42.5%.
- بلغت القروض متوسطة وطويلة الأجل للبنوك العمومية 48.1 % من اجمالي القروض، وللبنوك الخاصة 46.5% من اجمالي القروض، وبالنسبة للقروض قصيرة الأجل 51.9% بالنسبة للبنوك العمومية و53.5% بالنسبة للبنوك الخاصة.

- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 501.6مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 39.8 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 169.5 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 123.7 مليار دينار.

سنة 2006:[Rapport de la Banque D'Algérie,2006,p88]

- ارتفع حجم القروض الممنوح للاقتصاد الى 1994.9 مليار دينار أي ارتفاع بنسبة 12.1 %. مع الاشارة الى ارتفاع القروضة الممنوحة للقطاع الخاص والتي أصبحت تمثل 55.4% من اجمالي القروض.
- بلغت حصة القروض للقطاع العام نسبة 44.6 % من اجمالي القروض والتي تمثلت في 39.5% كقروض مباشرة و5.1 % في شراء سندات مصدرة من مؤسسات عمومية.
- بلغت حصة القروض متوسطة الأجل 51.9 % من اجمالي القروض، أما حصة القروض قصيرة الأجل فلقد بلغت 48.1% من اجمالي القروض، ويرجع ذلك الى تمويل الاستثمارات في مجال الطاقة والمياه.
- بالنسبة للبنوك الخاصة فلقد وجهت اجمالي قروضها لسنة 2006 الى القطاع الخاص بنسبة 35 %.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 590.9مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 51.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 49 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 200.2 مليار دينار.

سنة 2007:[Rapport de la Banque D'Algérie,2007,p98]

- ارتفع حجم القروض للاقتصاد ليصل سنة 2007 الى 2298.6 مليار دينار، أي رتفاع بمعدل نمو 15.2%.
- مثلت القروض للقطاع العام نسبة 47.2% من اجمالي القروض، والقروض للقطاع الخاص نسبة 52.8% من اجمالي القروض.
- تمثلت القروض للقطاع العام في 43.4% كقروض مباشرة و3.8 % في شراء سندات مصدرة من مؤسسات عمومية.

- ارتفعت القروض المتوسطة وطويلة الأجل واصبحت تمثل 51.2% من اجمالي القروض، أما حصة القروض قصيرة الأجل فأصبحت نسبتها تعادل 48.8% من اجمالي القروض.
- بلغت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل للبنوك العمومية 53.7 % من اجمالي القروض وللبنوك الخاصة نسبة 51%. أما حصة القروض قصيرة الأجل فبلغت نسبة 46.3% بالنسبة للبنوك العمومية و 49% بالنسبة للبنوك الخاصة.
- ان ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل يرجع الى ارتفاع القروض العقارية من جهة، بحيث ارتفعت من 94 مليار دينار سنة 2006 الى 109 مليار دينار سنة 2007، ومن جهة أخرى الى تمويل السلع الدائمة (Les Biens Durables) للعائلات من قبل البنوك الخاصة.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 556.3مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 51.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 43.1 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 231.5 مليار دينار.

سنة 2008:[Rapport de la Banque D'Algérie,2008,p94]

- ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد الى 2708.9 مليار دينار، أي ارتفاع بمعدل نمو 17.8%.
- أصبحت القروض الممنوحة للقطاع الخاص تمثل نسبة 54% من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، والقروض الممنوحة للقطاع العام 46% من اجمالي القروض والتي تمثلت في 42.5 % كقروض و 3.5 % متمثلة في شراء سندات من المؤسسات العمومية.
- بلغت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل 54.5% من اجالي القروض، أما القروض قصيرة الأجل فبلغت 45.5% من اجمالي القروض.
- ارتفاع معدل نمو القروض الممنوحة من البنوك الخاصة بنسبة 29.6% سنة 2008 مقابل 42.1% سنة 2007.
- بلغت حصة القروض متوسطة وطيلة الأجل للبنوك العمومية 55.1% وللبنوك الخاصة 50%. اما القروض قصيرة الأجل فبلغت نسبتها 44.9% بالنسبة للبنوك العمومية و 50% بالنسبة للبنوك الخاصة.

- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 270.6مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 56.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 74 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 219.7 مليار دينار.
- ارتفعت القروض العقارية لتبلغ قيمة 127 مليار دينار سنة 2008.

سنة 2009:[Rapport de la Banque D'Algérie,2009,p107]

- ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد الى 3139.7 مليار دينار، أي ارتفاع بمعدل نمو 20.1% مقارنة بسنة 2008.
- أصبحت القروض الممنوحة للقطاع الخاص تمثل نسبة 51.8 %من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، والقروض الممنوحة للقطاع العام 48.2% من اجمالي القروض والتي تمثلت في 45.4 % كقروض و 2.8 % متمثلة في شراء سندات من المؤسسات العمومية.
- بلغت حصة القروض متوسطة وطيلة الأجل للبنوك العمومية 57.9% وللبنوك الخاصة 52%. اما القروض قصيرة الأجل فبلغت نسبتها 42.1% بالنسبة للبنوك العمومية و 48% بالنسبة للبنوك الخاصة.
- ارتفعت القروض العقارية لتبلغ قيمة 146.3 مليار دينار سنة 2009.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 145.7مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 56.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 108.6 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 187 مليار دينار.
- ارتفاع معدل نمو القروض الممنوحة من البنوك الخاصة لسنة 2009 بنسبة 14.1%، والذي يعتبر ضعيفا مقارنة بمعدل نمو القروض للبنوك العمومية لنفس السنة 18.6%.

سنة 2010:[Rapport de la Banque D'Algérie,2010,p74]

- ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد الى3565.3مليار دينار، أي ارتفاع بمعدل نمو 15.6% مقارنة بسنة 2009.
- أصبحت القروض الممنوحة للقطاع الخاص تمثل نسبة 55.3 %من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، والقروض الممنوحة للقطاع العام 44.7% من اجمالي القروض

والتي تمثلت في 42.5 % كقروض و 2.2 % متمثلة في شراء سندات من المؤسسات العمومية.

- ارتفع معدل نمو القروض الممنوحة من البنوك العمومية للقطاع الخاص بنسبة 12% وللقطاع العام بنسبة 18.5%. وبالنسبة للبنوك الخاصة فلقد ارتفع معدل نمو قروضها بنسبة 15.5% وكانت كلهاموجهة للقطاع الخاص.
- ارتفعت القروض العقارية لتبلغ قيمة 171.1 مليار دينار سنة 2010.
- بلغت حصة القروض متوسطة وطيلة الأجل للبنوك العمومية 63.1% وللبنوك الخاصة 38.4%. اما القروض قصيرة الأجل فبلغت نسبتها 37% بالنسبة للبنوك العمومية و 61.1% بالنسبة للبنوك الخاصة.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 321مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 56.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 112.4 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 485.7 مليار دينار.

سنة 2011:[Rapport de la Banque D'Algérie,2011,p80]

- ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصاد الى3919.3مليار دينار، أي ارتفاع بمعدل نمو 20% مقارنة بسنة 2010.
- أصبحت القروض الممنوحة للقطاع الخاص تمثل نسبة 53.2 %من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، والقروض الممنوحة للقطاع العام 46.8% من اجمالي القروض والتي تمثلت في 45.7 % كقروض و 1.1 % متمثلة في شراء سندات من المؤسسات العمومية.
- ارتفع معدل نمو القروض الممنوحة من البنوك العمومية للقطاع الخاص بنسبة 10.6% وللقطاع العام بنسبة 27.8%. وبالنسبة للبنوك الخاصة فلقد ارتفع معدل نمو قروضها بنسبة 23.2% وكانت كلهاموجهة للقطاع الخاص.
- ارتفعت القروض العقارية لتبلغ قيمة 203.1 مليار دينار سنة 2011. أي ارتفاع بنسبة 18.7% مقارنة بسنة 2010، مع الاشارة الى أن نسبة القروض العقارية للعائلات الموزعة من البنوك العمومية بلغت سنة 2011 نسبة 96.2% منها 64.1% موزعة من صندوق الادخار.

- بلغت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل للبنوك العمومية 68.7% وللبنوك الخاصة 31.5%. اما القروض قصيرة الأجل فبلغت نسبتها 31.3% بالنسبة للبنوك العمومية و 68.5% بالنسبة للبنوك الخاصة، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة ديون البنوك الخاصة على الدولة.
- بالنسبة للديون على الدولة ، حازت البنوك العمومية ديونا على الخزينة في شكل سندات اعادة شراء الديون غير الفعالة بقيمة 358.7مليار دينار، على شكل سندات مساهمة بقيمة 98.2 مليار دينار، ديون اخرى بقيمة 295.6 مليار دينار، سندات الخزينة بقيمة 505 مليار دينار.

✓ **تطور حجم السيولة و حجم القروض للفترة (2001-2011)**

لقد ارتفعت نسبة السيولة هذه السنوات الأخيرة، و يعود ذلك إلى تراكم احتياطيات الصرف الرسمية من قبل بنك الجزائر، الذي أدى إلى تراكم الكتلة النقدية (M_2) من 2473,5 مليار دينار سنة 2001 إلى 9929,2 مليار دينار سنة 2011 أي ارتفاع بنسبة 301,42 % خلال 10 سنوات؛ بالإضافة إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام من 4260,8 مليار دينار سنة 2001 إلى 14384,8 مليار دينار سنة 2011، اي ارتفاع بنسبة 237.6%. و الجدول الموالي يوضح تطور كل من حجم السيولة و حجم القروض خلال الفترة (2001-2011)

الجدول رقم (3-31)

تطور حجم السيولة و حجم القروض للفترة (2001-2011)

(الوحدة مليار دينار)

السنة	M_2	PIB	M_2/PIB (السيولة) (%)	حجم القروض	معدل منح القروض (%)
2001	2473,5	4260,8	%58,04	1077,699	%8,52
2002	2901,5	4537,7	%63,94	1266,042	%17,47
2003	3354,4	5264,2	%63,72	1379,473	%8,95
2004	3738,0	6112,0	%61,15	1534,388	%11,23
2005	4146,9	7519,0	%55,15	1778,916	%15,93
2006	4933,7	8391,0	%58,79	1904,102	%7,03
2007	5994,6	9408,3	%63,71	2203,7	%15,73
2008	6955,9	11042,8	%62,99	2614,1	%18,62
2009	7173,1	10034,7	%71,48	3085,1	%18,01
2010	8280,7	12049,5	%68,72	3266,7	%5,88
2011	9929,2	14384,8	%69,02	3724,7	%14,02

المصدر: **Rapports de la Banque D'Algérie,(2004,p161,172), (2005,p190,201),(2006,p175,206),(2011,p166)**

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع لمعدل السيولة و التي بلغت سنة 2011 نسبة 69.02% مقارنة بمعدل نمو القروض الذي بلغ 14,02 % . والشكل الموالي يبين تطور حجم السيولة مقارنة مع معدل نمو القروض.

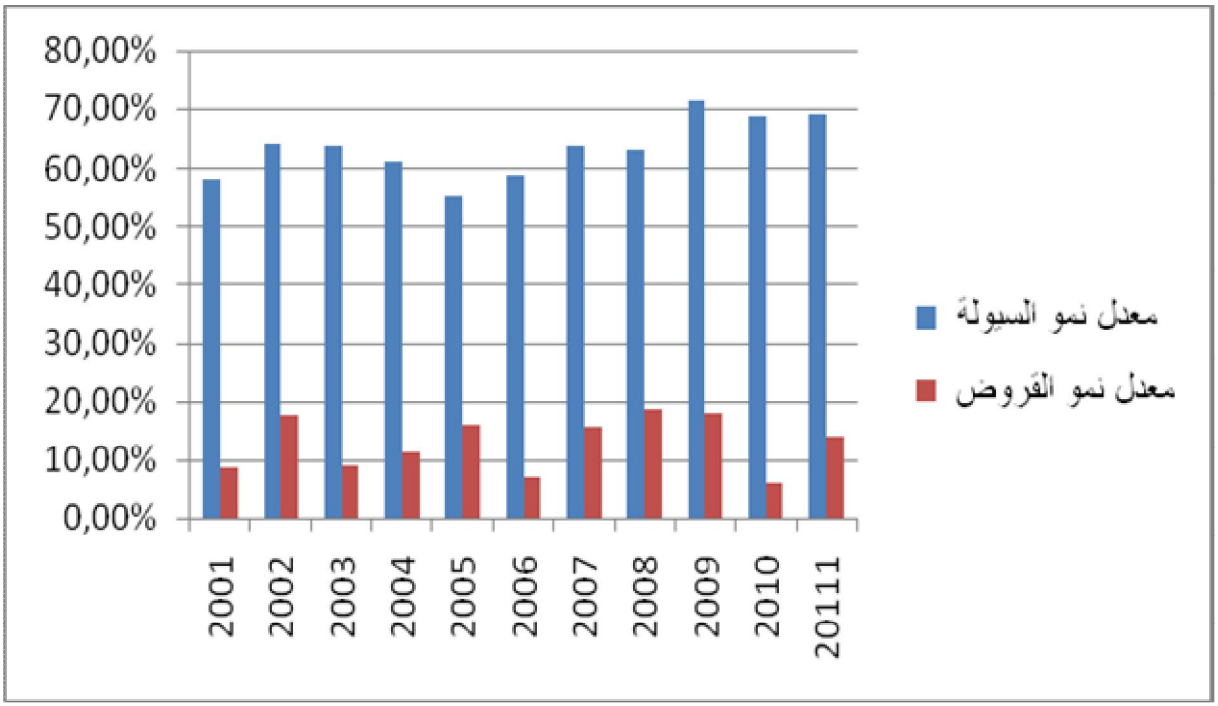

الشكل رقم (3-8)

تطور حجم السيولة و معدل نمو القروض للفترة (2001-2011)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق

يبين الشكل التفاوت الكبير بين الحجم الكبير للسيولة و معدل نمو القروض المنخفض و منه لابد على البنوك الرفع من منح للقروض و بالأخص للقطاع الخاص من أجل تمويل المشاريع التنموية و الرفع من حجم الإنتاج الوطني.

6-3 البطالة

ترتبط البطالة ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية، حيث ينخفض معدلها في فترات الرفاه الاقتصادي ويرتفع في فترات الكساد، ولدراسة تطور البطالة خلال السنوات الأخيرة سنقوم بعرض الجدولين التاليين، اللذان يعكسان تطور أهم مؤشرات سوق العمل للفترة (2004-2013).

الجدول رقم (3-32)

تطور معدل البطالة، معدل النشاط ومعدل التوظيف حسب الجنس للفترة (2004-2013)

الوحدة (ألف)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
10788	10170	9599	9735	9472	9145	8594	8869	8044	7798	السكان الموظفين حاليا
618	571	-136	263	327	551	-275	825	246		الزيادة السنوية (بالحجم)
6.1	5.9	-1.4	2.8	3.6	6.4	-3.1	10.3	3.2		الزيادة بالنسبة %
1175	1253	1062	1076	1072	1170	1375	1241	1448	1672	السكان العاطلين عن الشغل
-78	191	-14	4	-98	-205	134	-207	-224		الزيادة السنوية (بالحجم)
11964	11432	10661	10812	10544	10315	9969	10110	9494	9470	السكان النشطين حاليا
9.8	11	10	10	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	معدل البطالة %
24.8	27.5	22.4	21.5	21.3	23.8	27.4	24.3	31.1	32.4	معدل البطالة للشباب (16- 24 سنة) %
43.2	42	40	41.7	41.4	41.7	40.9	42.5	41	42.1	معدل النشاط %
39	37.4	36	37.6	37.2	37	35.3	37.2	34.7	34.7	معدل التوظيف %
					الجنس (ذكر)					
8885	8393	8038	8261	8025	7717	7247	7372	6870	6439	السكان الموظفين حاليا
804	888	738	729	752	868	1072	988	1199	1370	السكان االعاطلين عن الشغل
9689	9281	8777	8990	8777	8585	8319	8360	8069	7810	السكان النشطين حاليا
8.3	9.6	8.4	8.1	8.6	10.1	12.8	11.8	14.9	17.5	معدل البطالة %
69.5	67.8	65.3	68.9	68.7	69	67.8	69.9	69.2	69.1	معدل النشاط %
63.7	61.3	59.8	63.3	62.8	62	59.1	61.6	58.9	57	معدل التوظيف %
					الجنس (أنثى)					
1904	1778	1561	1474	1447	1428	1347	1497	1174	1359	السكان الموظفين حاليا
371	365	324	348	320	302	303	253	250	301	السكان العاطلين عن الشغل
2275	2142	1885	1822	1767	1730	1650	1749	1423	1660	السكان النشطين حاليا
16.3	17	17.2	19.1	18.1	17.4	18.3	14.4	17.5	18.1	معدل البطالة %
16.6	15.8	14.2	14.2	13.9	14.1	13.6	14.8	12.4	14.9	معدل النشاط %
13.9	13.1	11.8	11.5	11.4	11.6	11.1	12.6	10.2	12.2	معدل التوظيف %

المصدر: ONS,2013,p11

الوحدة (ألف)

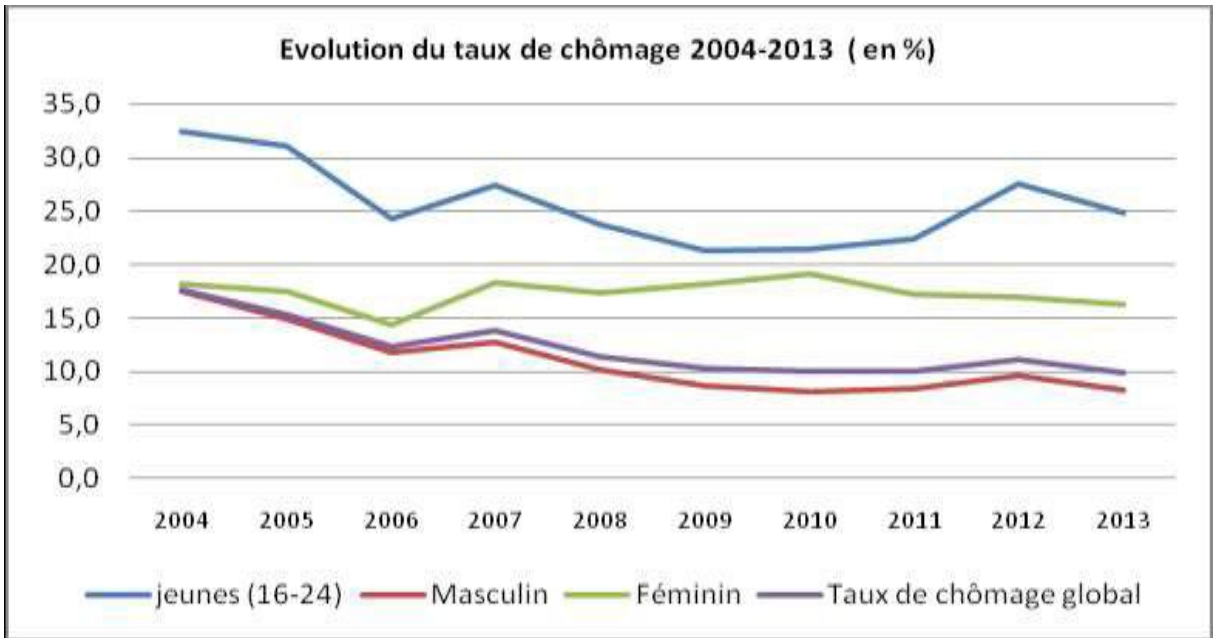

الشكل رقم (3-9)

تطور معدل البطالة، معدل النشاط ومعدل التوظيف حسب الجنس للفترة (2004-2013)

المصدر:(ONS,2013,p13)

نستخلص من خلال الجدول والشكل السابق النقاط الموالية:

- انخفاض معدل البطالة من 17.7% سنة 2004 إلى 10.9% سنة 2009، ليستقر بعد ذلك إلى 10% خلال 3 سنوات تقريبا، وينخفض إلى 9.8% سنة 2013.
- بالنسبة للسكان الموظفين والمتمثلين في حجم السكان النشطين مطروحا منه حجم السكان العاطلين عن الشغل، فلقد ارتفعت نسبتهم بالنسبة لجنس الذكور أكثر منه من جنس الإناث، (77.57% سنة 2012 إلى 80.98 سنة 2013% بالنسبة للرجال) و(18.73% سنة2012 إلى 19.01% سنة 2013). ويعودارتفاع حجم السكان الموظفين إلى ارتفاع حجم التوظيف خاصة الأشخاص الأجراء والممثلين بنسبة 69 % وتمثل نسبة 35.9 % أجراء دائمين و33 % أجراء غير دائمين. [ONS,2013,p2].
- بالنسبة لمعدل البطالة فالبرغم من انخفاضه إلا انه مرتفع بالنسبة لجنس الإناث مقارنة بجنس الذكور، فماعدا سنة 2006 أين انخفض معدل البطالة للنساء بنسبة 14.4% فان بالرغم من الانخفاض المسجل لسنة 2013 بنسبة 16.3% لم تقل نسبته عن17% . أما معدل البطالة بالنسبة للرجال فلقد انخفض من 17.5% سنة 2004 ليصل إلى 10.1

سـنة 2008، ليـنخفض ويسـتقر عنـد نسـبة 8% خـلال الخمـس سـنوات الأخيـرة (8.3% سنة 2013).

- انخفـاض معـدل البطالـة لفئـة الشـباب الـذين تتـراوح أعمـارهم بـين (16-24 سـنة) ب2.7 نقطة، أي تمس البطالة شاب من أربعة لهذه الفئة.
- تمس البطالة فئة الجامعيين أكبر من الفئات الأخرى، حيث قدرت لسنة 2010 كالتالي:

(7.3% بالنسـبة للشـباب غيـر حـاملين لشـهادات، 12.5% بالنسـبة لحـاملي شـهادات التكـوين المهني، 21.4% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا). .[ONS,2012,p12]

- بالنسـبة لمـدة البطالـة فحـوالي ثلثـي البطـالين يشـهدون بطالـة تفـوق السـنة (66.2% بالنسـبة للرجـال و 60.6% بالنسـبة للنسـاء). (84% مـن هـؤلاء البطـالين يبحثـون عـن الشـغل مـن خـلال علاقـات شخصـية، 66.3% مـن خـلال مكاتـب التوظيـف، 61.3% مـن خـلال التوجـه نحـو المؤسسـات و26% يبحثـون عـن طـرق لتمويـل مشـاريع ذاتيـة يرغبـون فـي تأسيسـها. [ONS,2012,p13]

مـع العلـم أن هنـاك تفـاوت فـي مسـتوى التعلـيم بالنسـبة لفئـة النسـاء وفئـة الرجـال المـوظفين، حيـث يفـوق مسـتوى تعلـيم النسـاء مسـتوى التعلـيم للرجـال، وكـان التفـاوت المسـجل لسـنة 2010 كالتـالي: (بالنسـبة للرجـال8.8 % مسـتوى تعلـيم عـالي، 12.5% بـدون مسـتوى، 20.2% مسـتوى الابتـدائي، 21.7% ثـانوي، و36.8% متوسـط) أمـا النسـاء فلقـد بلغـت مسـويات التعلـيم (27.7% مسـتوى تعلـيم عـالي، 14.5% بـدون مسـتوى، 11.8% ابتـدائي، 20.3% متوسط، 25.6% ثانوي) [ONS,2013,p7].

الجدول رقم (3-33)

تطور معدل التوظيف حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني للفترة (2004-2013)،

الوحدة (ألف)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
قطاع النشاط										
1141	912	1034	1136	1242	1252	1171	1610	1381	1617	الزراعة
1407	1335	1367	1337	1194	1141	1028	1264	1059	1061	الصناعة
1791	1663	1595	1886	1718	1575	1524	1258	1212	968	البناء والأشغال العمومية
6449	6260	5603	5377	5318	5178	4872	4738	4993	4153	الخدمات
القطاع القانوني										
4440	4354	3843	3346	3235	3149	2987	2746	2964	2678	القطاع العام
6349	5816	5756	6390	6238	5996	5607	6123	5080	5121	القطاع الخاص
2	13.3	14.9	3.4	2.7	5.4	8.8	-7.4	10.7		زيادة التشغيل في القطاع العام %
9.2	1	-9.9	2.4	4	6.9	-8.4	20.5	-0.8		زيادة التشغيل في القطاع الخاص %
الاندماج في التأمين الاجتماعي										
6211	5922	5227	4856	4694	4567	4322	4159	4092	3774	الشغل المدرج في التأمين الاجتماعي
4577	4249	4372	4879	4778	4579	4272	4709	3953	4024	الشغل غير المدرج في التأمين الاجتماعي
57.6	58.2	54.4	49.9	49.6	49.9	50.3	46.9	50.9	48.4	الشغل المدرج في الحماية الاجتماعية / إجمالي الشغل
4.9	13.3	7.6	3.5	2.8	5.7	3.9	1.6	8.4		زيادة الشغل المدرج في الحماية الاجتماعية %
7.7	-2.8	-10.4	2.1	4.4	7.2	-9.3	19.1	-1.8		زيادة الشغل غير المدرج في الحماية الاجتماعية %

المصدر:ONS,2013,p13

الوحدة (ألف)

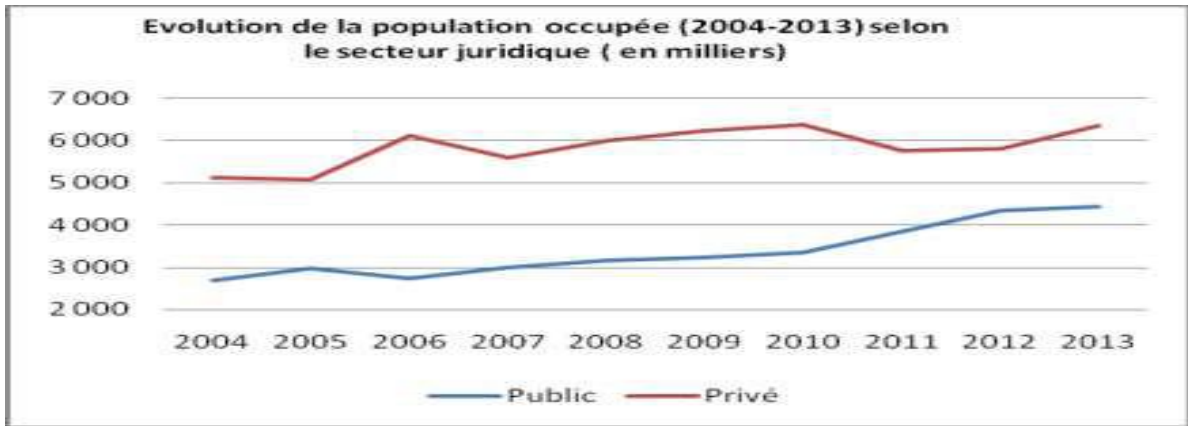

الشكل رقم (3-10)

تطور معدل البطالة، معدل النشاط ومعدل التوظيف حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني للفترة (2004-2013)

المصدر:ONS,2013,p13

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ما يلي:

- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث توظيف العمال (58.37% سنة 2011، 61.55% سنة 2012، 59.8% سنة 2013)، يليها بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية (16.16% سنة 2011، 16.35% سنة 2012، 16.6% سنة 2013)، قطاع الصناعة (14.24% سنة 2011، 13.12% سنة 2012، 13% سنة 2013)، قطاع الزراعة (10.77% سنة 2011، 8.96% سنة 2012، 10.6% سنة 2013).
- يستوعب القطاع الخاص جزءا كبيرا من العمالة مقارنة بالنسبة للقطاع العام، (59.96% سنة 2011،57.81% سنة 2012، 58.85% سنة 2013)؛و بالنسبة للقطاع الخاص و (40.03% سنة 2011، 42.81% سنة 2012، 41.15% سنة 2013).
- بالنسبة لنظام الحماية الاجتماعية فان أكبر من نصف الأشخاص الموظفين مدرجين في هذا النظام (54.4% سنة 2011، 58.2% سنة 2012، 57.6% سنة 2013). لكن لابد للإشارة أن الأشخاص غير المدرجين يمثلون ثلاث أرباع الشغل في القطاع الخاص (76.4%).[ONS,2013,p6]
- ارتفع عدد الأشخاص الموظفين في السوق الموازية منذ سنة 2001 إلى سنة 2010 (من 1648000 عامل إلى 3921000 على التوالي أي ارتفع عددهم بالضعف خلال عشر سنوات). [ONS,2013,p7]

III-4- سياسة الموازنة

سيتم من خلال هذا الجزء تحليل سياسة المزانة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الجزء الى ثلاث اجزاء فرعية، حيث تناول الجزء الأول مفاهيم عامة حول الموازنة، وتناول الجزء الثاني تطور تركيبة الايرادات العامة والنفقات العامة، وأخيرا تناول الجزء الثالث تطور رصيد الموازنة.

4-1- مفهوم سياسة الموازنة

تعرف سياسة الموازنة على أنها السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الماكرو اقتصادية كتحقيق التشغيل الكامل أو زيادة النمو الاقتصادي أو استقرار الأسعار.[Parkin,Bade,Carmichael,2005,p222]

و تسعى الدولة من خلال سياسة الموازنة إلى التأثير على الطلب العام إما من خلال رفعه أو تخفيضه. فلرفع الطلب العام تلجأ الدولة إلى سياسة موازنة توسعية أو **(Politique Budgétaire Expansionniste).**

و من أجل خفض الطلب العام إلى سياسة موازنة انكماشية **(Politique Budgétaire Restrictive)** و تطبيق إحدى أو تلك السياسات يعود غالبا إلى سببين : إما أن الاقتصاد يعاني من كساد **(Ecart Récessionniste)** أو أنه يعاني من التضخم **(Ecart Inflationniste)** و الشكلين التاليين يوضحان السياسة المتبعة في كل من الحالات و كيفية استجابة الطلب العام لكل واحدة منها:

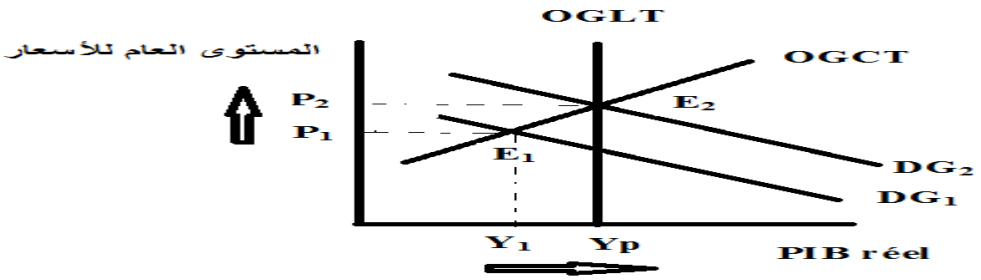

الشكل رقم (3-11)

الفارق في الكساد

المصدر:(Krugman, well, , 2009, p614)

في حالة كساد على مستوى الاقتصاد، تقوم الدولة برفع الطلب العام من خلال تطبيق سياسة توسعية يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

- ✓ زيادة شراء السلع و الخدمات من قبل الدولة
- ✓ تخفيض الضرائب
- ✓ زيادة مداخيل التحويلات

حيث ان:

OGLT يمثل العرض العام في الأجل الطويل **(Offre globale à long terme)**

OGCT يمثل العرض العام في الأجل القصير**(Offre globale à court terme)**

DG يمثل الطلب العام **(Demande globale)**

Yp الناتج عند مستوى التشغيل الكامل **(Produit potentiel)**

يلاحظ من الشكل السابق أن الاقتصاد في حالة توازن مبدئي في الأجل القصير عند النقطة E_1 نقطة تقاطع منحنى العرض العام (OGCT) و الطلب العام (DG_1)؛ و عند هذه النقطة فإن حجم الناتج Y_1 أقل من حجم الناتج عند مستوى التشغيل الكامل و يمثل الفارق (Y_1 Y_p) حالة كساد

ومن أجل إلغاء هذا الفارق تقوم الدولة بتطبيق سياسة توسعية من خلال رفع حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى DG_2 ناقلا بذلك النقطة E_1 إلى نقطة توازن ماكرو اقتصادية جديدة و هي النقطة E_2 نقطة تمثل التوازن الماكرو اقتصادي في الأجل الطويل.

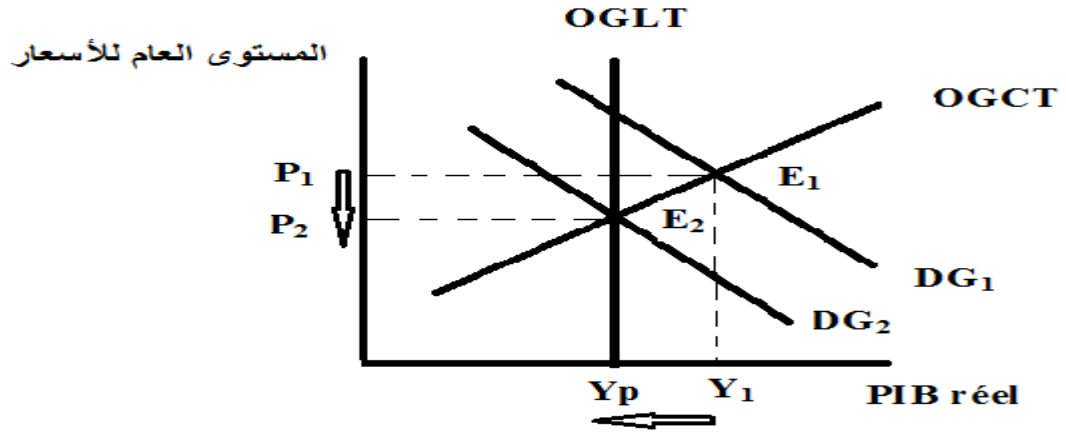

الشكل رقم (3-12)

الفارق التضخمي

المصدر:(Krugman, well, , 2009, p615)

عند نقطة التوازن المبدئية E_1، نقطة تقاطع منحنى العرض OGCT و منحنى الطلب DG_1 فإن الناتج Y_1 أكبر من الناتج عند مستوى التشغيل الكامل Y_p ، هذا ما يؤدي إلى وجود فارق تضخمي و لذلك تلجأ الدولة إلى تطبيق سياسة انكماشية إما من خلال خفض شراء السلع والخدمات أو رفع الضرائب أو تخفيض مداخيل التحويلات فينخفض بذلك حجم الطلب العام و ينتقل منحنى الطلب من DG_1 إلى DG_2 محققا بذلك توازنا جديدا عند النقطة E_2 و التي تعكس انخفاضا في السعر من P_1 إلى P_2 وانخفاضا في الناتج من Y_1 مستواه التوازني Y_p.

✓ **المضاعف Le multiplicateur**

إن سياسة الموازنة التوسعية ترفع من حجم الطلب العام وسياسة الموازنة الانكماشية تخفض من حجم الطلب العام. و لكن لمعرفة ما هي النسبة التي سيتغير بها حجم الطلب العام إذا ما طبقت إحدى السياسات، لابد من دراسة المضاعف. فارتفاع حجم النفقات العمومية من خلال شراء السلع و الخدمات يدفع بالمؤسسات إلى رفع حجم إنتاجها مما يرفع من إيراداتها و التي ستحول إلى الأفراد في شكل (أجور وأرباح)، الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع مداخليهم والتي بدورها سترفع من حجم الاستهلاك، الذي سيرفع بدوره من حجم إنتاجية المؤسسات مما

سيؤدي في مرحلة لاحقة إلى ارتفاع آخر في المداخيل و ارتفاع آخر في الاستهلاك و منه فان زيادة النفقات العمومية سيؤدي إلى ارتفاع أكبر في الناتج المحلي الحقيقي.

و يمكن كتابة المضاعف من خلال المعادلة التالية:

$$\text{المضاعف (M)} = \frac{1}{(1-Pmc)} \quad \text{..... المعادلة رقم (3-1)}$$

Pmc = الميل الحدي للاستهلاك

و يعرف مضاعف النفقات العمومية على أنه العدد الذي يضرب في تغيرات النفقات العمومية من السلع و الخدمات من أجل معرفة التغيرات في نفقات التوازن والناتج المحلي الحقيقي الذي تحققه.[Parkin,Bade,Carmichael,2005,p229]

لكن لابد من الإشارة أن كلا من الضرائب ومداخيل التحويلات سيكون لها أثر أقل على ارتفاع الناتج الداخلي الخام الحقيقي أي ستقلل من أثر المضاعف. و يعود السبب إلى أن الضرائب و يقصد بها هنا الضرائب التي ترتبط ايجابيا بارتفاع حجم الناتج المحلي الحقيقي **(les impôts induits)** و ليس الضرائب غير المرتبطة بالناتج **(les impôts forfaitaires)** ستؤدي إلى رفع الإيرادات الضريبية كلما ارتفع الناتج المحلي الحقيقي للأسباب التالية:

- المبالغ التي سيدفعها الأفراد في شكل ضرائب ترتبط ايجابيا بمداخيلهم.
- إيرادات الضرائب على المبيعات ترتفع عندما يرتفع الناتج الداخلي الخام الحقيقي، لأن الأفراد ذوي الدخول المرتفعة ينفقون أكثر على شراء السلع والخدمات.
- كلما ارتفع الناتج الداخلي الخام الحقيقي كلما ارتفعت أرباح الشركات كلما ارتفعت الضرائب على أرباح هذه الأخيرة.[Krugman, well, , 2009, p624]

و منه فعند ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي سترتفع الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض المداخيل والتي ستؤدي إلى تخفيض في نفقات الاستهلاك و منه فإتباع سياسة توسعية في هذه الحالة سيؤدي من خلال المضاعف إلى رفع في الناتج المحلي الحقيقي و لكن بنسبة أقل.

أما فيما يخص مداخيل التحويلات فهي الأخرى تخفض من أثر المضاعف كون المستهلكين لن ينفقوا كامل مواردهم بحيث سيدخرون الجزء الأخر.

✓ **رصيد الموازنة (Le Solde Budgétaire) والدورة الاقتصادية:**

يتمثل رصيد الموازنة في الفرق بين إيرادات الدولة في شكل إيرادات ضريبية ونفقاتها المتمثلة في شراء السلع و الخدمات ومداخيل التحويلات، والرصيد الموجب يعكس فائضا في موازنة الدولة، أما الرصيد السالب فهو يعكس عجزا في موازنة الدولة ويرتبط رصيد

الموازنة بالدورة الاقتصادية، و ذلك لأن الإيرادات الضريبية ومداخيل التحويلات تتغير مع تغير الناتج المحلي الحقيقي، ففي أوقات الرفاه الاقتصادي يرتفع حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي مما يرفع من حجم الضرائب ويخفض من مداخيل التحويلات، هذا ما يؤدي إلى انخفاض في عجز الموازنة، وفي أوقات الركود ينخفض حجم الناتج الداخلي الحقيقي مما يخفض من الضرائب و يرفع من مداخيل التحويلات مسببا بذلك ارتفاع في عجز الموازنة .

وتعكس العلاقة بين رصيد الموازنة و الدورة الاقتصادية علاقته بمعدل البطالة والذي يستخدم كمؤشر للدورة الاقتصادية ففي حالات الرفاه الاقتصادي أين ينخفض معدل البطالة يتجه الرصيد نحو الفائض وفي حالات الكساد أين يرتفع معدل البطالة ويتجه الرصيد نحو العجز.

ومنه يمكن لرصيد الموازنة أن يتغير مع التقلبات الاقتصادية، وفي هذه الحالة فإن سياسة الموازنة تتضمن إجراءات أوتوماتكية و الناجمة عن تغير المناخ الاقتصادي. كمثلا ارتفاع حجم البطالة سيؤدي إلى ارتفاع مداخيل التحويلات التي يحصل عليه البطالين. كما يمكن لرصيد الموازنة أن يتغير بسبب سياسة موازنة اختيارية والمتمثلة في تدخلات عمدية للدولة كتغير في التشريعات الضريبية و وضع برامج نفقات جديدة.

يطلق على رصيد الموازنة الأول برصيد الموازنة الدوري والذي يعتبر فائضه أو عجزه مؤقتا، و يزول عند الرجوع إلى مستوى التشغيل الكامل، والرصيد الثاني برصيد الموازنة الهيكلي وهو الرصيد المشاهد في حالة كون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل وذلك من خلال الإجراءات العمدية التي تتخذها الدولة بطريقة تجعل الناتج الداخلي الخام الحقيقي مساوي إلى الناتج الداخلي عند مستوى التشغيل الكامل

[Parkin,Bade,Carmichael,2005,p232]. والشكل الموالي يوضح رصيد الموازنة الدوري ورصيد الموازنة الهيكلي.

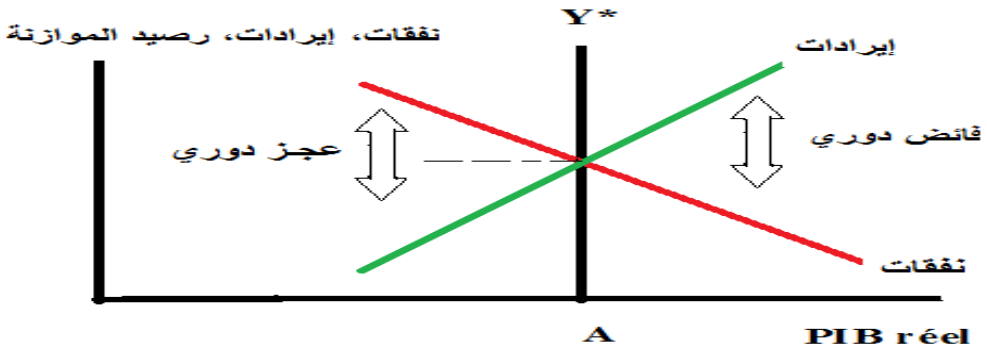

القسم (a)

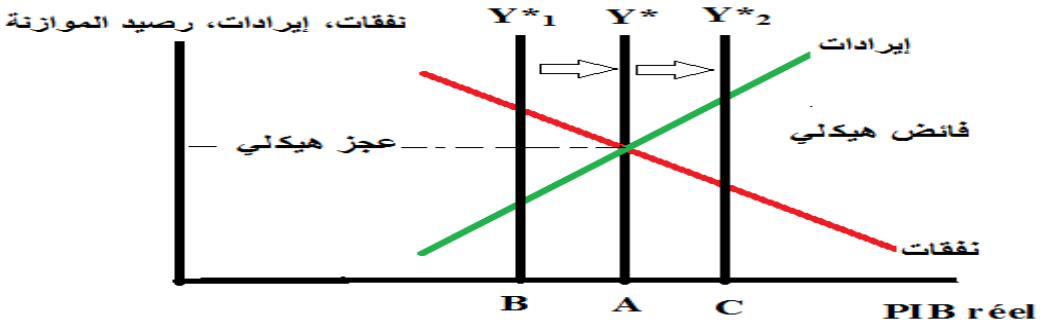

القسم (b)

الشكل رقم (3-13)

رصيد الموازنة الدوري و الهيكلي

المصدر: (Parkin,Bade,Carmichael,2005,p233)

يلاحظ من خلال الشكل السابق (القسم a) أن حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل مقدر بالنقطة (A) فوق هذه النقطة سوف يحقق الرصيد فائضا دوريا أي عندما يتجاوز حجم الإيرادات حجم النفقات، وعجزا دوريا تحت هذه النقطة لما تتعدى حجم النفقات حجم الإيرادات. وعند النقطة (A) يكون الرصيد متوازنا.

في (القسم b) نلاحظ أن كل من النفقات والإيرادات تظل ثابتة والناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل هو الذي يتغير، عندما يكون الناتج الداخلي الخام الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل في النقطة (B) الموافقة ل y_1^* يشهد الرصيد عجزا هيكليا، وعندما يكون عند النقطة (C) الموافقة ل y_2^* يشهد الرصيد فائضا هيكليا. فالرصيد الدوري إذن هو رصيد الموازنة مطروحا منه الرصيد الهيكلي. [Parkin,Bade,Carmichael,2005,p232]

2-4- تطور إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)

تميزت هذه العشرية الأخيرة بارتفاع حجم إيرادات الموازنة، مما سمح بتحفيز الاستثمار العمومي من خلال وضع مجموعة من البرامج تسعى من خلالها الدولة إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي، و يظل الارتباط بين إيرادات المحروقات و التي تمثل حوالي 70 % من إيرادات الموازنة و حجم الاستثمار العمومي في تزايد، فخلال الفترة (2000-2008) تزايد الأول ب 3,3 مرة و الثاني بـ 5,8 مرة.

و سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على سياسة الموازنة التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، بتحليل تطور إجمالي إيرادات و نفقات و كذلك رصيد الخزينة لتلك الفترة.

سنقوم من خلال الجدول التالي بعرض التطورات التي شهدتها كل من الإيرادات و النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-34)

إجمالي الإيرادات العامة و النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإيرادات العامة (1)	1578,1	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3081,7	3639,8	3687,8	5190,5	3676,0	4379,6	5703,4	6411,3
إجمالي النفقات العامة (2)	1178,1	1321	1550,6	1690,2	1891,8	1985,9	2453	3108,5	4191	4246,3	4512,8	5731,4	7169,9
الناتج المحلي الإجمالي (3)	4123,5	4260,8	4537,7	5264,2	6126,7	7519,0	8514,8	9366,6	11090	10034,3	12049,5	14384,8	15830,37
$\left(\frac{\text{الإيرادات العامة}}{PIB}\right)(1)/(3)$	%38,27	%35,33	%35,33	%37,50	%36,39	%40,98	%42,74	%39,37	%46,80	%36,63	%36,34	%39,64	%40,5
$\left(\frac{\text{النفقات العامة}}{PIB}\right)(2)/(3)$	%28,57	%31	%34,17	%32,10	%30,87	%26,41	%28,80	%33,18	%37,79	%42,31	%37,45	%39,84	%45,29

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(6)

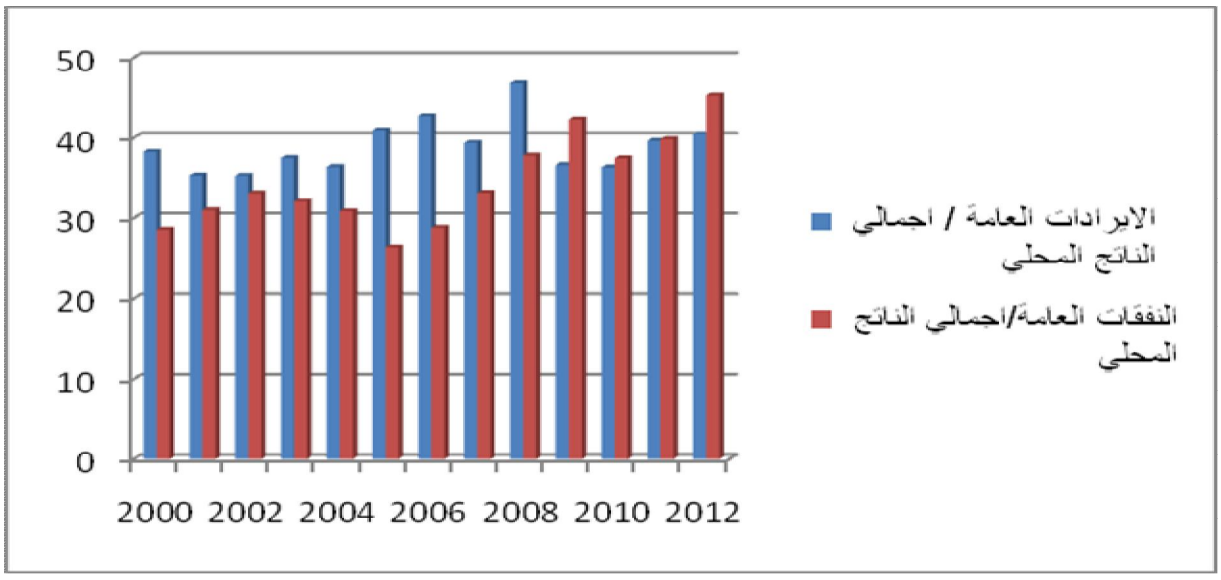

الشكل رقم (3-14)

تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2012)

من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (3-34)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة من 1578,1 مليار دينار سنة 2000 إلى 6411,3 مليار دينار سنة 2012 أي ما يعادل 306,26 % خلال 13 سنة و يعود السبب إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه السنوات. وتعتبر سنة 2008 هي السنة التي شهدت فيها نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر نسبة حيث بلغت ما يعادل 46,80 % ، بعد ما كانت لا تمثل سوى 39,37 % سنة 2007 و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية بالإضافة إلى تطبيق الرسم على الأرباح الاستثنائية (**Taxe sur les profits exceptionnels**) و ذلك طبقا للقانون رقم 05-07 و الصادر بتاريخ 28 أفريل سنة 2005، و ينص هذا الأخير على أن الرسم على الأرباح الاستثنائية يطبق على جزء من إنتاج المحروقات السائلة أو الغازية للشركاء الأجانب لسوناطراك في إطار عقود شراكة بين سوناطراك و شركائها الأجانب **(الملحق رقم 9).**

و فيما يخص النفقات العامة فلقد ارتفعت من 1178,1 مليار دينار سنة 2000 لتبلغ 7169,9 مليار دينار سنة 2012 أي وزيادة بنسبة 508,6 %. و تفسر هذه الزيادة و التي تفوق الزيادة في الإيرادات إلى البرامج الحكومية التي سطرتها الدولة ابتداء من سنة 2001 و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- برنامج تدعيم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)
- برنامج التنمية الفلاحية
- برنامج إعادة انجاز البنى التحتية التي دمرها زلزال سنة 2003.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
- البرنامج التكميلي الخاص بتنمية ولايات الجنوب

و فيما يخص نسبة إجمالي الإيرادات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فلقد تجاوزت هذه النسبة إجمالي النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000،2008)، لكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2009 و التي تزامنت مع انخفاض إيرادات المحروقات أصبحت هذه النسبة تقل على نسبة إجمالي النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي. و هذا ما يعكس مدى ارتباط الإيرادات العامة بإيرادات المحروقات و مدى حساسية مصداقية سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة.

4-2-1- تطور الايردات العامة خلال الفترة (2000-2012)

مـن أجـل دراسـة تطـور تركيبـة المحروقـات خـلال الفتـرة (2000-2012) نقـوم بعـرض الجـدوليين التاليين:

الجدول رقم (3-35)

تطور تركيبة الإيرادات العامة للفترة (2000-2012)

الوحدة (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات المحروقات / إجمالي الإيرادات العامة	%76,87	%66,51	%62,86	%68,37	%70,44	%76,34	%78,13	%75,83	%79,99	%65,63	%66,33	%69,77	%65,25
إيرادات خارج المحروقات / إجمالي الإيرادات العامة	%23,12	%32,44	%37,11	%31,61	%29,26	%23,47	%21,86	%24,16	%20	%34,36	%33,56	%30,22	%34,73
إيرادات الجبائية / الإيرادات خارج المحروقات	%95,77	%81,51	%81,14	%84,07	%88,95	%88,77	%86,18	%86,81	%87,60	%90,81	%87,56	%84,05	%89,09
إيرادات غير الجبائية / الإيرادات خارج المحروقات	%4,22	%18,48	%18,85	%15,92	%11,04	%11,22	%14,2	%13,18	%12,39	%9,18	%12,43	%15,94	%10,90

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(6)

نلاحظ من الجدول السابق ان معظم الايرادات العامة مكونة من ايردات المحروقات بحيث لم تقل نسبتها خلال 13 سنة السابقة عن نسبة 60 %. وتظل الايردات خارج المحروقات وخلال نفس الفترة لا تتعدى 30 %، كما نلاحظ ان الايردات الجبائية تشكل اكبر نسبة من الايرادات خارج المروقات بنسب لا تقل عن 80%. ومنه فايرادات الموازنة ترتبط اساسا بايرادات المحروقات.

يمكن عرض تطور الايرادات الجبائية خلال الفترة (2000-2012)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-36)

تطور تركيبة الإيرادات الجبائية للفترة (2000-2012)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ضرائب على الأرباح (1)	82,0	98,5	112,2	127,9	148	168,1	241,2	258,1	331,5	462,1	561,7	653,9	885,9
ضرائب على السلع و الخدمات (2)	165	179,2	223,4	233,9	274	308,8	341,3	347,4	435,2	478,5	514,7	539,4	684,8

حقوق جمركية (3)	86,3	103,7	128,4	143,8	138,8	143,9	114,8	133,1	164,9	170,2	181,9	210,4	355,2
إيرادات ضريبية (4)	349,5	398,2	482,4	524,9	580,4	640,4	720,8	766,7	965,2	1146,6	1298	1448,9	1984,3
(4) / (1) (%)	%23,46	%24,7	%23,2	%24,4	%25,5	%26,2	%33,5	%33,7	%34,3	%40,3	%43,3	%45,1	%44,6
(4) / (2) (%)	%47,2	%45	%46,3	%44,6	%47,2	%48,2	%47,4	%45,3	%45,1	%41,7	%39,7	%37,2	%34,5
(4) / (3) (%)	%24,69	%26,04	%26,6	%27,4	%23,9	%22,5	%15,9	%17,4	%17,1	%14,8	%14,0	%14,5	%17,90
/ (3+2) (4) (%)	%71,89	%71	%72,9	%72,0	%71,1	%70,7	%63,3	%62,7	%62,2	%56,6	%53,7	%51,7	%52,4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(7)

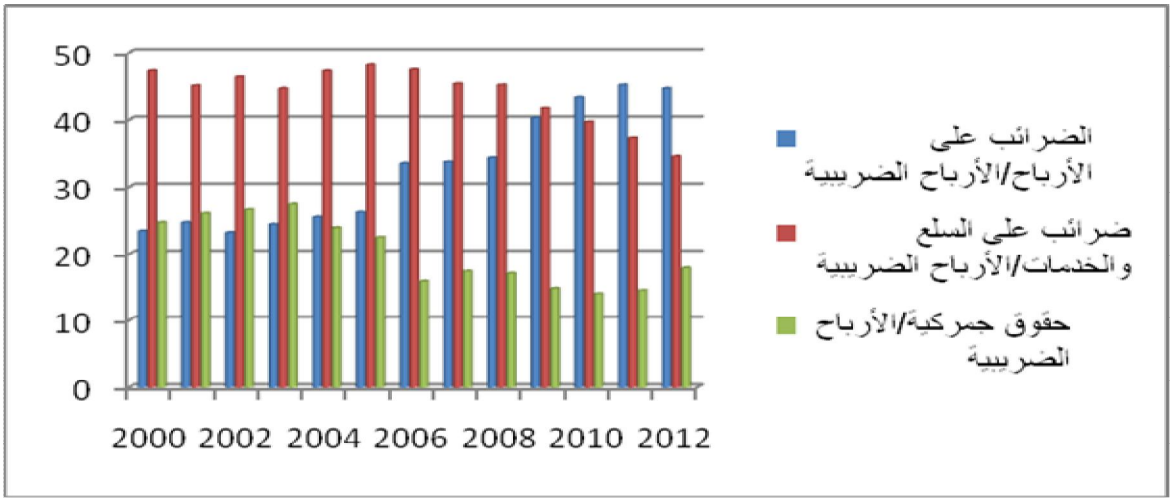

الشكل رقم (3-15)
تطور الايرادات الجبائية للفترة (2000-2012)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-36)

تشكل الضرائب على السلع و الخدمات جزءا كبيرا من الإيرادات الجبائية و لم تقل نسبتها بين سنة (2000-2009) عن 40 % لتنخفض سنتي 2010 و 2012 بنسبة 39,7% و 34,5% على التوالي. أما فيما يخص الضرائب على الأرباح فلقد ارتفعت من 23,46 % سنة 2000 لتبلغ 44,6 % سنة 2012 ويظل معدل تزايد الضرائب على الأرباح أكبر من معدل تزايد الضرائب على السلع والخدمات حيث بلغ معدل نموها خلال السنتين 2011، 2012 (16,41 %،35,47 %) على التوالي و يعود السبب إلى تزايد المعاملات في السوق الموازية و الغير خاضعة إلى الضريبة.

وأخيرا تحتل الحقوق الجمركية آخر مرتبة من حيث مساهمتها في الإيرادات الجبائية بحيث لم تمثل نسبتها سوى 14 % الثلاث سنوات الأخيرة لترتفع إلى 17 % سنة 2012 و في إطار زيادة التحصيل الضريبي خارج المحروقات أدخلت الدولة مجموعة إجراءات يمكن حصرها في النقاط التالية: [Rapport de la banque d'Algérie,2006,p 90]

- إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى المديرية العامة للضرائب حيث تسمح إجراءات عملها بتحقيق معدل أكبر للتحصيل الضريبي.
- تأسيس ضريبة جديدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة والتي تعوض مجموع الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة) المسدد من طرف صغار التجار و مؤدي الخدمات، الأمر الذي يسهل دفع و تحصيل الضرائب على نطاق واسع.
- وضع هياكل جديدة مثل المراكز الضريبية (حيث تم وضع مركز تجريبي في 2007) ومراكز الضرائب الجوارية.

بعدما تطرقنا إلى تركيبة الإيرادات العامة سوف نقوم من خلال الجدولين التاليين بدراسة تركيبة النفقات العامة و المكونة من النفقات الجارية (نفقات التجهيز) و نفقات رأس المال (نفقات الاستثمار) وكذلك دراسة تطور هذه الأخيرة بالنسبة لإجمالي النفقات العامة و إجمالي الناتج المحلي.

4-2-2- تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012)

لقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعا كبيرا خلال هذه السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يوضح تطور تركيبة النفقات الجارية خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم (3-37)

تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012)

الوحدة (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نفقات المستخدمين / النفقات الجارية	%31,18	%36,16	%30,86	%29,38	%31,28	%30,52	%30,98	%31,43	%31,07	%32,46	%36,92	%46,28	%39,62
منح المجاهدين / النفقات الجارية	%7,22	% 7,02	% 7,58	% 5,62	% 5,53	% 6,39	% 6,21	% 6,06	% 4,54	% 5,68	% 5,70	% 5,24	% 3,91
مواد و لوازم / النفقات الجارية	% 6,5	% 7,4	% 7 ,15	% 5,23	% 5,73	% 5,08	% 6,44	% 5,6	% 3,66	% 4,89	% 3,38	% 2,37	% 2,44
التحويلات الجارية / النفقات الجارية	%35,80	%30,94	%39,73	%49,59	%50,64	%51,36	%51,45	%52,08	%57,96	%55,33	%52,85	%45,09	%53,08
فوائد الدين العام / النفقات الجارية	%19,27	%18,46	%14,65	%10,15	%6,8	%6,62	%4,77	%4,80	%2,74	%1,62	%0,66	%0,99	%0,93

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(6)

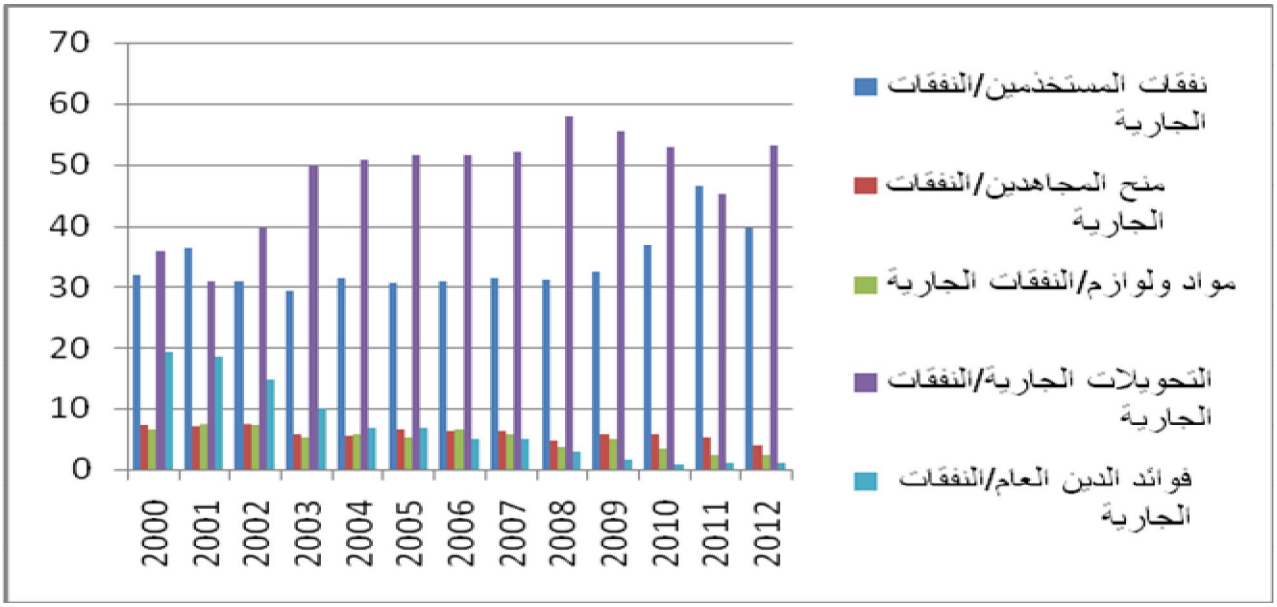

الشكل رقم (3-16)

تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-37)

تشكل التحويلات الجارية الجزء الأكبر من النفقات الجارية حيث ارتفعت من 35,08 % سنة 2000 لتصل إلى 57,96 % سنة 2008 كأقصى قيمة لها ثم تعود للانخفاض و تشكل ما يعادل 45,09 % سنة 2011 لترتفع سنة 2012 إلى 53,08 %، تليها بعد ذلك نفقات المستخدمين و التي شهدت بدورها ارتفاعا كبيرا خاصة الثلاث السنوات الأخيرة من 32,46 % سنة 2009 إلى 46,28 % سنة 2011 و تعود للانخفاض سنة 2012 مسجلة نسبة 39,62 %، وفي المرتبة الثالثة تأتي منح المجاهدين بنسبة 3,91% سنة 2012 بعدما كانت تمثل 7,22 % سنة 2000، المواد و اللوازم بنسبة 2,44 % سنة 2012 وأخيرا فوائد الدين العام و التي أصبحت لا تمثل سوى 1 %سنة 2012 بعدما كانت تبلغ 19,27% سنة 2000 و يعود السبب إلى تسديد القروض الخارجية و كذلك الداخلية.

ومنه فالنفقات الجارية مشكلة أساسا من التحويلات الجارية ونفقات المستخدمين، فزيادة التحويلات الجارية يرجع إلى التحويلات المتعلقة بمصالح الإدارة والتي ارتفعت من 273 مليار دينار سنة 2007 إلى 786 مليار دينار سنة 2011 أي زيادة بنسبة 187.91% خلال الأربع سنوات الأخيرة، وهذه الزيادة مرتبطة بالارتفاع في حجم نفقات دعم المستشفيات من (107 مليار دينار سنة 2007 إلى 364 مليار دينار سنة 2011 أي بنسبة 237.34%) وكذلك النفقات المتعلقة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري (من 165.1 مليار دينار سنة 2007 إلى 422 مليار دينار سنة 2011 أي بنسبة 155.60%). أما نفقات المستخدمين

فيرجع ارتفاعها إلى زيادة الرواتب والأجور، فبعدما كانت لا تتعدى 400 مليار دينار سنتي 2005 و2006 ارتفعت لتصل 526.3 مليار دينار سنة 2007 وتبلغ قيمة 1453 مليار دينار سنة 2011، فخلال أربع سنوات ارتفعت الأجور بنسبة 104.63%. (ارجع للملحق رقم 8).

4-2-3- تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال للفترة(2000-2012)

عند التطرق الى تركيبة النفقات الجارية، سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل تطور كل من النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لاجمالي النفقات العامة وكذلك بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (3-38)

تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لإجمالي النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي الفترة (2000-2012)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السن	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات الجارية (1)	838,9	798,6	975,6	1122,8	1251,1	1245,1	1436,3	1673,9	2217,8	2300	2683,8	3797,2	4935,9
نفقات رأس المال (2)	339,2	522,4	575	567,4	640,7	806,9	992,2	1434,6	1973,3	1946,3	1829	1934,2	2234
إجمالي الناتج المحلي(3)	4123,5	4260,8	4541,9	5266,8	6127,5	7498,6	8391	9366,9	11090	10034,3	12049,5	14384,8	15830,37
النفقات العامة(4)	1178,1	1321,0	1550,6	1690,2	1891,8	2052	2428,5	3108,5	4191	4246,3	4466,9	5731,4	7169,9
(3/1)	%20,34	%18,74	%21,47	%21,31	%20,41	%16,60	%17,11	%17,87	%20	%22,92	%22,27	%26,39	%31,17
(3/2)	% 8,22	%12,26	%12,65	%10,77	%10,45	%10,76	%11,82	%15,31	%17,79	%19,39	%15,17	%13,44	%14,11
(4/1)	%71,20	%60,45	%62,91	%66,43	%66,13	%60,67	%59,14	%53,84	%52,91	%54,16	%60,08	%66,25	%68,84
(4/2)	%28,79	%39,54	%37,08	%33,56	%33,86	%39,32	%40,85	%46,15	%47,08	%45,83	%40,94	%33,74	%31,15

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(4 و 6)

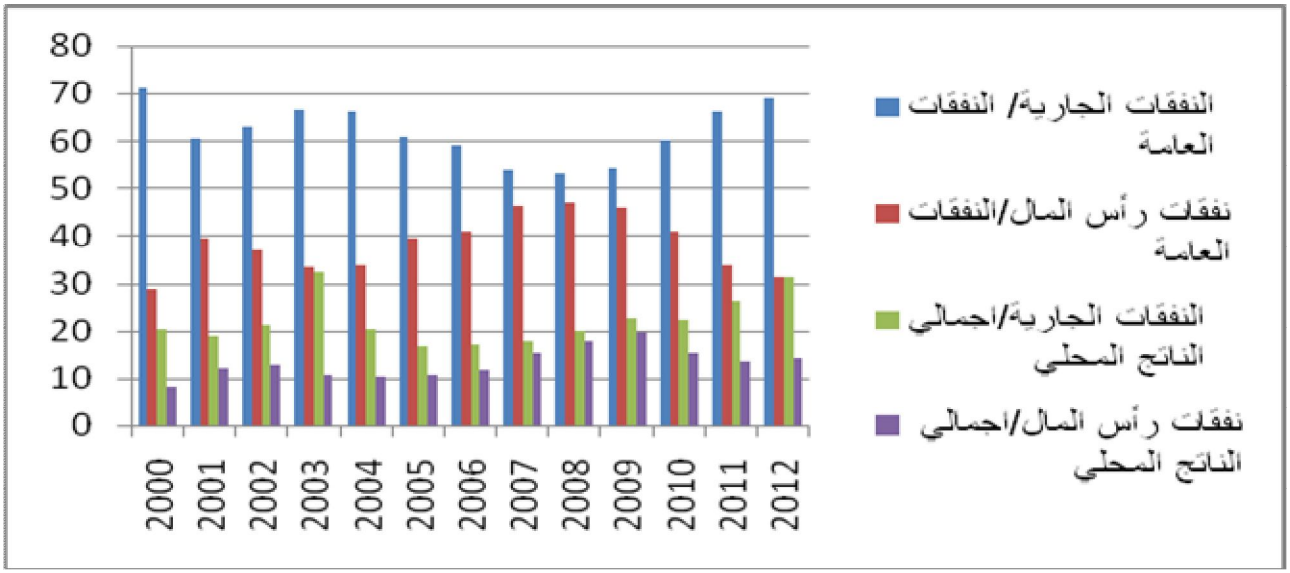

الشكل رقم (3-17)

تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لإجمالي النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي. الفترة (2000-2012)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(3-38)

نلاحظ من خلال الجدول **(3-38)** مدى ارتفاع قيمة النفقات الجارية من النفقات العامة مقارنة بنفقات رأس المال بحيث لم تقل نسبة النفقات الجارية عن 50 % ، أما نفقات رأس المال فكان أكبر ارتفاع لها سنة 2008 بنسبة 47,08 %. والملاحظ كذلك أنه خلال الفترة (2000-2004) شهدت النفقات الجارية ارتفاعا على عكس نفقات رأس المال التي شهدت انخفاضا من (60,45 % سنة 2001 إلى 66,33 % سنة 2004) بالنسبة للنفقات الجارية مقارنة بـ (39,54 % سنة 2001 إلى 33,86 % سنة 2004) بالنسبة لنفقات رأس المال ويعود ذلك إلى انتهاء بعض المشاريع في إطار البرنامج الحكومي لتدعيم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، لتشهد بعد ذلك تغيرا عكسيا في اتجاهها خلال الفترة (2005-2008)، من (60,67 % سنة 2005 إلى 52,91 % سنة 2008 بالنسبة للنفقات الجارية ومن 39,32 % سنة 2005 إلى 47,08 % سنة 2008 بالنسبة لنفقات رأس المال) و يعود ذلك إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

وأخيرا خلال الفترة (2009-2012) عادت النفقات الجارية للارتفاع من جديد من 54,16 % سنة 2009 إلى 68,84% سنة 2012) و نفقات رأس المال للانخفاض من45,83 % سنة 2009 إلى 31,15 % سنة 2012.

وتميزت هذه السنوات الأخيرة بعجز في الرصيد الإجمالي للخزينة، فبعد الانخفاض الذي شهدته الكميات المصدرة من المحروقات والذي انعكس على انخفاض إيرادات الموازنة تم إعادة النظر في سياسة الموازنة المتبعة من خلال تخفيض معدل امتصاص النفقات فبعدما

قـدرت هـذه النفقـات حسـب قـانون الماليـة التكميلـي لسـنة 2008 بقيمـة (2363,2 مليـار دينـار كنفقـات تجهيـز، 2519 مليـار دينـار كنفقـات رأس المـال) [Rapport de la Banque D'Algérie,2008,p84]

وقـانون الماليـة لسـنة 2009 بقيمـة (2661,3 مليـار دينـار كنفقـات تجهيـز 2813,33 مليـار دينـار كنفقات رأس المال) [Rapport de la Banque D'Algérie,2009,p92]

وقـانون الماليـة لسـنة 2010 بقيمـة 3446 مليـار دينـار كنفقـات تجهيـز و 3022.9 مليـار دينـار كنفقات رأس المال) [Rapport de la Banque D'Algérie,2010,p68]

و قـانون الماليـة لسـنة 2011 بقيمـة (4291,2 مليـار دينـار كنفقـات تجهيـز و 3981,4 مليـار دينار كنفقات رأس المال) [Rapport de la Banque D'Algérie,2011,p65]

و قـانون الماليـة لسـنة 2012 بقيمـة (4925,1 مليـار دينـار كنفقـات تجهيـز و 2820,4 كنفقـات رأس المال).[Rapport de la Banque D'Algérie,2012,p72]

قدر امتصاص هذه الأخيرة خلال الخمس سنوات الأخيرة كالتالي:

بالنسـبة لنفقـات التجهيـز (93.84 % سـنة 2008، 86,42% سـنة 2009، 77,9% سـنة 2010، 88,48% سنة 2011، 100,21%سنة 2012) و بالنسبة لنفقات رأس المال (77.26 % سـنة 2008، 69,18 %سـنة 2009، 60,5% سـنة 2010، 48,58 % سـنة 2011، 79,2 % سنة 2012).[Rapport de la Banque D'Algérie,2012,p72]

و يعـود ارتفـاع النفقـات الجاريـة لسـنة 2012 والتـي بلغـت 2620,3 مليـار دينـار مقابـل 1773,9 مليـار دينـار سـنة 2011 أي ارتفـاع بنسـبة 47,71 % إلـى زيـادة قيمـة بنـد التحـويلات الأخـرى حيـث ارتفعـت قيمـة بنـد تـدعيم الأسـعار والجماعـات المحليـة، و التـي ارتفعـت مـن 863,5 مليـار دينـار سـنة 2011 لتصـل إلـى 1550,8 مليـار دينـار سـنة 2012، أي بنسـبة 79,6 %. [Rapport de la Banque D'Algérie,2012,p72]

و فيمـا يتعلـق بإجمـالي النفقـات الجاريـة مـن النـاتج المحلـي الجـاري، بعـدما كانـت تـراوح نسـبة 20 % خـلال الفتـرة (2001-2004) انخفضـت لتـراوح 17 % خـلال الفتـرة (2005-2007) و ترتفـع مـن جديـد ابتـداء مـن سـنة 2008 لتصـل أقصـى نسـبة لهـا سـنة 2012 بـ (31,17 %) ، أمـا نفقـات رأس المـال بالنسـبة لإجمـالي النـاتج المحلـي فلقـد انخفضـت خـلال الفتـرة (2002-2005) لتعـادل 10,76 % ثـم ترتفـع مـن جديـد خـلال الفتـرة (2006-2009) و تبلـغ نسـبة 19.4% و تعود للانخفاض من جديد لتصل إلى (13,44 % سنة 2011، 14,11 % سنة 2012).

إن ارتفاع المؤشر (نفقات رأس المال الى الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2006-2008) يعود إلى ارتفاع قيمة ميزانية التجهيز أكثر من تحسن معدل الامتصاص، والارتفاع الملحوظ سنة 2009 يعود إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة.

أما الانخفاض المحسوس لسنتي 2011، 2012 فهو راجع إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي لتلك السنتين بالأسعار الجارية بالإضافة إلى جمود الأموال الممنوحة لموازنة الاستثمار.

4-2-4- تطور رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012)

عرفت الجزائر خلال الفترة (2000-2008) ارتفاعا في حجم الايرادات والنفقات العامة، وكان معدل نمو الايرادات يفوق معدل نمو النفقات، وتغير الوضع ابتداء من سنة 2009 اين انخفضت ايرادات المحروقات، الشيء الذي انعكس على تخفيض ايرادات الموازنة وأصبح معدل نمو النفقات يفوق معدل نمو الايرادات، ولدراسة تطو رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2012) ندرج الجداول التالية.

أ- نسبة رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012)

شهد الرصيد لأول مرة عجزا إبتداءا من سنة 2009 و الذي استمر إلى سنة 2012 والجدول الموالي يوضح رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012):

الجدول رقم (3-39)

نسبة رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)

الوحدة (مليار دينارجزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد (1) الموازنة	400	184,5	52,6	284,2	337,9	1095,8	1153,8	579,3	935,3	-570	-133,2	-28	-758,6
رصيد الموازنة الإجمالي (2)	398,8	171	10,5	249,4	515	1104,9	1150,6	456,8	906,9	-713,1	-115	-95,1	-746,1
الناتج المحلي الإجمالي(3)	4123,5	4260,8	4537,7	5264,2	6126,7	7519,0	8514,8	9366,6	11090	10034,3	12049,5	14384,8	15830,37
(3/1)	% 9,7	% 4,3	%1,15	% 5,4	% 5,5	%14,57	%13,55	%6,18	%8,43	% -5,6	% -1,1	% 0,19	% -4,8
(3/2)	%9,67	%4,01	%0,23	%4,73	%8,40	%14,7	%13,51	%4,87	%8,17	% -7,10	% -0,95	% -0,66	% -4,71

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(6)

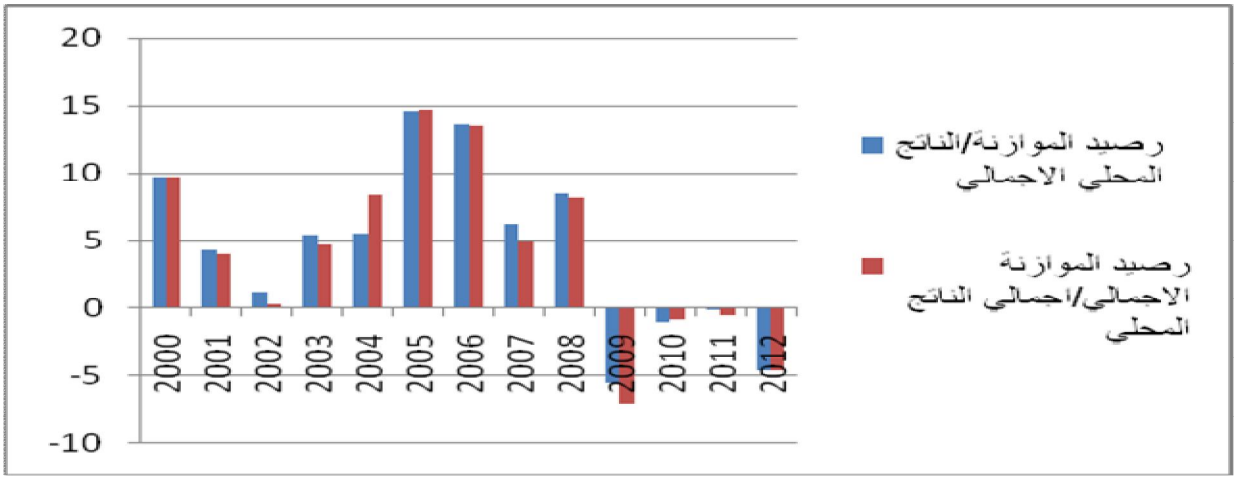

الشكل رقم (3-18)
تطور رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الاجمالي بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2012)
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-39)

يتبين من خلال الجدول السابق أن كل من رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الإجمالي شهدا فوائضا خلال الفترة (2000-2008) و بلغ رصيد الموازنة أكثر نسبة سنتي (2005-2006) بنسبة (14,57 % و 13,55 % من الناتج المحلي الإجمالي) ورصيد الموازنة الإجمالي نسبة (14,7 % و 13,51 % من الناتج المحلي الإجمالي) وهي السنوات التي تزامنت مع ارتفاع إيرادات المحروقات تماشيا مع ارتفاع أقل في حجم النفقات العمومية، إلا أنه و بعد أزمة سنة 2009 و التي بدأ فيها حجم النفقات يفوق حجم الإيرادات العامة بدأ رصيد الموازنة يسجل عجزا متتاليا يستمر إلى حد الآن فبعدما كان العجز يمثل (5,6 % من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الموازنة و7,1 % بالنسبة لرصيد الموازنة الإجمالي سنة 2009، انخفض العجز إلى (0,19 %، 0,66 %) سنة 2011 بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات مقارنة بالنفقات العمومية، و لكن عاد العجز ليرتفع من جديد سنة 2012 بنسبة (4,8 % و 4,71 %). إن العجز المتواصل في رصيد الموازنة جعل الادخار العمومي غير كاف لتغطية النفقات. ويتمثل الادخار العمومي في الإيرادات العامة مطروحا منها نفقات التسيير.

[Rapport de la Banque D'Algérie,2012,p74]

والجدول الموالي يوضح لنا تغطية الادخار العمومي لنفقات الاستثمار و كذلك الحاجة للتمويل خلال الأربع سنوات الأخيرة.

ب- تطور الحاجة للتمويل خلال الفترة (2009-2012)

إن ارتفع حجم نفقات الاستثمار الأربع سنوات الأخيرة من جهة، وعدم كفاية الادخار لتغطية حجم الاستثمار، أدى إلى ارتفاع الحاجة إلى التمويل والجدول الموالي يوضح تطور الحاجة للتمويل الأربع سنوات الأخيرة.

الجدول قم (3-40)
الحاجة للتمويل خلال الفترة (2009-2012)

الوحدة (مليار دينارجزائري)

السنة	2009	2010	2011	2012
الادخار العام (1)	**1376**	**1695,8**	**1906,2**	**1475,4**
حجم نفقات الاستثمار (2)	**1946,3**	**1829**	**1934,2**	**2234**
تغطية الادخار العام لنفقات الاستثمار	**% 70,69**	**% 92,71**	**% 98,55**	**% 66,04**
الحاجة للتمويل Besoin de Financement	**713,1**	**115,0**	**95,1**	**746,1**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم (6)

شهد حجم الادخار العام أقل نسبة له سنة 2009 بقيمة 1376 مليار دينار بحيث لم يسمح بتغطية إلا 70,69 % من النفقات العامة مما خلق حاجة للتمويل بقيمة 713,1 مليار دينار، ليعود للارتفاع من جديد و يبلغ سنة 2011 قيمة 1906,2 مليار دينار مساهما بذلك في تغطية إجمالي نفقات الاستثمار للدولة لتلك السنة مع انخفاض الحاجة للتمويل و التي بلغت تلك السنة 95,1 % مليار دينار بعدما سجلت 115 مليار دينار سنة 2010. أما سنة 2012 فشهدت انخفاضا كبيرا في الادخار العام بنسبة 22,6 % مما سمح بتغطية 66,04 % من النفقات العامة و خلق حاجة للتمويل بقيمة 746,1 مليار دينار.

على الرغم من العجز في رصيد الموازنة هذه السنوات الأخيرة تظل للخزينة قدرة كبيرة على التمويل تعود إلى مدخراتها لدى بنك الجزائر و التي بلغت 4316,5 مليار دينار سنة 2009.[Rapport de la Banque D'Algérie,2009,p93]

4842,8 مليار دينار سنة 2010، 5381,7 مليار دينار سنة 2011. [Rapport de la Banque D'Algérie,2011,p69]، 5633,4 مليار دينار سنة 2012. [Rapport de la Banque D'Algérie,2012,p74]

إن القدرة على التمويل لسنة 2012 تمثل 87,9 % من إجمالي الإيرادات العامة و 78,6 % من إجمالي النفقات العامة و 34 % من إجمالي الناتج المحلي.

4-3- التوازن العام والدخل الدائم

تم اشتقاق فرضية الدخل الدائم من أعمال **(Friedman,1957)** والتي تفترض أن استهلاك الأفراد لا يعتمد فقط على الدخل الحالي وإنما على الدخل المستقبلي، وطبقا لهذه الفرضية سيمثل الاستهلاك النفقات العمومية الذي يحقق لأفراد المجتمع المنفعة من خلال الاستثمارات العمومية، أما الدخل هنا فيتمثل في إيرادات المحروقات باعتبارها تمثل معظم الدخل. ومنه فنفقات الدولة لا تعتمد فقط على إيرادات المحروقات الحالية وإنما على حجم الإرادات

المستقبلية، ولكن باعتبار أن هذه الموارد غير قابلة للتجديد من جهة وتتعرض لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية من جهة أخرى، فان سياسة الموازنة تصبح أكثر حساسية وأكثر تعرضا للصدمات الخارجية خاصة إذا ما تعلق الأمر بانخفاض أسعار البترول، لذلك على الدولة رسم سياسة موازنة تجعلها تتفادى هذه الصدمات **(Olters,2007)**.

إن فرضية الدخل الدائم حسب الاقتصاديين: **(Barnette et Ossowski,2003)** تتوقف على مسح الدولة لنفقاتها الأولية عبر الزمن بطريقة تتساوى فيها مع مستوى الدخل الدائم (أي مستوى إرادات الموازنة المتحصل عليها من الموارد الطبيعية وموارد أخرى). وبذلك فهي تتفادى السياسات الدورية بسبب تقلبات أسعار المحروقات من خلال توزيع إيرادات المحروقات عبر مختلف الأجيال عن طريق ادخار الثروة البترولية. وكذلك رسم سياسة موازنة مستمرة في الأجل المتوسط والطويل، ويقصد باستمرارية سياسة الموازنة **(Viabilité de la Politique Budgétaire)** سياسة الموازنة التي تأخذ بعين الاعتبار قيود الموازنة في الأجل الطويل (أي القيمة الحالية لنفقات الدولة لا بد وأن تكون أقل أو تساوي القيمة الحالية للإرادات غير البترولية إضافة إلى الموارد الصافية للدولة أي القيمة الحالية لإرادات البترول الصافية المستقبلية). [Rapport du FMI ,Tchad,2009,p34]

يتم الوصول إلى سياسة موازنة مستمرة من خلال حساب العجز الأولي خارج قطاع المحروقات **(Déficit Primaire Non Pétroler :DPNP)** ويتمثل هذا الرصيد في (مجموع الإرادات – الهبات + الإرادات البترولية + الفوائد على موجودات الدولة) – (مجموع النفقات – دفع الفوائد والاستثمارات الممولة من الخارج) **(Barnette et Ossowski,2003)**.

[Rapport du FMI, Tchad,2009,p28]

حيث يتم حساب هذا العجز عند مستوى دخل دائم ، إلا أن فرضية الدخل الدائم تعتمد على طريقتين : إما أن حجم النفقات يرتبط بحجم إيرادات المحروقات مباشرة، وإما يتم ادخار هذه الإيرادات واستثمارها في أصول مالية ثم يستخدم العائد المتحصل عليه في تمويل النفقات، وهو ما يطلق عليه باسم **(Bird in Hand)**، وتم تطوير هذه الفكرة من قبل كل من:

(Katz et Al, 2004), (Collier et Al, 2010), (Gelb et Grasmann,2010) , (Van Der Ploeg et Venables,2011) , (Arezki, Dpuy et Gelb,2012), (Baunsgaard et Al,2012), (Berg et Al,2013) . [Samake,Muthoora,Versaille,2013,p3]

ويتم تحديد سياسة الموازنة المثلى من خلال المعادلة التالية:

[Carcillo,Leigh,Villafuerte,2007,p16]

$$g_t = (1-\phi_t)\cdot\frac{r-\gamma}{R}\cdot\left(z_t + \sum_{j=1}^{N}\prod_{i=1}^{j}\frac{1+\gamma_{t+i}}{R_{t+i}}\cdot z_{t+j} + \tau_t + \sum_{j=1}^{\infty}\prod_{i=1}^{j}\frac{1+\gamma_{t+i}}{R_{t+i}}\cdot\tau_{t+j} - \frac{R_t}{1+\gamma_t}.b_{t-1}\right) + \phi_t g_{t-1}$$

المعادلة رقم (3-1).....

$$\Phi_t = \frac{\alpha(1+\gamma_t)}{R_t}$$

المعادلة رقم (3-2).....

تمثل α ثابت عادات الاستهلاك **(Paramètre de Persistance des Habitudes)** حيث تنتمي إلى المجال (1-0)، وتم التطرق إلى هذه الفكرة من قبل الاقتصاديين **(Leigh et Olters,2006)** ، فحسب الاقتصاديين تمثل النفقات العمومية الاستهلاك الذي يحقق من خلاله الأفراد منفعة، وأن تغيرات حادة في النفقات العمومية قد يكون لها آثار سالبة، فعلى سبيل المثال إذا قررت الدولة خفض كبير في حجم النفقات سيكون له آثار اجتماعية ضارة على أفراد المجتمع ومنه فعادات الاستهلاك من الصعب تغييرها وبإدخالها في نموذج استمرارية الموازنة، هذا يعني أن تغيير عادات الاستهلاك سيتم بصفة تدريجية. [Omgba, Djiofack,2009,p10. (Eviter que la consommation se fasse d'une manière Abrupte)

g_t تمثل النفقات الأولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للفترة الزمنية t.

g_{t-1} تمثل النفقات الأولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للفترة الزمنية t-1.

γ_t تمثل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للفترة الزمنية t.

R_t تمثل معدل الفائدة الحقيقي للفترة الزمنية t .

γ_{t+i} تمثل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للسنوات t+i.

R_{t+i} تمثل معدل الفائدة الحقيقي للسنوات t+i .

z_{t+j} تمثل الإرادات البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للسنوات t+j .

τ_{t+j} تمثل الإرادات غير البترولية للفترة $t+j$.

b_{t-1} تمثل نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات للفترة الزمنية السابقة من أجل $i=1$ و $j=1$ إلى ما لانهاية.

تشير المعادلة رقم **المعادلة رقم (3-1)** إلى أنه مع وجود عادات استهلاك فان النفقات الأولية للدولة خارج قطاع المحروقات عبارة عن دالة خطية في كل من النفقات الأولية للفترات السابقة وكذلك عند مستوى الدخل الدائم، ومنه سيكون العجز الأولي خارج المحروقات للفترة السابقة دوما أكبر من العجز الأولي خارج المحروقات للفترة اللاحقة، ولذلك لابد من تعديل العجز الأولي إلى مستواه المقبول **(soutenable)** عبر مجموعة من السنوات، أما في حالة عدم وجود عادات للاستهلاك بحيث ($\alpha=0$) ففي هذه الحالة سيتم تعديل العجز الأولي خلال فترة وحيدة ومنه سيكون التعديل قاسي وحاد. [Rapport du FMI ,Tchad,2009,p46]

4-4- سياسة الموازنة وفرضية الدخل الدائم في الجزائر

لقد قام صندوق النقد الدولي بدراسة سياسة الموازنة هذه السنوات الأخيرة، فمع ارتفاع أسعار البترول تحسنت الوضعية المالية للجزائر، مما سمح لها بالشروع في مشاريع استثمارية ضخمة من خلال رفع حجم النفقات العمومية، لكن بعد ارتفاع الأجور خلال هذه السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2010 أصبح وزن النفقات الجارية بالنسبة لإجمالي النفقات العمومية مرتفعا وأصبحت تفوق زيادتها حجم نفقات رأس المال التي تلعب دورا فعالا في تمويل المشاريع الاستثمارية الراهنة، فارتفاع النفقات الجارية من الصعب التحكم فيها وأثارها على سياسة الموازنة جد سلبية، فإذا كانت استمرارية هذه النفقات ممكنة عندما كانت الإيرادات البترولية مرتفعة، فبعد سنة 2009 أصبح من الصعب الزيادة فيها، ولذلك قام صندوق النقد الدولي وبالاعتماد على فرضية الدخل الدائم برسم سياسة الموازنة المثلى التي وجب على الجزائر إتباعها، وتحديد العجز الأولي خارج قطاع المحروقات الواجب الوصول إليه في الأجل المتوسط. ومن أجل ذلك افترضت الدراسة وضعيتين يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

الجدول قم (3-41)

وضعية مرجعية في الأجل المتوسط ووضعية أخرى بديلة للفترة (2012-2016)

Scénario de Référence à moyen terme, et autres scénarios de rechange (2012-2016)

وضعية مرجعية	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط السعر العالمي للبترول (Dollar EU /Baril)	**100**	**99.5**	**97.5**	**96.5**	**95.5**
متوسط السعر العالمي للغاز (Dollar EU /BTU)	**8.2**	**8.1**	**8.0**	**7.9**	**7.8**
صندوق ضبط الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي	**28.6**	**25.0**	**21.7**	**18.6**	**15.6**
الاحتياطات (مليار دولار)	**193.4**	**204.9**	**216.6**	**229.1**	**242.7**
رصيد الموازنة الإجمالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	**-6.0**	**-3.3**	**-3.3**	**-3.3**	**-3.0**
عجز الموازنة الأولي نسبة إلى الناتج المحلي خارج المحروقات	**-46.4**	**-39.3**	**-36.4**	**-34.0**	**-32.3**
الرصيد الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	**5.4**	**4.6**	**4.5**	**4.8**	**5.0**
الموجودات الصافية للدولة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	**19.2**	**16.1**	**13.3**	**10.6**	**8.1**

الموجودات الصافية = صندوق ضبط الإيرادات – الدين العام

وضعية بديلة	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط السعر العالمي للبترول (Dollar EU /Baril)	**55**	**70.0**	**70.0**	**70.0**	**70.0**
متوسط السعر العالمي للغاز (Dollar EU /BTU)	**4.5**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**
صندوق ضبط الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي	**17.9**	**8.3**	**4.5**	**4.3**	**4.0**
الاحتياطات (مليار دولار)	**165.7**	**159.1**	**153.6**	**148.9**	**145.0**
عجز الموازنة الأولي نسبة إلى الناتج المحلي خارج المحروقات	**-46.4**	**-39.3**	**-36.4**	**-34.0**	**-32.3**
الرصيد الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	**-8.9**	**-4.3**	**-3.6**	**-3.1**	**-2.7**
الموجودات الصافية للدولة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	**8.5**	**-0.7**	**-8.6**	**-15.6**	**-21.5**

المصدر: Rapport du FMI ,Algérie,2012,p11

حسب الجدولين السابقين تشير الوضعية الأولية على انه إذا استمرت الدولة في الرفع من النفقات العمومية وبالأخص الأجور، فان صندوق ضبط الإرادات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى نصف المستوى الذي كان عليه سنة 2010 أي (16 %) من الناتج المحلي الإجمالي. ولكي يتم إعادة التوازن في موازنة الدولة لا بد أن ترتفع أسعار البرميل لتصل 100 دولار للبرميل سنة 2011، وتنخفض بعدها لتصل إلى 95.5 دولار سنة 2016، وهنا فالرصيد الجاري سينخفض ليصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، والاحتياطيات لن تمثل سوى أربع سنوات استيراد من السلع والخدمات.

[Rapport du FMI ,Algérie,2012,p10]

بالنسبة لرصيد الموازنة فسينخفض مقارنة بسنة 2012 إلا أنه سيظل يعاني من عجز مقدرا بنسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الموجودات الصافية ستنخفض لتبلغ نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يظل حجم صندوق ضبط الإيرادات يغطي حجم الدين العام.

بالنسبة للجدول الثاني فان المالية العامة للجزائر ستكون معرضة إلى تأزم الوضعية العالمية من خلال انخفاض مستمر في أسعار البترول، وهنا يفترض صندوق النقد الدولي أن أكبر انخفاض لأسعار البترول ستكون بقيمة 55 دولار للبرميل سنة 2012 و70 دولار للبرميل بعد سنة 2012. وفي سنة 2016 سيعاد صندوق ضبط الإيرادات إلى أدنى مستوى له 740مليار دينار (أي حوالي 10 مليار دولار) حسب ما ينص عليه قانون المالية، ممثلا بذلك نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي والذي سيتم تمويله من خلال ارتفاع الدين العام الذي سيتجاوز 26% من الناتج المحلي الإجمالي. [Rapport du FMI ,Algérie,2012,p10]

ولذلك سيبلغ العجز في الموجودات الصافية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 21.5 %. أما بالنسبة للرصيد الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فسيشهد عجزا مستمرا ليصل إلى 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، مؤديا بذلك إلى انخفاض احتياطيات الصرف إلى (145 مليار دولار سنة 2016) والتي تمثل سنتين ونصف من استيراد السلع والخدمات.

إذن فارتفاع النفقات العمومية مرفقة بانخفاض أسعار البترول، سيجبر السلطات على تخفيض نفقات الاستثمار مما سيترجم بانخفاض معدل النمو وارتفاع مستوى البطالة. ولذلك يقترح صندوق النقد الدولي المحافظة على مستوى ثابت من الدخل بعد استنفاذ المدخرات من إيرادات البترول. وحسب فرضية الدخل الدائم المشار إليها سابقا حددت قيمة العجز الأولي خارج المحروقات المقبول (DPNP soutenu) بنسبة 32.3%. ويمكن تمثيل تطور (DPNP) المقبول للفترة (2005-2016) من خلال الشكل البياني التالي:

العجز الأولي خارج المحروقات المحتمل خلال الفترة (2005-2016)

Déficit primaire non pétrolier soutenable, projection, période (2005-2016)

Graphique du texte 3. Déficits primaires hors hydrocarbures soutenables et projections réelles, en % du PIB, HH

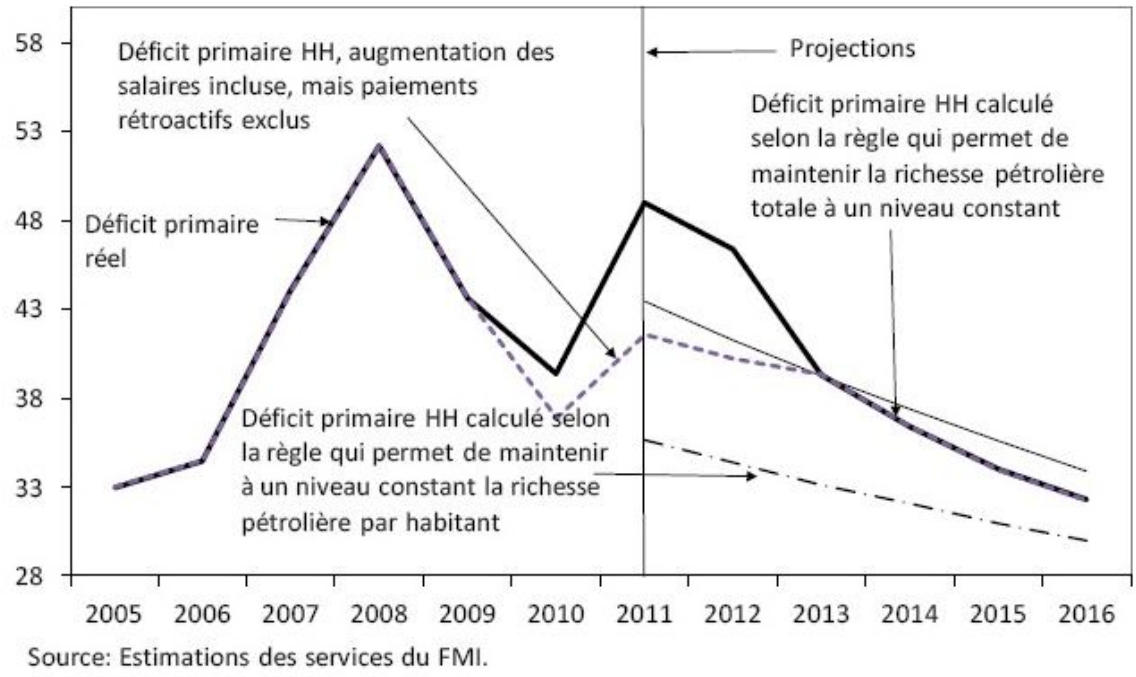

Source: Estimations des services du FMI.

الشكل رقم (3-19)

المصدر: Rapport du FMI ,Algérie,2012,p12

نلاحظ من الشكل وحسب التنبؤات التي قام بها صندوق النقد الدولي لسنة 2016، أنه مع ارتفاع حجم النفقات وانخفاض أسعار البترول، وحتي تستمر الإيرادات في تغطية النفقات العمومية، لا بد وأن يبلغ العجز الأولي المقبول خارج المحرقات والذي يسمح بإبقاء الثروة البترولية عند مستوى ثابت 32.3% والعجز الأولي المقبول خارج المحروقات بالنسبة للفرد حوالي 29%.

الخلاصة:

تم من خلال هذا الفصل دراسة تطور أهم المؤشرات الماكرواقتصادية منذ سنة 2000 إلى سنة 2011 ولقد تم استخلاص النقاط الرئيسية التالية:

- تضاعف معدل التضخم خلال 12 سنة السابقة من 4.2% سنة 2001 إلى 8.9% سنة 2011 بالنسبة للجزائر الكبرى، ومن 3.5% سنة 2001 إلى 9.7% سنة 2011 بالنسبة للمؤشر الوطني، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع

مستوى الأسعار للمنتجات الفلاحية الطازجة ، كذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بحيث ساهمت بنسبة 35.7% في التضخم لنفس السنة.

- تختلف مساهمة القطاعات من حيث مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي والناتج المحلي خارج المحروقات، ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الأول من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، يليه بعد ذلك قطاع الخدمات الغير مسوقة والمسوقة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة، قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة، ويحتل قطاع الصناعة المرتبة الأخيرة. وترتيب هذه القطاعات من حيث مساهمتها في الناتج المحلي يعكس المناخ الاقتصادي الراهن والذي يتميز بارتفاع لحجم الواردات، الشيء الذي أدى إلى تطور خدمات النقل والاتصال ، أما الخدمات غير المسوقة فتعود إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين مستوى المعيشة والرفع من الرفاهية الاجتماعية من خلال تحسين قطاع التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية. وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فهو حلقة الربط بين المشاريع الاستثمارية المبرمجة والمخططة من قبل الحكومة وتحقيق هذه الأخيرة كبناء المساكن والمستشفيات، الجامعات، المساجد، خط الطريق السريع شرق غرب وغيرها من المشاريع المسطرة. وأخيرا فقطاع الزراعة وقطاع الصناعة اللذان يحتلان المرتبتين الأخيرتين لابد وأن يحظى باهتمام بالغ كونهما أهم القطاعات خارج المحروقات التي تضمن ارتفاع معدل النمو في الأجل المتوسط والطويل.
- سجل مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية خلال هذه العشرية نتائجا ضعيفة،حيث بلغ المؤشر العام لسنة 2011 نسبة 0.4% وخارج المحروقات نسبة 2.4%. فباستثناء قطاع الطاقة والمياه الذي لم يشهد تدهورا في النمو وقطاع الصناعة الغذائية الذي شهد قفزة نوعية بنسبة 21 % سنة 2011 بعد 11 سنة من النتائج السلبية فالقطاعات التسعة المتبقية لم تلحظ أي تطور، ومنه لا بد من إعادة النظر في كيفية تسيير وتطوير قطاع الصناعة العمومية من خلال التفكير في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد في هذا القطاع مالية كانت أم بشرية .

- ارتفع حجم الإنفاق المحلي هذه السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى الزيادة في كل من حجم الاستهلاك النهائي وكذلك حجم الاستثمار الخام، وتعود الزيادة في الاستهلاك النهائي إلى زيادة الاستهلاك الخاص والذي أصبح يتعدى حجم الاستهلاك العام بسبب الزيادة في الأجور والتعويضات. أما الاستثمار الخام فيعود إلى ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت. لكن لا بد للإشارة إلى أن حجم الاستهلاك النهائي أصبح يفوق حجم الاستثمار الخام، بالإضافة إلى أن حجم الاستثمار الخام أصبح يفوق الزيادة في إيرادات المحروقات والتي تعتبر القناة الرئيسية لتمويل الاستثمار . فإيرادات المحروقات إذن أصبحت غير كافية لتغطية الاستثمارات، والاستثمارات غير كافية لتغطية الاستهلاك، ومنه لا بد من تخفيض حجم الإنفاق المحلي من خلال التخفيض في كل من الاستهلاك النهائي والاستثمار الخام. وإلا سيفوق الدخل الكلي الإنفاق الكلي مما سيدهور من وضعية الميزان الجاري.
- عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر تطورات ايجابية خلال هذه العشرية الأخيرة بحيث لم تقل نسبتها عن 25%، مما يعكس مدى ارتفاع حجم مبادلاتها مع العالم الخارجي، وتعتبر بلدان الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير بحيث لا تقل النسب عن 50%، بالإضافة إلى دولة الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الكندا، هولندا. وتخص واردات الجزائر أساسا:(التجهيزات الصناعية، المنتجات المصنعة، والمواد الغذائية) أما الصادرات فهي تقتصر على صادرات المحروقات بنسبة 97% والصادرات الأخرى بنسبة 3%. إذن فلا بد من تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- لقد تزايد دور البنوك العمومية والخاصة هذه السنوات الأخيرة من حيث الوساطة المالية سواء تعلق الأمر بجمع الودائع أو منح القروض، وتظل البنوك العمومية هي المسيطرة في السوق البنكي نسبة إلى البنوك الخاصة بسبب ارتفاع مستوى بنكنتها والذي يظل ضعيفا مقارنة بالبنكنة في دول المغرب.
- ارتفع حجم السيولة ليصل إلى 69.02% سنة 2011، وفي مقابل ذلك لم يرتفع حجم القروض إلا بمعدل 14.02%، ومنه فالقرض الممنوحة في للاقتصاد تعتبر غير كافية مقارنة بحجم السيولة لدى البنوك العمومية .

- انخفاض معدل البطالة إلى 9.8%، لكن يظل التشغيل في أهم القطاعات الاقتصادية كقطاع الزراعة والصناعة منخفض.
- شهدت نفقات الموازنة خلال 13 سنة الماضية ارتفاعا كبيرا جدا بحيث أصبحت سياسة الموازنة أهم أداة تعتمد عليها الدولة لرفع معدلات النمو و حفز الاستثمار، إلا أنه لابد للإشارة أن معظم النفقات وجهت لتطوير البنى التحتية من خلال إنشاء السكنات، بناء المستشفيات و الجامعات، إنشاء الطريق السريع شرق غرب، أي أن الدولة ركزت جهودها على استثمارات غير منتجة بحيث يظل الاستثمار الخاص يشهد تباطئا و الدليل على ذلك مدى ضعف مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي و الذي يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة، ضف إلى ذلك انخفاض إيرادات المحروقات هذه السنوات الأخيرة والتي تمثل ما يقل عن 60 % من إجمالي إيرادات الموازنة بالإضافة إلى تعرض أسعارها إلى التقلبات في الأسواق العالمية، فبعد أزمة سنة 2009 أصبحت الإيرادات العامة غير كافية لتغطية النفقات العامة. و منه فاستمرارية النفقات العمومية على المدى المتوسط (**La Soutenabilité des Finances Publiques à moyen terme**) ، أصبح هدفا استراتيجيا بالنسبة للدولة من خلال ترشيد نفقاتها، الرفع من الإيرادات غير الجبائية، و ذلك من أجل مواجهة الصدمات الخارجية.

إذن يمكن القول أن المؤشرات الماكرو اقتصادية للجزائر خلال هذه العشرية شهدت تطورات ايجابية من ارتفاع حجم الطلب، ارتفاع مستوى الإنتاج، زيادة الانفتاح الاقتصادي، انخفاض معدل البطالة، انخفاض حجم المديونية، إلا أن تحقيق هذه الأهداف لابد أن يرفق بوضع سياسة نقدية ناجعة تضمن استقرار الأسعار والصرف.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية

تمهيد:

سوف نحاول من خلال الجزء القياسي الى دراسة تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على الميزات التجاري، من خلال دراسة أثر تخفيض سعر الصرف على كل من حجم الصادرات والواردات. كما سنسعى الى دراسة أثر كل من الادخار والاستثمار الداخليين على الميزان الجاري، ولذلك سنقوم بتقسيم الدراسة القياسية الى مبحثين، حيث سيتناول المبحث الأول مقاربة المرونات، والمبحث الثاني المقاربة الزمنية لميزان العمليات الجارية.

1-IV أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري (مقاربة المرونات)

Approche-Elasticité

لقد تم التطرق إلى هذه الفكرة من قبل عدد من الاقتصاديين ومن بينهم :

Armington (1969), Golstein et khan (1985), Bond (1985), Sekiguchi (1990), Prassad (1992)

حسب هذه المقاربة فتخفيض معدل الصرف يهدف إلى زيادة تنافسية البلد المعني، ويترجم نجاح تخفيض العملة بزيادة حجم الصادرات والإنتاج المحلي ليحل محل الواردات. ولتقدير هذا النموذج قياسيا لا بد من تحديد ثلاث دوال: (دالة الطلب على الصادرات، دالة الطلب على الواردات، دالة الميزان التجاري).

1-1- دالة الطلب على الصادرات (x)

تعتمد دالة الطلب على الصادرات على المتغيرات التالية:

1. متغيرة النشاط لأهم الشركاء التجاريين والتي يمكن تمثيلها بالناتج المحلي الإجمالي لأهم الشركاء التجاريين للجزائر حيث أن ($\delta x/\delta y^* > 0$)، فارتفاع الناتج المحلي في الدول الأجنبية سيرفع من حجم الطلب على السلع المحلية، مما سيرفع من حجم الصادرات.
2. الأسعار النسبية للسلع المصدرة بالنسبة لأسعار السلع المستوردة والممكن قياسها من خلال الرقم القياسي لأسعار الصادرات في الجزائر (P_x) ، وترتبط الصادرات سلبيا بالرقم القياسي لأسعار الصادرات ($\delta x/\delta P_x < 0$) حيث أن ارتفاع P_x يعني ارتفاع أسعار السلع المحلية في الخارج ،مما يخفض من تنافسية هذه السلع مقارنة عذذ منبالسلع الأجنبية.
3. معدل الصرف الاسمي (e) وترتبط الصادرات ايجابيا بمعدل الصرف الاسمي، ($\delta x/\delta e>0$) فارتفاع سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة العملة يخفض أسعار الصادرات ،الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

إذن يمكن تمثيل دالة الطلب على الصادرات كالتالي:

$$x = f(y_t^*, P_{xt}, e_t) \quad \text{المعادلة رقم} \quad (1\text{-}4)$$

1-2- دالة الطلب على الواردات (M)

تعتمد دالة الطلب على الواردات على المتغيرات التالية:

1. متغيرة النشاط في البلد المحلي والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث ترتبط الزيادة في حجم الواردات الأجنبية بالزيادة في حجم الدخل الوطني ($\delta M/\delta y>0$) لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة مشتريات الأفراد ومنه ارتفاع كمية الواردات.
2. الأسعار النسبية للسلع المستوردة مقارنة بالأسعار المحلية والأجنبية المنافسة، والتي يمكن تمثيلها بالأرقام القياسية لأسعار المستوردات (P_m)، وترتبط الواردات سلبيا مع الرقم القياسي للواردات($\delta M/\delta P_m <0$) فارتفاع أسعار الواردات يقلل من حجم الطلب عليها.
3. معدل الصرف الاسمي (e) حيث ($\delta M/\delta e <0$) فارتفاع سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق الوطني بالعملة المحلية مما يخفض من حجمها.

ومنه يكمن تمثيل دالة الطلب على الواردات كالتالي:

$$M = f(y_t, P_{mt}, e_t) \quad \text{المعادلة رقم} \quad (2\text{-}4)$$

1-3- دالة الميزان التجاري (BC)

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين الصادرات والواردات، ومنه فدالة الميزان التجاري تعتمد على كل من دالة الطلب على الصادرات ودالة الطلب على الواردات ويمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$BC = X - M = f(e_t, y^*_t, y_t, P_{xt}, P_{mt}) \quad \text{المعادلة رقم} \quad (3\text{-}4)$$

يمكن تحويل المعادلات السابقة إلى الصيغ التالية :

$$X = \alpha_0 \ (y^*_t)^{\alpha 1} \ (P_{xt})^{\alpha 2} \ (e_t)^{\alpha 3} \ \varepsilon_{xt} \quad \text{المعادلة رقم} \quad (4\text{-}4)$$

$$M = ß_0 \ (y_t)^{ß1} \ (P_{mt})^{ß2} \ (e_t)^{ß3} \ \varepsilon_{mt} \quad \text{المعادلة رقم} \quad (5\text{-}4)$$

$$BC = \eta_0 \ (y^*_t)^{\eta 1} \ (P_{xt})^{\eta 2} \ (y_t)^{\eta 3} \ (P_{mt})^{\eta 4} \ (e_t)^{\eta 5} \ \varepsilon_{xt} \quad \text{المعادلة رقم} \quad (6\text{-}4)$$

يمكن تحويل المعادلات السابقة إلى معادلات لوغارتمية والتي تعتبر وسيلة رياضية تمكن من تبسيط العمليات الحسابية خاصة في الدوال الأسية، ومن أجل قياس المرونة السعرية، المرونة الدخلية ومرونة سعر الصرف، ستترجم معاملات المعادلات كمرونات، وتصبح من الشكل :

$$\text{Log } X = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Log } y^*_t + \alpha_2 \text{ Log } P_{xt} + \alpha_3 \text{ Log } e_t + \alpha_4 \text{Log } X_{t-1} + U_{xt}$$ **المعادلة رقم ..... (7-4)**

$$\text{Log } M = ß_0 + ß_1 \text{Log } y_t + ß_2 \text{ Log } P_{mt} + ß_3 \text{ Log } e_t + ß_4 \text{Log } M_{t-1} + U_{mt}$$ **المعادلة رقم ..... (8-4)**

$$\text{Log } BC = \eta_0 + \eta_1 \text{Log } y_t + \eta_2 \text{ Log } P_{mt} + \eta_3 \text{ Log } e_t + \eta_4 \text{Log } y^*_t + \eta_5 \text{ Log } P_{xt} + \eta_6 \text{ Log } BC_{t-1} + U_t$$ **المعادلة رقم ..... (9-4)**

بالنسبة للمعادلاتين رقم **(7-4)** و **(8-4)** فلقد تم إدخال المتغيرة المتباطئة لكل من الصادرات والواردات من أجل دراسة المرونات في الأجل الطويل والقصير، فبالنسبة لدالة الطلب على الصادرات تمثل كل من (α_1 ، α_2، α_3) المرونة الدخلية والسعرية ومرونة سعر الصرف في الأجل القصير، و (α_0) الثابت، أما المرونات السعرية والدخلية ومرونة سعر الصرف في الأجل الطويل فيتم إيجادها من خلال تقسيم معامل المرونات في الأجل القصير على مرونة المتغيرة التفسيرية المتباطئة ((α_1 / (1-α_4)) و ((α_2 / (1-α_4)) و ((α_3 / (1-α_4)).

وبالنسبة لدالة الطلب على الواردات فالمرونات في الأجل القصير الدخلية والسعرية ومرونة سعر الصرف ممثلة ب ($ß_1$ ، $ß_2$ ، $ß_3$) والمرونات طويلة الأجل (($ß_1$ / (1-$ß_4$)) و (($ß_2$ / (1-$ß_4$)) و (($ß_3$ / (1-$ß_4$)). بالنسبة ل (U_t ،U_{mt} ،U_{xt}) تمثل بواقي دالة الصادرات، الواردات والميزان التجاري. وأخيرا بالنسبة لدالة الميزان التجاري فالمرونات قصيرة المدى تتمثل في: (η_1 ، η_2، η_3، η_4، η_5) والمرونات طويلة الأجل: ((η_1 / (1- η_6)) و((η_2 / (1- η_6)) و((η_3 / (1- η_6)) و((η_4 / (1- η_6)) و((η_5 / (1- η_6)). تم حساب المرونات حسب دراسة **(Salf Sada Sall,1999)** دراسة **(Adja_lélou Gnaro,2004)**، دراسة **(AbdelazizRouhabah,2005)**، دراسة **(سمية زيرار،2006)**

2-IV المقاربة الزمنية لميزان العمليات الجارية

Approche Temporelle De La Balance Des Operations Courantes

سيتم تحديد معادلة المقاربة الزمنية للميزان الجاري اعتمادا على النموذج القياسي القائم على النظرية الاقتصادية وكذلك استنادا لدراسة **(AbdelazizRouhabah,2005)** **ودراسة (Adja_lélou Gnaro,2004)** ودراسة **(Aleksander Aristovnick,2007)** ودراسة **(Banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest 2013).**

حسب التعريف المحاسبي للميزان الجاري فهو عبارة عن الفرق بين الادخار والاستثمار، فإذا انطلقنا من المعالة التالية:

[Rapport de la Banque Centrale Des Etats de l'Afrique de L'Ouest,2013,p11]

$$cc = (S_{gt} - I_{gt}) + (S_{pt} - I_{pt})$$ **المعادلة رقم .....(10-4)**

حيث تمثل المتغيرات (S_{gt}، I_{gt}، S_{pt}، I_{pt}) ادخار القطاع العام، استثمار القطاع العام، ادخار القطاع الخاص و استثمار القطاع الخاص على التوالي. فالميزان الجاري إذن عبارة عن مجموع رصيد الموازنة للقطاع العمومي وفائض الادخار على الاستثمار الخاص أو الفرق بين الادخار الوطني والاستثمار الداخلي. ومنه لا بد من تحديد تصرفات الخواص (أفراد ومؤسسات) في مجال الادخار والاستثمار، أي كيف يساهم هؤلاء الأعوان في تغيير مسار كل من اتجاهات الاستثمار والادخار، وذلك من خلال تحديد جميع المتغيرات التي بإمكانها التأثير على هذين الأخيرين ، ولذلك فالمقاربة الزمنية للميزان الجاري تعتبر تكميلا لمقاربة المرونات، كونها لا تهمش الطبيعة الزمنية لتصرفان الأعوان الاقتصاديين. **(Elle ne marginalise pas la nature inter temporelle des agents économiques)** كما تشير المعالة السابقة**(10-4)** إلى الدور المهم الذي تلعبه سياسة الموازنة على الميزان الجاري، حيث أن الفائض في العمليات الجارية يترجم بقدرة تمويل لبلد ما أي فائض في الادخار المحلي على الاستثمار المحلي، أما العجز في الميزان الجاري فيترجم بالحاجة للتمويل بسبب عدم كفاية الادخار المحلي لتغطية الاستثمار المحلي. وفي هذه الحالة سيلجأ البلد لتغطية هذا العجز إما من خلال الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية (أي تمويل غير مولد لديون) ويتم ذلك في البلدان التي تتميز بمناخ أعمال مغري. أما في حالة ضعف الاستثمارات الأجنبية سيتم تمويل العجز من خلال الاقتراض وهذه النوع من تمويل العجز سيزيد من تدهور رصيد الميزان الجاري، وأخيرا إذا اعتبر الادخار الأجنبي غير كاف لتغطية العجز

سيلجأ البلد إلى تمويل العجز من خلال الاقتطاع من احتياطات الصرف الرسمية للبنك المركزي، الشيء الذي سيؤدي إلى تبني سياسة موازنة وسياسة نقدية تقشفية لإعادة تكوين هذه الاحتياطيات. ولذلك أجريت العديد من الدراسات تربط استمرارية الرصيد الجاري بالملاءة المالية للبلد **(la notion de soutenabilité du compte courant est indissociable de celle de la solvabilité d'un pays (Ferretti et Razin,1996)**

أجريت العديد من الدراسات لتحديد أهم العوامل التي بإمكانها التأثير على الميزان الجاري من أهمها:

(Khan et Knigt,1983), (Debelle et Faruquee,1996), (Calderon et al, 1999), (Chinn et Prasad,2003), (Bussière et Al,2004), (Brissismis et al, 2010)

تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات: (عوامل متعلقة بالمحيط الدولي، عوامل متعلقة لالمبادلات الخارجية، وعوامل داخلية)

[Rapport de la Banque Centrale Des Etats de l'Afrique de L'Ouest,2013,p22]

1) عوامل متعلقة بالمحيط الدولي

- معدل النمو في البلدان الصناعية فارتفاع معدل النمو في هذه البلدان سيرفع من حجم صادرات الدول الأخرى وزيادة طلبها للمواد الأولية للدول النامية فحسب دراسة **(Khan et Knigt,1983)** ارتفاع معدل النمو في البلدان الصناعية بنقطة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية ب 2.2 نقطة.
- معدل الفائدة الحقيقي: فارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الدول الصناعية يؤثر على تكلفة الإقراض وخدمة الدين، فارتفاع معدل الفائدة بنقطة يؤدي إلى ارتفاع نسبة خدمة الفائدة إلى إجمالي الصادرات بنقطة .

2) **عوامل متعلقة بالمبادلات الخارجية**

- شروط التبادل
- معدل الصرف الحقيقي
- الانفتاح الاقتصادي
- حجم الصادرات
- حجم الواردات
- تدفقات التمويل الخارجي: كما أشرنا إليه سابقا في حالة عجز في الميزان الجاري، فتمويل العجز قد يتم من خلال استثمارات أجنبية مباشرة، إلا أن هذه الأخيرة سترفع من واردات القطاع الخاص، وبالنسبة لأثرها على زيادة

الصادرات فذلك سوف يستغرق وقتا أطول كما يرتبط بنوعية الاستثمارات المرتبطة بها.

- سعر البترول: بالنسبة للدول المصدرة للبترول يتم استخدام هذا المتغير من خلال متوسط سعر البرميل بالدولار.

3) عوامل داخلية

وتتمثل العوامل الداخلية في ما يلي:

- عجز الموازنة
- حجم الدين
- معدل النمو
- معدل الادخار الداخلي فارتفاع حجم الادخار يترجم بانخفاض في حجم الاستهلاك ومنه انخفاض في الواردات مما يحسن من رصيد الميزان الجاري لكن تظل الزيادة في الادخار المحلي لها تأثير أكبر على الميزان الجاري مقارنة بالادخار الخاص فحسب دراسة **(Calderon et al, 1999)** ارتفاع الادخار العام بنقطة يخفض من العجز الجاري ب 0.35 نقطة، أما الادخار الخاص فيخفض من العجز ب 0.13 نقطة.
- معدل الاستثمار: وهنا تختلف الدراسات حول أثر الزيادة في الاستثمار الذي قد يكون له أثر سالب على رصيد الميزان الجاري من خلال الزيادة في شراء السلع والخدمات الأجنبية **(Debelle et Faruquee,1996)**، أو تحسين الرصيد الجاري من خلال الزيادة في الطاقات الإنتاجية لفترات لاحقة ومنه ارتفاع معدل النمو **(Ferretti et Razin,1996)**.
- القطاع المالي: يلعب دورا هاما في تحديد عجز الميزان الجاري ويقاس من خلال مجموعة من المتغيرات: حجم السيولة (M2/PIB) ، نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للمتغيرات التفسيرية التالية: (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاستثمار، الادخار) فان النموذج القياسي يشترط إدخال هذه المتغيرات من خلال انحرافها عن وضعيتها الدائمة وبما أن القيم المستقبلية للمتغيرات لا يمكن ملاحظتها فسيتم الحصول عليها باستخدام **(Le Filtre Hoddrick Prescott)**. والذي يتم اعتماده عموما في الاقتصاد الكلي من أجل داسة السلاسل الزمنية.

واستنادا إلى الجانب النظري والدراسات المطلع عليها سيتم تحديد رصيد الميزان الجاري للجزائر من خلال المعادلة التالية:

$$SCC_t = \alpha + ß_1\, SCC_{t-1} + ß_2\,(I-I^*) + ß_3\,(S-S^*) + ß_4\,(y-y^*) + ß_5 P_{pet} + ß_6\, LIQ +$$

$$ß_7\, Crd + ß_8\, Det + ß_9\, Dbg + ß_{10}\, Ouv + ß_{11}\, IDE + \varepsilon_t \quad \text{المعادلة رقم} \quad \text{.....(11-4)}$$

تمثل المعادلة ارتباط رصيد الميزان الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي SCC_t بالمتغيرات التفسيرية التالية:

- رصيد الميزان الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية السابقة (SCC_{t-1})
- انحراف الاستثمار الداخلي عن وضعيته الدائمة **(I-I*)**
- انحراف الادخار المحلي عن وضعيته الدائمة **(S-S*)**
- انحراف الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي عن وضعيته الدائمة **(y-y*)**
- متوسط السعر العالمي للبترول (دولار/ للبرميل) P_{pet}
- حجم السيولة **LIQ**
- حجم القروض الممنوحة للاقتصاد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي **Crd**
- حجم الديون بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي **Det**
- عجز الموازنة بالنسبة للناتج الحلي الإجمالي **Dbg**
- درجة الانفتاح الاقتصادي **Ouv**
- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي **IDE**
- المتغير العشوائي ε_t

إن استخدام المتغيرات غير الملاحظة قد يؤدي إلى مشكلة ارتباط المتغيرات التفسيرية ببعضها البعض **(Problème d' Endogénéité)** ومن أجل تجنب ذلك سيتم استخدام طريقة العزوم المعممة.**La méthode des moments généralisés (GMM) (Hansen, 1982)**

IV-3 النماذج القاسية المستخدمة

3-1- اختبار السكون لدىالسلاسل الزمنية (la Stationnarité des séries Temporelles)

تفترض الدراسات التطبيقية التي تعتمد على السلاسل الزمنية أنها ساكنة ومستقرة، وفي حالة العكس فان نتائج الانحدار تكون غالبا زائفة. وتعتبر سلسلة زمنية ساكنة لما تتوفر فيها الشروط التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(Y_t) = E(Y_{t+s}) = \nu \qquad \forall t \quad et \quad \forall s$$

- ثبات التباين عبر الزمن

$$Cov(Y_t, Y_{t+s}) = \gamma(s)$$

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين

ومن أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية نستخدم اختبار جدر وحدة الاستقرار، فإذا انطلقنا من نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى $y_t = y_{t-1} + u_t$ وقمنا بتقدير الصيغة التالية:

$y_t = p\ y_{t-1} + u_t$ مع العلم أن حد الخطأ العشوائي u_t يتميز بوسط حسابي معدوم وتباين ثابت وقيمه غير مرتبطة بالزمن (الضوضاء البيضاء) فإذا كان معامل الانحدار للمعادلة مساويا للواحد فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة أي عدم استقرار بيانات السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، ومنه إذا كان (p=1) فان المتغير y_t له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم السكون. ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة لتصبح من الشكل: $\Delta y_t = (p-1)\ y_{t-1} + u_t$ أو بطريقة أخرى $\Delta y_t = \lambda\ y_{t-1} + u_t$ حيث $\lambda = (p-1)$ ، في حالة (p=1) فان (λ=0) وهذا يعني وجود جذر الوحدة والسلسلة غير مستقرة، وفي حالة ($p \neq 1$) فان ($\lambda \neq 0$) فالسلسلة مستقرة ولاختبار سكون السلسلة الزمنية نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب t من خلال تقسيم p المقدر على الخطأ المعيار له ثم نقارنه ب t الجدولية المعدة بواسطة اختبار (Dikey et Fuller Test)
- إذا كانت t المحسوبة > t المجدولة نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ($p \neq 1$) وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة.
- إذا كانت t المحسوبة < t المجدولة نقبل فرض العدم و نرفض الفرض البديل (p=1) وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار (Dikey et Fuller Test) باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $\Delta y_t = \lambda\ y_{t-1} + u_t$
- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى و الثابت $\Delta y_t = A_1 + \lambda\ y_{t-1} + u_t$
- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى و الثابت و الاتجاه العام $\Delta y_t = A_1 + A_2 T + \lambda\ y_{t-1} + u_t$

في حالة وجود ارتباط ذاتي للحد العشوائي يمكن استخدام (Augmented Dickey Fuller) باستخدام الصيغة التالية: $\Delta y_t = A_1 + A_2 T + \lambda\ y_{t-1} + p_i \sum \Delta y_{t-1} + u_t$

[عطية،2000،ص615]

3-2- اختبار التكامل المشترك (Test de Cointegration)

يقصد بالتكامل المشترك وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرين أو أكثر ونقول عن سلسلتين زمنيتين (y_t,x_t) أنهما متكاملتين من الدرجة (d,b) اذا توافر الشر وط التالية:

- السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة: $x_t \sim I(b)$ et $y_t \sim I(b)$
- هناك تركيبة خطية z_t لكل من (y_t,x_t) والتي تكون متكاملة من الرتبة d بحيث $(0<b\leq d)$، ويمكن تمثيل التركيبة الخطية بالمعادلة: $Z_t = \alpha x_t + ß y_t$
- إذا اعتبرنا معادلة التكامل المشترك بين المتغيرين (y_t,x_t) على النحو التالي:

$(y_t = a_0 + a_1 x_t + u_t)$ فلا بد من اختبار سكون بواقي هذه المعادلة باستخدام اختبار (Dikey et Fuller Test) أو (Augmented Dickey Fuller) ، حسب الفرضيات التالية:

H_0 : هناك جذر الوحدة للبواقي (لا يوجد تكامل مشترك)

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة للبواقي (هناك تكامل مشترك)

[Thiombiano,2002,p285]

3-3- اختبار التكامل المشترك ل (Johansen, 1995)

يسمح هذا النموذج بالتأكد من وجود تكامل مشترك للسلاسل الزمنية محل الدراسة، وليس فحص لرتبة التكامل، ويتم اختباره على النحو التالي:

H_0 : لا يوجد تكامل مشترك (رتبة التكامل المشترك تؤول للصفر)

H_1 : يوجد تكامل مشترك (رتبة التكامل المشترك أكبر أو تساوي الواحد)

ولاختبار الفرضيات السابقة نقارن قيمة (Le Ratio de Likelihood , Rapport de Vraisemblance) بالقيمة الحرجة (cv : La valeur critique) ففي حالة (LR > CV) نقبل الفرضية H_1 أي يوجد تكامل مشترك، بعد التأكد من الكامل المشترك سنقدر معادلات النموذج من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

[Fragé,2001,p31]

3-4- نموذج تصحيح الخطأ(Modèles à Correction D'erreur)

تسمح هذه الطريقة بالتفرقة بين الحركات قصيرة وطويلة الأجل، وتعتبر من أحسن الطرق لدراسة علاقات التوازن طويلة المدى، فإذا افترضنا وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (y_t,x_t) متكاملتين من الدرجة الأولى من الشكل التالي : $(y_t = b + a\ x_t = ED \neq 0)$ بحيث a)و(b تمثل معلمات طويلة الأجل و ED خطأ عدم التوازن **(Erreur de Déséquilibre)** والذي لا بد أ يكون مساويا للصفر حتى يكون فيه توازنا للمتغيرين (y_t,x_t).

وإذا اعتبرنا الآن معادلة الانحدار الذاتي والتي تتبع توزيعات متباطئة من الرتبة (1-1) على النحو التالي: $(y_t = k + \alpha x_t + ß x_{t-1} + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t)$ **المعادلة (12-4)** أين المتغير التابع لا يعتمد فقط على المتغيرات التفسيرية وإنما المتغير المتباطئ للمتغير التابع حيث أن k تمثل الثابت و$(0< \lambda<1)$، فان إعادة كتابة معالم المعادلة **(12-4)** تسمح بتمثيل الجانب الديناميكي لنموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$y_t = k + \alpha x_t + ß x_{t-1} + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$y_t - y_{t-1} = k + \alpha x_t + ß x_{t-1} + (\lambda-1) y_{t-1}$$

$$\Delta y_t = k + \alpha x_t + \alpha x_{t-1} - \alpha x_{t-1} + ß x_{t-1} + (\lambda-1) y_{t-1}$$

$$\Delta y_t = k + \alpha \Delta x_t + (\alpha+ß) x_{t-1} + (\lambda-1) y_{t-1}$$

$$\Delta y_t = \alpha \Delta x_t + (\lambda-1) [(k/ (\lambda-1)) + ((\alpha+ß) / (\lambda-1)) x_{t-1} + y_{t-1}]$$

$$\Delta y_t = \alpha \Delta x_t + (\lambda-1) [y_{t-1} - A x_{t-1} + c] \quad \text{.....المعادلة (13-4)}$$

تمثل المعادلة **(13-4)** نموذج تصحيح الخطأ ، حيث تمثل المعلمة $[A = (\alpha+ß) / (\lambda-1)]$ و المعلمة $[c = k/ (\lambda-1)]$،و تمثل α أثر المتغيرة x_t على المتغيرة y_t في الأجل القصير أما $(\lambda-1)$ تمثل شدة تعديل (L'ampleur de l'Ajustement) المتغيرة Δy_t بالنسبة لعدم التوازن المشاهد في الفترة السابقة بين كل من (y_t,x_t). [Thiombiano,2002,p294]

3-5- اختبار (Durban – Watson)

عند تحليل نماذج الانحدار في السلاسل الزمنية، نجد أن قيم حد الخطأ قد تعتمد على القيم السابقة لها، ويسمى ارتباط قيم ε_t بالارتباط الذاتي لحدود الخطأ، ومن بين الاختبارات الأكثر استعمالا لاكتشاف وجود الارتباط الذاتي اختبار (Durban – Watson) والذي يتم حسابه كالتالي: $d = \sum (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2 / \sum \varepsilon_t^2$ [مكيد،2007،ص295]

d هو حاصل قسمة مجموع مربع فروقات القيم المتتالية لحد الخطأ على مجموع مربع انحرافات القيم الفعلية عن التقديرية لنموذج الانحدار، وتسمى قيمة d المستخرجة بالعلاقة السابقة بالقيمة المحسوبة، والتي يتم مقارنتها بقيم d المجدولة والمستخرجة من جداول (Durban – Watson) ، فإذا افترضنا أن هناك ارتباط ذاتي من خلال المعادلة التالية: $\varepsilon_t = p \varepsilon_{t-1} + u_t$ فاختبار الفرضيات سيكون كالتالي:

[Thiombiano,2002,p110]

H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي $(p= 0)$، H_1 : يوجد ارتباط ذاتي $(p\neq 0)$

وبما أن قيم d المجدولة تتراوح بين 0 و 4 سيتم قبول أو رفض الفرضيات على حسب الحالات التالية:

- تقبل الفرضية H_0 حيث ($p= 0$) في حالة ($d_2 < dw < 4-d_2$)
- نرفض الفرضية H_0 حيث ($p> 0$) في حالة ($0 < dw < d_1$)
- نرفض الفرضية H_0 حيث ($p< 0$) في حالة ($4-d_1 < dw < d_1$)
- لا يمكن القول إذا ما كان فيه ارتباط ذاتي أم لا في حالة($d_1 < dw < d_2$) أو ($4-d_2 < dw < 4-d_1$)

Le Test D'Exogénéité d'Hausman -6-3

في بعض الحالات قد ترتبط بعض المتغيرات المستقلة بالأخطاء العشوائية وفي هذه الحالة نقول عن المتغيرة المستقلة أنها (Endogène)، وعند تحقق ذلك تصبح طريقة المربعات الصغرى العادية غير فعالة لتقدير النموذج، وللتحقق من وجود هذا النوع من الارتباط نجري اختبار: Hausman على النحو التالي:[Bourbonnais,2011,p158]

$H0 : COV (X_t, \varepsilon_t) = 0$ (La variable X_t est exogène) المتغير X_t خارجي

$H1 : COV (X_t, \varepsilon_t) \neq 0$ (La variable X_t est endogène) المتغير X_t داخلي

ولقبول أو رفض إحدى الفرضيات السابقة، نحسب الإحصائية H والتي تمثل الفرق بين المعالم المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) وطريقة المتغيرات الوسيطة (VI) .

$$H = (\hat{a}_{VI} - \hat{a}_{MCO})' [Var (\hat{a}_{VI}) - Var (\hat{a}_{MCO})]^{-1} (\hat{a}_{VI} - \hat{a}_{MCO})$$

إن الإحصائية H موزعة من خلال توزيع (كاي مربع) بدرجة حرية k وعند مستوى معنوية محدد α%، فإذا كانت ($H< \chi^2$) نقبل الفرضية H0 وطريقة المربعات الصغرى العادية في هذه الحالة مضللة. ومن أجل معالجة هذه المشكلة نطبق طريقة العزوم المعممة والتي تعتبر تركيبة لطريقة المربعات الصغرى المعممة وطريقة المتغيرات الوسيطة.

✓ **طريقة المربعات الصغرى المعممة (La Méthode Des Moindres Carrés Généralisé)**

تعتمد طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) على تصغير مجموع مرجح مربعات البواقي على النحو التالي: [عبد الرحمان،1997،ص185]

$$Min \sum (e_i^2/\lambda_i^2) = min \sum (1/\lambda) (yi- \hat{a}_G - \hat{o}_G x_i)^2$$

حيث تمثل ($\hat{a}_G$, $\hat{o}_G$) مقدرات المربعات الصغرى المعممة ويتم اختيار المتغيرة λ_i بطريقة تعطي للمشاهدات البعيدة أوزانا صغيرة، مما يخفض من أثرها، وإذا كانت قيم σ_i^2 معروفة تستخدم الأوزان التالية: ($\lambda_i^2 = \sigma_i^2$) ويتم الحصول على القيم الأصلية للمتغيرات المرجحة

بواسطة: $(X_i/\lambda_i) = (X_i/\sigma_i))$ $(y^* = (y_i/\lambda_i) = (y_i/\sigma_i))$ $(X^* = (X_i/\lambda_i) = (X_i/\sigma_i))$ ليصبح $(u^* = (u_i/\lambda_i) = (u_i/\sigma_i))$ النموذج المصحح: $y^*_i = a + o\ x_i^* + u^*$، وفي حالة النموذج الخطي العام نستخدم مصفوفة التصحيح: $(\Omega^{-1/2})$ والتي تحتوي على الأوزان التالية:

$$\Omega^{-1/2} = \begin{pmatrix} 1/\lambda_1 & 0 & \cdot & 0 \\ 0 & 1/\lambda_2 & \cdot & 0 \\ 0 & \cdot & \cdot & \cdot \\ 0 & \cdot & \cdot & \cdot \\ 0 & 0 & 1/\lambda_n & \end{pmatrix}$$

حيث : [$(u^* = \Omega^{-1/2}\ u)$, $(x^* = \Omega^{-1/2}\ x)$, $(y^* = \Omega^{-1/2}\ y)$]، وفيما يخص حد الخطأ العشوائي فهو يستوفي أهم فروض مقدرات المربعات الصغرى العادية:

$$E(u^*) = E\ (\Omega^{-1/2}\ u) = \Omega^{-1/2}\ E(u) = 0$$

$$COV = E\ (\Omega^{-1/2}\, uu'\, \Omega^{-1/2'}) = \sigma^2\ In$$

$$\hat{o}_G = (\ x'\ \Omega^{-1}\ x)^{-1}\ \ x'\ \Omega^{-1}\ y$$

✓ **طريقة المتغيرات الأداتية (La Méthode Des Variables Instrumentales)**

إذا انطلقنا من المعادلة التالية: $y = xa + \eta$، حيث أن مقدرة المعلمة â لا تؤول إلى a، مما يعني سقوط أهم فرضيات (MCO)، ومن أجل ذلك لا بد من إدخال متغيرات وسيطة يمكن تمثيلها بالمتغيرة Z_k حيث:

$$Z = (z_1, z_2, z_3, \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots z_k)$$

والتي تتمثل عادة في المتغيرات المتباطئة للمتغيرات المستقلة بدرجة تأخير واحدة، وتستوفي هذه المتغيرات الشروط التالية :[$E\ (Z'\eta) = 0$] و [$COV\ (Z'x) \neq 0$] أي بمعنى آخر لا بد وأن تكون قيم Z مرتبطة ارتباطا كبيرا بالمتغيرة x ولكن غير مرتبطة بقيم η .

$E\ (Z'y) = E\ [Z'\ (xa + \eta)\ ] = E(Z'x)a$ و $\hat{a} = (Z'x)^{-1}\ (Z'y)$ (وفي هذه الحالة قيم â تؤول إلى a وبتركيبة الطريقتين السابقتين أي تصغير مجموع مربع البواقي وإدخال متغيرات وسيطة يتم تقدير المعلمة â حسب طريقة (GMM) لتصبح من الشكل:

$$\hat{a} = [\ x'z\ (z'\ \hat{\Omega}\ z)^{-1}\ z'x]^{-1}\ \ x^{-1}z\ (z'\ \hat{\Omega}\ z)^{-1}\ z'y$$

y المتغيرة التابعة، x المتغيرات المستقلة، z المتغيرات الوسيطة، $\hat{\Omega}$ مصفوفة التباين والتغاير المقدرة في مرحلة أولى من خلال طريقة المتغيرات الوسيطة.[Bourbonnais,2011,p157]

3-7- البيانات والمتغيرات

أخذت البيانات والمتغيرات من المصادر التالية:

- ✓ الديوان الوطني للاحصاء
- ✓ وزارة المالية
- ✓ بنك الجزائر
- ✓ وبالنسبة للمواقع الالكترونية:
- ✓ (unctadstat.unctad.org)

4-IV النموذج القياسي:

4-1- أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سنرمز لمتغيرات النموذج ب: (E معدل الصرف الاسمي، indexport مؤشر أسعار الصادرات، indimoprt مؤشر أسعار الواردات، piba الناتج الداخلي الخام في الجزائر، pibe الناتج الداخلي الخام الأجنبي لأهم الشركاء التجاريين في الجزائر والذي تم حسابه على أساس أهم ست شركائها التجاريين (فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، اسبانيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية)، export حجم الصادرات، import حجم الواردات). إن جميع المتغيرات في هذا النموذج مقيمة بمليون دولار وتم الحصول عليها من الموقع الالكتروني (unctadstat.unctad.org) المطلع عليه بتارخ (30 مارس 2014).

4-1-1 دالة الصادرات:

قبل الشروع في تقدير دالة الصادرات لابد من دراسة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الصادرات ، والمنحنيات البيانية التالية والتي تم استخلاصها باعتماد برمجية (Eviews7) تبين ذلك.

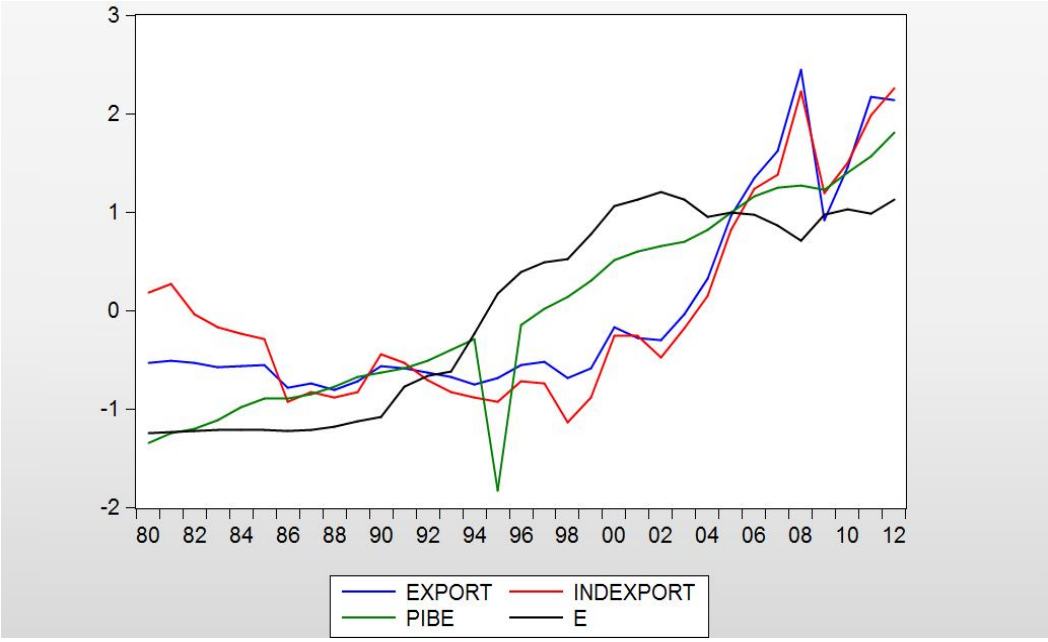

الشكل رقم (4-1)

الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لدالة الصادرات

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يتبين من خلال المنحنى البياني والوارد بالشكل**(4-1)** أن منحنى الصادرات، وللوهلة الأولى يعكس تحسن ملحوظا انطلاقا من سنة 1999 إلى يومنا هذا، باستثناء سنة 2009 والتي تمثل سنة بداية الأزمة العالمية، ليعود بعد ذلك للارتفاع ، وهو ما يعكس بروز وجود اتجاه عام قوي سيكون له أثر في التفسير ونمذجة الظاهرة.

نظريا يمكن التساؤل عن مصدر هذا التحسن؟ أهو راجع إلى سياسة نقدية حكيمة؟ أو إلى ارتفاع في مستويات الأسعار البترولية أو زيادة الكميات؟ . كما يشير المنحنى كذلك إلى أن مؤشرات دالة الصادرات لها اتجاه عام نحو التزايد، ولتحديد نوعية العلاقة بين كل متغير وحجم الصادرات نعتمد على الأشكال البيانية التالية:

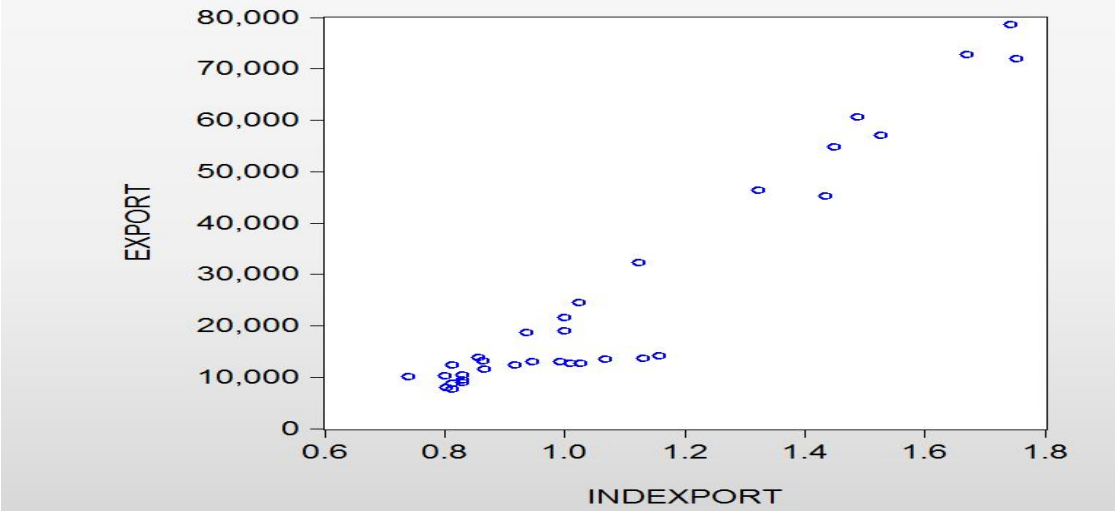

الشكل رقم (4-2)

العلاقة بين حجم الصادرات ومؤشر أسعار الصادرات

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يتبين من خلال المنحنى البياني أن هناك علاقة اتجاه خطي عام بين كل من حجم الصادرات ومؤشر أسعار الصادرات فارتفاع مؤشر أسعار الصادرات يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات، إلا أن ذلك يتنافى مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع مؤشر أسعار الصادرات من المنتظر أن يخفض من حجمها وذلك لآن ارتفاع المؤشر يرفع من سعر السلع المحلية أجنبيا ومن ثمة يخفض من تنافسيتها. والسبب يعود إلى كون صادرات الجزائر مشكلة بحوالي 98 % من المحروقات، والتي يظل الطلب عليها مرتفعا بالرغم من ارتفاع أسعارها خاصة ابتداء من بداية سنة 2000 أين شهدت أسعار المحروقات أعلى مستوياتها، وذلك لمختلف الأوضاع العالمية السياسية والاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

[Artus,D'Autume,Charlmin,Chevalier,2010,p32]

- حرب العراق سنة 2003، مما أدى إلى تخفيض إنتاجية وتصدير البلد من المحروقات.
- تأميم الموارد (Le Nationalisme des ressource) والتي تبنتها العديد من الدول المصدرة للبترول، بحيث تكون لها السيطرة والتحكم الكامل في محروقاتها سواء تعلق الأمر بالانتاج، تحديد أسعار وكميات التصدير، حجم الرسوم وغيرها، وذلك من أجل الحفاظ على جزء من احتياطياتها لمتطلباتها الداخلية ولأجيالها المستقبلية، بالإضافة إلى أن تخفيض مستويات الإنتاج يسمح لدول (OPEP) بالحفاظ على مستويات أسعار مرتفعة، وهذا ما قامت به هذه الدول نهاية سنة 1999 بعد الانخفاض الشديد لسنة (1998 حيث وصل سعر البرميل إلى أدنى قيمة له 10دولار للبرميل) فحددت سعر

البرميل بين (22 دولار كحد أدنى و28 كحد أقصى) واستمر الوضع كذلك إلى نهاية سنة 2004 .

- الاختلاف القائم في دولة الفنيزويلا بين الرئيس السابق (Chavez) ومؤسسة البترول الدولية حول استخدام عوائد البترول، مما أدى إلى حدوث إضراب لمدة زمنية طويلة تسبب في خفض مستوى الإنتاج والتصدير.
- اضطرابات سياسية واجتماعية في دولة نيجيريا حول استخدام عوائد البترول، مما أدى إلى انخفاض حجم إنتاج وتصدير البترول.

وبسبب العوامل المذكورة سابقا ارتفعت أسعار المحروقات خلال السنوات(2000-2004) لكن كان الارتفاع مقبولا بحيث تمكنت دول (OPEP) من السيطرة على السعر.

ابتداء من سنة 2004 انفجر الطلب العالمي وبالأخص دولة الصين (3 مليون برميل يوميا، الولايات المتحدة الأمريكية 13 مليون برميل يوميا) بسبب نمو اقتصادي عالمي أنداك، ولعدم استطاعة الدول المذكورة أعلاه لاسترجاع طاقاتها الإنتاجية، ضف إلى ذلك عدم قدرة الدول الأخرى المصدرة للبترول التحكم في السعر، شهدت أسعار البترول مستويات عالية ووصلت إلى 147 دولار للبرميل نهاية جويلية 2008. لكن بعد الأزمة العالمية نهاية سنة 2008 ، عادت أسعار البترول للانخفاض من جديد مما أدى بدول (OPEP) إلى تخفيض حجم إنتاجها لعودة الأسعار للارتفاع.

عودة ارتفاع الطلب العالمي إلى 84 مليون برميل سنة 2009 ، والتي استمرت إلى بداية سنة 2014، ويعود نصف الطلب إلى الدول الأسيوية في إطار مضاعفة إنتاج صناعة سياراتها لسنة 2030 .[Artus,D'Autume,Charlmin,Chevalier,2010,p55]

- حرب ليبيا شهر فيفري سنة 2011 ، مما أدى إلى تخفيض حجم الإنتاج والتصدير.

فالملاحظ أذن أنه من جانب الطلب تستمر وتيرته في الارتفاع، على عكس جانب العرض الذي يتزايد بوتيرة أقل بسبب (الأزمات السياسية، ارتفاع تكاليف الاستخراج، قومية الموارد وغيرها من المشاكل) والتي ستؤدي إلى استمرارية تزايد الأسعار.

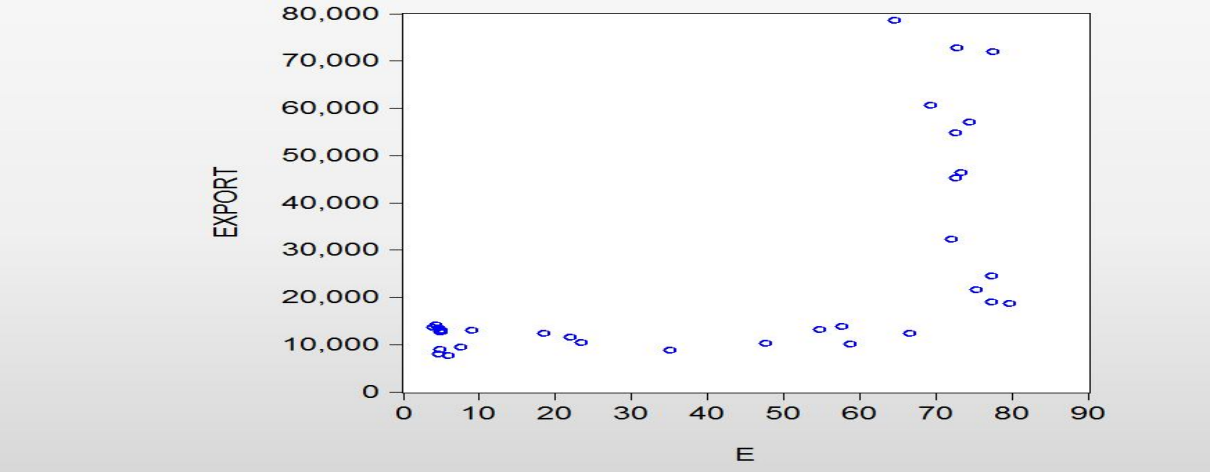

الشكل رقم (4-3)

العلاقة بين حجم الصادرات وسعر الصرف الاسمي

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن العلاقة بين متوسط سعر الصرف الاسمي وحجم الصادرات هي علاقة ذات اتجاه اسي، بالإضافة إلى أن تغير طفيف في سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع كبير جدا في حجم الصادرات وهذا ما يعتبر غير منطقي، كما يعطينا إشارة عن عدم تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات، وهو ما سنحاول التأكد منه لاحقا من خلال النموذج القياسي.

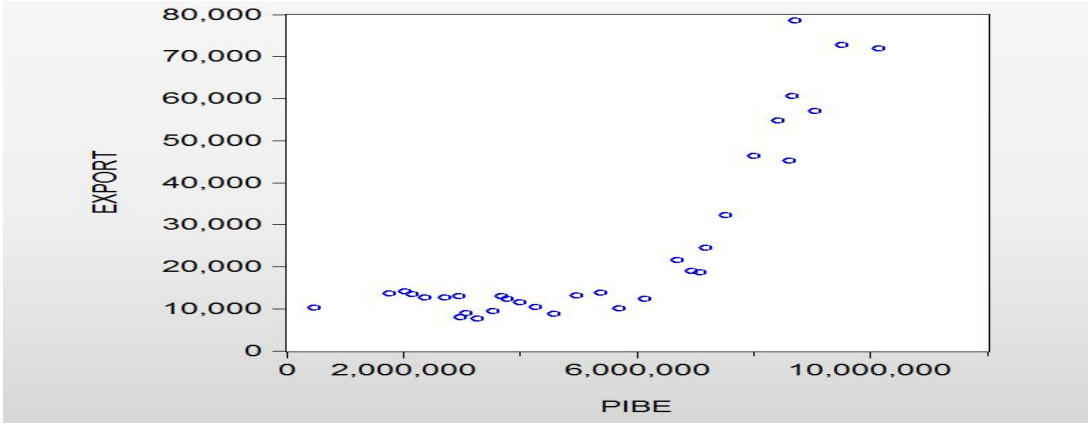

الشكل رقم (4-4)

العلاقة بين حجم الصادرات وسعر الناتج المحلي الأجنبي

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الشكل أن العلاقة بين الناتج المحلي الأجنبي وحجم الصادرات هي علاقة ذات اتجاه أسي، بالإضافة إلى أن ارتفاع في الناتج المحلي الأجنبي يؤدي الى ارتفاع في حجم الصادرات وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

بعد التطرق إلى تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تحدد دالة الصادرات، لابد من تحديد الشكل الدالي الذي يجب أن تصاغ على أساسه، ولاختلاط العلاقات بين الأسية والخطية ارتأينا ولأسباب تقنية وتفسيرية تفضيل الشكل الخطي. وباعتبار أن الصادرات مشكلة من حوالي 96 بالمئة من الموارد البترولية، فلا يمكننا إدراج كمتغيرة مؤشر أسعار الصادرات ضمن النموذج وهذا تفاديا لمشكل تمام التباين ($Endogénéité \text{ ou } COV\ (X_t,\ \varepsilon_t) \neq 0$) وسيكون النموذج المقدر لدالة الصادرات على النحو التالي:

($Export = c + a\ E + b\ PIBE$). أي حجم الصادرات دالة في كل من معدل الصرف الاسمي والناتج المحلي الأجنبي، و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على برمجية (Eviews 7) كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4-1)

نتائج تقدير دالة الصادرات

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 04/09/14 Time: 10:34
Sample: 1980 2012
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14128.88	4942.309	-2.858762	0.0077
E	-260.5477	135.7928	-1.918715	0.0646
PIBE	0.009448	0.001582	5.973200	0.0000

R-squared	0.723146	Mean dependent var	25256.18
Adjusted R-squared	0.704689	S.D. dependent var	21847.07
S.E. of regression	11872.25	Akaike info criterion	21.68830
Sum squared resid	4.23E+09	Schwarz criterion	21.82435
Log likelihood	-354.8570	Hannan-Quinn criter.	21.73408
F-statistic	39.18013	Durbin-Watson stat	1.193516
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

تشير نتائج الجدول إلى تضارب في المقاييس، فمتغيرات سعر الصرف والناتج المحلي الأجنبي والثابت معنوية إحصائيا لكن يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

يمكن أن يعود التضارب في المقاييس إلى أحد العوامل الثلاثة التالية: (عدم استقرارية السلاسل الزمنية، خطأ في تقدير الشكل الدالي للنموذج أو ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية). بالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن إشارة سعر الصرف الاسمي غير متطابقة مع

النظريـــة الاقتصـــادية فمـــن المفـــروض أن يرفـــع تخفـــيض ســـعر الصـــرف الاســـمي مـــن حجـــم الصـــادرات ولـيس العكـس، وهـو مـا يشـير الـى انعـدام تخفـيض أثـر سـعر الصـرف علـى زيـادة حجـم الصادرات، ويمكن التـأكد من ذلك بيانيا من خلال الأشكال التالية:

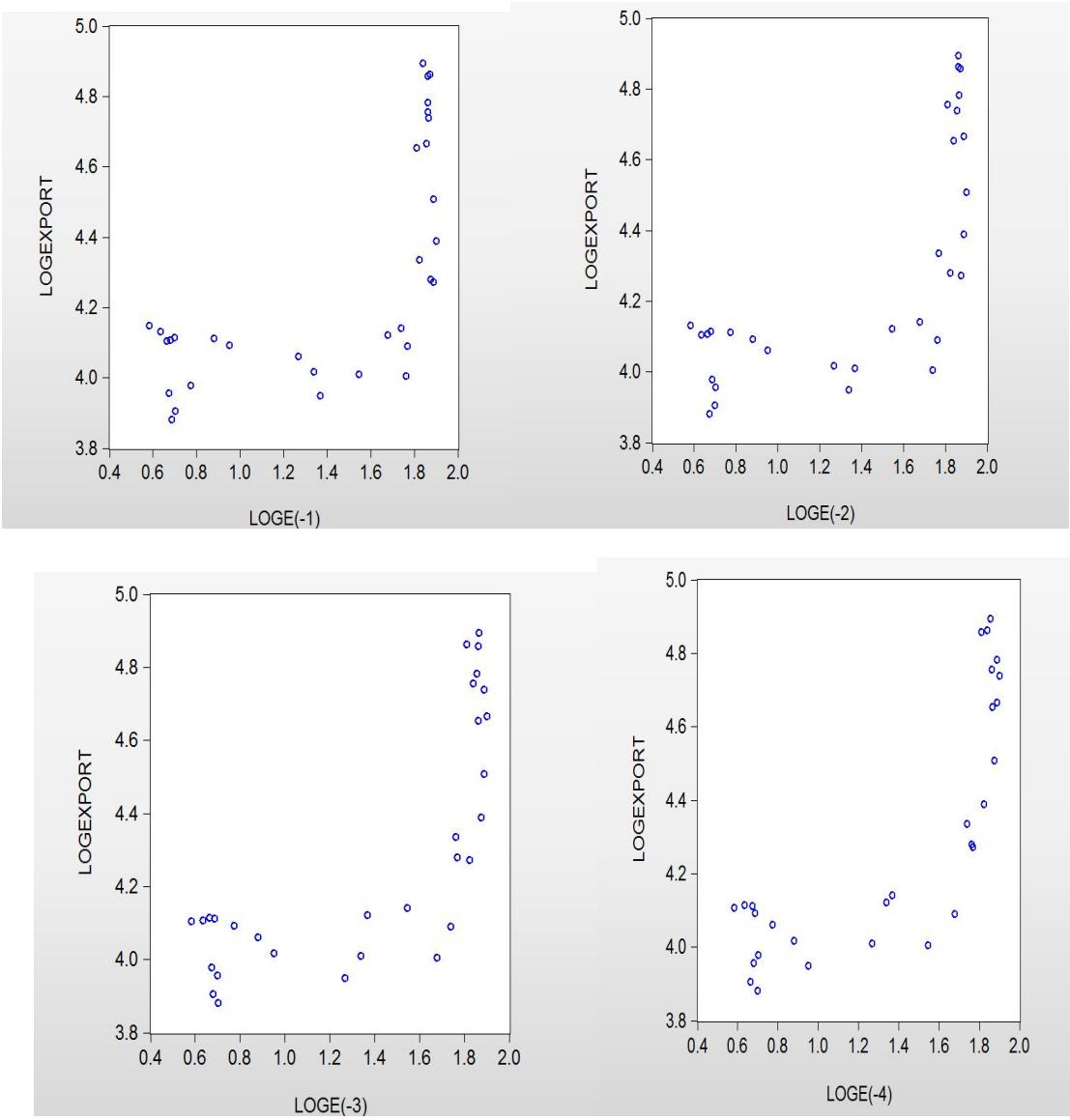

الشكل رقم (4-5)

منحنيات تأثير سعر الصرف الاسمي على حجم الصادرات في الأجل الطويل

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يتبـين مـن خـلال الأشـكال البيانيـة السـابقة أنـه لـم يظهـر أي أثـر لوجـود تـأثير لتخفـيض سـعر الصـرف الاسـمي علـى ارتفـاع حجـم الصـادرات، ممـا يـوفر علينـا الولـوج فـي دراسـة نمـاذج تصـحيح الخطـأ. وللتأكـد مـن وجـود علاقـة تكامـل مشـترك أي علاقـة طويلـة الأجـل بـين المتغيـرات

وطبقا لاختبار (Johensen) سنقوم باختبار استقرارية دالة بواقي الصادرات باستخدام اختبار (Dikey Fuller) عند المستوى، أي تحديد المتغيرات في مستواها الأصلي قبل كشف عدم استقرارية السلسلة الزمنية، وباستخدام نماذج الانحدار الثلاثة (نموذج بحد ثابت واتجاه عام، نموذج بحد ثابت ونموذج بدون حد ثابت) كانت النتائج المتحصلة عليها كما هو مبين في الجداول التالية:

الجدول رقم (4-2)

اختبار استقرار بواقي دالة الصادرات باستخدام النموذج (حد ثابت واتجاه عام)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.715020	0.0357
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 16:32
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.626786	0.168717	-3.715020	0.0009
C	-3266.148	3918.689	-0.833480	0.4114
@TREND(1980)	182.2277	207.1665	0.879619	0.3863

R-squared	0.329434	Mean dependent var	-52.16693
Adjusted R-squared	0.283188	S.D. dependent var	12759.20
S.E. of regression	10802.54	Akaike info criterion	21.50201
Sum squared resid	3.38E+09	Schwarz criterion	21.63942
Log likelihood	-341.0322	Hannan-Quinn criter.	21.54756
F-statistic	7.123531	Durbin-Watson stat	2.166289
Prob(F-statistic)	0.003044		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الجدول أنه يمكن رفض الفرضية H_0 كون t المحسوبة أقل من القيمة الحرجة ل t المجدولة عند مستوى معنوية 5% المتفق عليه حيث: ((tcal=(-3.71)<(-3.55))، إضافة غالى غياب وجود الارتباط الذاتي من خلال نتائج الجدول.

الجدول رقم (4-3)

اختبار استقرار بواقي دالة الصادرات باستخدام النموذج (حد ثابت)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.684525	0.0093
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 16:53
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.618272	0.167802	-3.684525	0.0009
C	-256.5760	1903.231	-0.134811	0.8937

R-squared	0.311543	Mean dependent var	-52.16693
Adjusted R-squared	0.288595	S.D. dependent var	12759.20
S.E. of regression	10761.73	Akaike info criterion	21.46584
Sum squared resid	3.47E+09	Schwarz criterion	21.55745
Log likelihood	-341.4535	Hannan-Quinn criter.	21.49621
F-statistic	13.57572	Durbin-Watson stat	2.129299
Prob(F-statistic)	0.000901		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يعكس النموذج الثاني إمكانية رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% المتفق عليه حيث: (tcal=(-3.68)<(-2.95)). مما يؤدي بنا إلى اختبار آخر نموذج.

الجدول رقم (4-4)

اختبار استقرار بواقي دالة الصادرات باستخدام النموذج (انعدام الحد الثابت)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.741893	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 16:59
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.617613	0.165054	-3.741893	0.0007

R-squared	0.311126	Mean dependent var	-52.16693
Adjusted R-squared	0.311126	S.D. dependent var	12759.20
S.E. of regression	10589.93	Akaike info criterion	21.40395
Sum squared resid	3.48E+09	Schwarz criterion	21.44975
Log likelihood	-341.4631	Hannan-Quinn criter.	21.41913
Durbin-Watson stat	2.129545		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

تشير نتائج الجدول إلى قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، حيث **(tcal=(-3.74)<(-1.95))**

اعتمـــادا إذن علـــى نتـــائج الجـــداول رقـــم (4-2)،(4-3)،(4-4)، نســـتخلص أن دالـــة بـــواقي الصادرات مستقرة، وهناك علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات.

تفاديـا لإضـاعة الخصـائص طويلـة الأجـل وتصـحيحا لمشـكل الارتبـاط الـذاتي تقنيـا، قمنـا باعتمـاد إحـدى الطـرق الكلاسـيكية المعروفـة أبسـطها اضـافة المتغيـر التـابع المـؤخر بفتـرة زمنيـة واحـدة فـي النمـوذج، واعتمـادا علـى النتـائج السـابقة لـم يـتم ادراج متغيـر سـعر الصـرف الاسـمي فـي النمـوذج كونه لا يؤثر على حجم الصادرات وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4-5)

الجدول رقم (4-5)

نتائج تقدير دالة الصادرات في الأجل الطويل:

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 17:07
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5059.866	3526.515	-1.434806	0.1620
PIBE	0.002330	0.000913	2.552039	0.0162
EXPORT(-1)	0.755340	0.116834	6.465089	0.0000

R-squared	0.876428	Mean dependent var	25618.81
Adjusted R-squared	0.867906	S.D. dependent var	22095.51
S.E. of regression	8030.563	Akaike info criterion	20.90896
Sum squared resid	1.87E+09	Schwarz criterion	21.04637
Log likelihood	-331.5433	Hannan-Quinn criter.	20.95451
F-statistic	102.8404	Durbin-Watson stat	2.403069
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يتبـين مـن خـلال الجـدول **(4-5)** أن متغيـرة الثابـت غيـر معنويـة إحصـائيا، علـى عكـس متغيـرة النـاتج المحلـي الأجنبـي المعنـوي عنـد مسـتوى معنويـة 5%، بالإضـافة إلـى ارتفـاع معامـل التحديـد (R^2=87%) وانعـدام الارتبـاط الـذاتي بـين الأخطـاء حيـث (DW=2.4)، فيمـا يتعلـق بالنـاتج المحلـي الأجنبـي فارتفاعـه بنسـبة 1% يـؤدي إلـى ارتفـاع حجـم الصـادرات بنسـبة 0.0094% وتعتبـر هـذه النسـبة ضـئيلة جـدا، وهـو مـا يشـير إلـى قلـة درجـة الانفتـاح الاقتصـادي مـن جهـة علـى العـالم الخـارجي بسـبب عـدم تنـوع وتنافسـية السـلع المسـتوردة، إضـافة إلـى أن ارتفـاع صـادرات المحروقـات بسـبب ارتفـاع أسـعارها التـي لا تتحـدد علـى أسـاس النـاتج الإجمـالي الأجنبـي وإنمـا علـى أسـاس الأسـعار الجاريـة فـي الأسـواق العالميـة للمـواد الأوليـة، والخاضـعة بـدورها إلـى عوامل خارجية كما اشرنا إليه سابقا الجيوسياسي.

4-5-2- دالة الواردات:

سنقوم أولا بدراسة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الواردات، وكانت النتائج موضحة في الشكل (4-6) التالي:

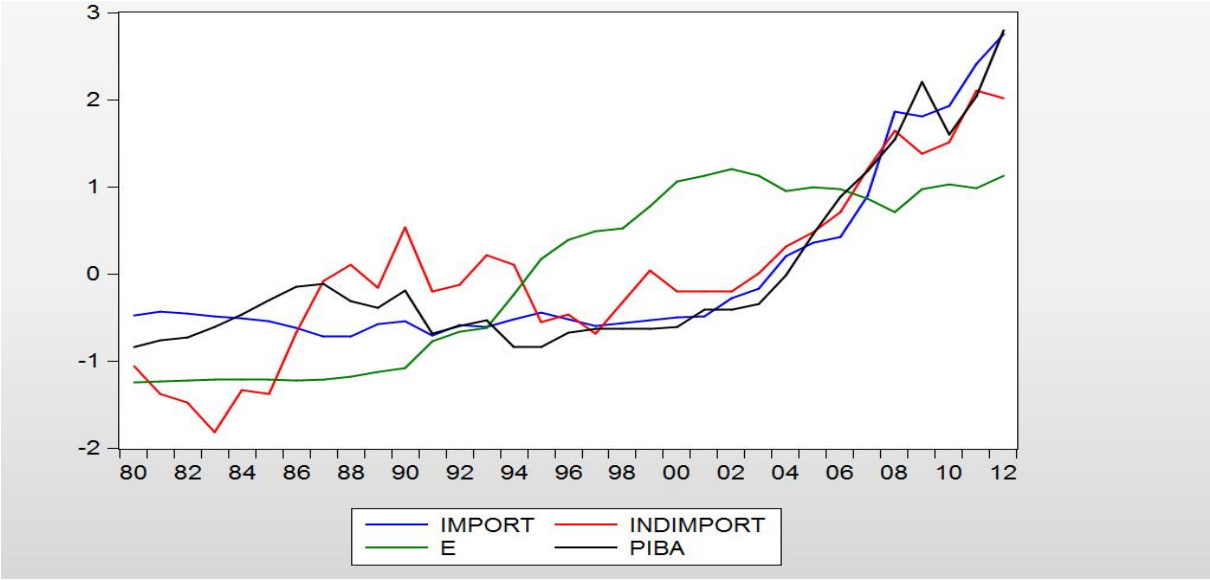

الشكل رقم (4-6)

الاتجاه العام للسلاسل الزمنية لدالة الواردات

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يعكس الشكل البياني اتجاه عاما نحو التزايد وهذا لكل السلاسل الزمنية، ولتحديد نوعية العلاقة بين كل متغير وحجم الواردات نعتمد على الأشكال البيانية (4-7)، (4-8)، (4-9) التالية:

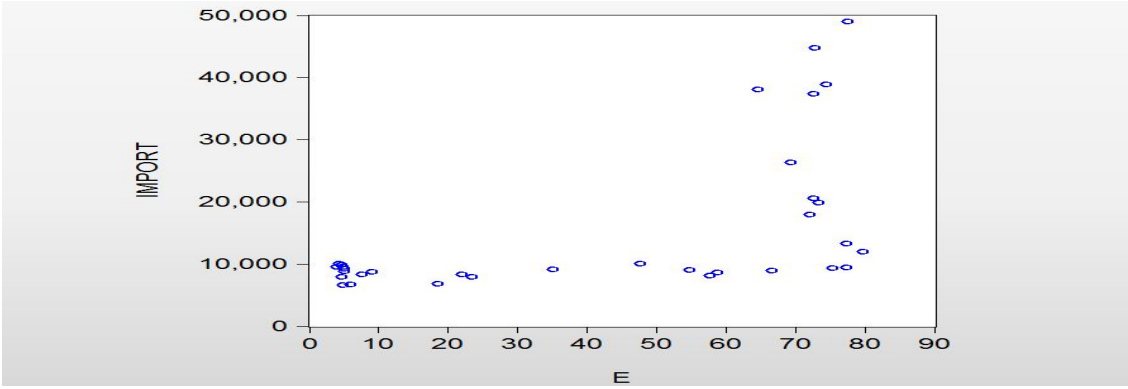

الشكل رقم (4-7)

العلاقة بين حجم الواردات وسعر الصرف الاسمي

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وحجم الواردات هي علاقة أسية، بالإضافة إلى أن تغير طفيف في سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع كبير جدا في حجم الواردات وهذا ما يعتبر غير منطقي، هذه النتائج تتطابق تماما مع النتائج المحصل عليها

في تقدير العلاقة بين متوسط سعر الصرف وحجم الصادرات بيانيا، كما يشير إلى انعدام تأثير تخفيض سعر الصرف على الواردات، وهو ما سيتم التأكد منه لاحقا من خلال النموذج القياسي.

العلاقة بين حجم الواردات مؤشر أسعار الواردات

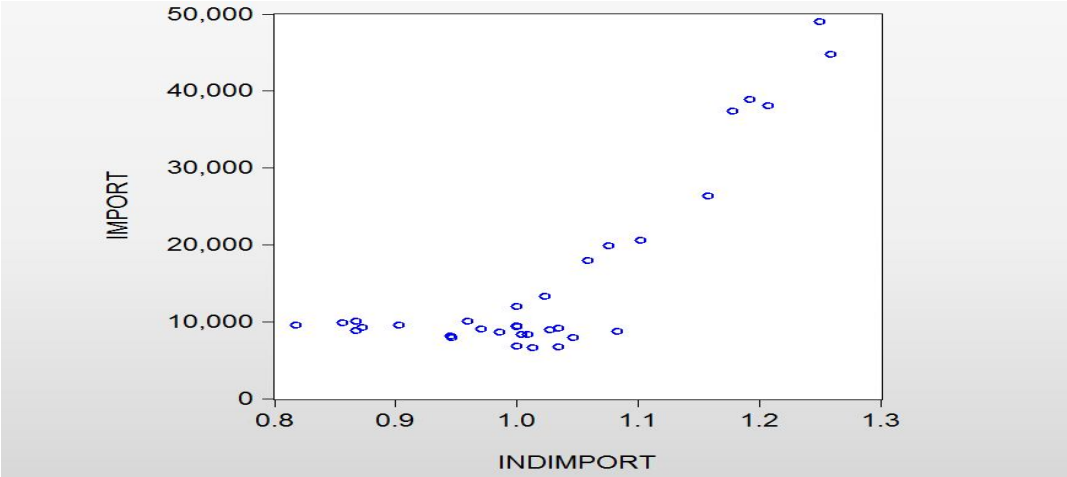

الشكل رقم (4-8)

العلاقة بين حجم الواردات مؤشر أسعار الواردات

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يشير المنحنى إلى وجود علاقة دالة خطية متزايدة بين كل من حجم الواردات ومؤشر أسعار الواردات، وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع مؤشر الواردات من المفروض أن يخفض من حجمها ولكن اعتمادا على معطيات الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بقطاع إنتاجي ضعيف وطلب داخلي متزايد وبرامج حكومية قيد التنفيذ في مشاريع شتى لم تكتمل بعد، يجبر السلطات المحلية لرفع حجم وارداتها بالرغم من ارتفاع أسعارها لتلبية الطلب المتزايد وعدم استطاعة العرض المحلي على تلبية هذا الطلب.

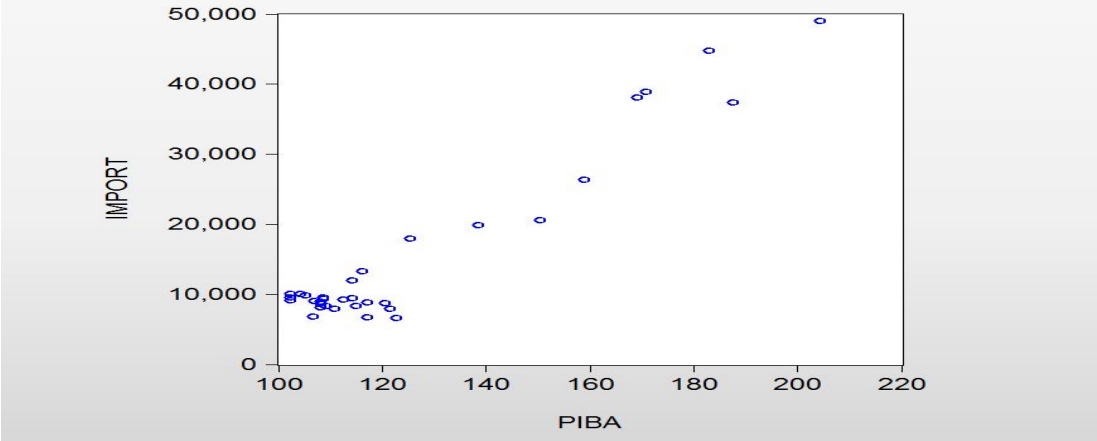

الشكل رقم (4-9)

العلاقة بين حجم الواردات والناتج المحلي الإجمالي

المصدر: (برمجية Eviews-7)

في نفس السياق جاءت العلاقة خطية بين كل من حجم الواردات والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يرفع من امكانية البلد المحلي على الاستيراد.

الجدول رقم (4-6)

نتائج تقدير دالة الواردات

Dependent Variable: IMPORT
Method: Least Squares
Date: 04/09/14 Time: 19:27
Sample: 1980 2012
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-32153.39	7466.670	-4.306256	0.0002
E	48.06075	24.82147	1.936257	0.0626
INDIMPORT	-5730.830	11109.74	-0.515838	0.6099
PIBA	408.9066	39.85268	10.26045	0.0000

R-squared	0.931374	Mean dependent var	15453.82
Adjusted R-squared	0.924274	S.D. dependent var	12171.98
S.E. of regression	3349.519	Akaike info criterion	19.18423
Sum squared resid	3.25E+08	Schwarz criterion	19.36563
Log likelihood	-312.5399	Hannan-Quinn criter.	19.24527
F-statistic	131.1929	Durbin-Watson stat	1.101900
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

تشير نتائج الجدول الى أن انخفاض في سعر الصرف الاسمي يرفع من حجم الواردات وهذا غير منطقي، كذلك ارتفاع الناتج المحلي الأجنبي يرفع من حجم الواردات، أما مؤشر أسعار الواردات فهو غير معنوي، كذلك تعكس نتائج الجدول تضاربا في المقاييس أي نفس المشكل الذي تعرضنا إليه في تحديد دالة الصادرات (المعنوية الإحصائية ل t واختبار DW الذي

يعكس ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية). وللتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية بواقي دالة الواردات، والنتائج المحصل عليها كما هي موضحة في الجداول (4-7)، (4-8)، (4-9) التالية:

الجدول رقم (4-7)

نتائج استقرارية بواقي دالة الواردات باستخدام النموذج (حد ثابت واتجاه عام)

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.647275	0.0414
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID04)
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 17:40
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID04(-1)	-0.586669	0.160851	-3.647275	0.0010
C	-623.0387	1048.188	-0.594396	0.5569
@TREND(1980)	29.16226	55.45362	0.525886	0.6030

R-squared	0.321382	Mean dependent var	-122.6910
Adjusted R-squared	0.274581	S.D. dependent var	3398.441
S.E. of regression	2894.504	Akaike info criterion	18.86808
Sum squared resid	2.43E+08	Schwarz criterion	19.00549
Log likelihood	-298.8892	Hannan-Quinn criter.	18.91362
F-statistic	6.866966	Durbin-Watson stat	2.076735
Prob(F-statistic)	0.003619		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الجدول وعند مستوى معنوية 5% أن القيمة المحسوبة ل: t أقل من القيمة المجدولة ((tcal=(-3.64)<(-3.55)) مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (4-8)

نتائج استقرارية بواقي دالة الواردات باستخدام النموذج (حد ثابت)

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.713478	0.0086
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID04)
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 17:44
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID04(-1)	-0.589694	0.158798	-3.713478	0.0008
C	-141.9602	505.5003	-0.280831	0.7808

R-squared	0.314911	Mean dependent var	-122.6910
Adjusted R-squared	0.292074	S.D. dependent var	3398.441
S.E. of regression	2859.391	Akaike info criterion	18.81507
Sum squared resid	2.45E+08	Schwarz criterion	18.90667
Log likelihood	-299.0411	Hannan-Quinn criter.	18.84543
F-statistic	13.78992	Durbin-Watson stat	2.050070
Prob(F-statistic)	0.000834		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الجدول انه عند مستوى معنوية 1%، القيمة المحسوبة ل أقل t من القيمة المجدولة عند هذا المستوى ((tcal=(-3.71)<(-2.95)) مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (4-9)

نتائج استقرارية بواقي دالة الواردات باستخدام النموذج (انعدام الحد ثابت)

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.767182	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID04)
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID04(-1)	-0.589236	0.156413	-3.767182	0.0007

R-squared	0.313110	Mean dependent var	-122.6910
Adjusted R-squared	0.313110	S.D. dependent var	3398.441
S.E. of regression	2816.588	Akaike info criterion	18.75519
Sum squared resid	2.46E+08	Schwarz criterion	18.80100
Log likelihood	-299.0831	Hannan-Quinn criter.	18.77037
Durbin-Watson stat	2.045607		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يتبين من الجدول أن القيمة المحسوبة ل: t أقل من القيمة المجدولة عند مستويات معنوية (1%،5%،10%). اعتمادا إذن على نتائج الجداول(4-7)، (4-8)، (4-9)، يمكن القول أن سلسلة بواقي دالة الواردات مستقرة عند المستوى وان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. إذن يمكن الاعتماد على نتائج جدول تقدير دالة الواردات السابق كون وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

إن الإشارة الموجبة لسعر الصرف الاسمي تطرح هي الأخرى تساؤلا حول قبول هذه الفكرة نظرا لمخالفتها لقواعد نظرية التجارة الخارجية، حيث كنا نتوقع أن تكون الإشارة سالبة وكما قمنا به سابقا بالنسبة لدالة الصادرات سيعاد استخدامه في دالة الواردات أي الكشف بيانيا عن العلاقة طويلة الأجل بين كل من متغير سعر الصرف الاسمي وحجم الواردات.

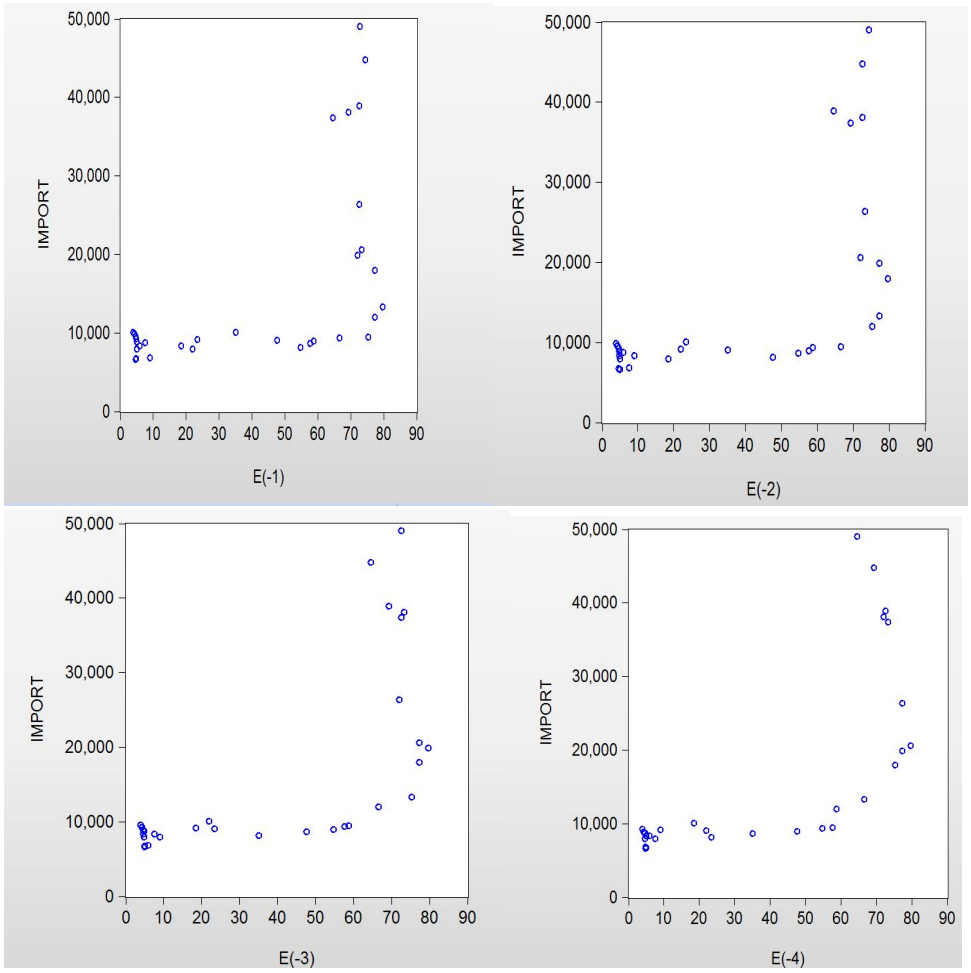

الشكل رقم (4-10)

العلاقة بين حجم الواردات وسعر الصرف الاسمي في الأجل الطويل

المصدر: (برمجية Eviews-7)

نلاحظ من خلال الأشكال البيانية رقم (4-10) أن تخفيض سعر الصرف الاسمي لا أثر له على حجم الواردات. ومنه سنقوم بإعادة تقدير دالة الواردات بإدراج المتغير التابع المؤخر بفترة زمنية واحدة في النموذج، وبعد إجراء العديد من الانحدارات تم إلغاء كل من المتغيرين (سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الواردات) لعدم معنويتهما الإحصائية، وكانت النتائج المحصل عليها لتقدير دالة الواردات والتي أصبحت من الشكل:

المعادلة رقم (4-14) ..... IMPORT = c + a PIBA +b IMPORT(-1)

الجدول رقم (4-10)

نتائج تقدير دالة الواردات في الأجل الطويل

Dependent Variable: IMPORT
Method: Least Squares
Date: 04/11/14 Time: 19:08
Sample (adjusted): 1981 2012
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10291.18	4711.653	-2.184197	0.0372
PIBA	107.7108	51.69251	2.083682	0.0461
IMPORT(-1)	0.854009	0.135635	6.296391	0.0000

R-squared	0.968351	Mean dependent var	15636.31
Adjusted R-squared	0.966168	S.D. dependent var	12320.79
S.E. of regression	2266.210	Akaike info criterion	18.37867
Sum squared resid	1.49E+08	Schwarz criterion	18.51608
Log likelihood	-291.0586	Hannan-Quinn criter.	18.42421
F-statistic	443.6507	Durbin-Watson stat	2.099279
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: (برمجية Eviews-7)

تشير نتائج الجدول (4-10) إلى أن دالة الواردات بعد إدراج المتغير التابع المؤخر سمح بمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وإلغاء التضارب في المقاييس، إضافة إلى ذلك ارتفاع معامل التحديد وهو ما يرجم مدى صحة النموذج، كما تبين النتائج عدم المعنوية الإحصائية للثابت ولكن المعنوية الإحصائية للمتغير التابع المؤخر ومتغيرة الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة 737.8%، الزيادة في حجم الواردات تتأثر إذن بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال خلال 9 أشهر الأولى لسنة 2013 تم استيراد ما قيمته 40.66 مليار دولار تمثلت أساسا في: (سلع المعدات الصناعية (36.1%)، منتجات نصف مصنعة (19.9%)، منتجات غذائية (17.65%)، سلع استهلاكية غير غذائية (14.52%).

[Rapport de la banque d'Algérie, 2013,p26]

إذن وكنتيجة للتحليل السابق يمكن أن نستخلص أن تحسن الميزان الجاري لم يكن نتيجة لتخفيض سعر الصرف أي لتحسن قيمة العملة، وهذا ما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

2-4- النتائج القياسية للمقاربة الزمنية للميزان الجاري

إتباعا لما سبق ذكره في بداية الفصل التطبيقي، يرتبط الميزان الجاري حسب المقاربة الزمنية بالمتغيرات التالية: (الاستثمار الداخلي (invt) ، الادخار الوطني (epr) ، درجة الانفتاح الاقتصادي (ouv) ، متوسط سعر البرميل (pp) ، نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي (credpib) ، نسبة السيولة(liq) ، الناتج المحلي الحقيقي (pibr) ، حجم الاستثمار الأجنبي (ide)، ومن أجل تقدير العلاقة قمنا باستخدام طريقة العزوم المعممة وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (4-11) التالي:

الجدول رقم (4-11)

نتائج تقدير دالة المقاربة الزمنية للميزان الجاري

Dependent Variable: CC
Method: Generalized Method of Moments
Date: 04/12/14 Time: 16:47
Sample: 1989 2010
Included observations: 22
Linear estimation with 1 weight update
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Instrument specification: PP SOLDBUGT INVT EPR LIQ CREDPIB PIBR OUV IDE
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	4.423849	2.163482	2.044782	0.0617
SOLDBUGT	0.623546	0.227482	2.741074	0.0168
INVT	-0.038802	0.024477	-1.585275	0.1369
EPR	-0.003877	0.008552	-0.453378	0.6578
LIQ	-2.162034	0.928773	-2.327840	0.0367
CREDPIB	-2.907335	1.863329	-1.560291	0.1427
PIBR	0.076693	0.058540	1.310096	0.2128
OUV	0.023080	0.017847	1.293205	0.2184
IDE	0.444849	0.243001	1.830644	0.0902

R-squared	0.829262	Mean dependent var	7.587727
Adjusted R-squared	0.724192	S.D. dependent var	9.079246
S.E. of regression	4.768189	Sum squared resid	295.5631
Durbin-Watson stat	1.759031	J-statistic	0.428833
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.512562

المصدر: (برمجية Eviews-7)

يتبين من خلال نتائج الجدول (4-11) الى ارتفاع معامل التحديد، عدم المعنوية الإحصائية لبعض المتغيرات بالإضافة إلى الارتباط الذاتي بين الأخطاء. ومن أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نختبر سكون بواقي الدالة والتي كانت نتائجها ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-12)

نتائج استقرارية بواقي دالة المقاربة الزمنية للميزان الجاري

النماذج	قيم t الحرجة			قيم t المحسوبة
	%1	%5	%10	
النموذج الأول: (حد الثابت والاتجاه العام)	-4.467895	-3.644963	***-3.261452	-3.590683
النموذج الثاني: (حد الثابت)	-3.788030	**-3.012363	***-2.646119	-3.771312
النموذج الثالث:(بدون حد ثابت)	*-2.679735	**-1.958088	***-1.607830	-3.896726

*،**،*** تشير الى سكون البواقي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%

المصدر: (برمجية Eviews-7)

تبين نتائج الجدول استقرارية البواقي عند المستوى سواء تعلق الأمر بالنموذج الأول، الثاني أو الثالث، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. هذا ما يلزمنا الآن إعادة صياغة النموذج السابق بالاستغناء عن المتغيرات غير المعنوية تدريجيا والعمل على التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

بعد استكشاف دقيق تم ملاحظة انعدام التأثير لمتغير الاستثمار الأجنبي على الميزان الجاري سواء لحظيا أو بتأخير متأخر بلغ 5 درجات،وبإجراء العديد من الاختبارات لتعديل النموذج تم التوصل إلى المعادلة التالية:

المعادلة رقم (4-15) ..... cc = a solbugt+ b pp+ c pp(-1) + d cc(-1) + e soldbugt(-1)

يرتبط الميزان الجاري بكل من رصيد الموازنة ومتوسط سعر البترول، كما قمنا بإدراج المتغيرات المتأخرة بدرجة واحدة لكل متغيرات النموذج للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. كما تم إلغاء الثابت لعدم معنويته الإحصائية في النموذج.

يتم حساب كل من أثر رصيد الموازنة ومتوسط سعر البرميل على الميزان الجاري من خلال النسب: ((b+c)/(1-d)) و ((a+e)/(1-d)) والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13)

أثر متوسط سعر البترول ورصيد الموازنة على الميزان الجاري

Dependent Variable: CC
Method: Generalized Method of Moments
Date: 04/12/14 Time: 17:22
Sample (adjusted): 1990 2010
Included observations: 21 after adjustments
Linear estimation with 1 weight update
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Instrument specification: SOLDBUGT PP CREDPIB INVT EPR PIBR IDE OUV LIQ
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SOLDBUGT	0.447025	0.091990	4.859524	0.0002
PP	6.400604	0.614731	10.41203	0.0000
PP(-1)	-6.030236	0.605649	-9.956654	0.0000
CC(-1)	0.462393	0.057884	7.988329	0.0000
SOLDBUGT(-1)	0.298932	0.095452	3.131759	0.0064

R-squared	0.900997	Mean dependent var	8.041905
Adjusted R-squared	0.876246	S.D. dependent var	9.043746
S.E. of regression	3.181466	Sum squared resid	161.9477
Durbin-Watson stat	2.498498	J-statistic	3.227855
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)	0.664904

المصدر: (برمجية Eviews-7)

تبين نتائج الجدول رقم (4-13) صحة النموذج المستخدم، فكل المتغيرات معنوية إحصائيا، إضافة إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، و ارتفاع معامل التحديد إلى 90%.

فيما يخص المتغيرات المستخدمة تشير إلى أن ارتفاع في رصيد الموازنة بنسبة 1% سيؤدي إلى تحسن الميزان الجاري بنسبة 1.38 %، فتحسن رصيد الموازنة هذه السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع الإيرادات العامة أي بمعنى آخر وجود ادخار محلي كاف سمح للدولة بتغطية نفقاتها. إلا أنه لا بد للإشارة إلى أن موازنة الدولة شهدت عجزا متواصلا ابتداء من سنة 2009 والذي استمر إلى حد الآن حيث بلغ سنة 2012 (4.8 بالمئة من الناتج الإجمالي بالنسبة لرصيد الموازنة و 4.71 بالمئة بالنسبة لرصيد الموازنة الإجمالي) فإذا كانت الدولة قادرة إلى حد الآن على تغطية حاجاتها الراجع لارتفاع القدرة المالية للخزينة، فهل سيستمر الوضع إذا ما انخفضت مستويات أسعار المحروقات واستمرت النفقات العمومية في الارتفاع؟.

وفيما يخص متوسط أسعار البرميل، فارتفاع السعر بنسبة 1% يؤدي إلى تحسن الرصيد الجاري بنسبة 0.68%.

مما سبق واعتمادا على النتائج المحصل عليها من خلال مقاربة المرونات والمقاربة الزمنية للميزان الجاري، يمكن استخلاص أن تحسن رصيد الميزان الجاري هذه

السنوات الأخيرة لم يكن بسبب تخفيض سعر الصرف ولكن إلى ارتفاع حجم الاستثمار والادخار العموميين، وكذلك إلى الفوائض الهامة التي تراكمت نتيجة تحسن مستويات أسعار البترول. ومنه نقبل فرضية العدم أي الادخار والاستثمار المحليين دورا في تحسن الميزان الجاري.

الخلاصة:

بعد الدراسة القياسية لميزان العمليات الجارية وفي ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن تلخيص النتائج المتوصل اليها بصورة عامة فيما يلي:

1. لم يؤثر تخفيض سعر الصرف على ميزان العمليات الجارية بحيث لم يكن له الأثر المنتظر من خلال ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات.
2. يساهم ارتفاع الناتج الداخلي الخام في ارتفاع حجم الواردات، وتفوق الزيادة في حجم الواردات الزيادة في الناتج الداخلي الخام، وذلك لعدم امكانية الاقتصاد الجزائري على تلبية الطلب المتزايد.
3. ان اثر ارتفاع الناتج المحلي الأجنبي على زيادة حجم الصادرات يعتبر ضئيلا جدا.
4. لا تتاثر الزيادة في الواردات بمؤشر اسعار الواردات، فبالرغم من ارتفاع المؤشر تعرف الواردات تزايدا مستمرا.
5. لا تتاثر الزيادة في الصادرات بمؤشر اسعار الصادرات، حيث ان ارتفاع مؤشر اسعار الصادرات يرفع منةحجم الصادرات بدلا من تخفيضها.
6. ساهمت ارتفاع اسعار البترول في تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية.
7. ساهم رصيد الموازنة والمتمثل في الفرق بين حجم الادخار والاستثمار العموميين في تحسين ميزان العمليات الجارية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة الى تحديد اسباب الفوائض التي شهدها ميزان العمليات الجارية هذه السنوات الأخيرة أي خلال الفترة (2000-2011) من خلال دراسة قياسية لمقاربتي ميزان العمليات الجارية والتي تتمثل في دراسة اثر تخفيض سعر الصرف، ودراسة اثر الادخار والاستثمار العموميين على الميزان الجاري. وقد حاو لت هذه الدراسة حصر الاشكالية في محاولة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- ✓ هل تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية يرجع إلى أداء اقتصادي ورشادة مالية ؟ أم إلى ارتفاع المستويات العامة لأسعار البترول؟

وحتى يتسنى لهذه الدراسة ان تحقق الهدف المرجو منها، ارتاينا تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وكذلك اهم مقاربات توازنه، فاحداث التوازن في ميزان المدفوعات يتم اما من خلال تغير في سعر الصرف الحقيقي عن طريق تخفيض قيمة العملة او انخفاضها مما سيرفع من الأسعار المحلية وخاصة المتعلقة بالسلع المستوردة فيخفض من حجمها، ويخفض اسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية فيزيد من تنافسيتها. كما يمكن ان يتم التوازن باحداث تغيرات في الدخل وذلك باستخدام فكرة مضاعف التجارة الخارجية ومضاعف الاستثمار لكينز، والتي تختلف حسب وزن كل دولة في التجارة الخارجية. كما يمكن أن يتم التوازن من خلال مقاربة الاستيعاب والتي تعتبر ان رصيد ميزان المدفوعات ما هو الا الفرق بين حجم الانفاق الكلي والدخل الكلي اي الفرق بين الصادرات والواردات، وأخيرا المقاربة النقدية والتي تعتبر التغيرات في ميزان المدفوعات ترجمة لوضعية السوق النقدي المحلي والتغيرات في الاحتياطيات الدولية. وتناولنا كذلك توازن ميزان المدفوعات في نموذج (Mundell-Fleeming) أي تحت انظمة صرف مختلفة وفي حالات مختلفة لحركة رؤوس الأموال. فيما يخص الفصل الثاني فلقد تناول تطور سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات وكذلك تطور هيكل ومؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة (2000-2011)، فاستنادا الى فوائض المحروقات هذه السنوات الأخيرة تمكنت الجزائر من تحسين وضعيتها المالية وتحقيق استقرار وأمن مالي من خلال التسديد المسبق للديون وخفض عبء المديونية ، وتحقيق فوائضا هامة في ميزان المدفوعات. كما تبنت نظام صرف الموجه او المدار والذي تسعى من خلاله الى استقرار سعر الصرف الحقيقي وابقائه عند مستواه التوازني. وتطرقنا في الفصل الثالث والذي يعتبر آخر فصل نظري الى دراسة تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2011) من خلال تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية واستخلصنا: وجود ارتفاع هام لمعدل التضخم ابتداء من سنة 2007 والذي استمر الى حد اليوم، كذلك ارتفاع في حجم الطلب الكلي من خلال ارتفاع حجم الاستثمار الخام والاستهلاك النهائي، انخفاض في القيمة المضافة لقطاعي الزراعة والصناعة واللذان يحتلان المرتبتين الأخيرتين من خلال مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي، انخفاض معدلات البطالة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ارتفاع كبير لحجم النفقات العمومية والتي فاقت حجم الايرادات العمومية ابتداء من سنة 2009، ارتفاع حجم السيولة والتي تفوق الزيادة في معدل نمو حجم القروض.

لقد ساهمت النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية وكذلك النقاط الهامة المتطرق لها في الجانب النظري على الاجابة عن الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وكذا قبول بعض الفرضيات ورفض البعض الاخر ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

_ لم تساهم السياسة المتبعة من قبل الدولة والمتعلقة بتخفيض سعر الصرف في تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية، مما يقودنا الى رفض الفرضية الأولى.(تخفيض الدينار الجزائري ساهم في زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات).

_ لعب كل من الاستثمار والادخار المحليين دورا في تحسين ميزان العمليات الجارية، مما يقودنا الى قبول الفرضية الثانية.(لعب الادخار المحلي والاستثمار الداخلي دورا فعالا في تحسين رصيد ميزان العمليات الجارية).

_ سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة لا تعتبر سياسة رشيدة حيث ترتفع نفقات الموازنة بشكل يزيد من حجم الطلب المحلي دون ان يؤدي ذلك الى زيادة العرض المحلي. ومنه يمكن القول انه في الأجل المتوسط والطويل اذا ما استمرت الدولة في انتهاج نفس سياسة الموازنة فسينعكس ذلك سلبا على رصيد الميزان الجاري. مما يقودنا الى قبول الفرضية الرابعة في الأجل القصير وليس في الأجل المتوسط والطويل ورفض الفرضية الخامسة. (ارتفاع حجم النفقات العمومية لم يؤثر سلبيا على رصيد ميزان العمليات الجارية، حيث أن سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة هي سياسة حذرة تضمن نموا اقتصاديا في إطار استقرار ماكرو اقتصادي في الأجل المتوسط).

_ ان الادخار الذي راكمته الدولة الجزائرية من أجل مواجهة الانخفاض في اسعار البترول يكمن في احتياطيات صندوق ضبط الايرادات، والذي حدد وطبقا لقانون المالية لسنة 2006 ب 10 مليار دولار كحد ادنى، مع العلم انه خلال الفترة المدروسة (2000-2011) لم يقل مستوى صندوق ضبط الايرادات عن حده الأدنى. لكن اذا ما استمرت النفقات في الارتفاع وايرادات الموازنة في الانخفاض مع استمرارية ضعف مردودية القطاع الاقتصادي، ستقل القدرة التمويلية للدولة ويصبح الادخار غير كاف لتغطية ضعف ايرادات المحروقات. ومنه سيتم قبول الفرضية الثالثة في الأجل القصير.(للجزائر ادخار كاف يسمح لها بمواجهة ارتفاع حجم النفقات العمومية في حالة انخفاض أسعار البترول).

_ بناء على دراسة صندوق النقد الدولي لاستمرارية موازنة الجزائر في الأجل المتوسط، تم تحديد العجز الأولي خارج المحروقات والواجب الوصول اليه سنة 2016 بنسبة 32.3% من الناتج المحلي الاجمالي.

تسمح لنا النتائج المتوصل اليها في ضل هذه الدراسة الى فتح آفاق البحث مستقبلا لمواضيع أخرى جديرة بالاهتمام نذكر منها:

- ✓ ماهي سياسة الموازنة التي يجب على الدولة رسمها بطريقة تجعلها تحافظ على حجم مدخراتها؟.
- ✓ ماهي الاجراءات الواجب اتباعها من أجل تنويع المنتجات الوطنية وجعلها اكثر تنافسية بحيث تتمكن من رفع حجم العرض المحلي وتحل محل الواردات؟
- ✓ ماهي السياسة النقدية الواجب رسمها للتخفيض من حدة التضخم والمحافظة على مستوى استقرار الأسعار؟.
- ✓ ماهي الوسائل التي يتوجب على الدولة استخدامها لتشجيع الادخار والاستثمار الخاص؟.

المراجع

1- **أحمد يوسف الخصاونة. (2002).**نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات،حالة الأردن (1980،2000).رسالة ماجستير.جامعة االيرموك.الأردن.

2- **أروى خالد أحمد النجاد.(1998).**تحليل أثر المتغيرات النقدية على ميزان المدفوعات الأردني.رسالة ماجستير.الجامعة الأردنية.الأردن.

3- **أمين صيد.(2007).**سياسة الصرف كآداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. الاقتصاد الجزائري نموذجا.رسالة ماجستير. جامعة دمشق. سوريا.

4- **آيت يحيى سمير.(2011).** التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة جامعة تبسة العدد09.

5- **حازم الببلاوي. (1968).** نظرية التجارة الدولية. منشأة المعارف بالإسكندرية.

6- **دياب الأمين حسن النجومي.(2005).**أثر النفط في ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1980،2004). رسالة ماجستير. جامعة أم درمان الاسلامية. السودان.

7- **زينب حسين عوض الله. (2004).** الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية). دار الجامعة الجديدة، الأزارطية، الاسكندرية.

8- **سعود جايد مشكور العامري. (2007).** المالية الدولية نظرية وتطبيق. عمان. دار زهران للنشر والتوزيع.

9- **سمية زيرار (2008)**، أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان (الأردن).

10- **الطاهر لطرش.(2013).** الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

11- **عبد الرزاق الفارس. (2001).** الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية). مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

12- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000).**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتحليل، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، الاسكنرية.

13- **عبد اللطيف ماجد عنوز. (1998).**عجز الموازنة العامة الأردنية،أسباب وطرق معالجتها،دراسة تحليلية للفترة (1991،1996).رسالة ماجستير.جامعة اليرموك.الأردن.

14- **عبد المحمود محمد عبد الرحمان. (1997).** مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية.

15- **علي زغدود. (2008).** المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية . الطبعة الثالثة، الجزائر.

16- **عبد المحمود محمد عبد الرحمان. (1997).** مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية.

17- **قدايرية آمال. (1998).** الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإعادة جدولة الديون الخارجية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

18- **لعمارة جمال. (2004).** أساسيات الموازنة العامة للدولة. دار الفجر للنشر والتوزيع.

19- **محمد سيد عابد. (2001).** التجارة الدولية. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.

20- **محمد شاكر عصفور.(2007).** أصول الموازنة العامة. دار المسيرة للنشر والطباعة. عمان

21- **محمد عباس محرزي. (2010).** اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية. الطبعة الرابعة.

22-**محمد فوزي أبو السعود.(2004).** الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

23-**مكيد علي (2000).** الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

24-**نزار تيسير دنديس. (2001).**أثر التصحيح الاقتصادي (1992،1998) على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني.رسالة ماجستير.الجامعة الأردنية، الأردن.

25- **A.Barrelier, J.Duboin, F.Duphil, N.Gevaudan et autres**. (1992). Exporter (Pratiques du commerce international). Les éditions Foucher.

26- **Abdelaziz Rouhabeh. (2005**). Les déterminants du solde de la balance des transactions courantes au Luxembourg.Cahier d'etudes n13. Banque Centrale du Luxembourg.

27- **Abdellatif Benchenhou (2008)**. Pour Une Meilleure Croissance, Alpha Design.

28- **Abdellatif Benchenhou (2009)**. La Fabrication de L'Algérie, Alpha Design.

29- **Abdellatif Rebah.(2006).**Economie Algérienne, Le Développement National Contrarié, Inas Edition.

30- **Aja Lélou Gnaro**.(2004) Dynamique du solde des transactions courantes du Togo (déterminants et soutenabilité) mémoire de DEA en économie.

31- **Antoine Dit Rigaud Fils Fragé (2011).** Efficacité Des Politiques Budgétaires et Monétaires des Pays D'Amérique Latine, Cas De L'Argentine, Du Brésil et du Mexique, Une Application Des Modèles à Correction D'Erreur. Mémoire de sortie en vue de l'Obtention d'une maitrise en Economie et Finances.

32- **Assen Slim, Farid El Alaoui.(2006).** Précis d'économie internationale, Elipse Edition Marketing S.A.

33- **Banque de France (Eurosystème).**(2011). Balance des paiements de la France. D10-069/Z.

34- **Bernard Guillochon et Annie Kawecki (2003)**. Economie Internationale .Dunod Paris.

35- Charle Ruranga.(Avril,2007).Analyse des déterminants de l'épargne Nationale dans un pays en développement: le cas du Rwanda . Rapport de recherche. Université de Montréal.

36- Cheikh Tidiane NDIAYE (2009). La Sensibilité De L'Activité Economique Aux Chocs Monétaire et Budgétaire. Laboratoire d'Economie d'Orléans, JEL Classification E23,E52,E62,E63. Clermont-Ferrand I, Ecole d'Economie , Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (CERDI).

37- El Manouar Abdellah.(1983). Monnaie Prix et Balance des Paiements. Etude sur le Maroc. Université de Montréal.

38- Souleymane Diarra (2012). Chocs Et Mobilisation Des Recettes Publiques Dans Les Pays En Développement. Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, Ecole d'Economie , Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (CERDI).

39- Ghislaine Legrand et Hubert Martini. **(2003)**. Commerce international. Dunod Paris

40- Henri Bourguinat et Jean claude Milleron. (1992). Finance Internationale (L'état actuelle de la théorie). Edition Economica

41- Henri Bourguinat. Jérôme Teiletche. Michel Dupuy. (2007) Finance internationale. Edition Dalloz

42- Henri Bourguinat; . (1992) .Finance Internationale. Presse Universitaire de France. 4ème édition.

43- Issouf Samake, Priscilla Muthoora et Bruno Versaille.(2013). Viabilité Budgétaire, Investissement Public et Croissance dans les Pays à Faible Revenu Riche en Ressources Naturelles (Le Cas Du Cameroun). IMF Working Paper WP/13/144. JEL(C11,C15,C61,E22 ,E23,E27,H61 ,O11).

44- Jacque Percebois (2009). Prix Internationaux Du Pétrole, Du Gaz Naturel, De L'Uranium, Du Charbon : La Théorie Economique Nous Aide Telle à Comprendre Les Evolution, Centre de Recherche En Economie et Droit de L'Energie CREDEN, Cahier de Recherche N°09-02-81. Université de Montpellier 1.

45- James Daniel, Jeffray Davis, Manal Fouad, Caroline Van Rijckeghem (2006). L'ajustement Budgétaire Comme Instrument De Stabilité De Croissance. Fond Monétaire International, Série Des Brochures N°55-F.

46- Jean- Jacque Ekomie. (2000). La dévaluation des Francs CFA et l'Approche de la Balance des Paiements (Le Cas du Gabon). Laboratoire d'économie Appliqué. BP.20463-Libreville (Gabon), Les Cahiers du Sisera. Working Paper Series.

47- Kako Nubukpo (2007). Dépenses Publiques Et Croissance des Pays De L'Union Economique Et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA), De Boeck Supérieur / Afriques Contemporaine. N°222 , Pages 223 à 250. ISSN 0002-0478.

48- L'Office National Des Statistiques (2011). Indice Des Prix à La Production Industrielle, Collection Statistique N°175,Série E.

49- L'Office National Des Statistiques (2012). Le Premier Recensement Economique, Résultats Définitifs De La Première Phase. Série E, N°172.

50- L'Office National Des Statistiques (2012).Evolution Des Echanges Extérieurs De Marchandises de 2000 à 2011, Collection Statistique N°176.

51- L'Office National Des Statistiques (2013). Présentation des Principales Activités De L'ONS, Forum Journal Liberté.

Laboratoire d'analyse et de Recherche Economique, Economie et Finances internationales (Université Montesquieu, Bordeau 4).

52- Luc Désiré Omgba Et Calvin Djiofack. (2009). Equilibre Général Et Revenu Permanent Dans un Pays en Transition Poste- Pétrolière, Le Cas Du Cameroun. Article soumis pour la Présentation au 58ème Congrés de L'AFSE . Classification JEL(Q3,E6,H5,C6).

53- M.E. Benissad. (1983) .Economie internationale. Office des Publications Universitaires

54- Martin Coiteux.(1996). Le Taux de change réel et le problème de l'ajustement. Une synthèse des trois approches classiques de la Balance des Paiements. Actualité Economique. Volé N°4.

55- Maurice Byé et G.Destanne de bernis.(1977). Relations économiques internationales Edition Dalloz.

56- Michael Parkin, Robin Bade, Benoit Carmichael (2005). Introduction à La Macroéconomie Moderne, Edition Du Renouveau Pédagogique INC, Canada Québec.

57- Naji Jammal. (2005) . Commerce international. Edition du Renouveau Pédagogique Inc

58- Office National Des Statistiques (2010), Enquête, Emploi auprès des Ménages, N°170.

59- Office National Des Statistiques (2012), Les Comptes Economiques En Volume De 2000 à 2011. N°617.

60- Office National Des Statistiques (2013), Activité, Emploi, Chômage au 4ème trimestre 2013.N°653.

61- Osvaldo Nunez.(Octobre,1992).Politique de susbstitution aux importations et contrainte de change.Le cas Latino Americain.Rapport de maitrise. Faculté des sciences économiques.Université de Montréal.

62- Patrick Artus, Antoine D'autume, Philippe Charlmin et Jean-Marie Chevalier.(2010). Les Effets d'un prix du pétrole élevé et volatil. Conception et réalisation graphique en PAO en conseil d'analyse économique par Christine Carl. Direction de l'information légale et administrative, Paris 2010,ISBN : 978-2-11-008213-8.

63- Paul Krugman, Robin Well (2009). Macroéconomie, Groupe Boeck.

64- Raphael Chiappini.(2010). Comment mesurer la compétitivité structurelle des pays , L'apport d'un indicateur global de compétitivité (Le World Competitiveness Yearbook)

65- Rapport du FMI (2011). Algérie, Consultation de 2010 au titre de l'article 5, note d'information au public sur l'examen par le conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie. N°11/39.

66- Rapport du FMI (2012). Algérie, Consultation de 2011 au titre de l'article 5, note d'information au public sur l'examen par le conseil d'administration. N°12/20.

67- Rapport De L'Agence Monétaire De L'Afrique De L'ouest (AMAO). (2008). Impact Des Fluctations Des Cours Du Pétrole Sur Les Principaux Critères De Convergence dans Les Etats Membres de La CDAO.

68- Rapport de la banque centrale des Etats de L'Afrique de L'Oouest.(2013). Analyse de la viabilité et des Déterminent du Déficit Courant Des Pays De L'UEMOA.

69- Rapport De La Banque D'Algérie (2003). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie. Monétaire en Algérie.

70- Rapport De La Banque D'Algérie (2004). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

71- Rapport De La Banque D'Algérie (2005). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

72- Rapport De La Banque D'Algérie (2006). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

73- Rapport De La Banque D'Algérie (2007). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

74- Rapport De La Banque D'Algérie (2008). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

75- Rapport De La Banque D'Algérie (2009). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

76- Rapport De La Banque D'Algérie (2010). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

77- Rapport De La Banque D'Algérie (2011). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

78- Rapport De La Banque D'Algérie (2012). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.

79- Rapport du FMI (Avril,2007). Perspectives Economiques Régionales (Afrique Subsaharienne) ISBN 978-1-58906-639-7.

80- Rapport du FMI (Janvier,2008). Gabon. N08/24

81- Rapport du FMI. (Fevrier,2009). Tchad Questions Générales. N 09/67

82- Raymond Barre. (1970). Economie Politique. Presse Universitaire de France.

83- Simon Yannick (2013). Politique Monétaire et Croissance Economique En Zone CEMAC, Une Approche En Données De Panel.

84- Slif Sada Sall. (1999). Impact à Moyen Terme De La Dévaluation Du Franc CFA Sur Les Exportations Sénégalaises, Les Cahier Du SISERA (Secrétariat For Institutional Support For Economical Research in DI/DRC) . ARCHIV 113763.

85- Solomane Kone (2000). L'impact Des Politiques Monétaires et Budgétaires Sur La Croissance Economique Dans Les Pays De L'UEMOA, Direction De La Recherche Et De La Statistique au siège de la Banque Centrale Des Etats De l'Afrique de L'Ouest, N509.

86- Souleymane Diarra (2012). Chocs Et Mobilisation Des Recettes Publiques Dans Les Pays En Développement. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques. Université D'Auvergne, Clermont Ferrand1, Ecole d'Economie, Centre D'Etudes et de Recherche sur le Developpement International (CERDI).

87- Stephane Bécuwe.(2006). Commerce international et politiques commerciales. Armond Colin.

88- SY Demba et SY Hamat (2013). Les Causes Du Déficit Structurel Du Compte Courant Du Sénégal. Agence Nationale De la Statistique et De La Démographie.

89- Taladidia Thiombiano (2002). Econométrie des modèles dynamiques, L'Harmattan 5-7 Rue de l'Ecole- Polytechnique 75005 Paris, les ateliers de l'imprimerie Nouvelle Firmin Didot.

90- Thomas Brand (2012). La Soutenabilité de long Terme des Finances Publiques : Une Evaluation Econométrique, Centre D'Analyse Stratégique, Département Économie Finances, N°2012-08.

91- Thomas Brand (2012). La Soutenabilité de long terme des Finances Publiques, une évaluation économétrique, Document de travail (Centre D'analyse Stratégique) N°2012-08.

92- Toufik Krajhi Et Hatem Salah (2010). Recherche De L'Efficience Et Pouvoir De Marché Des Banques En Algérie, Investigation Empirique Sur La Période (2000-2007), Conférence Economique Africaine, Tunis (Octobre 2010).

93- Zoulfikar.Mehoumoud.Issop. (juin,2000). Chocs des termes de l'échange et Balance courante: Estimation des effets de substution en France (1972-1998). Crereg.(UMR.CNRS.C6585)- Université de Rennes1-

94- Abdelhak S.Senhadji Et Claudio E. Montenegro. (1999). Time Series Analysis Of Export Demand Equation . IMF Staff Papers. Vol46. N°3. JEL(C22,E21,F14,F41).

95- Aleksandee Aristovnik. (February,2007). Short and Medium-term Determinants of Current Account Balances in Middle East and North Africa Countries, Munich Personal Repec Archive, MPRA paper N°1974.

96- Alonso Segura.(2006). Management Of Oil Wealth Under The Permanent Income Hypothesis , The Case of Sao Tomé and Principe. IMF Working Paper WP/06/183.JIL (E62,H50,Q32).

97- Assaf Razin.(1993). The Dynamic- Optimizing Approach To The Current Account , Theory and Dividen.Working Paper N°4334; National Bureau Of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue.

98- **Charles Van Marrewijk.(February,2005)**.Basic Exchange Rate Theories. Discussion paper. N°0501 . international macroenomic and finance program, university of Adelaide,5005, Australia.

99- **Daniel Leigh et Jan-Peter Olters (2009).** Natural Resource Depletion , Habit Formation And Sustainable Fiscal Pilicy, Lessons From Gabon. International Monetary Fund WP/06/193.

100- **Etibar Jafarov, Hajime Takizawa, Harm Zebregs et Fabizio Balassone (2006).** Managing Russia's Oil Wealth : An Assesment Of Sustainable Expenditure Path . IMF Report N°06/430.

101- **Jan-Peter Olters, Oscar Melhado, Daniel Leigh And Moataz El-Said (2006).** Natural Resource Depletion, Habit Formation and Sustainable Fiscal Policy. IMF country Report N°06/232. JEL(E6,H5,Q3).

102- **Matthieu Bussière, Marcel Fratzscher et Gernot J.Muller. (2004)**. Current Account Dynamics in OECD and EU Acceding Countries (An Intertemporal Approach).Working Paper Series N°311.

103- **Maurice Obstfeld, Kenneth Rogoff. (October,1994)**. The Inter temporal Approach To The Current Account. Working Paper N°4893. National Bureau Of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue.

104- **Stephan Carcillo, Daniel Leigh Et Mauricio Villafuerte (2007).** Catch-up Growth, Oil Depletion and Fiscal Policy : Lesson From Republic Of Congo. IMF Report WP/07/80. JEL (E6,H5,Q3).

105- **Valeria Fichera, Ashok Bhundia Et Yitae Kim (2005).** Democratic Republic Of Timor-Lest : Selected Issues and Statistical Appendix.IMF Country Report N°05/250.

106- **Wliullah Mahmoud Khan Kakar, Rehmatullah Kakar, Wakeel Khan.(2010).** The Determinents Of Pakistan's Trade Balance, An ARDL Cointegration Approach, The Labore Journal Economics , JEL Classification :F10,F12,C15,C22.

المواقع الالكترونية

http://www.ons.dz

www.bank-of-algeria.dz

unctadstat.unctad.org

Algérie-Focus.com

الملاحق

الملحق رقم (1): مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية: (100 = 1989)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الطاقة و المياه	171,3	179,9	187,7	200	211,6	231,7	239,6	253,9	273,8	293,4	309,8	335,1
المحروقات	129,3	128,6	133,8	143,7	145,2	149,6	148,5	150,7	147,1	139,2	136,3	131,4
الصناعة الاستخراجية	79,6	77,3	83,1	83,6	82,7	91,0	104,8	120,9	132,8	137,3	132,8	120,4
الصناعة الميكانيكية و الكهرباء	56,6	62,8	67,2	73,2	73,6	70,6	71,5	55,5	57,7	62,9	55,0	53,1
مواد البناء	97,1	98,6	104,8	96,8	105,4	112,7	108,5	116,1	114,2	113,1	107,4	104,0
الصناعة الكيميائية	97,2	94,3	88,8	79,4	78,0	82,3	79,7	67,4	69,1	70,5	63,0	59,6
الصناعة الغذائية	85,5	74,8	60,5	48,1	40,5	34,6	32,0	32,2	34,5	31,3	30,3	36,6
النسيج	33,4	28,5	29,6	28,9	24,6	24,6	21,2	18,4	18,2	18,4	16,4	14,3
الجلود و الفرو	15,5	15,4	13,0	12,1	13,5	10,9	9,2	7,4	7,4	6,6	6,2	5,6
الخشب و الورق	35,6	30,9	31,2	29,4	28,1	23,1	23,8	32,2	20,4	16,1	18,4	16,3
صناعات مختلفة	26,5	27,0	27,3	24,1	25,3	19,0	18,8	13,0	10,3	10,3	8,1	8,5
المؤشر العام	85,2	85,0	86,2	87,0	87,3	88,7	88,4	90,1	91,8	91,8	89,9	90,2
المؤشر العام (خارج المحروقات)	75,0	74,8	75,1	73,8	73,8	74,6	74,4	73,1	76,3	76,3	76,7	78,7
المؤشر العام للمنتوجات المصنعة	66,8	66,2	65,5	62,9	61,5	60,0	58,7	51,8	52,8	52,8	50,6	50,1 ;

التغير السنوي بالنسبة المئوية												
الطاقة و المياه	2,4	5,0	4,4	6,6	5,8	9,5	3,4	6,0	7,8	7,2	5,6	8,2
المحروقات	6,4	-0,5	4,0	7,4	1,1	3,0	-0,7	1,4	-2,4	-5,4	-2,1	-3,6
الصناعة الاستخراجية	15,8	-2,9	7,4	0,6	-1,0	10,0	15,1	8,0	9,8	3,4	-3,3	-9,5
الصناعة الميكانيكية و	2,2	11,0	7,0	8,9	2,0	-4,2	1,3	-8,9	3,9	9,1	-12,6	-3,4
الكهرباء	7,3	1,6	6,2	-7,6	10,2	7,0	-3,8	2,7	-1,6	-1,0	-5,0	-3,2
مواد البناء	6,0	-3,1	-5,8	-10,6	-2,8	5,5	-3,1	-4,4	2,5	2,0	-10,6	-5,5
الصناعة	-9,0	-12,5	-19,1	-20,6	-15,7	-14,6	-7,6	-2,1	6,7	-9,1	-3,3	21,0
الكيميائية	-15,7	-14,5	3,9	-2,4	-14,5	0,0	-14,0	-15 ,0	-1,1	1,0	-10,8	-13,1
الصناعة الغذائية	-2,5	-0,5	-15,7	-7,3	15,4	-19,4	-15,9	-4,8	-1,2	-10,2	-6,3	-9,4
النسيج	-8,5	-13,1	0,9	-5,9	-0,7	-17,9	2,9	-6,8	-11,9	-21,4	14,8	-11,8
الجلود و الفرو	38,6	1,9	1,3	-11,8	5,1	-25,1	-1,2	-31,2	-20,6	-0,2	-21,3	5,0
الخشب و الورق												
صناعات مختلفة	1,7	-0,3	1,4	0,9	0,9	1,6	-0,3	0,3	1,9	0,4	-2,5	0,4
المؤشر العام	-0,1	-0,3	0,3	-1,7	0,8	1,0	-0,2	0,3	4,3	3,5	-2,7	2,4
المؤشر العام (خارج المحروقات)	-1,4	-0,9	-1,1	-3,9	-1,3	-2,4	-2,2	-3,9	1,9	1,5	-5,4	-1,2
المؤشر العام للمنتوجات المصنعة												

المصدر: Rapports de la Banque d'Algérie (2004, p164-2006, p198-2011, p159)

الملحق رقم (2): مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الفترة (2000-2006) ← (1989=100)

الفترة (2007-2011) ← (2001=100)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
							(1989=100)					
مؤشر الأسعار عند الاستهلاك												
أغذية مشروبات غير كحولية	572,8	604,3	606,0	629,6	652,9	648,0	675,9	119,43	128,40	138,96	144,85	150,96
ملابس، أحذية	424,0	439,3	443,3	443,8	445,0	445,8	444,5	104,40	104,15	104,60	107,46	111,41
مسكن، المصاريف	607,8	622,4	622,5	633,2	644,1	730,6	754,0	124,57	125,94	129,31	131,71	133,52
الأثاث و أدوات التأثيث	365,9	373,2	374,8	373,2	372,2	371,4	370,3	106,60	107,73	109,70	113,56	117,54
الصحة، النظافة الجسدية	603,0	644,0	660,5	667,0	667,0	674,4	681,2	108,49	110,49	114,22	117,45	122,61
النقل و الاتصال	483,9	499,9	514,4	543,3	543,3	660,1	670,2	131,66	136,91	141,81	145,34	149,68
التربية، الثقافة، الترفيه	461,7	464,5	469,2	470,3	470,3	475,4	475,9	106,71	112,29	119,06	118,89	119,55
مختلفة	534,9	668,3	707,0	709,5	709,5	734,8	741,3	112,57	118,42	127,75	141,78	162,96
المؤشر العام	534,9	557,4	565,4	580,2	580,2	610,6	626,0	118,24	123,99			
							التغير السنوي بالنسبة المئوية					
مؤشر الأسعار الاستهلاكية												
أغذية مشروبات غير كحولية	-0,8	5,5	0,3	3,9	3,7	-0,7	4,3	6,4	7,5	8,2	4,2	4,2
ملابس، أحذية	1,4	3,6	1,1	0,0	0,0	0,2	-0,3	-0,3	-0,2	0,4	2,7	3,7
مسكن، المصاريف	1,7	2,4	0,0	1,7	1,7	13,4	3,2	2,1	1,1	2,7	1,9	1,4
الأثاث و أدوات التأثيث	0,9	2,0	0,4	-0,4	-0,4	-0,3	-0,3	0,4	1,1	1,8	3,5	3,5
الصحة، النظافة الجسدية	3,6	6,8	2,6	1,0	0,0	1,1	1,0	1,8	1,8	3,4	2,8	4,4
النقل و الاتصال	2,3	3,2	2,9	5,6	10,6	9,8	1,5	2,2	4,0	3,6	2,5	3,0

0,6 14,9 4,52	-0,1 11,0 3,91	6,0 7,9 5,74	5,2 5,2 4,86	2,1 2,3 3,68	0,1 0,9 2,5	0,3 0,0 1,6	0,8 3,6 3,6	0,2 0,4 2,6	1,0 5,8 1,4	0,6 3,1 4,2	-4,4 2,6 0,3	التربية، الثقافة، الترفيه مختلفة **المؤشر العام**

المصدر:

Rapports de la Banque d'Algérie 2006, p199
Rapports de la Banque d'Algérie 2011, p160

الملحق رقم (3): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	33	5,3	-2,5	-0,9	-2,3	-7,8	-3,0	-3,2
قطاع خارج المحروقات					6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9,0	6,2	5,2
قطاعات أخرى												
-الفلاحة	-5,0	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	-5,3	21,4	4,6	10,5
-المناجم	15,9	-2,8	6,1	0,6	-1,0	12,9	15,1	-3,9	1,9	1,6	-5,6	-1,2
-الطاقة و المياه	2,4	5,0	4,3	6,6	5,8	9,5	3,4	8,0	9,8	3,4	-3,3	-9,5
-صناعة المنتوجات الصناعية	-1,3	-1,0	-1,0	3,5	-1,3	-4,5	-2,2	6,0	7,9	7,2	5,6	8,2
-الصناعة الغذائية	-9,0	-12,5	-19,1	-20,6	-15,7	-14,4	-7,6	-2,1	6,8	-9,1	-3,3	21,0
-الحديد، الصناعة الميكانيكية و الكهرباء	2,2	10,9	7,1	8,9	2,0	-4,1	1,3	-8,9	3,9	9,2	-13,3	-3,4
-الصناعة الكيميائية	6,2	-3,0	-5,8	-10,6	-2,2	3,9	-3,1	-4,4	2,5	2,0	-10,6	-5,5
-النسيج	-14,4	-14,5	3,7	-2,4	-14,4	0,6	-14,0	-15,0	-1,1	1,2	-10,8	-13,1
-الجلود و االفرو	-6,0	-0,6	-19,3	-7,7	15,4	-18,4	-15,9	-4,8	-1,2	-10,3	-6,3	-9,4
-مواد البناء	6,4	1,6	8,4	-7,6	10,3	4,8	-3,8	2,7	-1,6	-1,0	-5,0	-3,2
-الخشب و الورق	-8,2	-13,1	0,9	-6,1	-0,7	-15,9	2,9	-6,8	-11,9	-21,4	14,8	-11,8
-أخرى	38,2	2,0	1,2	-11,9	5,2	-25,1	-1,0	-31,2	-20,6	0,0	-22,0	5,0
صناعة القطاع الخاص	5,3	3,0	6,6	2,9	2,5	1,7	1,8	0,8	4,4	6,1	2,5	2,2
-بناء و أشغال عمومية	5,1	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,8	8,2	8,9	3,0
خدمات خارج الإدارات العمومية	3,1	3,8	5,3	4,2	7,7	5,6	5,0	6,8	7,8	8,2	7,3	6,1
خدمات الإدارات العمومية	2,0	2,0	3,0	2,3	4,0	3,7	4,8	6,5	8,4	5,5	5,7	6,4
حقوق و رسوم	0,9	4,8	6,9	4,4	10,2	5,9	2,7	5,5	7,7	7,0	4,5	-1,9

على الواردات											
إجمالي الناتج المحلي	2,4	2,9	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	2,4	1,4	3,4	2,4
-إجمالي الاستعاب المحلي	0,6	4,9	8,2	5,3	7,9	4,1	3,6	7,9	10,4	12,4	4,9	3,7
-الاستهلاك	2,1	2,6	4,2	4,1	5,5	4,2	3,4	3,7	5,5	6,2	8,0	6,8
-العمومي	1,5	2,5	5,5	4,2	4,5	2,4	4,8	7,1	8,7	6,5	12,9	5,4
-الخاص	2,2	2,7	3,8	4,0	5,9	4,8	2,9	2,5	4,9	6,1	5,9	7,6
-الاستثمار الخام	2,4	2,5	7,6	5,7	8,1	7,9	7,2	9,8	11,8	8,2	7,0	3,1
-صادرات السلع و الخدمات من غير العوامل	5,9	-2,7	5,5	7,9	3,1	7,3	-2,5	-0,6	-2,9	-10,3	-0,5	-3,8
-واردات السلع و الخدمات من غير العوامل	-0,9	3,9	19,5	2,4	11,5	5,3	-1,8	11,1	17,7	12,8	4,0	-1,2

المصدر:(2011, p158)-(2006, p196)-(2004, p163) : Rapports de la Banque d'Algérie

الملحق رقم (4): مصادر و استخدامات الموارد بالأسعار الجارية (ملايير الدينارات)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الناتج المحلي	4123,5	4260,8	4537,7	5264,2	6112,0	7498,6	8391,0	9408,3	11042,8	10034,3	12049,5	14384,8
إجمالي الإنفاق المحلي	3244,0	3640,6	409,12	4501,4	5191,0	5749,4	6110,0	7322,1	8902,4	10092,2	11187,9	12890,7
الاستهلاك	2274,3	2472,3	2688,4	2902,4	3238,0	3383,3	3604,0	4107,2	4747,8	5414,7	6322,1	7695,0
العمومي	560,1	624,6	700,4	777,5	885,5	865,9	949,0	1146,9	1455,8	1646,2	2166,9	2969,1
الخاص	1714,2	1847,7	1988,0	2124,9	2352,5	2517,4	2655,0	2960,3	3292,0	3768,5	4155,2	4725,9
الاستثمار الخام	969,7	1168,3	1402,7	1599,0	1953,0	2366,1	2506,2	3224,9	4154,6	4677,5	4865,8	5195,7
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	852,7	965,5	1111,3	1265,2	1457,0	1675,2	1912,0	2447,7	3218,1	30114	4350,9	4593,5
تغير المخزونات	117,0	202,8	291,4	333,8	496,0	690,9	594,3	777,2	936,5	866,1	514,9	602,2
إجمالي الادخار المحلي	1849,2	1788,5	1849,3	2361,8	2874,0	4115,3	4787,0	5301,1	6295,0	4619,6	5727,4	6689,8
الادخار الوطني	1746,4	1770,8	1812,7	2356,0	2832,0	3893,6	4574,8	5326,8	6385,9	4716,1	5898,1	6724,4
إجمالي الناتج الوطني	3948,3	4137,6	4363,0	5074,2	5891,6	7125,5	4574,8	9280,7	10958,6	9939,5	12023,1	14230,6
بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي												
إجمالي الناتج المحلي	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
إجمالي الإنفاق المحلي	78,7	85,4	90,2	85,5	84,9	76,7	72,8	77,9	80,6	100,6	92,8	89,6
الاستهلاك	55,2	58,0	59,2	55,1	53,0	45,1	43,0	43,7	43,0	54,0	52,5	53,5
العمومي	13,6	14,7	15,4	14,8	14,5	11,5	11,3	12,2	13,2	16,4	18,0	20,6
الخاص	41,6	43,4	43,8	40,4	38,5	33,6	31,6	31,5	29,8	37,6	34,5	32,9
الاستثمار الخام	23,5	27,4	30,9	30,4	32,0	31,6	29,9	34,3	37,6	46,6	40,4	36,1
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	20,7	22,5	24,5	24,0	23,8	22,3	22,8	26,0	29,1	38,0	36,1	31,9
تغير المخزونات	2,8	4,8	6,4	6,3	8,1	9,2	7,1	8,3	8,5	8,6	4,3	4,2
إجمالي الادخار	44,8	42,0	40,8	44,9	47,0	54,9	57,0	56,3	57,0	46,0	47,5	46,5

المحلي الادخار الوطني	42,4	41,6	39,9	44,8	46,3	51,9	54,5	56,6	57,8	47,0	48,9	46,7
إجمالي الناتج الوطني	95,8	97,1	96,2	96,4	96,4	95,0	96,1	98,6	99,2	99,1	99,8	98,9

المصدر:

Rapports de la Banque d'Algérie 2004, p161
Rapports de la Banque d'Algérie 2006, p195
Rapports de la Banque d'Algérie 2011, p156

الملحق رقم (5): هيكل الصادرات و الواردات للفترة (2002-2011): الوحدة ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات										
المواد الغذائية	2572,20	2516,0	3385,0	3374,0	3572,0	4656,0	7397,0	5512,0	5696,0	9261,0
الطاقة	132,0	41,0	158,0	199,0	230,0	305,0	560,0	516,0	898,0	1094,0
المواد الأولية	490,0	607,0	733,0	706,0	792,0	1245,0	1318,0	1128,0	1325,0	1676,0
المواد نصف المصنعة	2186,0	2683,0	3422,0	3845,0	4637,0	6678,0	9502,0	9557,0	9494,0	10047,0
التجهيزات الفلاحية	139,0	121,0	157,0	150,0	90,0	137,0	164,0	219,0	321,0	364,0
التجهيزات الصناعية	4146,0	4654,0	6681,0	7950,0	8015,0	9361,0	12344,0	14141,0	16200,0	17074,0
السلع الاستهلاكية	1649,0	1984,0	2610,0	222,0	2830,0	3546,0	6172,0	5868,0	4119,0	4907,0
المجموع الجزئي	11314,0	12606,0	17146,0	19146,01	20166,0	25928,0	37457,0	36941,0	38035,0	44423,0
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	696,0	716,0	808,0	711,0	515,0	420,0	536,0	462,0	833,0	517,0
المجموع	12010,0	13322,0	17954,0	19857,0	20681,0	26348,0	37993,0	37403,0	38886,0	44940,0
الصادرات										
المواد الغذائية	35,0	47,0	66,0	67,0	73,0	88,0	119,0	113,0	315,0	337,0
الطاقة	18109,0	23993,0	31550,0	45588,0	53608,0	59605,0	77194,0	44415,0	56121,0	71662,0
المواد الأولية	56,0	49,0	97,0	136,0	195,0	170,0	334,0	169,0	94,0	151,0
المواد نصف المصنعة	403,0	310,0	430,0	481,0	765,0	640,0	834,0	393,0	498,0	635,0
التجهيزات الفلاحية	20,0	1,0	-	-	1,0	1,0	1,0	0	1,0	0
التجهيزات الصناعية	50,0	29,0	50,0	37,0	44,0	46,0	67,0	42,0	30,0	33,0
السلع الاستهلاكية										

المجموع الجزئي	27,0	35,0	15,0	19,0	44,0	35,0	32,0	49,0	30,0	14,0
أخرى	18700,0	24464,0	32208,0	46328,0	54730,0	60585,0	78581,0	45181,0	57089,0	72882,0
المجموع	14,0	4,0	9,0	6,0	10,0	5,0	9,0	5,0	2,0	1,0
منها الصادرات خارج المحروقات	18714,0	24468,0	32217,0	46334,0	54740,0	6059,0	78590,0	45186,0	57091,0	72883,0
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات)	605,0	475,0	667,0	746,0	1132,0	980,0	1386,0	766,0	967,0	1221,0
المواد الغذائية										
التجهيزات الصناعية	22,7	20,0	19,7	17,6	17,7	18,0	19,7	14,9	15,0	20,8
السلع الاستهلاكية	36,6	36,9	39,0	41,5	39,7	36 ,1	33,0	38,3	42,6	38,4
كنسبة من مجموع الصادرات	14,6	15,7	15,2	15,3	14,0	13,7	16,5	15,9	10,8	11,0
الصادرات خارج المحروقات	3,2	1,9	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8	1,7	1,7	1,7

المصدر:

Rapport de la Banque d'Algérie 2006, p212

Rapport de la Banque d'Algérie 2011, p 172.

الملحق رقم (6): وضعية عمليات الخزينة للفترة (2002-2012): الوحدة (مليار دينار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإيرادات العام و الصادرات	**1578,1**	**1505,5**	**1603,2**	**1974,4**	**2229,7**	**3081,7**	**3582,3**	**3687,8**	**5111,0**	**3676**	**4379,6**	**5703,4**	**6411,3**
إيرادات المحروقات	**1213,2**	**1001,4**	**1007,9**	**1350,0**	**15707,7**	**2352,7**	**2799,0**	**2796,8**	**4088,6**	**2412,7**	**2905**	**3979,7**	**4184**
منها صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5	1368,8	1798,0	1738,8	2288,2	400,7	1318,3	2300,3	2535
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	232,1	16,9	26,5	292,9	153,2	1121,0	1088,4	284,5	1064,5	36,4	526,4	538,9	251,7
إيرادات خارج المحروقات	**364,9**	**488,5**	**595,1**	**624,3**	**652,5**	**723,4**	**783,0**	**883,1**	**1022,1**	**1262,4**	**1470,2**	**1723,7**	**2227,2**
إيرادات جبائية:	**349,5**	**398,2**	**482,9**	**524,9**	**580,4**	**642,2**	**674,8**	**766,7**	**895,4**	**146,4**	**1287,4**	**1448,9**	**1984,3**
ضرائب على المداخيل و الأرباح	82,0	98,5	112,2	127,9	148,0	166,8	228,9	258,1	309,6	462,1	559,7	653,9	885,9
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**

ضرائب على السلع و الخدمات	165,0	179,2	223,4	233,9	275,0	312,1	315,8	347,4	402,9	478,5	509,4	539,4	684,8
الحقوق الجمركية	86,3	103,7	128,4	143,8	138,8	143,8	107,7	133,1	153,2	170,2	179,2	210,4	355,2
سجلات و طوابع	16,2	16,8	18,9	19,3	19,6	19,5	22,4	28,1	29,7	35,8	39,1	45,2	58,4
إيرادات غير جبائية:	**15,4**	**90,3**	**112,2**	**99,4**	**72,1**	**81,2**	**108,2**	**116,4**	**126,7**	**115,8**	**182,8**	**274,8**	**242,9**
حصص أرباح بنك الجزائر	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0	48,7	75,3	41,0	22,5	48,2	121,1	137,2	115,3
حقوق	15,4	43,7	74,7	57,3	42,1	32,5	32,9	75,4	104,2	67,6	64,3	70,4	74,4
هبات	0,0	15,6	0,2	0,1	6,5	5,6	0,3	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1
إجمالي النفقات العامة	**1178,1**	**1321**	**1550,6**	**1690,2**	**1891,8**	**1985,9**	**2428,5**	**3108,5**	**4175,7**	**4246,3**	**4512,8**	**5731,4**	**7169,9**
النفقات الجارية	**838,9**	**798,6**	**975,6**	**1122,8**	**1251,1**	**1291,9**	**1436,3**	**1673,9**	**2227,3**	**2300**	**2683,8**	**3797,2**	**4935,9**
نفقات المستخدمين	261,6	288,8	301,1	329,9	391,4	394,4	445,0	526,2	692,1	746,6	991,0	1757,7	1955,7
منح، المجاهدين	60,6	56,1	74,0	63,2	69,2	82,6	91,0	101,6	101,3	130,7	153,2	199,3	193
مواد و لوازم	54,6	59,1	69,8	58,8	71,7	65,7	92,6	93,8	81,7	112,5	90,9	90,2	120,7
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**

تحويلات جارية	300,4	247,1	387,7	556,9	633,6	663,6	739,1	871,8	1291,0	1272,8	1418,5	1712,4	2620,3
منها مصالح الإدارة	95,0	120,1	133,6	161,4	176,5	187,1	215,2	273,0	355,4	412,5	518,3	786,0	867,1
الفوائد الدين العام	**161,7**	**147,5**	**143,0**	**114,0**	**85,2**	**58,6**	**68,6**	**80,5**	**61,2**	**37,4**	**30,2**	**37,6**	**46,1**
نفقات رأس المال	**339,2**	**522,4**	**575,0**	**567,4**	**640,7**	**634,0**	**992,2**	**1434,6**	**1948,4**	**1946,3**	**1829**	**1934,2**	**2234**
رصيد الموازنة	400,0	**184,5**	**52,6**	**284,2**	**337,9**	**1095,8**	**1153,8**	**579,3**	**935,3**	**-570,3**	**-133,2**	**-28,0**	**-758,6**
رصيد الحسابات الخاصة	-0,7	-20	-11,2	81,6	138,4	12,0	-4,1	18,8	31,2	-4,3	53,6	60,0	79,1
قروض الخزينة، صافية	0,5	-6,5	30,9	32,6	17,8	4,9	32,1	141,3	123,8	138,5	35,4	127,1	66,7
رصيد الموازنة، خارج صندوق التطهير	398,8	171	10,5	249,4	515	1102,9	1150,6	456,8	906,9	-713,1	-11,5	-95,1	-746,1
تخفيض لصندوق التطهير	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الرصيد	560,5	318,5	153,5	395,7	672,3	1188,5	1219,2	537,3	968,3	-675,7	-84,8	-57,5	-700

الأولي [1]													
الرصيد الإجمالي	398,8	171	10,5	249,4	515	1102,9	1150,6	456,8	906,9	-713,1	-115,0	-95,1	-746,1
تمويل	-398,8	-171	-10,5	-249,4	-515	-1102,9	-1150,6	-456,8	-906,9	713,1	115,0	95,1	746,1
بنكي	-407,4	-145,8	31,6	-186,2	-412,7	-1062,2	-976,9	-553	-1410,9	57,1	-491,4	-558,8	-254,8
غير بنكي	105,7	85,3	32,8	18,0	-45,9	75,0	-15,0	206,9	508,2	655,3	606,3	654,8	1003,4
خارجي	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2	-56,4	-115,7	-158,7	-110,7	-4,2	0,7	0,1	-0,9	-2,5

المصدر: Rapports de la Banque d'Algérie (2004, p168), (2005, p89)
Rapports de la Banque d'Algérie (2010, p75), (2011, p71)
Rapports de la Banques d'Algérie (2012, p78)

[1] الرصيد الأولي: رصيد الموازنة خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام.

الملحق رقم (7): إيرادات الإدارة المركزية للفترة (2000-2011): الوحدة (ملايير الدينارات)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي ايرادات الموازنة و الهبات	**1578,1**	**1505,5**	**1603,3**	**1974,4**	**2229,7**	**3082,5**	**3582,3**	**3687,8**	**5190,4**	**3676,0**	**4379,6**	**5703,4**
إيرادات المحروقات	**1213,2**	**1001,4**	**1007,9**	**135,0**	**1570,7**	**2352,7**	**2799,0**	**2796,8**	**4088,6**	**2412,7**	**2905**	**3979,7**
منها : صندوق ضبط الإيرادات	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5	1368,8	1798,0	1738,8	2288,2	400,7	526,4	2300,3
إيرادات خارج المحروقات	**364,9**	**488,5**	**595,2**	**624,3**	**652,5**	**724,1**	**783,0**	**890,9**	**1105,5**	**1262,4**	**1470,2**	**1723,7**
إيرادات جبائية	**349,5**	**398,2**	**483,0**	**524,9**	**580,4**	**640,3**	**674,8**	**766,8**	**965,2**	**1146,6**	**1287,4**	**1448,9**
1-الضريبة على المداخيل و الأرباح	**82,0**	**98,5**	**112,2**	**127,9**	**148,0**	**168,1**	**228,9**	**258,1**	**331,5**	**462,1**	**559,7**	**654**
*الضريبة على الأجور	34,9	45,5	52,7	63,3	77,4	85,6	89,1	124,9	155,5	183,6	242,4	358,4
*أخرى	47,1	53,0	59,5	64,6	70,6	82,5	139,8	133,2	176,0	278,5	317,3	295,6
2-الضريبة على السلع و الخدمات	**165,0**	**179,2**	**223,5**	**233,9**	**274,0**	**308,7**	**315,8**	**347,5**	**435,2**	**478,5**	**509,4**	**539,3**

2-1رسم على القيمة المضافة و اقتطاعات على الواردات	54,5	60,8	79,2	92,9	118,8	135,7	131,3	171,9	223,3	234,5	248,5	277,4
2-2رسم على القيمة المضافة و اقتطاعات على النشاط المحلي	72,1	80,1	101,1	102,5	115,1	129,1	134,5	168,8	169,8	233,6	231,9	234,2
*رسم على القيمة المضافة و اقتطاع على المعاملات المحلية	47,8	55,0	70,9	73,4	86,6	98,9	106,0	136,6	165,3	199,7	198,7	198,0
*التبغ (ر-د-ء)	24,3	25,2	30,2	29,1	28,5	30,2	28,5	32,2	31,5	33,9	33,2	36,2
2-3 رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	11,2	10,5	9,9	5,6	5,7	5,9	4,4	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3
2-4اقتطاع على المواد البترولية	25,7	27,3	32,5	30,3	31,4	37,9	37,2	4,1	0,2	0,7	0,3	0,4
2-5ضرائب أخرى	-	-	-	-1,8	2,2	3,3	3,6	2,8	6,4	1,5	8,0	10,3
2-6إيرادات أخرى غير موزعة	-	-	-	-	-	-4,2	3,8	-1,2	7,0	6,7	19,1	15,2
2-7مساهمات أخرى غير مباشرة	1,5	0,5	0,8	0,8	0,8	1,0	1,0	1,0	1,4	1,3	1,4	1,5
3- الحقوق	**86,3**	**103,7**	**128,4**	**143,8**	**138,8**	**143,9**	**107,7**	**133,1**	**164,9**	**170,2**	**179,2**	**210,4**

الجمركية												
4- تسجيلات و طوابع	**16,2**	**16,8**	**18,9**	**19,3**	**19,6**	**19,6**	**22,4**	**28,1**	**33,6**	**35,8**	**39,1**	**45,2**
إيرادات غير جبائية	**15,4**	**90,3**	**112,2**	**99,4**	**72,1**	**83,8**	**224,4**	**116,2**	**136,3**	**115,8**	**182,8**	**274,8**
*حصص أرباح بنك الجزائر	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0	48,7	75,3	41,0	22,5	48,2	121,1	137,2
*حقوق الدخول	15,4	43,7	74,6	57,3	42,1	35,1	32,9	75,2	113,8	67,6	61,7	137,6
هبات	**0,0**	**15,6**	**0,2**	**0,1**	**6,5**	**5,7**	**0,3**	**7,9**	**0,3**	**0,9**	**4,4**	**0,0**
(بالنسبة المئوية من الإجمالي)												
إجمالي إيرادات الموازنة و الهبات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
إيرادات المحروقات	76,9	66,5	62,9	68,4	70,4	76,3	78,1	75,8	78,8	65,6	66,3	69,8
إيرادات خارج المحروقات	23,1	32,4	37,1	31,6	29,3	23,5	21,9	23,9	21,2	34,3	33,6	30,2
إيرادات جبائية	22,1	26,5	30,1	26,6	26,0	20,8	18,8	20,8	18,6	31,2	29,4	25,4
الضريبة على المداخيل و الأرباح	5,2	6,5	7,0	6,5	6,6	5,5	6,4	7,0	6,4	12,6	12,8	11,5
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**

الضريبة على السلع و الخدمات	10,5	11,9	13,9	11,8	12,3	10,0	8,8	9,4	8,4	13,0	11,6	9,5
الحقوق الجمركية	**5,5**	**6,9**	**8,0**	**7,3**	**6,2**	**4,7**	**3,0**	**3,6**	**3,2**	**4,6**	**4,1**	**3,7**
تسجيلات و طوابع	1,0	1,1	1,2	1,0	0,9	0,6	0,6	0,8	0,6	1,0	0,9	0,8
إيرادات غير جبائية	1,0	6,0	7,0	5,0	3,2	2,7	3,0	3,2	2,6	3,2	4,2	4,8
هبات	0,0	1,0	0,0	0,0	0,3	0,2	0,0	0,2	0,0	0,0	0,1	0,0

المصدر: Rapports de la Banque d'Algérie (2004, p169), (2006, p203), (2011, p163), (2010, p187)

الملحق رقم (8): نفقات الإدارة المركزية للفترة (2000-2011): الوحدة (ملايير الدينارات)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نفقات الموازنة	**1178,1**	**1321,0**	**1550,6**	**1752,8**	**1832,4**	**2052**	**2428,5**	**3108,5**	**4191,1**	**4246,3**	**4512,8**	**5731,4**
النفقات الجارية:	**856,2**	**963,6**	**1097,7**	**1199,2**	**1224,3**	**1245,1**	**1436,3**	**1673,9**	**2217,8**	**2300,0**	**2683,8**	**3797,2**
نفقات المستخدمين :	**289,6**	**324,0**	**346,2**	**380,0**	**480,9**	**418,5**	**455,0**	**616,2**	**838,7**	**910,9**	**1912,6**	**1757,7**
• أجور، رواتب و منح	281,1	315,4	339,9	374,8	476,6	416,4	445,0	526,3	711,0	746,6	991,0	1453,0
• Cotisation sur salaire								89.9	127.7	164.3	207.3	304.7
• أخرى	8,5	8,6	6,3	5,2	4,3	2,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
منح المجاهدين	**57,7**	**54,4**	**73,9**	**61,6**	**68,9**	**79,8**	**91,0**	**106,6**	**103,0**	**103,7**	**151,3**	**199,3**
مواد و لوازم	**54,6**	**46,3**	**68,5**	**58,8**	**58,5**	**76,0**	**92,6**	**93,8**	**111,7**	**112,5**	**121,7**	**90,2**
مصالح الإدارة:	**92,0**	**114,6**	**137,6**	**161,4**	**176,5**	**187,5**	**215,2**	**273,0**	**360,8**	**412,5**	**513,2**	**786,0**
• مستشفيات	33,0	41,4	49,2	59,3	63,	61,7	73,4	107,9	151,5	176,0	197,2	364,0
• أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)	59,0	73,2	88,4	102,1	113,3	125,8	141,8	165,1	209,3	236,5	316,0	422,0
تحويلات جارية خارج مصلحة الادارة :	**200,0**	**276,8**	**334,3**	**419,1**	**882,2**	**410,1**	**523,9**	**508,8**	**742,1**	**696,0**	**627,0**	**926,4**
• الأعمال التربوية و الثقافية	-	-	-	-	-	13,2	15,9	19,3	24,3	24,5	30,0	18,6
• صندوق الكوارث الطبيعية	-	-	-	-	-	1,3	0,7	1,1	0,9	1,0	0,6	0,1

• دعم المواد الغذائية	0,5	0,2	0,5	1,3	0,6	1,5	2,8	5,6	0,8	14,3	6,3	4,8
• الصندوق الخاص بالتضامن الوطني	-	-	-	-	-	4,6	3,7	8,6	6,5	8,3	9,5	9,1
• إعانة تسديد سعر الفائدة	-	-	-	-	-	0,8	0,6	0,6	0,5	2,6	6,2	5,1
• صندوق الدعم: - تشغيل الشباب)	6,2	7,4	4,9	2,3	7,8	4,0	5,5	5,5	5,5	16,6	13,8	43,2
• تحويلات أخرى	133,8	192,1	236,5	288,9	203,3	384,7	494,7	468,1	703,6	628,7	560,6	845,5
➢ **فوائد الدين العام**	**162,3**	**147,5**	**137,2**	**118,3**	**157,3**	**73,2**	**68,6**	**80,5**	**61,4**	**37,4**	**33,2**	**37,6**
نفقات رأس المال	**321,9**	**357,4**	**452,9**	**553,6**	**608,1**	**806,9**	**992,1**	**1434,6**	**1973,3**	**1946,3**	**1807,9**	**1934,2**
قروض الخزينة الصافية	**0,5**	**6,5**	**30,9**	**32,6**	**17,8**	**5,2**	**62,00**	**141,3**	**123,8**	**138,5**	**138,9**	**127,1**
رصيد حسابات التحويل								**-18.9**	**-31.2**	**4.3**	**-34.7**	**-60**
المجموع	**1178,6**	**1327,5**	**1581,5**	**1785,4**	**1850,2**	**2057,2**	**2490,5**	**3989,6**	**41459,8**	**4250,6**	**4432,1**	**5671,4**
(بالنسبة المئوية من إجمالي النفقات)												
نفقات الموازنة	100	99,5	98,0	98,2	99,0	99,7	97,5	100,6	100,8	99,9	100,8	101,1
النفقات الجارية	72,6	72,6	69,4	67,2	66,2	60,5	57,7	54,2	53,3	54,1	60,0	67,0
نفقات المستخدمين	24,6	24,4	21,9	21,3	26,0	20,3	18,0	19,9	20,2	21,4	27,4	31,0
أجور رواتب و منح	23,9	23,8	21,5	21,0	25,8	20,2	18,0	17,0	17,1	17,6	22,7	25,6
مواد و لوازم	4,6	3,5	4,3	3,3	3,2	3,7	3,7	3,0	2,7	2,6	2,7	1,6
مصالح الإدارة	7,8	8,6	8,7	9,0	9,5	3,1	8,6	8,8	8,7	9,7	11,6	13,9
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
فوائد الدين العام	13,8	11,1	8,7	6,6	8,5	3,6	2,8	2,6	1,5	0,9	0,7	0,7
نفقات رأس المال	27,3	26,9	28,6	31,0	32,9	39,2	39,8	46,4	47,4	45,8	40,8	34,1
قروض الخزينة الصافية	0,0	0,5	2,0	1,8	1,0	0,3	2,5	4,6	3,0	3,1	3,1	2,2

المصدر: Rapports de la Banque d'Algérie (004, p170), (2006, p204), (2010, p188), (2011, p164)

الملحق رقم (09) : الرسم على الأرباح الاستثنائية

Décret exécutif n° 06-440 du 11 Dhou El Kaada 1427 correspondant au 2 décembre 2006 fixant la procédure, les conditions d'application et la méthodologie de calcul de la taxe sur les profits exceptionnels (TPE).

— — — —

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport du ministre de l'énergie et des mines,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (alinéa 2) ;

Vu l'ordonnance n° 66-154 du 8 juin 1966, modifiée et complétée portant code de procédure civile ;

Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;

Vu la loi n° 01-10 du 11 Rabie Ethani 1422 correspondant au 3 juillet 2001 portant loi minière ;

Vu la loi n° 05-07 du 19 Rabie El Aouel 1426 correspondant au 28 avril 2005, modifiée et complétée, relative aux hydrocarbures, notamment son article 101 *bis ;*

Vu le décret présidentiel n° 06-175 du 26 Rabie Ethani 1427 correspondant au 24 mai 2006 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 06-176 du 27 Rabie Ethani 1427 correspondant au 25 mai 2006 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 96-214 du 28 Moharram 1417 correspondant au 15 juin 1996 fixant les attributions du ministre de l'énergie et des mines ;

Décrète:

Article 1er. — En application de l'article 101 *bis* de la loi n° 05-07 du 28 avril 2005, modifiée et complétée, relative aux hydrocarbures, le présent décret a pour objet de fixer la procédure, les conditions d'application et la méthodologie de calcul de la taxe sur les profits exceptionnels (TPE).

Art. 2. — La taxe sur les profits exceptionnels est applicable à la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux des associés étrangers de SONATRACH dans le cadre des contrats d'association conclus entre SONATRACH et ses associés étrangers, en application des dispositions de la loi n° 86-14 du 19 août 1986 relative aux activités de prospection, de recherche, d'exploitation et de transport par canalisation des hydrocarbures.

La taxe sur les profits exceptionnels s'applique pour tout mois civil au cours duquel la moyenne arithmétique mensuelle des cotations moyennes entre la cotation basse «low» et la cotation haute «high» publiées par le PLATT'S ***CRUDE MARKETWIRE,*** *sous la rubrique* ***SPOT CRUDE ASESSMENTS*** pour le pétrole «***BRENT (DTD)***» est supérieure à 30 dollars des Etats-Unis d'Amérique par baril pour ledit mois civil.

Art. 3. — La taxe sur les profits exceptionnels n'est pas déductible de la base fiscale servant au calcul de la fiscalité pétrolière prévue par la loi n° 86-14 du 19 août 1986 et par la loi n° 05-07 du 28 avril 2005, susvisées.

Art. 4. — Pour s'acquitter auprès du Trésor public de la taxe sur les profits exceptionnels, SONATRACH procède, en exécution de l'obligation de paiement de ladite taxe imposée par l'article 101 *bis* de la loi n° 05-07 du 28 avril 2005, susvisée, au prélèvement, à partir de la part de production de chaque associé étranger, de la quantité d'hydrocarbures liquides et gazeux correspondant au montant de ladite taxe qui sera commercialisée par SONATRACH.

Dans le cas où dans un contrat donné, l'associé étranger est composé de plusieurs entités, il est pris en considération, pour le calcul du montant de la taxe sur les profits exceptionnels, la part de production d'hydrocarbures liquides et gazeux cumulée de toutes les entités.

Pour le calcul du montant de la taxe sur les profits exceptionnels pour un mois civil donné, il est pris en compte la somme des quantités d'hydrocarbures liquides et gazeux prélevées par SONATRACH, en application de l'article 8 du présent décret durant ledit mois civil à partir de tous les contrats conclus avec les associés étrangers.

Le prix de valorisation des hydrocarbures liquides et gazeux prélevés par SONATRACH au titre de la taxe sur les profits exceptionnels durant le mois civil considéré, est déterminé conformément aux dispositions de l'article 90 de la loi n° 05-07 du 28 avril 2005, susvisée.

Pour la contre-valeur en dinars algériens, le taux de change utilisé est celui prévu par la réglementation de change en vigueur.

Art. 5. — Une convention conclue entre le Trésor public et SONATRACH détermine les modalités de rémunération de SONATRACH pour la prestation de services, rendue au titre de la commercialisation des quantités d'hydrocarbures liquides et gazeux correspondant au montant de la taxe sur les profits exceptionnels.

Art. 6. — Dans les dix (10) jours qui suivent la fin de chaque mois civil, SONATRACH doit établir et transmettre à l'agence nationale pour la valorisation des ressources en hydrocarbures «ALNAFT» un bilan mensuel des prélèvements des quantités d'hydrocarbures liquides et gazeux effectués sur la part de production de chacun de ses associés étrangers au titre du paiement de la taxe sur les profits exceptionnels.

Art. 7. — Nonobstant l'application des dispositions relatives au paiement de la taxe sur les profits exceptionnels au titre du présent décret, l'associé étranger demeure, vis-à-vis de SONATRACH, responsable de ses obligations contractuelles notamment en matière de financement de toutes les dépenses liées à la quantité d'hydrocarbures liquides et gazeux correspondant au montant de la taxe sur les profits exceptionnels.

Art. 8. — Les taux de la taxe sur les profits exceptionnels applicables aux parts de la production d'hydrocarbures liquides et gazeux des associés étrangers de SONATRACH sont déterminés comme suit :

8.1 - Pour les contrats dans lesquels il est prévu un partage de la production des hydrocarbures liquides et gazeux sans distinction entre la part pour le remboursement et la part pour la rémunération de l'associé étranger et sans mécanisme de «price cap» tel que défini dans les contrats d'association :

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est inférieure ou égale à 5.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 5%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 5.001 et 10.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 15%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 10.001 et 25.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 25%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 25.001 et 40.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 35%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est supérieure à 40.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 50%.

8.2 - Pour les contrats dans lesquels il est prévu une clause contenant une formule spécifique au calcul de la rémunération de l'associé étranger sans mécanisme de « price cap » tel que défini dans les contrats d'association :

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, au titre de sa rémunération, durant le mois civil, est inférieure ou égale à 1.000 barils/jour le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 15%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, au titre de sa rémunération, durant le mois civil, est comprise entre 1.001 et 3.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 25%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, au titre de sa rémunération, durant le mois civil, est comprise entre 3.001 et 5.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 35%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, au titre de sa rémunération, durant le mois civil, est comprise entre 5.001 et 7.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 45%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, au titre de sa rémunération, durant le mois civil, est supérieure à 7.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 50 %.

8.3 - Pour les contrats dans lesquels il est prévu une clause contenant une formule spécifique au calcul de la rémunération de l'associé étranger avec mécanisme de « price cap » tel que défini dans les contrats d'association :

Le taux de la taxe sur les profits exceptionnels à appliquer à la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger au titre de sa rémunération, est déterminé en fonction du cœfficient α qui est calculé comme suit :

$$\alpha = \left(\frac{PB_n - PC_n}{PC_n} \right) \quad \text{Si : } PB_n \text{ X } P_n > 30 \ US\$/baril$$

PB_n : Prix du baril de pétrole tel que défini dans l'article 2 ci-dessus,

PC_n : Valeur du «Price Cap» indexé du mois civil n, défini dans le contrat d'association concerné,

P_n : Cœfficient de «Price Cap» du mois civil n, défini dans le contrat d'association concerné,

US$: Dollar des Etats-Unis d'Amérique.

Lorsque le cœfficient α est inférieur ou égal à 0,2 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est égal à 5%.

Lorsque le cœfficient α est supérieur à 0,2 et inférieur ou égal à 0,5 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 10%.

Lorsque le cœfficient α est supérieur à 0,5 et inférieur ou égal à 1,0 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 15%.

Lorsque le cœfficient α est supérieur à 1,0 et inférieur ou égal à 1,5 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 20 %.

Lorsque le cœfficient α est supérieur à 1,5 et inférieur ou égal à 2,0 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 30 %.

Lorsque le cœfficient α est supérieur à 2,0 et inférieur ou égal à 2,5 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 40 %.

Lorsque le cœfficient α est supérieur à 2,5 le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 50%.

8.4 - Pour les contrats contenant une formule de partage de production de type : Pi = (a - b) ou Pi = (k*a-b) tel que défini dans les contrats d'association concernés :

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est inférieure ou égale à 20.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 5%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 20.001 et 40.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 15%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 40.001 et 60.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 25 %.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 60.001 et 80.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 35%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 80.001 et 100.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 45%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est supérieure à 100.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 50%.

8.5 – Pour les contrats d'association en participation :

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est inférieure ou égale à 20.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 5%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 20.001 et 40.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 15%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 40.001 et 60.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 25%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 60.001 et 80.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 35%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est comprise entre 80.001 et 100.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 45%.

Lorsque la moyenne de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger, durant le mois civil, est supérieure à 100.000 barils/jour, le taux de la taxe sur les profits exceptionnels est de 50%.

Art. 9. — Sur la base de la notification de l'agence nationale pour la valorisation des ressources en hydrocarbures «ALNAFT» à SONATRACH, SONATRACH notifie à ses associés étrangers les dispositions de l'article 8 ci-dessus qui leur sont applicables.

Art. 10. — La taxe sur les profits exceptionnels est applicable à compter du 1er août 2006.

Pour s'acquitter du montant de la taxe sur les profits exceptionnels due au titre des enlèvements effectués par chaque associé étranger durant la période comprise entre le 1er août 2006 et le premier mois qui suit le mois de publication du présent décret, dénommée TPE antérieure, SONATRACH procède comme suit :

— en premier lieu, SONATRACH prélève, à partir de la part de production d'hydrocarbures liquides et gazeux de chaque associé étranger, la quantité d'hydrocarbures liquides et gazeux correspondant au montant de la taxe sur les profits exceptionnels due au titre du mois considéré,

— en second lieu, SONATRACH prélève, à partir de la part de production totale d'hydrocarbures liquides et gazeux restante de chaque associé étranger, la quantité d'hydrocarbures liquides et gazeux nécessaire à la couverture des montants dus au titre de la taxe sur les profits exceptionnels dite taxe sur les profits exceptionnels antérieure (TPE antérieure).

Art. 11. — Pour s'acquitter du montant de la taxe sur les profits exceptionnels auprès du Trésor public, SONATRACH prélève un maximum de :

— 85% de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger au titre du mois considéré lorsque ladite part de production est supérieure à 80.000 barils/jour,

— 65% de la part de production des hydrocarbures liquides et gazeux de l'associé étranger au titre du mois considéré lorsque ladite part de production est inférieure à 80.000 barils/jour,

En cas d'insuffisance des limites citées ci-dessus de la production totale pour couvrir le montant de la totalité de la taxe sur les profits exceptionnels (TPE du mois civil considéré et TPE antérieure), la différence sera reportée aux mois civils successifs suivants et ainsi de suite jusqu'au paiement intégral du montant de la TPE antérieure restant due.

Art. 12. — Toute tentative par un associé de SONATRACH d'interférer lors du prélèvement, de la collecte ou de la remise au Trésor public de la taxe sur les profits exceptionnels sera sanctionnée conformément à la législation en vigueur.

Art. 13. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 11 Dhou El Kaada 1427 correspondant au 2 décembre 2006.

Abdelaziz BELKHADEM.

ملخص

شـهد الميـزان الجـاري هـذه السـنوات الأخيـرة فوائضـا هامـة، وسـعينا مـن خـلال هـذا البحـث إلـى دراسـة أسـباب هـذه الفـوائض مـن خـلال أهـم مقـاربتين للميـزان الجـاري: (مقاربـة المرونـات مـن خـلال دراسـة أثـر سـعر الصـرف علـى الميـزان التجـاري، ودراسـة زمنيـة مـن خـلال دراسـة أثـر الادخـار والاسـتثمار المحليـين علـى الميـزان الجـاري)، وتوصـلت الدراسـة إلـى أن سـعر الصـرف لـم يكـن لـه أي أثـر علـى تحسـن الميـزان التجـاري ويعـود ذلـك إلـى ضـعف تنـوع السـلع المصـدرة والتـي تقتصـر غالبيتهـا علـى صـادرات المحروقـات، وكـذلك إلـى ارتبـاط هـذه الأخيـرة بتقلبـات أسـعارها علـى مسـتوى الأسـواق العالميـة. وفيمـا يخـص أثـر تخفـيض سـعر الصـرف علـى الـواردات فلـم يكـن لـه أثـرا كـذلك كـون الاقتصـاد المحلـي غيـر قـادر علـى خلـق عـرض محلـي يلبـي الطلـب المتزايـد ممـا يـؤدي إلـى الزيـادة فـي حجـم الـواردات. وفيمـا يخـص المقاربـة الزمنيـة فلقـد بينـت مـدى التـأثر الايجـابي لرصـيد الموازنـة علـى تحسـن الميـزان الجـاري، وهـذا بسـبب ارتفـاع الادخـار المحلـي العمـومي والـذي فـاق حجـم الاسـتثمار الـداخلي للفتـرة الزمنيـة (2000-2008) ممـا سـاهم فـي ارتفـاع احتياطيـات صـندوق ضـبط الإيـرادات.والـذي تعتمـد علـه الدولـة كـواقي ضـد الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الميزان الجاري، سعر الصرف، الموازنة، صندوق ضبط الإيرادات.

Résumé :

La Balance Courante a connu ces dernières années des excédents importants. Nous avons voulu, à partir de cette recherche, étudier les causes de ces excédents, en utilisant deux approches :

- une approche des Elasticités qui examine l'impact du taux de change sur la balance commerciale et :

- une étude inter temporelle en étudiant l'impact de l'investissement et de l'épargne publique sur la balance courante.

Nous avons abouti au fait que le taux de change n'avait aucun impact sur l'amélioration de la balance commerciale. Cela est du à la faible diversité des biens exportés qui se résume majoritairement aux exportations des hydrocarbures, et qui sont fortement liées à la volatilité des prix sur les marchés internationaux. De la même manière, la dévaluation du taux de change sur les importations n'a pas eu également d'effet sur le volume des importations. Cela s s'explique par le fait que l'économie nationale est dans l'incapacité de créer une offre suffisante pouvant faire face à l'augmentation de la demande nationale, d'où l'augmentation du volume des importations.

Pour ce qui est de l'approche Inter Temporelle, l'étude nous a permis de déterminer l'impact positif du solde budgétaire sur l'amélioration de la balance courante. Ceci est du à l'augmentation de l'épargne nationale qui a dépassé l'investissement interne durant la période (2000-2008) ; ce qui a permis d'augmenter les réserves du fond de régulation des recettes qu'utilise l'état comme socle pour faire face aux chocs extérieurs.

Mots Clés : La balance courante, taux de change , le budget, caisse de régulation des recettes.

Abstract :

The Algerian current balance has witnessed lately a surplus. We tried in this study to understand the reasons behind them, through the use of two approaches to the study of the commercial balance.

The first is the elasticity approach, which studies the impact of exchange rate on the balance and the second one is inter temporal approach which means through analyzing the impact of domestic savings and investment on the balance.

The study reached some conclusions , the most prominent ones being that the exchange rate did not have any impact on the increasing of the balance, this is due to the fact that the kind of goods exported is very limited consisting most of the time on hydrocarbons. Indeed the oil price is directly affected by international markets.

Concerning the impact of the fall of the exchange rate on the prices of imports , it seems that it did not have any impact because the local market is not yet able to bring offers that meet the increasing demand which leads to the enhancement of the volume of imports.

As for the inter temporal study, it has shown the positive impact of the budget on the improvement of the commercial balance, this is a result of the increase of the local savings which exceeded the local investments between 2000 and 2008, which in its turn led to the increase of the reserve of the revenue regulatory fund. This organism is used by the state to preserve itself from external shocks.

Key Words: Current balance, Exchange rate, Budget, Revenue regulatory fund.